المقصور والممدود عند ابن سيده

(ت٤٥٨ هـ/١٠٦٨م)

دراسة في المستويين الصوتي والصرفي

Maqsur and Mamdod

in the view of Ibn Sida

(d.458H. /1068A.D):

A Phonological and Morphological Study

إعداد

نبال نبيل سليم نزال

إشراف

الأستاذ الدكتور سعيد جاسم الزبيدي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية في كلية الآداب والعلوم في جامعة آل البيت

كانون الأول /١٩٩٨م

المقصور والممدود عند ابن سيده

(ت٤٥٨ هـ/١٠٦٨م)

دراسة في المستويين الصوتي والصرفي

Maqsur and Mamdod

in the view of Ibn Sida

(d.458H. /1068A.D):

A Phonological and Morphological Study

إعداد

نبال نبيل سليم نزال

٩٦٢٠٣٠١٠٠٥

إشراف

الأستاذ الدكتور سعيد جاسم الزبيدي

أعضاء اللجنة المناقشة		التوقيع
أ.د فيصل صفـــا	عضواً/جامعة اليرموك	.....
أ.د عبد الجبار القزاز	عضواً/جامعة آل البيت	.....
د. إبراهيم السيـــد	عضواً/جامعة آل البيت	.....
أ.د. سعيد الزبيدي (المشرف)	رئيساً/جامعة آل البيت	

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربيـــة في كليـــة الآداب والعلوم في جامعة آل البيت.

نوقشت وأوصي بإجازتها يوم الأربعاء الثـــاني عشـــر مـــن رمضـــان/١٤١٩هـــ، الموافـــق ١٩٩٨/١٢/٣٠م.

الإهداء

♥..♥..♥..♥..♥..♥..♥..♥..♥

لو أن العلم يفي مثقال حبّكما لي . .

أو أن العمل يغني بعض عطائكما السخي . .

لما توقفت في بذلهما ليل نهار لأرد

أكفاً داعيات

وعيوناً ساهرات في ليلة ليلاء .

إليكما أهدي يا أغلى من في الوجود

أمي و أبي

ولأخوتي :

ديانا و ناهدة

و محمد ومحمود وأحمد

أحبة الفؤاد أسمى الأمنيات في تحقيق حلم والدينا

شكر و تقدير

أتقدمُ بجزيل الامتنان والشكر لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور سعيد الزبيدي الذي أشرف على دراستي؛ معلماً وموجهاً ومرشداً، وأسأل الله أن يجعلني – أستاذي– تلميذة خُلُقك وعلمك و جدك .

ولأبي الأستاذ الدكتور عزمي طه السيد كل الاحترام والمودة؛ فقد كنت لي أباً، ومعلماً، وناصحاً أميناً.

ولأساتذتي الأفاضل باقات الشكر والتقدير: الأستاذ الدكتور شكري ماضي، والأستاذ الدكتور يحيى الجبوري، والدكتور إبراهيم السيد، والدكتور كمال عبهري، والدكتور عبد القادر عبد الجليل، وأخص بالذكر رئيس قسمِ اللغة العربية الدكتور عبد القادر أبا شريفة .

كما أتقدم بخالص الشكر للجنة المناقشة : الأستاذ الدكتور عبد الجبار القزاز، والدكتور فيصل صفا، والدكتور إبراهيم السيد.

ولأخواتي الحبيبات فوز نزال ،وسماح نزال، وأماني العمري، ومعلمات المدارس العمرية، وطالباتها، ولزملائي الأعزاء في جامعة آل البيت، ولكل من مد يد العون حتى أنجزتُ الدراسة؛ دعوات خالصات بالتوفيق وسداد الخُطى .

الباحثة

نبال نبيل نزال

فهرس الدراسة

الموضـــوع | الصفحة

الإهداء ..... ب

شكر وتقدير ..... ج

ملخص الدراسة باللغة العربية ..... د

فهرس الدراسة ..... هـ

المقدمـــــــــة ١

التمهيـــــد : ظاهرة المقصور والممدود عند اللغويين حتى ابن سيده ٤

الفصل الأول: المقصور والممدود ظاهرة صوتية ٩-٤٧

* المبحث الأول: المقصور والممدود مفهوماً

أولاً: الأسم المقصور مفهوماً ٩

ثانياً: الاسم الممدود مفهوماً ١١

* المبحث الثاني: أبنية المقصور والممدود في باب ابن سيده ١٥

أولاً: أبنية الاسم المقصور ١٦

ثانياً: أبنية الاسم الممدود ٢١

* المبحث الثالث: المقصور والممدود في النظام المقطعي العربي :..... ٢٥

أولاً: أشكال المقاطع في اللغة العربية ٢٦

ثانياً: المقطع وأبنية الاسمين المقصور والممدود عند ابن سيده ٢٩

ثالثاً: خصائص البنية المقطعية لأبنية الاسم المقصور ٣٤

رابعاً: خصائص البنية المقطعية لأبنية الاسم الممدود ٣٥

* المبحث الرابع: ظاهرة النبر ٣٧

الهمز ولهجات العرب ٣٩

صور الهمز ٤٠
* المبحث الخامس: ظاهرة الإعلال والحركة المزدوجة ٤١
الحركة المزدوجة..... ٤٢
أولاً: أنواعها وأشكالها ٤٢
ثانياً: الحركة المزدوجة وأثرها في البنية المقطعية للاسمين..... ٤٥

الفصل الثاني: الاسم المقصور ٤٨-١١٨
* المبحث الأول: الاسم الجامد: ٤٨
(١) الاسم الأعجمي ٥٢
(٢) المصدر: ٦١
أولاً : المصدر الصريح..... ٦١
ثانياً: المصدر الميمي..... ٧٠
* المبحث الثاني: الصفة أو الاسم المشتق ٧٩
أولاً : اسم الفاعل ٨٣
ثانياً : اسم المفعول ٨٥
ثالثاً: الصفة المشبهة ٨٨
رابعاً: اسم التفضيل ٩٣
خامساً: اسم الآلـــة (الأداة) ٩٨
* المبحث الثالث: جمع التكسير ١٠٠
* المبحث الرابع: تصغير الاسم المقصور..... ١٠٨
* المبحث الخامس: التحول الخارجي المصاحب لأبنية الاسم المقصور..... ١٠٨
* المبحث السادس: علاقة المقصور بالمهموز ١١٣

الفصل الثالث : الاسم الممدود ١١٩-١٥٩
* المبحث الأول: الاسم الجامد ١١٩
(١) الاسم الأعجمي ١١٩
(٢) المصدر ١٢٢
أولاً: المصدر الصريح ١٢٢
ثانياً: اسم المصدر ١٣٤

* المبحث الثاني: الاسم المشتق أو الصفة ١٣٩
أولاً: الصفة المشبه لأبنية الاسم الممدود ١٣٩
ثانياً: صيغ المبالغة ١٤١
ثالثاً: اسم الآلة ١٤٨
* المبحث الثالث: الاسم الممدود في جمع التكسير ١٤٨
* المبحث الرابع: تصغير الاسم الممدود..... ١٥٤
* المبحث الخامس: التحول الخارجي المصاحب للاسم الممدود..... ١٥٤
* المبحث السادس: علاقة الممدود بالمهموز..... ١٥٦

الفصل الرابع: المشترك بين الاسمين المقصور والممدود **١٦٠-٢٠٦**
* المبحث الأول: الاسمان من حيث الصفة الجنسية/ طبيعة الألف والهمزة..... ١٦٠
* المبحث الثاني: علاقة المقصور بالممدود صوتياً، وصرفياً، ودلالياً ١٧٥

الخاتمة وأهم نتائج البحث **١٩٣**
اقتراح الدراسة في رسم الألف المقصورة **١٩٥**
قائمة المصادر والمراجع..... **١٩٦**
قائمة الدوريـــــــات..... **٢٠٤**
الملخص باللغة الإنجليزية..... **٢٠٦**

ملخص الدراسة

المقصور والممدود عند ابن سيده - ت ٤٥٨هـ - دراسة في المستويين الصرفي والصوتي

قام البحث متناولاً ظاهرة ((المقصور والممدود)) عند ابن سيده، الذي أفسح له في كتابه ((المخصص)) مائة وثمانين صفحة ، مستوعباً خلاله الظاهرة، ملمًّا بالأبنية الصرفية، وما يندرج تحتها من أمثلة لغوية، وما يحدث من تحولات داخلية وخارجية، يستطيع الباحث أن يُلم بجوانب الاسمين صوتياً، وصرفياً، ولغوياً، ودلالياً، وتركيباً من مادة واسعة متشعبة.

لم تحظ الظاهرة بمثل عناية ابن سيده رغم أن مباحث كثيرة سبقته في بابه ، لكنها لم تكن بهذه الدقة وحسن التنظيم والسَّعة. مما يدفعُنا إلى قول أن بابه كان رائداً في ما خصّ هذه الظاهرة.

استقامت خطة البحث على الخطوات الآتية: مقدمة، وتمهيد، وأربعة فصول، وخاتمة.

أما **المقدمة** فتضمنت أسباب اختيارها الموضوع، والمنهج المتبع في الدراسة. وقد عرض **التمهيد** الظاهرة تاريخياً باستقصاء جهود أبرز القدامى في هذه الظاهرة؛ بَدءاً من الخليل وسيبويه في الكتاب، ثم من تلاهما من العلماء حتى ابن سيده.

وجاء **الفصل الأول** معالجاً ظاهرة المقصور والممدود في المستوى الصوتي مفهوماً وأبنية ليكونا منطَلَقاً في الدراسة. ثم بسط **الفصل الثاني** المباحث المختصة بالاسم المقصور. واختص **الفصل الثالث** بمباحث الممدود . وجاء **الفصل الرابع** مختصاً بمبحثين اشترك فيهما المقصور والممدود.

وبعد تلك الفصول الأربعة عرضت الدراسة أهم النتائج التي توصلت إليها في **الخاتمة**. ثم قدَّمت **اقتراحاً** لرسم ألف المقصور بصورة واحدة دوماً على صورتها القائمة.

وإذ أضع قلمي عند هذه الدراسة أنبّه على أنها الخطوة الأولى في البحث العلمي، مما يقع في الظن أن هناك استدراكاً أو تصحيحاً لوهم وقعت فيه الدراسة أو إضافة. ودليلُنا ﴿ **وفوق كل ذي علم عليم**﴾ . والحمد لله رب العالمين.

نبال نبيل نزال

المقدمة

بـدأت بحمـد الله فهـو سـناء ... وللنطـق منـه بهجـة وبهـاء
وأهديت مختـار السـلام مصلياً ... على المصطفى الموحـى إليـه شـفاء
فيـا ربّ عونـاً ، والمُعـان مؤيـد ... ومـا لامـرئ إن لم تعنـه كِفـاء

(ابن مالك النحوي)

وبعد؛ فقد لاقت ظاهرة المقصور والممدود عناية علماء العربية، وقد تجاوزت الدراسات أكثر من أربعين مصَنفاً، في رسائل وكتب ومباحث؛ متباينة كماً وكيفاً، متنوعة منهجاً ومنحى، وقد قام نفر من الباحثين بتحقيق نصوص بعضها، من غير دراسة المادة العلمية.

وقد أفاد ابن سيده من جهود أسلافه في هذا الموضوع، مما أفسح له في كتابه « المخصص» مائة وثمانين صفحة ، عُدّ عملاً مشرقاً ؛ لاستيعابه الظاهرة بأبعادها الفنية، ومشاكلها، عارضاً لها بالمثال والتحليل، ملمًّا بالأبنية الصرفية، وما يندرج تحتها من أمثلة لغوية، وما يحدث من تحولات داخلية وخارجية، يستطيع الباحث أن يُلم بجوانب الاسمين صوتياً، وصرفياً، ولغوياً، ودلالياً، وتركيباً من مادة واسعة متشعبة.

هذا؛ وقد جعله ابن سيده أبواباً ليسهّل على الدارسين والمهتمين بأمره الوقوف على مسائله، فيما ذكرناه آنفاً؛ إذ عَرض الظاهرة عامة ، ثم تدرج إلى الخاص فالأخص، يفصّل الظاهرة من حيث: السماع والقياس، والمد والقصر، والقصر والهمز، وهكذا... مما ينم عن معرفة ابن سيده الوطيدة بهذا الفن. ونجده يوثق أقوال العلماء ، متحرياً الأمانة العلمية في ما استشهد به من أقوال الآخرين من علماء وشعراء.

فضلاً عن السَّعة في الأمثلة والشواهد مما وقع في دائرةْ إلمامه بجهود كلّ من تقدمه ممن بحث مسألة المقصور والممدود؛ منفصلة أو في ثنايا كتاب، إلا أن الظاهرة لم تحظ بمثل عناية ابن سيده رغم أن مباحث كثيرة سبقتْه في بابه ، لكنها لم تكن بهذه الدقة وحسن التنظيم والسَّعة. مما يدفعنا للقول إن بابه كان رائداً في ما خصّ هذه الظاهرة.

وجدُتني مدفوعة إلى دراسة الظاهرة عند صاحب المخصص، واضعة التساؤلات الآتية :

- لماذا اهتم علماؤنا الأوائل بظاهرة « المقصور والممدود » ؟
- أجاز العلماء قصر الممدود منها ، و لم يجز بعضهم مدّ المقصور، ما السبب ؟

❁ ما الأبنية الصرفية التي اختصت بكل منهما ؟ وهل لهذه علاقة بالسماع والقياس ؟

❁ هناك بعض المشتقات الصرفية -كاسم الفاعل- لم تتضمنها هذه الأسماء ، فكيف تفسر الدراسة الصوتية مثل هذه الحالات ؟

❁ كيف عالج ابن سيده المباحث الصرفية لهذه الظاهرة ؟

وقد ارتكزت أبعاد الدراسة على نقطتين اثنتين :

أولهما : دراسة الأسماء المقصورة والممدودة في كتاب المقصور والممدود عند ابن سيده دراسة علمية ، تُقدم بأسلوب رصين ، مشفوعة بمعالجة القضايا الصوتية والصرفية.

ثانياً : الإفادة من كتاب المخصص لابن سيده، ومن كتب المقصور والممدود التي سبقت باب ابن سيده ؛ لتعزيز المادة العلمية التي أوردها الرجل.

هذا؛ وقد استقامت خطة البحث على الخطواتِ الآتية: مقدمة، وتمهيد، وأربعة فصول، وخاتمة.

وقد عرض **التمهيد** الظاهرة تاريخياً باستقصاء جهود أبرز القدامى في هذه الظاهرة؛ بَدءاً من الخليل وسيبويه في الكتاب، ثم من تلاهما من العلماء حتى ابن سيده؛ لكي توضّح الدراسة أن البحث متصل، فقد أدّى السابق للاحق مادته في هذا الموضوع، إضافة وتكريراً وتبويباً حتى استوت الظاهرة. فوجدتُها في مخصص ابن سيده بهذه السعة التي حفزتني إلى الوقوف عندها.

وجاء **الفصل الأول** معالجاً ظاهرة المقصور والممدود في المستوى الصوتي مفهوماً وأبنيةً ليكونا منطَلَقاً في الدراسة. وضمّ الفصل مباحث ثلاثة، كان أولها دراسة المقصور والممدود في النظام المقطعي العربي، ثم ظاهرة النبر وأثرها في الاسمين، وثالثاً ظاهرة الإعلال والحركة المزدوجة، معالجاً أثر الحركة المزدوجة في البنية المقطعية للاسمين.

ثم بسط **الفصل الثاني** المباحث المختصة بالاسم المقصور، معالجاً الاسم الجامد منه، وما يندرج تحته: من الاسم الأعجمي، والمصدر بفرعيه: الصريح، والميمي. ثم عالج الصفة، التي تنطوي على: اسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسم الآلة. ثم تناول جمع التكسير. وأفرد مبحثاً للتحول الخارجي معالجاً ما عرضه ابن سيده في ما يلحق بالمقصور كالمثنى والنسبة. وخُتم الفصل بعلاقة المقصور بالمهموز.

واختص **الفصل الثالث** بمباحث الممدود: الاسم الجامد في الأعجمي، والمصدر بضربيه: الصريح واسم المصدر، ثم عرض الصفة المشبهة، وصيغ المبالغة، واسم الآلة تحت الصفة أو الاسم المشتق، ثم عالج

التحول الخارجي المصاحب للممدود، وانتهى القسم بعلاقة الممدود بالمهموز .

وجاء **الفصل الرابع** مختصاً بمبحثين اشترك فيهما المقصور والممدود، وهما: الاسمان من حيث الصفة الجنسية، وعلاقة المقصور بالممدود: صوتياً، وصرفياً، ودلالياً.

وبعد تلك الفصول الأربعة عرضت الدراسة أهم النتائج التي توصلت إليها في **الخاتمة**، ثم **قدَّمت اقتراحاً** لرسم ألف المقصور بصورتها القائمة دوماً.

وإذ أضع قلمي بعد هذه الدراسة أقول كما قال القاضي الفاضل :

« إني رأيت أنه لا يكتب أحد كتاباً في يومه إلا قال في غده: لو غُيِّر هذا لكان أحسن، ولو زِيد هذا لكان يُستحسن، ولو قُدِّم هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العِبر، وهو دليلٌ على استيلاء النقص على جملة البشر ».

ودليلنا ﴿ وفوق كل ذي علم عليم ﴾، والحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

نبال نبيل نزال

التمهيد

ظاهرة المقصور والممدود عند اللغويين حتى ابن سيده

حظيت ظاهرة « المقصور والممدود » عند علماء العربية بمنزلة شهدت لها آثارهم ومصنفاتهم قبل ابن سيده ، فكانت متباينة نوعًا وكمًّا ومنهجًا .

وما ستذكره الدراسة عن أعلام كتبوا في هذا المضمار، غيض من فيض، فقد ذكر محققو كتب المقصور والممدود ثلة من العلماء الذين ذكرتهم كتب التراجم حتى زادوا على أربعين مصنّفًا[١] .

ذكر سيبويه (ت١٨٠هـ) في « الكتاب » المقصور والممدود معرِّفاً بهما، فيصنف الحالات القياسية لهما، وينثر أبنية كل منهما في بابين: الأول « باب ما بنته العرب من الأسماء والصفات والأفعال »[٢]، والآخر « باب ما لحقته الألف في آخره فمنعه ذلك من الانصراف »[٣].

ثم بدأت الدراسات تسير نحو التخصيص، إذ ألّف الفراء (ت٢٠٧هـ) كتاباً مستقلاً فيهما، ينقل ما ذكره سيبويه[٤]، ويأخذ ما سمعه عن العرب، فيقول: أنشدني أبو محمد اليزيدي[٥]، وأنشدني بعض الأسديّين[٦] وهكذا...جامعاً ما يستطيع أن يجمعه من الشواهد، وكان يعزو ما جمعه إلى لغات العرب، فقد وضع باباً للغة بني عامر في ما يفتح أوله فيقصر، ويكسر فيُمد[٧]، ...ونحوه[٨]، فجعل كتابه أبواباً في ما يمدّ ويقصر من الألفاظ.

---

(١) ينظر : مقدمة هريدي ؛ أحمد عبد المجيد في تحقيقه لـ ((كتاب المقصور والممدود للقالي)) ، مجلة معهد المخطوطات العربية ، مجلد ٢٠، جـ١/ مايو ١٩٧٤، ٥٣-٦٦ . ومقدمة د. عبد التواب؛ رمضان في تحقيقه لـ " كتاب المقصور والممدود للوشاء "، مجلة كلية اللغة العربية ، الرياض ، ١٩٧٧/٧ ، ٧٩-٨٧ .

(٢) ينظر : الكتاب ، ٢٤٢/٤-٢٧٨ ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب ، ط١٩٨٣/٣ .

(٣) السابق ، ٢١٠/٣-٢١٥ .

(٤) ينظر : المقصور والممدود ، ٧ ، تحقيق ماجد الذهبي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١٩٨٣/١ .ولهُ طبعة أخرى للكتاب بتحقيق عبد العزيز الميمني نشره بعنوان ((المنقوص والممدود)) ، القاهرة، ١٩٦٧. و لإبراهيم السامرائي وقفة عند عنوان الكتاب يرد بها على الميمني. ينظر : مع المصادر ، ٢٢/٣-٢٣. ولهُ طبعة أخرى لكتاب الفراء بتحقيق عبد الإله النبهان ومحمد خير البقاعي، دمشق، ١٩٨٣.

(٥) الفراء، المقصور والممدود ، ٤٧ .

(٦) السابق ، ٦٩ .

(٧) السابق ، ٣٦ .

(٨) ينظر : السابق ، ٢٧، ٤٢ على سبيل المثال .

وتلاه ابن السكيت[١] (ت٢٤٣هـ) ، إذ غلب على كتابه الرسم في كيفية كتابة المقصور والممدود، فضلاً عن شرحه اللغوي لأمثلة كلا الحيزين، واهتمامه ببعض الأبنية الصرفية، وما يندرج تحتها من أمثلة.

وجاء أبو عثمان المازني (ت ٢٤٩هـ) يقف على مسائل في كتابه ((التصريف))، مشيراً إلى بعض المسائل المختصة بالاسمين نحو « ألف فَعلى لا تكون للتأنيث »[٢]، « وألف قبعثرى ليست للإلحاق ولا للتأنيث »[٣]، و « انقلاب همزة التأنيث عن ألفه »[٤]... وهكذا. عدا الجزء المصنف في شرح بعض الألفاظ اللغوية مدرجة فيها بعض الأسماء المقصورة والممدودة[٥].

أما المبرد (ت٢٨٥هـ) فآثر أن يتبع خطى سيبويه في ما ذكره عن هذه الظاهرة، مفرداً لها باباً في مقتضبه[٦].

ونجد ابن السراج (ت٣١٦هـ) يفرد ملاحظاته عن المقصور والممدود، لاتكاد تزيد على ملاحظات صاحب الكتاب سوى شرحه لها، محاولاً أن يلمّ ببعض ما يناط بالظاهرة في باب واحد، كالقياسي والسماعي، وتثنيتهما[٧]. ويذكرهما كذلك في باب آخر وسمه بباب « التأنيث بالألف »[٨] عارضاً بعض الألفاظ المقصورة والممدودة فيه .

ثم ظهرت قصيدة ابن دريد (ت٣٢١هـ) التي يبرز بها براعته الأدبية، جامعاً الكلمات المقصورة ونظيرتها الممدودة بمعنى واحد، أو بمعنى مختلف، فمثلاً يقول[٩]:

---

(١) ينظر كتابه : « كتاب حروف الممدود والمقصور » ، تحقيق حسن شاذلي فرهود ، مجلة كلية الآداب ، جامعة الملك سعود ، مجلد ١٠/١٩٨٣ ، ص ص٣-٧٠ .

(٢) ينظر : ابن جني (ت٣٩٢هـ) ؛ أبو الفتح عثمان ، المنصف ، تحقيق إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر ، ط١/١٩٦٠ ، ١/

(٣) المرجع السابق ، ١٥٥/١ .

(٤) المرجع السابق ، ٥١/١ .

(٥) ينظر : المرجع السابق ، الجزء الثالث. وقام ابن جنيبشرح كتاب المازني في كتابه المنصف، إذ وقف على جميع مسائله موضحاً وشارحاً ومستشهداً .

(٦) ينظر :المبرد (ت٢٨٥هـ)؛ أبو العباس محمد بن يزيد المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب، بيروت، (د.ت) ، جـ٣/٧٩-٨٨ .

(٧) ينظر : كتاب الأصول في النحو ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢/١٩٨٧ ، ٢/٤١٥-٤١٩ .

(٨) السابق ، ٢/٤١٠-٤١١ .

(٩) ينظر : اللحمي ؛ ابن هشام، ((شرح قصيدة ابن دريد في المقصور والممدود))، تحقيق مهدي عبيد جاسم ، المورد ، مجلد ١٣، ع١/١٩٨٤ ، ١٨٧،١٨٨ .

لا تركننّ إلى الهَوى و احذر مفارقة الهواءِ

يوماً تسير إلى الثّرى ويصير غيرُك بالثّراءِ

وفي موضع آخر يقول[١] :

تهوى لُقى ما لا يَحِل وبعده يومُ اللّقـــاءِ

وهو بهذه القصيدة يسهّل على طالبي العلم حفظ المواد اللغوية التي يشترك فيها المقصور والممدود، حيث لاقت اهتمام شرّاح كثر، نحو شرح ابن خالويه، وشرح ابن هشام اللخمي، وغيرهما.

أما ابن ولاّد (ت٣٣٢هـ) فقد نهج نهجاً آخر - وإن أفاد ممن سبقوه - إذ جعل كتابه المقصور والممدود أقرب ما يكون إلى معجم لغوي مختص بألفاظ الاسمين، متبعاً الترتيب الهجائي لمواده اللغوية بعد أن قسّمه إلى جزءين، أولهما جمع فيه الألفاظ المسموعة، شارحاً، ومعلقاً، ومستشهداً. والثاني أدرج فيه المقيس، والعلامات التي يعرفان بها، وطريقة كتابتهما، وكيفية تثنيتهما.

وقد عُدّ كتاب ابن ولاد مرجعاً للباحثين، ومصدراً من مصادر المعجمات والموسوعات اللغوية في ما بعد[٢]؛ لانتظام مواده على نهج أيسر من النظام الذي اتبعه القالي (ت٣٥٦هـ)، أو ابن سيده (ت٤٥٨هـ)؛ كما سيأتي ذكره. ومن الذين تأثروا بابن ولاد ابن درستويه (ت٣٤٧هـ) في رسالته ((شرح ما يكتب بالألف والياء من المقصور))، حيث انتهج نهجه في نظامه الهجائي[٣] .

و لم تختلف أعمال اللاحقين عن السابقين، إلا بزيادة بعض المواد اللغوية في كلا الحيزين، أو باتباع منهج آخر غير المنهج الذي سار عليه بعضهم، إذ آثر بعضهم أن ينقل المادة ممن سبقه، يصنفها في ثنايا كتاب، أو يفرد لها كتاباً مستقلاً يُعنى بالظاهرة.

وجاء القالي (ت٣٥٦هـ) جامعاً الاسمين في كتاب أختص بهما، وقام بعرض المسائل المتعلقة بالاسم المقصور، مثنياً بالاسم الممدود، في أبواب، يعرج على القياسي منهما، ثم تثنيتهما، معالجاً

---

(١) اللخمي ، شرح قصيدة ابن دريد ، ١٩٨ .

(٢) ينظر ما كتبه أحمد نصيف جاسم في موضوعه : ((أثر المقصور والممدود لابن ولاد في الحركة اللغوية))، مجلة آداب المستنصرية ، العدد ٢/١٩٧٧ ، ص ص ٩-٤٠ .

(٣) ينظر : ابن درستويه (ت٣٤٧هـ)؛ أبو عبد الله بن جعفر، ((رسالة في شرح ما يكتب بالياء من الأسماء المقصورة والأفعال)) ، تحقيق محمد بدوي المختون، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد ٢٣، ج٢/١٩٧٧ . وقد نشرت الرسالة في مجلة كلية الآداب، بغداد، ع١٧/١٩٧٣، ينظر: ١٥٣-١٧١.

الأمثلة المفتوحة الفاء، فالمكسورة، فالمضمومة، وهكذا...[١] ورتب القالي[٢] الأمثلة اللغوية ترتيب سيبويه[٣].

أما الزجاجي (ت٣٤٠هـ) فقد سار على خطى ابن السرّاج في كتابه الجمل في النحو، يذكر الاسمين في باب المقصور والممدود[٤]، وفي باب المذكر والمؤنث[٥].

ولم يخرج الفارسي[٦] (ت٣٧٧هـ) عن إطار سابقيه، إلا أنه دوّن ألفاظ الاسمين في أبواب وفق حركة الحرف الأول، يشرحها شرحاً لغوياً، وما يقتضيه صرفياً، لكن مادته كانت قليلة لا تفي بغرض دراسة لمواد الاسمين ولأبنيتهما.

وترى الدراسة أن أكثر هؤلاء تأثيراً في ابن سيده ((كتاب المقصور والممدود))[٧] لأبي علي القالي (ت٣٥٦هـ)، الذي وصفه بعضهم بأنه معجم متخصص في إحصاء مفردات المقصور والممدود[٨]. وعلّق أحد الباحثين[٩] على منهج القالي بأنه لا يشبهه شيء من تنظيمات كتب المقصور والممدود السابقة واللاحقة سوى كتاب ابن سيده الذي جعله ضمن معجم كبير « المخصص» وهو متأخر عنه، ومقلد له. لكن ابن سيده التزم منهجاً آخر في ترتيب مواضيع الكتاب غير الذي التزمه القالي؛ إذ عالج صاحب المخصص الاسمين في الموضوع الواحد، لغلبة منهج كتاب المخصص على أبوابه المرتبة ترتيباً موضوعياً، في حين تناول القالي المقصور ومسائله، ثم الممدود ومسائله. عدا ترتيب المواد المختلف بينهما، كما أشرنا آنفاً .عدا أن ابن سيده[١٠] اتبع ترتيب الخليل[١١] ؛ الحروف حسب مخارجها، المختلف عن ترتيب القالي السابق .

---

(١) ينظر: الود غيري ؛ عبد العلي ، أبو علي القالي وأثره في الدراسات اللغوية والأدبية بالأندلس ، اللجنة المشتركة لنشر إحياء التراث بين المغرب والإمارات ،، ١٧٨. و هريدي، ((كتاب المقصور والممدود)) ،١٠٢.

(٢) ينظر : الود غيري ، أبو علي القالي وأثره في الدراسات اللغوية والأدبية بالأندلس ، ١٨١ .

(٣) ينظر : الكتاب ، باب الإدغام .

(٤) ينظر :الزجاجي(ت٣٤٠هـ)؛ كتاب الجمل في النحو، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، الأردن، ط١/١٩٨٤، ٢٨٣-٢٩٠.

(٥) السابق ، ٢٩٠-٢٩٢ .

(٦) ينظر : التكملة ، تحقيق حسن شاذلي فرهود ، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الرياض ، السعودية ، باب المقصور والممدود .

(٧)ملاحظة : لم تتمكن الدراسة من الوقوف على كتاب أبي علي ، فهو غير مطبوع ، وما زال مخطوطاً بتحقيق د. أحمد عبد المجيد هريدي بجامعة القاهرة ، فاستعاضت الدراسة بما نشره المحقق بعنوان « كتاب المقصور والممدود لأبي علي القالي » ذكر فيما سبق ، وكذلك ما ذكرهالود غيري في كتابه السابق.

(٨) ينظر : الود غيري ، أبو علي القالي وأثره ، ١٨٠ .

(٩) السابق ، ١٧٨ .

(١٠) ينظر ترتيبه في مادة فَعَل ، المخصص ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ١٥/١٥٨-١٧٤ .

هذا؛ وقد أفاد ابن سيده من كتاب القالي في ثنايا أبوابه، مستشهداً بأقواله، غير جهود سابقيه تلك التي وقف عليها، ولعل هذا يفهم من عبارة صاحب المخصص بقوله: « ومن طريف ما أودعته إياه بغاية الاستقصاء، ونهاية الاستقراء، وإجادة التعبير، والتأنق في محاسن التحبير... المقصور والممدود...»[١]. حيث اكتمل عند ابن سيده استقصاء جميع جوانب الظاهرة، ليستطيع الباحث الإلمام بها ودراستها، لا سيما أن من تأخر عنه كالمهلبي[٢] (ت٥٨٣هـ)، وابن مالك[٣] (ت٦٧٢هـ)، وابن جابر الأندلسي[٤] (ت٦٩٨هـ)، وأبي حيان الأندلسي[٥] (ت٧٤٥هـ) مالوا إلى الاختصار الشديد في معالجتهم الظاهرة، وكانوا يكتفون بأهم المسائل المنوطة بها.

يتضح مما سبق أن (للمقصور وللممدود) مادة كبيرة حظيت بعناية من تقدم ابن سيده، وقد وصلت إليه فأحسن استثمارها وتبويبها في كتابه.

---

(١١) الفراهيدي(ت١٧٥هـ) ؛ أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، كتاب العين ، تحقيق مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة هلال، (د.ت) ، ٦٥.

(١) المخصص ، ١/١٠ .

(٢) ينظر :المهلبي (ت٥٨٣هـ)؛ مهذب الدين مهلب بن حسن بن بركات، نظم الفرائد وحصر الشرائد ، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ومكتبة التراث ، مكة المكرمة، ط١/١٩٨٦ ، ١٥٥-١٦٨ .

(٣) ينظر : كتاب تحفة المودود في المقصور والممدود ، تصحيح أحمد الأمين الشنقيطي ، مطبعة الجمالية ، مصر ، ١٣٢٩هـ ، مطبوع مع كتاب الإعلام بمثلث الكلام .

(٤) ينظر : منظومة المقصور والممدود ، تحقيق علي حسين البواب ، مجلة كلية اللغة العربية ، الرياض ، ١٩٨٧ ، ١٣٨-١٦١ ، يحذو بها طريقة ابن دريد وابن مالك .

(٥) ينظر :أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تحقيق مصطفى أحمد النماس ، ط١/١٩٨٤ ، ١/٢٣٥-٣٠٢ .

الفصل الأول

المقصور والممدود ظاهرة صوتية

المبحث الأول: المقصور والممدود مفهوماً

أولاً: الاسم المقصور مفهوماً

أطلق قدامى العربية على كل ما اعتل آخره بـ ((المنقوص))، نحو: سيبويه[١]، والفرّاء[٢]، وخصّوا ((الاسم المقصور)) للمنتهي بالألف. ولعل عبارة ابن ولاّد الآتية تشير إلى الفرق بين المقصور والمنقوص في قوله: الاسم المقصور ((كل اسم كانت في آخره ألف في اللفظ زائدة كانت أو غير زائدة، كقولك: بشرى.. فأمّا المقصور الذي يسمّى منقوصاً فهو ما كانت ألفه التي في آخره مبدلة من ياء أو واو، وانفتح ما قبلها ، وكانت في موضع حركة ، فأبدل منها ألف، نحو: ملهى؛ ألفه مبدلة من واو؛ لأنه من اللهو، ومرمى: ألفه مبدلة من الياء؛ لأنه من الرمي ...)) [٣]؛ ولذا عدّ كل منقوص مقصوراً، وليس كل مقصور منقوصاً[٤].

ويبدو أن ابن سيده قد ذهب مذهب السابقين؛ وذلك من خلال عبارته: ((ويقال للمقصور أيضاً منقوص)) [٥]، وخص الاسم المقصور بما انتهى آخره بالألف[٦].

هذا، وقد جاء في المخصص[٧] أن المقصور نوعان، أحدهما أن تقع واو أو ياء طرف الاسم، وقبلها فتحة، فتنقلب ألفاً، ولا يدخلها إعراب. وأما الضرب الآخر فأن تكون ألفه للتأنيث كشروى، أو

---

(١) ينظر : الكتاب ، ٥٣٦/٣ . إذ أطلق على كل اسم اعتل آخره منقوصاً ، وعندما يشير إلى عنوان الباب يسميه ((باب المقصور والممدود)) ، وكذا فعل النحاة من بعده ، نحو الفراء في كتابه المقصور والممدود ، والمبرد في المقتضب ، ٧٩/٣ ، والفارسي في التكملة ، ٧٥ ، وابن سيده في المخصص ، ٩٦/١٥ .

وفي مرحلة متقدمة فرّق النحويون كأبي حيّان الأندلسي. ينظر : ارتشاف الضرب ، ٢٣٥/١ . وابن هشام، شرح قطر الندى، ٦٣-٦٤، ٣٥٤ . وابن عقيل شرح ابن عقيل ، ٣٣٨/٢. بين الاسم المقصور والاسم المنقوص ، فالأول ما انتهى بالألف ، والآخر ما كان آخره ياء مكسور ما قبلها ، حتى توارثتها الكتب إلى يومنا هذا . ينظر : الحملاوي ، شذا العرف ، ٩٠ ، شاهين ، المنهج الصوتي ، ١٢٥ .

(٢) ينظر : المقصور والممدود ، ٥ .

(٣) كتاب المقصور والممدود ، ٣ .

(٤) السابق، نفسه .

(٥) المخصص، ١٠٢/١٥ .

(٦) السابق، ١٠١/١٥-١٠٢ .

(٧) السابق، نفسه.

للإلحاق كأرطى، أو لغير هذا وذاك في قبعثرى. إذ يفهم من ذلك أن ابن سيده لم يختلف عن تقسيم من سبقه، أو اصطلاحهم للمقصور وللمنقوص.

وثمة ملاحظة جديرة بالذكر؛ يفصّل فيها ابن سيده القول عن معتل الآخر الذي يجري على مجريَيْن في تعاقب الحركات الثلاث عليه؛ إذ رأى أن:

* منه ما يجري مجرى الصحيح، نحو: غَزْو، وظَبْي، على أن يكون ما قبل الواو أو الياء ساكناً[١].
*ومنه ما لا يجري مجرى الصحيح ؛ لأنه لا يحتمل الحركات، وذلك في:
- الاسم الذي آخره ياء وقبلها كسرة.
- وفي الاسم الذي آخره ألف قبلها فتحة[٢].
- « ولا يكون في الأسماء ما آخره واو قبلها ضمة، فإذا أدّى إلى ذلك ضرب من القياس رُفض، فأبدلت من الضمة الكسرة، ومن الواو الياء، وذلك في قولهم في جمع دَلْو، وجِرْو، ونحو ذلك في أقل العدد: أَدْلٍ، وأَجْرٍ... »[٣].

من نصه السابق يبدو أن صاحب المخصص يقدّم إجابة عن السؤال الذي يتبادر للأذهان : أين موقع الاسم المعتل الآخر بالواو ؛ إذا جعلنا مصطلح الاسم « المقصور » المنتهي بالألف ، والمنقوص المختوم بالياء ؟

يبدو أن العربية لم تحفظ أسماء انتهت بالواو المديّة[٤]، وإن وجدت فهي قليلة، وربما عدّوا قلتها لغات، حيث تجوهلت بل رفضت أن تكون من القياس عند ابن سيده، ولعل استثقالهم لهذه الواو أدى إلى حذفها من كلام العرب، حتى أن سيبويه وضع[٥] (أدل) في باب الشواذ الذي طلب فيه العرب التخفيف، إذ الأصل في أدل أن تكون أدلو[٦].

---

(١) وينظر : الكتاب ، ٣/٣١٠ .

(٢) ابن سيده، المخصص، ١٥/١٠٠-١٠١ .

(٣) السابق ، ١٥/١٠١ .

(٤) توجد أفعال انتهت بالواو المدية ، نحو : يدعو ، ويجبو ، ويرنو ... وغيرها .

(٥) ينظر : الكتاب ، ٤/٤٨١-٤٨٢ .

(٦) قال ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩ هـ)؛ أبوا لحسن علي بن مؤمن: الواو المضموم ما قبلها في آخر الاسم مستثقلة، وهي مع ذلك معرّضة لأن تليها ياء النسب، وياء الإضافة، نحو: « أَدْلُويّ » و « أَدْلُوي » لو ثبتت الواو. ينظر : الممتع الكبير في التصريف ، تحقيق فخر الدين قباوة ، مكتبة لبنان ، ط١/١٩٩٦ ، ٣٣٤ .

فإذا كانت الواو في (أدلو) حركة مدّ فهي مقبولة على اللسان، ومن الناحية الصوتية كذلك، لكن إذا كانت الواو صوتاً صامتاً ، فإن اللسان ينفر منها ويستثقلها، فلذا حذفت من الكلمة، وعومل الاسم معاملة المنتهي بالياء، نحو : قاضٍ، فذكروها على (أدلٍ).

وترى الدراسة أن الحركة المزدوجة الهابطة [١] في بنية الكلمة اقتضت إسقاط صوت الواو الانتقالي في حالته الصامتة، وكذا الأمر في كل اسم انتهى بالحركة المزدوجة الهابطة المرفوضة في العربية غالباً، إذ ينقص صوت الواو أو الياء - لاما البناء - من الكلمة ، نحو ما جاء في قاضٍ من قاضي، وداعٍ من داعِوٌ؛ لوجود هذه الحركة المزدوجة في بنيتها المقطعية.

ومن هنا، فإن المقصور الذي سمّي منقوصاً ، سببه نقصان الواو والياء الأصليتيْن - لامي البناء - منها؛ لوجود حركة مزدوجة هابطة في بنية الكلمة المقطعية، وعوّض الساقط/ المحذوف بالفتحة التي تضاف إلى الفتحة التي قبلها (وهي جزء من الحركة المزدوجة الهابطة)، نحو: هُدى ، وعُلا؛ كما نمثله في الخطوات الصوتية الآتية:

الأصل في: هُدى ⟸ هُدَيْ ⟵ تحذف الياء ⟵ يعوض عنها بالألف ⟵ هُدى

حركة مزدوجة هابطة

عُلا ⟸ عُلَوْ ⟵ تحذف الواو ⟵ يعوض عنها بالألف ⟵ عُلا

حركة مزدوجة هابطة

وبعد؛ فيمكن للدراسة أن تقول أن الاسم المنقوص - سواء أعوّض النقص أم لا - هو الاسم الذي نقص واوه أو ياؤه من آخره؛ لوجود الحركة المزدوجة الهابطة في بنية الكلمة المقطعية. وبهذا نؤيد ما رآه سيبويه في المنقوص الذي عممه، وجعل المقصور فرعاً عليه.

ثانياً : الاسم الممدود مفهوماً

عرّف سيبويه الممدود بقوله : « كل شيء وقعت ياؤه أو واوه بعد ألف » [٢] ، وأضاف : « فأنت تستدل على الممدود \كما يُستدل على المنقوص بنظيره من غير المعتل ، حيث علمت أنه لا بدّ لآخره من أن يقع بعد مفتوح ، كما أنه لا بدّ لآخر نظيره أن يقع بعد مفتوح ، ومثل ذلك : الاشتراء ؛

---

(١) سيأتي الحديث عنها في مبحثها، ينظر ص ٤٥.

(٢) الكتاب ، ٥٣٩/٣ ، ونحوها عبارة الفارسي ، إذ يقول : « أما الممدود فما وقعت ياؤه أو واوه طرفاً بعد ألف زائدة » . ينظر : التكملة ، ٧٦ .

لأن اشتريتُ: افتعلتُ، بمنزلة: احتقرتُ، فلا بدّ من أن تقع الياء بعد ألف، كما أن الراء لا بدّ لها من أن تقع بعد ألف إذا أردت المصدر »[١]، « ومما يعرف به الممدود الجمع الذي يكون على مثال **أَفْعِلَة**، فواحده ممدود أبداً ، نحو : أقبية واحدها قِباء ... »[٢].

واتفق ثلة من اللغويين[٣] نحو : ابن ولاد ، وابن سيده[٤] وأبي البركات الأنباري، وأبي حيان على أن الاسم الممدود ما كان آخره همزة قبلها ألف زائدة، أو هو الاسم الذي حرف إعرابه همزة تلي ألفاً زائدة (منقلبة ، أو مزيدة ، أو ملحقة).

إذا أمعنا النظر في تعريف الفريقين نجد أن الممدود الذي أشار إليه سيبويه عامًّا، لا يخصّ نوعاً من الكلم، كما جعله المتأخرون للاسم فحسب، و لم نلحظ من تعريف سيبويه أنه يذكر الهمزة كما ذكرها الآخرون في تعريفهم.

- فهل الاختلاف بينهم اختلاف ألفاظ من دون اختلاف دلالات ؟ أم هل أنه اختلاف جوهريّ؟
- وإذا كان تعريف سيبويه للممدود عامًّا، فمن أين أتى المتأخرون بالاسم خاصة ؟
- وإذا كان الممدود في عرف سيبويه الذي تطرفت ياؤه أو واوه بعد ألف، فمن أين جاء الآخرون بصوت الهمزة ؟ ولماذا أهمل تعريفهم الواو والياء ؟
- ثم ماذا يعدّ سيبويه الاسم المتطرف بألف وهمزة زائدتين، نحو: حمراء، وصحراء ؟!

المدّ في اللغة: المطل، ومدَّ الحرف يمدّه مدّاً: طَوّله[٥]. ومن هنا جاء الممدود عند سيبويه، بتطويل حركة عين البناء في المثال المنقوص - كما أشرنا آنفاً - .

---

(١) الكتاب ، ٥٣٩/٣.

(٢) الرجع السابق ، ٥٤٠/٣-٥٤١ .

(٣) ينظر : ابن ولاد، كتاب المقصور والممدود، ٣. وأبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)، حلية العقود في المقصور والممدود، تحقيق عطية عامر، استكهولم، ٢٩. و أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ٢٣٥/١. وابن عقيل (ت٧٦٩هـ)؛ بهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان (ب.ت)، ٣٣٩/٢. المكودي (ت٨٠٧هـ)؛ أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو لابن مالك، تحقيق إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ،لبنان، ط١/١٩٩٦، ٢٨٢ .

ومن المحدثين : الحملاوي، أحمد، شذا العرف في فن الصرف، مكتبة النهضة العربية، بغداد، ٩٠. وشاهين، عبدالصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠ ، ١٢٥ .

(٤) المخصص ، ١٠٤/١٥ .

(٥) ينظر : ابن منظور (ت٧١١هـ)؛ أبو الفضل جمال الدين بن مكرّم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان ، ط٣/١٩٩٤، (مدّ).

من الملاحظ أن الأمثلة التي ضربها سيبويه للممدود كانت : مصادر ، ومفرداً لجمع ، وجمعاً لمفرد... وجميعها تنطوي تحت مبحث الأسماء ؛ فلذا خصّ المتأخرون الاسم الممدود بالأسماء فحسب.

أما الهمزة فنلاحظ أن أمثلة سيبويه قد تطرفت بالهمزة على الرغم من خلوّ تعريفه لها ، وكأنه بذلك يريد أن يوجّهنا إلى أن هذه الهمزة منقلبة عن واو أو ياء أصليتين ، إلا أن العرب نفرت من الوقوف على صوتين انتقاليين بعد صوت صائت ممدود ، فأبدلتهما همزة ، مع أنهما بقيا في المثنى مثلاً[١].

وترى الدراسة أن وجود الحركة المزدوجة الهابطة في البنية المقطعية للكلمة هي التي دفعت إلى إسقاط/ حذف صوتي الياء أو الواو الانتقاليين من الممدود ، ولكونهما لامي البناء لابدّ من تعويض المحذوف بصوت ، ولا يمكن تعويضه بصوت صائت ؛ لئلاّ تتتابع الحركات في المقطع الواحد ، نحو :

بناي ← بناء

حركة مزدوجة هابطة — لا يمكن تتابع الحركات في المقطع نفسه إذا عوض المحذوف بحركة

من أجل ذلك يعوّض المحذوف بصوت الهمزة الوظيفي ؛ للوقوف عليه ، ولتحمله حركات الإعراب ، مع عدم تغير دلالي في المثال اللغوي ، وإلا فسيصبح المثال ذا دلالة مختلفة إذا كان صوت الهمزة يغير الدلالة (فالفرق واضح بين بناء وبنات على سبيل المثال) ، أما تعويض صوت الهمزة بالياء والواو فلا يؤدي خلافاً دلالياً في دُعاو ودعاء ، فمن الأعراب من يحقق ، ومن الأعراب من لا يحقق[٢].

ولذا أشار المتأخرون - الذين ذكرناهم سابقاً - في تعريفهم إلى أن الهمزة تكون منقلبة عن واو أو ياء .

أما الاسم الممدود ذو الهمزة والألف الزائدتين المتطرفين ، نحو : صحراء ، وخضراء ؛ فقد عقد سيبويه فيهما وأمثالهما باباً تحت عنوان ((ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف))[٣] . إذ جعل همزة (صحراء) منقلبة عن ألف التأنيث؛ منعاً لالتقاء الساكنين، وهذا مرفوض في علم الأصوات الحديث، كون الألف صوتاً صائتياً، وليس ساكناً، كما أنه لا توالي لحركتين طويلتين / مدتين في العربية، ومن ثمّ فإن الهمزة زيدت كما زيدت الألف التي قبلها للدلالة على التأنيث، أو الإلحاق. وقد تنطق هذه الهمزة

---

(١) ينظر التحول الخارجي للمقصور والممدود من الدراسة ص .

(٢) ينظر سيبويه : الكتاب ، ٥٥٣/٣ .

(٣) ينظر السابق ، ٢١٣/٣-٢١٥ .

واواً أو ياءً في لغة من لا يحققون. و من هنا التبس أمر الاسم المزيد بالألف والهمزة المتطرفتين في الممدود الذي أشار إليه سيبويه في تعريفه، حتى جعل المتأخرون عليه يرون أنه كاسم انتهى بألف وهمزة متطرفتين زائدتين، سواء أكانت هذه الهمزة منقلبة أم مزيدة.

وحين يعتري هذا الاسم القصر، أي حذف الهمزة من آخره. حينئذٍ جاءت تسمية الاسم «المقصور» بذلك، إذا قصرت عنه الهمزة، مما دفع علماء العربية إلى إجازة قصر الممدود، ورفض معظمهم مدّ المقصور[1].

بناء على ما سبق، نجد أن سيبويه يجعل الاسم المقصور نوعين:

- المنقوص ذا الألف المنقلبة عن واو أو ياء .
- والمقصور ذا الألف الزائدة للتأنيث أو للإلحاق .

ويجعل الاسم الممدود نحوه:

فالأول: ما انتهى بألف، فهمزة منقلبة عن واو أو ياء.

والآخر: زيدت إلى أصوله الألف والهمزة المتطرفتان للتأنيث أو للإلحاق.

وعلى هذا، فإنه يجعل هذه الأسماء: منقوصة، والمقصور فرعاً عليها ، وممدوداً، وممدوداً مقصوراً؛ لكثرة وجود أمثلة وأبنيّة مشتركة بين الحيّزين.

وإن أفردت الدراسة رأي سيبويه في هذا، و لم يسمع صوت ابن سيده ، فلأن الأخير كان من جمهور اللغويين الذين نقلوا عن غيرهم، وارتأى ما ارتأوه، وضم صوته إلى الفريق الآخر مقابل صوت سيبويه، مما دفع الدراسة إلى أن تقف على رأيه ورأيهم ، وتؤيد رأي سيبويه في نهاية المطاف.

---

(١) ينظر : ابن سيده ، المخصص ، ١١١/١٥ .

المبحث الثاني: أبنية الاسمين المقصور والممدود في باب ابن سيده

وقع الاسمان المقصور والممدود عند ابن سيده في دائرة التعبيرات الدالة على القياس تارة ، وعلى السّماع أخرى من خلال ما أشارت إليه عبارته في مقدمة بابه، إذ يرى أن الاسمين وقعا في الضربين:

الأول: القياسي[١] ، وجعله جزءين:

- مقصوراً فقط.
- وممدوداً فقط.

ولا يدخل ضمن هذين الإطارين ما يمد من المقصور، أو ما يقصر من الممدود. نحو: ((ما يعلم بقياس... ما كان مصدراً: لفَعَل يَفْعَل، واسم الفاعل فَعِل))[٢]، ومن ذلك: ((المصادر كافتعال وانفعال وافعلال ... ونحوها ممدودة باطراد))[٣].

الثاني: السماعي[٤]، وذكره في أضرب ثلاثة:

- مقصور لا يمد .
- وممدود لا يقصر .
- والثالث : يمد ويقصر معاً، ومنه ما يكون مدّه وقصره متساويين في الكثرة و الفشو، ومنه ما يكون أحد الحيّزين أغلب عليه من الآخر.

نحو : القياس في مفرد أَفْعِلة؛ فَعال ممدوداً، وليس مقصوراً، وقالوا: نَدىً وأندية، وهو شاذ))[٥] ، وجاء في سواء : الوسط، ثلاث لغات؛ سَواء، وسِوى، وسُوى[٦] .

وثمة تعبيرات تجعل الاسمين في حيز ما يقع بين السماع والقياس، كما جاءت في عبارته: ((جمع لهاة على لَهاً، مثل نواة ونَوى، ويجوز أن يكون لهاء بالمدّ جمع لهاة كما ذهب إليه سيبويه في إضاء جمع أضاة[٧] . وجنفى: اسم ... والأعرف جنفاء بالمد))[٨] .

---

(١) المخصص ، ٩٦/١٥ .
(٢) المرجع السابق ، ١٠٣/١٥ .
(٣) المرجع السابق ، ٩٩/١٦ .
(٤) المرجع السابق ، ٩٦/١٥ .
(٥) السابق ، ١٠٩/١٥ .
(٦) السابق ، ١٥١/١٥ .
(٧) السابق ، ١٥٢/١٥ .
(٨) السابق ، ١١٠/١٥ .

قدم ابن سيده في توطئة كتابه ثمانين بناء للمقصور، وخمسين بناء للممدود في جدولين. وعند إمعان النظر لحظت الدراسة أن منها ما ضبط بالشكل، ومنها ما تجرّد عنه، وعلى الرغم من إشارة المصحّح في الهامش[1] بأنه قام بضبط ما استطاع منها، دون الإشارة إلى أيّها ضبط. فقد بقيت أبنية عارية عن التشكيل تحتاج إلى ضبط. فقامت الدراسة بالوقوف على أبنية ابن سيده المذكورة في ثنايا الكتاب في أثناء ما فصّله عنها، إيماناً بأن عالماً كابن سيده اللغوي لا تفوته مثل هذه الهفوات، فقد مال صنيعه إلى الدقة في معالجته قضايا المقصور والممدود.

ومن دراسة الأبنية لحظنا الآتي :

أولاً : أبنية الاسم المقصور

- ضبطنا بالشكل خمسة وستون بناءً من الثمانين التي ذكرها في المقدمة، قابلناها بأبنية الاسم المقصور المذكورة في الكتاب، ولا نستطيع الوقوف على أربعة منها إلاّ إذا صوّبنا ضبطها - كما سيأتي بيانه في الجدول (١).
- ذكر صاحب المخصص في كتابه سبعة عشر بناءً، وأمثلتها، دون أن يدرجها مع الثمانين المذكورة، فاستفادت الدراسة منها في ضبط بعض الأبنية العارية من الشكل.
- أما ما تبقّى من الأبنية غير المشكولة، فقد استعانت الدراسة بالوقوف على أمثلة ابن سيده اللغوية في الكتاب، لا سيما الأعجمية؛ لأنه اعتاد أن يضع للمثال بناء، وإن كان أعجمياً.

أما الأبنية الأخر - غير المضبوطة - فلا يمكن أن تكون من أبنية المقصور إلا إذا صوّب الضبط، كما يأتي بيانها في الجدول الآتي :

---

(١) ينظر : المخصص ، ٩٥/١٥ .

الأبنية التي لم تضبط من الثمانين بناء	الصفحة المقابلة	الأبنية التي ذكرها في باب المقصور والممدود ولم يصنفها ضمن الثمانين بناء الصفحة المقابلة		الأبنية التي ضبطت ولم تقف عليها إلا إذا صوّتت
فعلى	٢٠٥/١٥	فُعَّلى	٢١٠/١٥	فَعَوَّل ← فَعَوَّلى
فعلى	٢٠٧/١٥	فُعَلّى	٥/١٦	فَعَلْنى ← فُعَلْنى
فعيلى	٢٠٣/١٥	فُعَيْلى	٨/١٦	فَعِنْلى ← فُعِنْلى
فيعلى	٢٠٨/١٥	فِيَعْلى	٨/١٦	فَوَنْعَل ← فَوَنْعَلى
أفعلى	٢١٠/١٥	أفْعَل	٥/١٦	فَعَلْيا
أفعلى	٣/١٦	إفْعَل	٩٦/١٥ ذكرها في أبنية ما يمد ويقصر	فاعْلى
فوعلى	٢٠٨/١٥	فوعِلى		فَعَلِيّا
	٢٠٢/١٥	فُعَّل		فَيْعولى
				فَوْعولى

الصفحة المقابلة	الأبنية المقترحة لما لم يضبطه ابن سيده	
٩/١٦	فَعيلى ← فعيلى	بنو مرينا: أعجمي
٩/١٦	فيعَلى ← فيعلى	نيتوى: أعجمي
١٩/١٦	مَفْعَلى ← مفعلى	مكورزى (١) أعجمي
مصدر سماعي (٢)	مِفْعَلى ← مفعلى	مِصْطَكى: أعجمي
مصادر قياسيه (٣)	مُفْعَنْلى ← مفعنلى	مُحْرَنبى
	مُفْتَعَل ← مفتعلى	
	مُنْفَعَل ← منفعلى	
	مُسْتَفْعَل ← مستفعلى	

الجدول رقم (١)

ملاحظة : تشير الأسهم إلى الضبط الجديد لكل بناء .

ومن دراسة أبنية الاسم المقصور عند ابن سيده؛ لحظت الدراسة أن بعضها ينطوي على مثال لغوي أو مثالين، مما استدعى الوقوف عليها، لمعرفة ماهية الأمثلة اللغوية، والكيفية التي صنف على أساسها صاحب المخصص، فوجدت الدراسة أن:

---

(١) ينظر : سيبويه ، الكتاب ، ٣٠٩/٤ .ومكورّى : صفة للعظيم الرَّوْثة .

(٢) ونحوه : مُسْلَنْقى . ينظر مبحث أبنية المصدر المقصور من الدراسة ص .

(٣) ينظر : السابق .

• أمثلة لغوية أعجمية وضع لها بناء خاص، وثمة بعض أبنية لم تقف الدراسة عليها إلا عند ابن سيده، وكأني بالرجل - في تقدير الدراسة - يريد أن يلتمس لهذه اللفظة اللغوية، أو ما يرد على شاكلتها؛ بناء يقاس عليه، وأن يثبت أن العربية قادرة على أن تفتح أبواب التوسع المقنّن للمفردات الأعجمية التي يمكن تطويعها إذا ماثلت أو شابهت ألفاظها. (ينظر : الجدول رقم (٢)) .

• أمثلة لغوية ذكرت على صورتين مختلفتين أو أكثر ، مرجعه في ذلك إلى لغات العرب، مما جعل لكل منها بناء يندرج تحته. (ينظر: الجدول رقم (٣)).

• بعض الأبنية التي ذكرها صاحب المخصص يحتاج إلى تصويب ، وذلك من خلال دراسة أمثلتها اللغوية ، والوقوف على جذرها اللغوي ، والاستعانة بالمراجع الصوتية . (ينظر : الجدول رقم(٤)) .

ودونك بيان النقاط السابقة الممثل في الجداول الآتية :

البناء	مثاله	صفحته في المخصص	ملاحظـــــات
فَعيلى	بنو مَرينا	٩/١٦	نسبت الدراسة المثال للبناء ؛ متبعة منهج ابن سيده في وضعه بناء لكل مثال لغوي وإن كان أعجمياً
مَفْعَلى	مَصْطَكى	١٩/١٦	
فوعِلى	خورِيا	٩/١٦	
فَعْلايا	أرْنايا	٩/١٦	لم تقف الدراسة عليهما في أي مرجع من مراجعها سوى عند ابن سيده
فاعَلّى	سامَرّى	٦/١٦	
فَعَلْيا	كَرَوْيا	٥/١٦	
فَنْعَلولى	حَنْدَقوقى	٩/١٦	والصواب أن تكون الأبنية : فَعْلَلولى
فَنْعَلَوْلى	حَنْدَقَوْقى	٩/١٦	فَعْلَلَوْلى
فِنْعَلولى	حِنْدَقوقى	٩/١٦	فِعْلَلولى (ينظر : الجدول (٤))

الجدول رقم (٢)

أبنية الاسم المقصور الأعجمي

الرقم	البناء	مثاله	صفحته في المخصص	اللغة المقابلة للمثال	بناؤه	صفحته في المخصص	ملاحظات
١.	فِعَلْنى	عِرَضْنى	٥/١٦	عُرُضَنى	فُعُلّى	٢٠٧/١٥	وينظر ابن عصفور ، الممتع ، ٧٧،٩٠ . ولم يذكر على فِعَلْنى غيره .
٢.	فِعِنْلى	سِبِنْدى	٨/١٦	سَبَنْدى	فَعَنْلى	٨/١٦	ولم يذكر على فِعِنْلى غيره . وينظر اللسان (سبد)
٣.	إفْعيلي	إهْجيرى	٤/١٦	هِجّيرى	فِعّيلى	٤/١٦	لم يذكر غيره .
٤.	فَعَوْلَلى	حَبَوْكَرى	٨/١٦	حَبَوْكر	فَعَوْلَل	٨/١٦	وقيل: حَبَوْكران، وأم حبوكرى. ينظر: ابن ولاد، كتاب المقصور والممدود، ٣٤ . والأزهري، التهذيب، (حبوكرى، باب الحاء والكاف). والسيوطي، المزهر ، ٣٥/٢ .
٥.	فَعَّلى	نَقّرى نَظّرى	٢٠٥/١٥ ٢٠٥/١٥	نَقَرى نَظَرى	فَعَلى	٢٠٥/١٥ ٢٠٥/١٥	وذكر أن المضعف لغة المخفف. وينظر: ابن ولاد، كتاب المقصور والممدود، ١٣٤. وابن قتيبة، أدب الكاتب، ١٦٢. وابن منظور، اللسان(نظر).
٦.	فَعَلّيا	قَلْهَيّا بَرَدّيا	٥/١٦ ٥/١٦	قَلْهى بَرَدى	فَعَلى	٥/١٦ ٥/١٦	وينظر: ابن دريد، جمهرة اللغة، (فَعَلى، ٣٦٦/٣). و الزمخشري، كتاب الأمكنة، ١٨٨ (قلهى). وياقوت، معجم البلدان، ٣٧٨/١ (برديًا ، بردى)
٧.	فَنْعَلولى	حَنْدَقوقى	٩/١٦	حَنْدَقُوقى حِنْدَقُوقى	فَنْعَلُولى فِنْعَلولى	٩/١٦ ٩/١٦	وزاد : ((ويقال حَنْدَقوق)) . والصواب في الأبنية ما قيدناه في الجدول رقم (٤) .
٨.	فَوْنَعَل	زَوَنْزى	٨/١٦	زَوَزّى	فَعَلّى	٩/١٦	لم يذكر غيره على فونعل ، والصواب أن يكون على فَعَنْلى . ينظر : الجدول (٤) .
٩.	فاعُلّى	قاقُلّى	٩٦/١٥	قاقُلاّء	فاعُلاّء	٩٦/١٥	ولم تقف عليه الدراسة إلا في اللسان (قلل)
١٠.	فَعَلِيّا	زَكَرِيّا	٩٦/١٥	زَكَرِيّاء	فَعَلِيّاء	٩٦/١٥	وينظر: ابن ولاد، كتاب المقصور والممدود، ٥٨. والجوهري، الصحاح (زكر)، ونحوه في اللسان.
١١. ١٢.	فَوْعولى فَيْعولى	فَوْضوضى فَيْضوضى	٩٦/١٥ ٩٦/١٥	فَوْضوضاء فَيْضوضاء	فَوْعولاء فَيْعولاء	٩٦/١٥ ٩٦/١٥	والصواب أن يكون البناءان المقصوران على (فَعْلولى)، والممدودان على (فَعْلولاء) . ينظر الجدول (٤)
١٣.	مِفْعِلّى	مِرْعِزّى	١٥٤/١٥	مِرْعِزاء	مِفْعِلاء	١٥٤/١٥ *	مقصور مشدد، وممدود مخفف . وينظر: ابن دريد، جمهرة اللغة ، (مرعز)
١٤.	أُفْعُلاوى	أُرْبُعاوى	٧٦/١٦	أُرْبُعاء	أُفْعُلاء	٧٦/١٦	وينظر : ابن عصفور، الممتع، ١٠٢ . والسيوطي، المزهر ، ١١٨/٢ .

الجدول رقم (٣)

أبنية الأمثلة اللغوية للاسم المقصور الناتجة عن لغات العرب

تمثل أرقام الأبنية للأمثلة اللغوية لغات العرب في :

١،٨ : الإدغام ، وانعدامه .

٢،٧ : اختلاف الحركات .

٣،٤ : زيادة الحروف ، أو نقصانها .

٥،٦ : المضعف والمخفف .

٩-١٤ : المد والقصر .

الرقم	البناء المقصور عند ابن سيده	صفحته في المخصص	مثاله	صوابه	ملاحظـــــــات
١.	فَوْنَعَل	٨/١٦	زَوْنَزى	فَعَلّى	لم يذكر على البناء إلا زونزى ، وحذره في المعاجم من (زيز) ، فلذا تكون الواو فيه عين البناء ، وصوابه ما قيّدناه . وينظر : ابن منظور ، اللسان ، (زيز) .
٢.	فَعْلَوى	٦/١٦	الهَرْنَوى	فَعْلَلى	قال ابن سيده: ولست أدري الهَرْنَوى مقصور، أم الهَرْنَويّ على لفظ النسب. وجعله ابن عصفور : فَعْلَلى : اسم نبت، وهو كـالقَهْقَرى . ينظر : الممتع ، ٩٠ .
٣.	فَعْنَلى	٦/١٦	صَعْنَبى	فَعْلَلى	و لم يذكر غيره . جاء عن الخليل في العين ، والزبيدي في تاج العروس أنها من (صعنب) الرباعي . ولذا فإن النون أصلية في المثال ، فيكون البناء كما صوّبناه ، وليس كما ذكر صاحب المخصص
٤.	فَنْعَلولى	٩/١٦	الحَنْدَقوقى	فَعْلَلولى	ذكره اللغويون أنه من(حندق) الرباعي. ينظر: ابن ولاد، كتاب المقصور والممدود، ٣٦. وابن منظور، اللسان (حندق). وذكر بعضهم أنه بدون ألف وارتأوا أن صوابه: حَنْدَقوق. ينظر: ابن حبي، المنصف، ١٢/٣ . والأزهري ، تهذيب اللغة ، (حندق). والجوهري، الصحاح (حندق)، وابن عصفور ، الممتع ، ١١١ .
٥.	فَنْعَلَوْلى	٩/١٦	الحَنْدَقوْتى	فَعْلَلَوْلى	
٦.	فِنْعَلولى	٩/١٦	الحِنْدَقوقى	فِعْلَلولى فَعْلَلول	
٧.	فَعولى	٢٠٢/١٥	تَنوفى	فَعول فَعولَة	ذكره ابن عصفور : تنوف ، وذهب أن الألف فيه إشباع ، وعنده أنه لم يثبت في كلام العرب (فَعولى) . ينظر : الممتع ، ٧٧ ، ونحوه في اللسان (تنف) . وجاء عن ابن دريد في جمهر اللغة أنه : تنوفة . ونحوه عند الفارابي في أدب الكاتب ،٣٩٧/١ .
		٢٠٢/١٥	مسولى	فَعولاء أم فَعولى	قال ابن سيده : إنما هي مَسولاء ، فإن كانت مقصورة فللضرورة في الشعر . و لم تقف الدراسة عليه إلا في اللسان ، (مسل) مقصوراً .
		٢٠٢/١٥	صَلوتى		عبرانية كما قال ابن سيده . ويذكر في اللسان أن الواو فيه لام البناء، فلذا لا تكون على فعولى ، وترى الدراسة أن يكون المثال على فَعُلتى، وإذا أتته أبنية العرب ، فتترك الكلمة دون أن يوضع لها بناء
٨.	فَوْعولى	٩٦/١٥	فَوْضوضى	فَعْلولى	في الممتع ، ٩٧ : فَعْلولى . ويذكره أصحاب المعجمات في باب (فوض)، وعلى أساسه تكون الواو عين المثال ، فلذا نرى صوابه ما ذكره ابن عصفور .
٩.	فَيْعولى	٩٦/١٥	فيضوضى	فَعْلولى	وهي لغة في فَوْضوضى ، والفرق بينهما الواو والياء ، ويرويان بالمد كذلك . ينظر : الفراء ، المقصور والممدود ، ٤٣ .
١٠.	فَعْلَلولى	٩/١٦	كَفْرَتوثى	اسم مركّب	فقد صرح ابن سيده أنه اسم مركب ، ككَفْر قاسم ، وكفر بَيّا .
١١.	فَعَنْللى	٨/١٦ شَفَنْترى ٨/١٦ زَبَنْترى		فَعَلّلى	ذكر اللغويون أن نونهما أصلية . ينظر : ابن دريد، جمهرة اللغة، (فَعَلّلى)، ٤٠٧/٣. وابن عصفور، الممتع ، ١٠٩ . وابن منظور، اللسان ، (شفنتر ، زبنتر) . والسيوطي، المزهر ، ٣٦/٢ .

ذكرها ابن سيده في أبنيته (ونبعد : فَعول وفَعولة ؛ لأنهما لا يدخلان في المقصور)

الجدول رقم (٤) صواب أبنية الاسم المقصور

بناء على ما سبق ذكره من الجداول السابقة، فإن أبنية الاسم المقصور في كتاب ((المقصور والممدود)) عند ابن سيده ستكون :

- واحداً وستين بناءً ضبطها ابن سيده في جدوله (في المقدمة) .
- أربعة أبنية ضبطها في المقدمة، وصوابها ما ذكر من أبنية عالجها في الكتاب و لم تصنّف في أبنية المقدّمة .
- خمسة عشر بناءً لم تُشكل :
  - ضبطنا بالشكل سبعة أبنية مما ذكره ابن سيده في كتابه .
  - الثمانية الباقية وقفنا على ضبطها بالشكل من خلال أمثلة ابن سيده .
- ستة أبنية ذكرت في الكتاب ، و لم يصنفها في جدول المقدمة .

وعلى ذلك، فإن مجموع ما تقدّم ستة وثمانون بناءً، فإذا ما طرحنا الأحد عشر بناء الخطأ، سيصبح عدد أبنية الاسم المقصور عند صاحب المخصص (٧٥) خمسة وسبعين بناءً .

ثانياً : أبنية الاسم الممدود

من جدول أبنية الاسم الممدود في توطئة الكتاب ((المقصور والممدود)) لابن سيده ، لحظت الدراسة أن :

- جمهور الأبنية مضبوط بالشكل عدا البناءين : فعليلياء ، وفوعلاء .
- عدد الأبنية (٤٩) تسعة وأربعون بدلاً من (٥٠) خمسين؛ فقد صرّح صاحب المخصص أنها خمسون .

أما البناءان غير المضبوطين؛ فتمكنت الدراسة من الوقوف عليهما من خلال ما ذكره ابن سيده في ثنايا كتابه :

أولهما : فَعْلِلياء للاسم الأعجمي : قَرْقيسياء؛ مدينة[1]. إذ ترجح الدراسة أن ابن سيده قد قصد البناء لهذا الاسم الأعجمي، كما فعل في أبنية الاسم المقصور.

ثانيهما : فوعِلاء ، إذ قال في كتابه : ((فُوْعِلاء، مثل: جودِياء، ولوبياء، وبورِياء))[2].

---

(١) ينظر : ابن سيده ، المخصص ، ٧٩/١٦ .

(٢) المرجع السابق ، نفسه .

ويذكر ابن سيده خمسة أبنية في معرض حديثه عن أبنية الممدود لم تصنف ضمن الخمسين، وهي:

١ - فَعْلالاء .

٢ - فاعُلاّء .

٣ - فَيْعولاء .

٤ - فَوْعولاء .

٥ - افْعيعال .

فالبناء (فَعْلالاء) مثاله اللغوي: بَرْناساء، وهو لغة في بَرَنْساء[١].

و البناء (فاعُلاّء) مثاله المذكور: قاقُلاّء، لم تقف الدراسة عليه في مظانها. ويحتمل أن تكون لغة كما أشار صاحب تاج العروس إليها في مادة (قوقل): ((القاقُلى، مقصورة، مخففّة، نبات كنبات الأشنان مالح، وقد ترعاه الإبل ...))[٢] . لكن العبارة لم تذكر أن المثال اللغوي يمدّ، أو يضعف، ولو كان كذلك لكان بناؤه الصرفي على فَعْلُلاّء؛ لأنه رباعي من مادة (قوقل)، ومع ذلك لا نستطيع أن نجزم أنه لغة في (قاقُلاّء)؛ لأن ابن سيده لم يطلعنا على معناه اللغوي، وتركها غفلاً عن ذلك ، وربما كان هذا من النساخ.

وثمة البناء (افعيعال)، الذي أدرج له مثالاً لغوياً، وهو: اقطيطاء، وفسّره على أنه موضع[٣]، و لم تقف الدراسة عليه في مظانها، فربما كان المثال وبناؤه حشواً في المخصص ، وربما تفرد ابن سيده به عن غيره.

وبدراسة أبنية الاسم الممدود عند ابن سيده، استخلصت الدراسة ما توجزه في النقاط التالية:

- بناءان موضوعان للأعجمي، وهما :

- (فوعِلاء)؛ للمثال اللغوي: بورياء، وذكر ابن سيده منه اللوبياء، غير أن اللوبياء نراه على (فُعْلِياء)، فقد صرح بنفسه أن اللوباء على (فُعْلاء)، وهي لغة في اللوبياء[٤] .

- (فَعْليلياء) ؛ ومثاله اللغوي : قَرْقيسياء[٥] .

---

(١) ينظر : ابن سيده ، المخصص ، ٧٨/١٦ .

(٢) الزبيدي ، (قوقل).

(٣) ينظر : ابن سيده ، المخصص ، ٧٦/١٦ .

(٤) ينظر : المرجع السابق ، ٦٧/١٦ .

(٥) ينظر : المرجع السابق ، ٧٩/١٦. ذكر في تاج العروس أنه بالكسر والمدّ: قِرْقيسيا، ولا نظير له إلا البِرْبيطياء. ينظر: الزبيدي، (قرقس). وذكره القلقشندي بالفتح والقصر. ينظر: صبح الأعشى، ٣١٨/٤. وبالرجوع إلى ياقوت الحموي، معجم البلدان، وجدناه يذكره كما قاله ابن سيده، وأشار إلى قصره كذلك. ينظر:(قرقس) ٣٢٨/٤ .

• أمثلة لغوية ذكرت على صورتين مختلفتين ؛ نتيجة اختلاف لغات العرب ، مما جعل لكل مثال لغوي بناء خاصاً به ، نذكر في الجدول الآتي الأبنية التي تفرّد كل منها بمثال لغوي واحد :

	البناء	مثاله الأوحد	صفحته في المخصص	اللغة المقابلة للمثال	بناؤه	صفحته في المخصص	ملاحظات
١.	فُنْعُلاء	قُنْبُراء	٧١/١٦	قُنْبَراء	فُنْعَلاء	٧١/١٦	صوبنا البناءين على (فُنْعُلاء)و(فُنْعَلاء). ينظر الجدول رقم (٦) الآتي
٢.	فُعَيْلِلاء	عُرَيْقِصاء	٧١/١٦	عُرُقْصاء	فُعْلِلاء	٧١/١٦	وينظر: ابن منظور، اللسان. والزبيدي ، تاج العروس، مادة (عرقص) .
٣.	أَفْعُلاء	أَرْبُعاء	٧٦/١٦				ثلاثتها لغة في الأربعاء. ينظر: ابن ولاد، كتاب المقصور والممدود، ١٤. وابن عصفور، الممتع، ٩٦.
٤.	أَفْعَلاء	أَرْبَعاء	٧٦/١٦				
٥.	أَفْعِلاء	أَرْبِعاء	٧٦/١٦				
٦.	فَعِلاء	ظَرِباء	٦٧/١٦	ظَرِبان	فَعِلان	٦٧/١٦	وينظر: الفارسي، المسائل العضديات، ٤٧. والزبيدي، تاج العروس ، (ظرب)
٧.	فَعْلالاء	بَرْناساء	٧٨/١٦	بَرْنَساء	فَعْلَلاء	٧٨/١٦	وينظر: ابن ولاد، كتاب المقصور والممدود، ٢١. وابن قتيبة، أدب الكاتب، ٤٩٥. وابن عصفور، الممتع، ١١١. وابن منظور، اللسان، (برس) .

الجدول رقم (٥)

أبنية الأمثلة اللغوية للاسم الممدود الناتجة عن لغات العرب

تمثل الأرقام :

١، ٣، ٤، ٥ : اختلاف الحركات .

٢، ٧ : زيادة الحروف ، أو نقصانها .

٦ : استبدال حرف بآخر .

أبنية خاطئة نرى صوابها ما يأتي :

البناء الممدود عند ابن سيده	صفحته في المخصص	مثاله	صوابه	ملاحظات
فيعِلاء	٧١/١٦ ٧١/١٦	إيلياء سيمياء	فِعْلِياء	لأن الأول من (أيل) ، والثاني من (سوم) ، فتكون الياء الأولى في المثالين عين البناء، وليست زائدة. ينظر: ابن عصفور، الممتع ، ٩٥. وابن منظور ، اللسان، (أيل) و (سوم) .
فَنْعَلاء	٧١/١٦ ٧١/١٦	عَنْكَباء قَنْبَراء	فَعْلَلاء فَعْلَلاء	المثالان من (عنكب) و (قنبر)، النون فيهما أصلية. ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣١٦/٤. وابن منظور، اللسان، (عنكب) و (قنبر) .
فَيْعولاء فَوْعولاء	٩٧/١٥ ٩٧/١٥	فَيْضوضاء فَوْضوضاء	فَعْلولاء فَعْلولاء	وقفت الدراسة عليهما في صواب أبنية الاسم المقصور . ينظر : الجدول رقم (٤) .

ذكرها ابن سيده من أبنيته

الجدول رقم (٦)

صواب أبنية الاسم الممدود

• الأبنية الآتية تفرد ابن سيده بذكرها :

- (فِيْعَلاء) : ومثاله اللغوي : دِيْدَباء[١] (آخر الشهر) .
- (أَفْيِعلاء) : ومثاله اللغوي : أُحَيْمِياء[٢] (موضع) .
- (افعيعال) : اقطيطاء ، وذكرناه سابقاً .

خلاصة ما سبق ذكره أننا نرى أبنية الاسم الممدود عند ابن سيده على النحو الآتي:

- هناك (٤٩) بناءً مذكورة في المقدمة
- و (٥) أبنية ذكرت في ثنايا الكتاب ، و لم تصنف في جدول المقدمة
- و صوّبت الدراسة (٤) أبنية منها
- و لم تقف على (٣) ثلاثة .

---

(١) ابن سيده ، المخصص ، ٧١/١٦ .

(٢) السابق ، ٧٦/١٦ .

المبحث الثالث: المقصور والممدود في النظام المقطعي العربي

وجّه اللغويون المحدثون اهتمامهم نحو المقطع الصوتي في اللغة، عاكفين على دراسة مفهومه، وماهيته، وأهميته، وأشكاله؛ لإغفال كتب القدامى عنها، على الرغم من عثور الدراسة على اصطلاحه وبعض أنواعه في عبارة الفارابي القائلة: بأن المقطع ((كل حرف غير مصوّت أتبع به صوت قصير قرن به، فإنه يسمّى المقطع القصير، والعرب يسمّونه الحرف المتحرك، من قِبَل أنهم يسمّون المصوّتات القصيرة حركات. وكل حرف لم يتبع به صوت أصلاً، وهو يمكن أن يُقرن به، فإنهم يسمونه الحرف الساكن. وكل حرف غير مصوّت قُرن به مصوّت طويل، فإنّا نسميه المقطع الطويل))[١] .

إشارته هذه تعدّ بذرة في دراسة جمهور السلف للنظام المقطعي، إذ نلحظ أنه يصطلح على قسمين للمقطع، ناظراً إلى:

- الحرف (الصوت الصامت): مصوتاً وغير مصوت .
- طول الصائت التابع للصامت، نتج إثره المقطعان: الطويل، والقصير .

نلحظ أن الفارابي حاول أن يعرّف المقطع من خلال تصنيفه له، وذلك من وجهة نظر صوتية، حتى وصلت عبارته مسامع بعض المحدثين الذين عرّفوا المقطع من الوجهة ذاتها. فمثلاً يراه د. يحيى القاسم أنه مجموعة من الأصوات التي تمثل قواعد صوتية مكوّنة من أصوات صامتية تتلوها قمة مكوّنة من أصوات العلّة، واتفق على كون هذه القمة نواة عالية الإسماع[٢] .

وجاء عن كانتينيو - من الغربيين - بأن المقطع هو ((الفترة الفاصلة بين عمليتين من عمليات إغلاق جهاز التصويت ، سواء أكان الإغلاق كاملاً أو جزئياً))[٣] .

وظهر اتجاه آخر في وضع حدّ للمقطع تبنّى أصحابه الوجهة الوظيفية/ الفونولوجية، إذ يعرّفه بعضهم بأنه ((مزيج من صامت وحركة، يتفق مع طريقة اللغة في تأليف بنيتها، ويعتمد على الإيقاع التنفّسي))[٤]، فيُعرِّف المقطع بأنه وحدة ذات صفات وخصائص متميزة في كل لغة، آخذاً بعين

---

(١) الفارابي (ت٩٥٠هـ)؛ أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان ،كتاب الموسيقى الكبير ، تحقيق غطاس عبد الملك خشبة ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٠٧٥ .

(٢) ((أثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة العربية))، مجلة أبحاث اليرموك ، سلسلة الآداب واللغويات ، مج١١ ، ١٩٩١/٢ ، ١٥١ .

(٣) أسس علم اللغة ، ترجمة أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط١٩٨٧/٣ ، ٩٦ .

(٤) شاهين ، المنهج الصوتي ، ٣٨ .

الاعتبار عدد التتابعات المختلفة من السواكن والعلل، فضلاً عن الملامح الأخرى، مثل: النبر، والطول، والتنغيم[١].

خلاصة التعريفات تقود إلى ماهية المقطع الصوتي الذي يُعدّ تجمعاً على شكل وحدة صوتية، لها مركز/ نواة تحمل النبر، وتكون أعلى إسماعاً من بقية أجزاء المقطع التي تُدعى ((هوامش المقطع)).

بناء عليه، فإن للمقطع أشكالاً نوجزها في الصفحات الآتيات:

أشكال المقاطع في اللغة العربية:

تختلف أشكال المقاطع في اللغة العربية [٢] عن أشكالها في اللغات الأخرى، فثمة ثمانية عشر نسيجا[٣] مقطعياً تستخدمها اللغات، ولا يوجد لغة واحدة تستعملها مجتمعة، بل إن كل لغة تختار لنفسها عدداً محدوداً من هذه الأشكال. فبعض اللغات تختار شكلين أو ثلاثة أو عشرة في بعض الحالات.

ويتوقف شكل المقطع على ثلاثة عوامل ، هي :

١ – عدد الصوامت من الهامش الأول للمقطع ، ويتراوح عددها بين صفر وثلاثة في اللغات المختلفة .

٢ – نواة المقطع التي هي صوت صائت .

٣ – عدد الصوامت في الهامش الثاني للمقطع . ويتراوح العدد بين صفر وثلاثة في اللغات المختلفة[٤].

وتنقسم المقاطع –كما يوضح أحد الباحثين[٥] – إلى أنواع:

– من حيث نهايتها ، ينقسم المقطع إلى نوعين :

• المقطع المفتوح (أو الحر) : وهو المقطع الذي ينتهي بصائت .

---

(١) ينظر : خليل؛ حلمي ، مقدمة لدراسة علم اللغة ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٣ ، ٧٥-٧٦ ، ومن الغربيين : باي؛ ماريو، أسس علم اللغة، ٩٦ ، ومالبرج؛ برتيل ، علم الأصوات ، ترجمة عبد الصبور شاهين ، مكتبة الشباب ، القاهرة ، (د.ت) ، ١٥٤-١٥٥ .

(٢) ثمة بحث نشر باللغة الإنجليزية عن أنماط المقطع في العربية، ينظر : أبو سليم؛ عصام، الأنماط المقطعية في اللغة العربية، Syllable Patterns In Standard Arabic، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مج٩، ع٣٥، ١٩٨٩، ص ص ٣٥٣-٣٩٣.

(٣) ينظر : الخولي ؛ محمد علي ، الأصوات اللغوية ، مكتبة الخانجي ، ط١/١٩٨٧ ، ١٩٣-١٩٤ .

(٤) ينظر : السابق ، ١٩٣ .

(٥) السابق ، ١٩٥-١٩٦ بتصرف .

•المقطع المقفول/ المغلق (أو المقطع المقيد) : وهو المقطع الذي ينتهي بصامت .

- ومن حيث النبر ، ينقسم المقطع إلى ضربين :

•المقطع المنبور : وهو الذي يأخذ نبرة رئيسية في الكلمة أو الجملة، وتجعل هذه النبرة المقطع أكثر إسماعاً من سواه من المقاطع الأخرى، وأكثر علوًّا، كما تجعل النبرة الرئيسية نواة المقطع أكثر طولاً.

•المقطع غير المنبور: وهو الذي يأخذ نبرة غير النبرة الرئيسية، ويكون هذا المقطع أقل إسماعاً وعلوًّا من المقطع السابق، وفي الكلمة الواحدة لا يوجد سوى مقطع منبور واحد، وتكون بقية المقاطع في الكلمة غير منبورة (ويقصد بها أنها أقل نبراً من المقطع المنبور).

- ومن حيث الطول، ينقسم المقطع إلى :

•مقطع قصير ؛ الذي تكون نواته صائتاً قصيراً .

•مقطع طويل ؛ وتكون نواته صائتاً طويلاً .

بناءً على ما تقدّم ، تنجم أنسجة مقطعية في كل لغة وفق مقتضياتها وطبيعتها ، فقد أجمع المحدثون أن طبيعة أشكال/ أنسجة المقاطع في اللغة العربية تكون كالآتي[1] (إذا رمزنا للصوت الصمت بـ (ص)، وللصائت بـ (ح)) :

١) المقطع الثنائي القصير المفتوح (ص ح) ؛ يتألف من صامت وحركة قصيرة ، نحو المقاطع الثلاثة الموجودة في كلمة (دَرَسَ) .

٢) المقطع الثنائي الطويل المفتوح (ص ح ح) ؛ يتكون من صامت وحركة طويلة ، نحو المقطعين الموجودين في كلمة (نادى) .

٣) المقطع الثلاثي القصير المغلق (ص ح ص) ؛ إذ يتألف من صامت ، تليه حركة قصيرة فصامت ، تمثله (مِنْ) ، و (لَنْ) .

ويكثر شيوع الأنسجة المقطعية السابقة في اللغة العربية ، لا سيما الشكل الأول من المقاطع ، على حين تقل شيوع المقاطع التالية ذكراً ، بل اشتُرط في ورودها قيوداً ليستساغ استعمالها ، وهي :

---

(١) ينظر على سبيل المثال :عبد الجليل ، علم الصرف الصوتي، ٩٩-١٠٥ .

٤) المقطع الثلاثي الطويل المغلق بصامت (ص ح ح ص) ؛ يبتدئ بصامت ، وينتهي بصامت ، يتوسطهما صوتين صائتن قصيرين ، يؤلّفان صوتاً صائتاً طويلاً/ مديداً . ومثاله : كلمة (باب) . وعُدّ هذا المقطع مكروهاً في العربية ، لا يرد إلا في حالتين :

أولاهما : إذا كانت الكلمة في حالة وقف/ ساكنة ، نحو : (قالْ) .

ثانيهما : في حالة الوصل، شريطة أن يكون المقطع التالي لهذا المقطع مبدوءاً بمثل ما انتهى به المقطع الطويل ، مثل: (شابّة). وقد تخلصت منه بعض اللهجات عن طريق الهمز ، فقالوا: شـأبّـه (ص ح ح ص) ——› (ص ح ص ص).

٥) المقطع الرباعي القصير المغلق بصامتين (ص ح ص ص) ؛ يحتوي هذا النوع من المقاطع على صامت تليه حركة قصيرة فصامتين . لا يرد إلا في حالة الوقوف بالسكون ، مثل : نَهْرْ ، أو – كما ذكرنا في المقطع الآنف – في همزة شأبّة .

٦) المقطع الخماسي الطويل ، المغلق بصامتين (ص ح ح ص ص) ؛ مثل سابقه ، لا يكون إلا في حالة الوقوف بالسكون ، نحو : جادّْ .

وقد ذكر بعض الباحثين[1] مقطعين آخرين إضافة إلى المقاطع السابقة في العربية، خُصّصا ((لصائت الإيصال)) المتعارف عليه بـ ((همزة الوصل))؛ من أجل عبور الصوت الساكن في بداية الكلمة؛ لأن نظام العربية الصوتي لم يألف الابتداء بصامتين متواليين في المقطع الواحد، ولا يكونان إلاّ في ابتداء الكلام ؛ لأن الصائت فيهما يسقط في درج الكلام . وقد ميزوها عن الهمزة القطعية الحنجرية ((glottal)) لإشارة سيبويه القائلة بأن الزيادة ((موصولة في الحرف الذي تُعرَّف به الأسماء)) [2] ، و لم يصرح على أنها الهمزة[3].

أما المقطعان فهما :

٧) المقطع الثنائي القصير المغلق بصامت؛ رمزه (ح ص) ، وذلك في المقطع الأول من : (اُسْتُرحم) .

٨) المقطع الثلاثي القصير المغلق بصامتين (ح ص ص) ؛ ومثاله : (اسْمْ) .

---

(١) ينظر : عبد الجليل ؛ عبد القادر ، علم الصرف الصوتي ، أزمنة ، عمّان ، الأردن ، ط١/١٩٩٨ ، ٧٥-٨٢ .

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤/١٤٧.

(٣) ينظر : المرجع السابق، نفسه .

المقطع وأبنية الاسمين المقصور والممدود - عند ابن سيده -[1] :

صنفت الدراسة الأبنية وفق عدد مقاطعها، وتماثل أنسجتها المقطعيّة، ورصدت عدد الأمثلة اللغوية تحت كل بناء ؛ ليتضح نوع الأنسجة في المقصور والممدود ، وأيها أكثر استعمالاً، وهل يمكن معرفة الأمثلة العربية من غيرها من خلال دراسة البُنى المقطعية للأبنية. وذاك في الآتي:

مقاطع الأبنية	رقم النسيج	نسيج البنية المقطعية للأبنية المشتركة المتقابلة	أبنية الاسم المقصور: الأبنية وعدد الأمثلة اللغوية لكل بناء			عدد الأبنية	عدد أمثلتها مجتمعة
ثنائية المقطع	١	ص ح/ص ح ص	فَعَل ١٢٢	فُعَل ٥٤	بَعَل ٢٣	٣	١٩٩
	٢	ص ح ص/ح ص	فُعَّل ٣	أَفْعَل ٦	إِفْعَل ١	٤	١٤
			مِفْعَل ٤				
	٣	ص ح ص/ح ح ح	فَعْلى ٩٨	فُعْلى ٩٢	فِعْلى ٣٥	٣	٢٢٥
ثلاثية المقطع	٤	ص ح ص/ح ص ح ص ح	فَعْلى ٥٦	فُعْلى ٦		٢	٦٢
	٥	ص ح ص/ح ص ح ص ح	فِعْلَى ١١	فِعْلى ١٤	فَعْلى[2] ١٠١٦		
			فُعْلَى ٧	فُعْلى ٢	فُعْلى ٢		
			فِعْلى ١	فَعْلى ٢٧	فَعْلى ١		

مقاطع الأبنية	رقم النسيج	نسيج البنية المقطعية للأبنية المشتركة المتقابلة	أبنية الاسم الممدود: الأبنية وعدد الأمثلة اللغوية لكل بناء			عدد الأبنية	عدد أمثلتها مجتمعة
ثنائية المقطع	١	ص ح/ص ح ص	فَعال ٥٦	فُعال ٤٢	فِعال ٩٩	٣	١٩٧
	٢	ص ح ا/ص ح ص	فَعّال ١٢	فُعّال ١٠	فِعّال ٢		
			فَعْلاء ٥٨٦	فُعْلاء ٤	فِعْلاء ٢٥		
			أفعال ٨	فَعْلال ٨	تَفْعال ٣		
			تِفْعال ٢	مِفْعال ١٠		١١	٦٧٠
ثلاثية المقطع	٣	ص ح ص ح ا/ص ح ص ح ص	فَعْلاء ٢	فُعْلاء ١	فِعْلاء ٣		
			فَعْلاء ٢٢			٤	٢٨
	٤	ص ح ص ح ا/ص ح ص ح ص	فُعْلاء ١	فُعَيْلاء ٤٨		٢	٤٩
	٥	ص ح ص ح ح ا/ص ح ص ح ص	فَعلاء ١٠	فَعالاء ٢١	فُعالاء ١	٣	٣٢
	٦	ص ح ص ح ح ا/ص ح ص ح ص	أفعيال[3] ١			١	١

---

(١) قامت الدراسة بالوقوف على أبنية الاسمين عند ابن سيده ، وتصويب بعض الأمثلة الخاطئة، وتصنيف الأبنية الخاصة للاسم الأعجمي. ينظر مبحثنا الصرفي : أبنية المقصور والممدود عند ابن سيده .

(٢) يمثل ١٠١٦ أن بناء ابن سيده احتوى على ستة عشر مثالاً لغوياً ، وأضفنا (١) للمثال المندرج تحت ما صوّبناه من أبنية ابن سيده، وسنضع عليها دائرة وصوابها تحتها .

(٣) لم تقف الدراسة عليه .

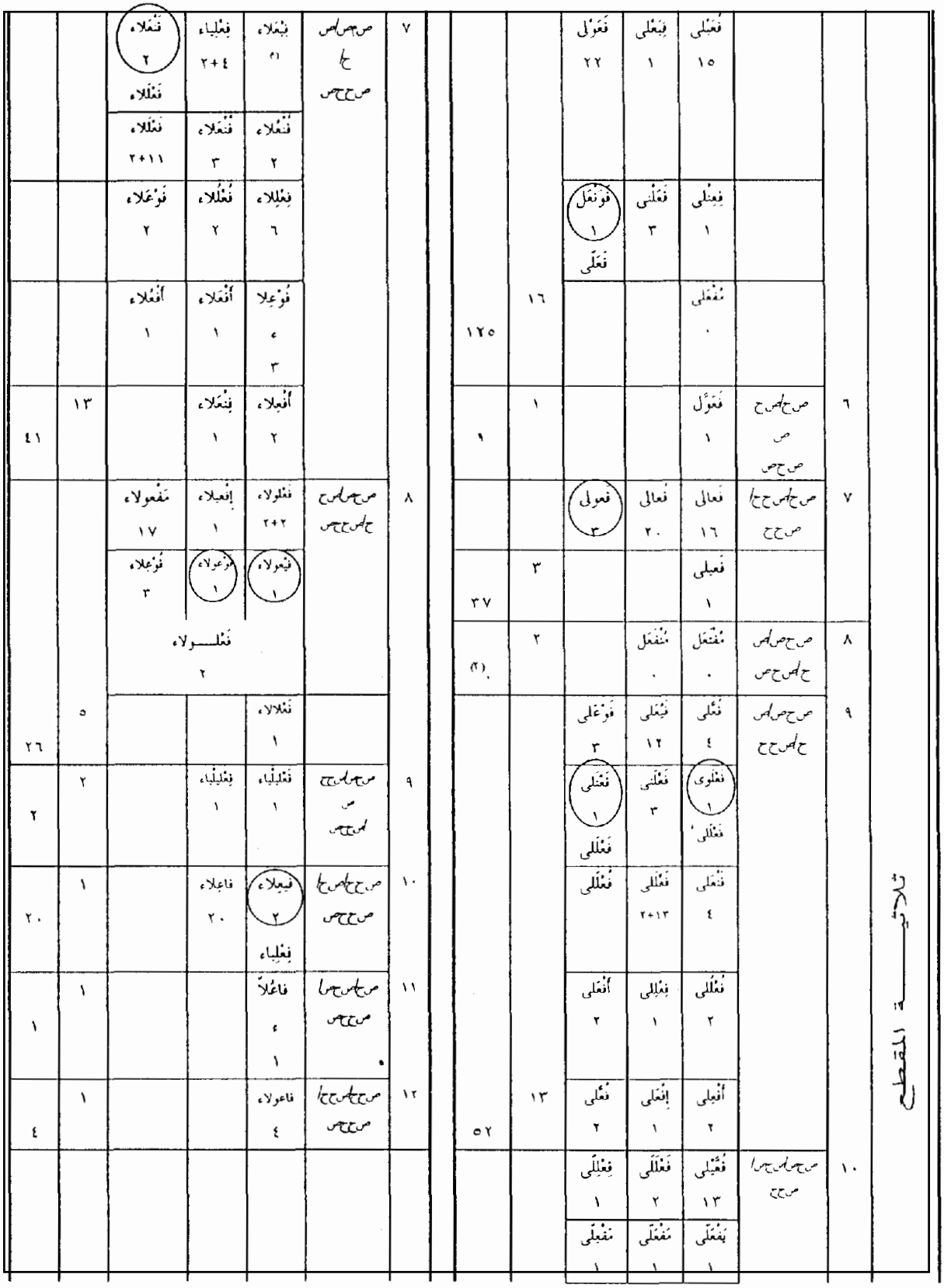

(١) لم تقف الدراسة عليه .

(٢) ذكرت الأبنية في مقدّمة ابن سيده لكتاب المقصور والممدود ، و لم يضع أي مثال لغوي تحتها . وكذلك (مستفعل) .

			مُفْعَلَى . (١)	مفعِلَى .		٨	٢١
	١١	ص ح/ص ح/ص ح/ ص ح ص	مُسْتَفْعَل .			١	.
	١٢	ص ح ص/ص ح ح/ص ح ح	فَعَال ١١	فُعْلَى ١	فِعْلَى ٢٥		
			إِفْعِيلَى ١	فَعْلاوَى ١	فَعْلايا ١		
			فَيْعُول ١ (مدوّرة)	فَوْعُول ١ (مدوّرة)		٦	
			فَعْلُـولَى ٢				٤٠
	١٣	ص ح ح/ص ح/ص ح ح	فَيْعَلَى ١	فَوْعَلَى ١		٢	٢
	١٤	ص ح ح/ص ح/ص ح ح	فَاعَلَى ١	فَاعُلَى ١		٢	٢
رباعية المقطع	١٥	ص ح/ص ح/ص ح ص/ص ح ح	فَعْلُوتَى ٣			١	٣
	١٦	ص ح/ص ح/ص ح ص/ص ح ح	فَعَلَيَّا ٤	فَعْلِيَا ١		٢	٥
	١٧	ص ح/ص ح/ص ح ص/ص ح ح	فَعَيَّلَى ١	فَعَلْعَلَى ١	فَعَنْلَلَى ٢ (مدوّرة) فَعَلَّلَى		
			فَعَلَّلَى ٤+٢	فَعَوْلَلَى ١		٤	٩
	١٨	ص ح ص/ص ح/ص ح ص/ص ح ح	فَنْعَلُول ١ (مدوّرة) فَعَلَّلُوَى ١	يَنْعَلُول ١ (مدوّرة) فِعْلَلُول ١	أَفْعَلاوَى ١		
			فَعْلَلُول ١ (مدوّرة) مركب			٣	٣
	١٩	ص ح ص/ص ح/ص ح ص/ص ح ح	فَنْعَلُوْل ١ (مدوّرة) فَعْلَلُوْل ١			١	١

١٣	ص ح/ص ح/ص ح ص/ص ح ح	فَعَلِيَاء ١			١	١
١٤	ص ح/ص ح/ص ح ح/ص ح ص	أَفْعِلاء ١ (٢)	فُعَيْلِيَاء ٢	فُعَيْلِلاء ١	٣	٤

تبين من السابق أن :

- أبنية الاسمين المقصور والممدود تراوحت بنيتها المقطعية بين الثنائية المقطع، والثلاثية، والرباعية، إلا أن النصيب الأكثر لذوات المقاطع الثلاثة في كلا الصنفين.

---

(٢) لم تقف الدراسة عليه إلا عند ابن سيده .

• الأمثلة اللغوية ذات المقطع الثنائي أكثر من الأمثلة اللغوية ذات المقاطع الثلاثة، رغم وفرة أبنية ذوات المقاطع الثلاثة. وقد يرجع هذا الأمر للميل اللغوي نحو الأقلّ كمًّا في عدد أصوات المفردات، فقد لحظنا أن رباعي المقطع ، وإن تنوعت أبنيته في المقصور؛ لم يدرج تحته إلا عدد نزر من الأمثلة اللغوية، ونحوه في أبنية الممدود ذوات المثال اللغوي أو المثالَيْن .

• أشكال/ أنواع المقاطع في الأنسجة المقطعية كانت محدودة ، فلم تتجاوز في :

- المقصور ؛ المقاطع الثلاثة : (ص ح) القصير المفتوح ، و (ص ح ص) القصير المغلق بصامت، و (ص ح ح) الطويل المفتوح .

- الممدود ؛ المقاطع السابقة، مضافاً إليها (ص ح ح ص) المقطع الطويل المغلق بصامت .

أما ما ذكر في البناء (افْعيعال)، وهو المقطع الخاص بصائت الإيصال (ح ص)، فيعدّ خاصًّا بأبنية الممدود القياسية[1]، لا السماعية ، نحو : استِفْعال ، وانْفِعال...، و لم يأتِ على هذا البناء إلا مثال واحد، و لم تقف الدراسة عليه في مظانها.

• تناوبت الأنواع المقطعية أماكن وقوعها من المقطع الأول إلى الثالث، أما المقطع(ص ح ح ص) الطويل المغلق بصامت، فلم يأتِ في المقطع الأول قطّ، والمقطع (ص ح) القصير المفتوح لم يأتِ طرفاً قطّ.

• كان من المتوقع أن تتشكل أنسجة مقطعية أكثر من المذكورة، سواء أكانت ثنائية المقطع ، أم ثلاثية، أم رباعية، لأنه لو تشكّل من الثنائي المقطع - على سبيل المثال - أنسجة مقطعية وفق الأنواع المستعملة في المقصور أو الممدود، لتكوّنت (٩) تسعة أنسجة مقطعية للمقصور (٣×٣) بحذف المقطع الرابع، و (١٦) ستة عشر نسيجاً مقطعياً ممدوداً، إذا ضربنا الأنواع المقطعية الأربعة في المقطع الأول بالأنواع الأربعة في المقطع الثاني (٤×٤) ... وهكذا .

هذا معناه أنه ليس شرطاً في كل نوع مقطعي أن يرتبط بالأنواع المقطعية الأخرى ، كما سنلاحظ في الأنسجة المقطعية المتشكلة للمقصور وللممدود، من الجدول الآتي :

---

(١) هذا لا يعني أنه لا يرد إلا فيما ذكرناه ، بل جاء في أبنية الأسماء ، نحو : اثنين ، وامرأة ... ، وفي الأفعال نحو : استرشد ، وانبرى... وغيرها .

ارتباط المقطع الأول بالمقاطع الأخرى / نوع المقطع الأول	في النسجة	نوع المقطع الثاني				نوع المقطع الثالث				نوع المقطع الرابع			
		ص ح	ص ح ص	ص ح ح	ص ح ح ص	ص ح	ص ح ص	ص ح ح	ص ح ح ص	ص ح	ص ح ص	ص ح ح	ص ح ح ص
ص ح	المقصور	٥	٢٣	٣		٤	٣	٢١				٧	
	الممدود	٥	٦	٣		٣	١		١٠				٤
ص ح ص	المقصور	١٩	١٣	١٠			٤	٣١				٤	
	الممدود	١٣		٦	١٣				٢١				
ص ح ح	المقصور	٢	٢										
	الممدود	١		١					٢				
ص ح ح ص	المقصور												
	الممدود												

بناء على الجدول السابق، فإن أي نسيج مقطعي خرج عن السابق لا يدرج تحت أبنية الاسمين المقصور والممدود، إذ ذكر ابن سيده في نادر الأعجمي أن ثمة أمثلة لغوية لا تدخل تحت أبنية المقصور، فإذا ما درسنا الأنسجة المقطعية لتلك الأسماء سنجد أن :

* بعضها وارد في الجدول السابق ، في :

- كَفْرَ أَيْنا[1] (المركّب) ، سواء أكان الاسم مركّباً : (ص ح ص/ص ح/ص ح ص/ص ح ح)، أم غير مركّب : (أَيْنا) ؛ (ص ح ص/ص ح ح) .
- نانَخى (ص ح ح/ص ح/ص ح ح) .
- دَبا (ص ح/ص ح ح) .
- نينَوى (ص ح ح/ص ح/ص ح ح) .
- يَرْفَنى (ص ح ح/ص ح/ص ح ح) .

* وبعضها الآخر أنسجتها المقطعية خارجة عمّا ورد في الجدول ، وذلك في :

- فازى (ص ح ح/ص ح ح) .
- باجُمَيْرى (ص ح ح/ص ح/ص ح ص/ص ح ح) .
- سيدَبايا (ص ح ح/ص ح/ص ح ح/ص ح ح) .
- بُرادِيا (ص ح/ص ح ح/ص ح/ص ح ح) .

---

(١) نرى أن ابن سيده قد يعده مركّباً ذا نسيج مقطعي واحد ؛ لأنه ذكر في غير موضع أن كَفْرتوثي على فَعْلَلولي . ينظر : المخصص، ٩/١٥ .

فالمجموعة الأولى دخلت أنسجتها المقطعية وماثلت بعض الأنسجة المقطعية المستعملة للمقصور، ومع ذلك فعدّها ابن سيده أعجمية نادرة، ولهذا لا نستطيع أن نرتكز على الأنسجة المقطعية في تصنيف الأعجمي أو الدخيل من الأمثلة اللغوية فحسب، إلا أننا من خلال معرفة الأنسجة المقطعية وأنواعها في العربية نستطيع تمييز الدخيل عليها فيما بعد. إضافة إلى ما قام به الأوائل في معالجتهم الاسم الأعجمي من الألفاظ.

• كشفت الدراسة عن خصائص مقطعية تمتاز بها أبنية الاسم المقصور عن أبنية الاسم الممدود، والعكس نحوه ، فيما يأتي :

خصائص البنية المقطعية لأبنية الاسم المقصور :

١ - تنتهي البنية المقطعية في أبنية الاسم المقصور - صرفياً - بأحد المقطعين الطويل المفتوح (ص ح ح)، أو القصير المغلق بصامت (ص ح ص)، وسرعان ما يتحوّل الأخير إلى مقطع طويل مفتوح (ص ح ح) ، حيث يكون متطرفاً بالحركة المزدوجة الهابطة[١] غير المرغوب فيها في البنية المقطعية ، وذلك في نحو :

نَـ/دَيْ ⟵ نَـ/دى ، عَـ/صَوْ ⟵ عَـ/صا

(ص ح ص) ⟵ (ص ح ح) (ص ح ص) ⟵ (ص ح ح)

وتختص هذه الحالة في أبنية الاسم المنقوص[٢] الثنائية المقطع التي تأتي أمثلتها اللغوية على زنة (فَعَل)، و (فِعَل)، و (فُعَل) .

٢ - بناء على ما توصلت إليه الدراسة [٣] ، فإن الاسم هو المقصور ما كانت فيه الألف زائدة غير منقلبة؛ فإن أصلها صوت فتح زيدت لدلالة التأنيث [٤] (لا حركة إعراب)، مطلت بإضافة فتحة؛ لكي لا تسكن المفردة اللغوية أثناء الوقف؛ فلذا يتحول المقطع الأخير من صفة القصر إلى الطول: (ص ح) ⟵ (ص ح ح)، نحو:

فُعّالَ + ...َ ⟵ فُعّالى (ص ح) + (ح) ⟵ (ص ح ح)

---

(١) سيأتي الحديث عنها في أثر الحركة المزدوجة في البنية المقطعية للمقصور والممدود ص .

(٢) يراجع مبحث ((المقصور والممدود مفهوماً)) من الدراسة ص .

(٣) ينظر الفصل الرابع من الدراسة ص

(٤) للمزيد : يراجع الفصل الرابع ((الاسم من حيث الصفة الجنسية)) من الدراسة ص .

٣ – يجري على بعض الأمثلة اللغوية في المقصور إغلاق المقطع الأخير منها بصوت همز زائد – لغة أو ضرورة شعرية – مما يغيّر صفة المقطع من حالة الفتح إلى حالة الإغلاق ، نحو :

ضَحْيا ⟵ ضَحْياء[1]

(ص ح ح) + (ص) (ص ح ح ص)

٤ – قد ينبر المقطع الأخير الذي ينتج عنه تقصير المقطع ، وتعويض المحذوف بصوت الهمز –في لغة من ينبرون – ، ومثاله :

صَلَنْفى ⟵ صَلَنْفَأ[2]

(ص ح ح) – (ح) ⟵ (ص ح) + (ص) ⟵ (ص ح ص)

خصائص البنية المقطعية لأبنية الاسم الممدود :

اختصت البنية المقطعية في الاسم الممدود عنها في الاسم المقصور في :

١ – تتطرف الأنسجة المقطعية للممدود بالمقطع الطويل المغلق (ص ح ح ص) الذي لا نجده في أبنية الاسم المقصور . وعملية إغلاق المقطع الطويل هذا بصامت الهمز يتم بوجود صوتين :

– إما صوت الهمزة الصامتي .

– أو الصوت الانتقالي (و ، ي) ، نحو : بناي ، وسماو . وفي هذه الحالة تتكون في المقطع المتطرف حركة مزدوجة هابطة مكروهة ، فإمّا أن يتخلص من الصوت الانتقالي، أو يستبدل به همزة وظيفية لا تغير المعنى الدلالي للكلمة ، ويرجع ذلك إلى من يحقق الهمز من العرب . مثلاً :سماوٌ

حركة مزدوجة هابطة ⟵ (و) ⟵ إما أن يعوض المحذوف بحركة نحو الفتحة ⟸ لا يجوز لأن توالي الحركات في الأنسجة المقطعية غير موجود في العربية .

وإما أن يعوض عن المحذوف بصوت صائتي لا يغير المعنى الدلالي للكلمة ، فكان صوت الهمزة .

---

(١) يقال ليلة ضحيا بالقصر والمدّ : مضيئة . ينظر : ابن سيده ، المخصص ، ١٤٧/١٥ . وللمزيد ينظر : مبحث ((علاقة المقصور بالممدود)) من الدراسة ص .

(٢) رجل صلنفى/صلنفأ : كثير الكلام . ينظر : ابن سيده ، المخصص ، ١٢/١٦ . ويراجع مبحثنا الآتي ((النبر)) .

٢ – اختزال الجهد الصوتي، والتسارع في نطق الأمثلة اللغوية الممدودة ، لا سيما عند أهل البادية الذين يحولون الممدود إلى مقصور، فيتحول المقطع المتطرف من صفة الإغلاق إلى صفة الفتح بعد حذف الصوت الأخير منه، مثل :

خَجَوْجاء ⟵ خَجَوْجى[١]

(ص ح ح ص) ⟵ (ص ح ح)

وقد تتحكم في الأمثلة الضرورة الشعرية لقصر الممدود ، أو لغة لبعض العرب ، فقد ذكر صاحب المخصص أن أبا علي القالي قال (المِطلى) لا يمد ويقصر، وخطّأ أبا حنيفة في بيت هيْمان بن قُحافة الذي أنشد:

والرِّمْثَ بالصَّرِيمةِ الكُنافِجا ورُغْلَ المِطْلى به لواهِجا [٢]

ورأى القالي أن هذا القصر على وجه الضرورة، وارتأى ابن سيده أن المِطْلى في بيت هيمان ليس على وجه الضرورة هي لغة[٣] .

٣ – وقد يعتري بعض الأمثلة اللغوية للاسم الممدود تقصير في طول مقطعه المتطرف ؛ ليبيت مهموز الآخر فحسب، نحو :

كَماء ⟵ كَمَأ[٤]

(ص ح ح ص) ⟵ (ص ح ص)

---

(١) خَجَوْجى بالمد والقصر : الطويل الرِّجْلين أو الضخم . ينظر : ابن سيده ، المخصص ، ١٥/١٦ .

(٢) ابن منظور، اللسان، (طلي)، و لم يذكر إلا الشطر الثاني من البيت.

(٣) ينظر : ابن سيده، المخصص ، ١٤٥/١٥ .

(٤) مصدران لكَمِيَ : إذا خَفِيَ وعليه نَعْل . ينظر : السابق ، ١١/١٦ .

المبحث الرابع: ظاهرة النـــبر

يعرّف المحدثون النبر بأنه ((قوة التلفظ النسبية التي تُعطى للصائت في كل مقطع من مقاطع الكلمة أو الجملة))[١] . وهو أحد الفونيمات فوق التركيبية (Supra-Segmental Phonemes) لا يدخل مباشرة في تركيب البُنى اللغوية، لكنه يفضي إلى أغراض المتكلمين النطقية قوّة وضعفاً، شدة وليونة[٢].

والنبر نوعان - كما يفهم من التعريف السابق - : نبر الكلمة أو نبر البناء/ الصيغة الذي يختص بالنظام الصرفي، وهو ((النبرة الرئيسة التي تأخذها الكلمة أو الصيغة إذا قيلت منفردة))[٣]، بحيث تقع هذه النبرة على مقطع من مقاطع الكلمة. و نبر الجملة أو نبر الكلام ، إذ تقع النبرة الرئيسة على الجملة إذا قيلت وحدة صوتية واحدة ، بحيث تتنازل الكلمات عن نبراتها الرئيسة التي كانت تأخذها وهي منفردة[٤]. وأضاف د. الخولي نوعاً ثالثاً إلى النوعين السابقين، وَسَمَهُ ((بالنبرة التقابلية)) التي تتميز من الآنفتين بأنها نبرة رئيسة فيها قد تأخذها أية كلمة في الجملة من أجل هدف معين[٥] .

هذا الاهتمام الحديث في مجال النبر لا يعني أن العرب القدامى لم تتداوله ملاحظاتهم، كما زعم المستشرق فليش، بأن فكرة النبر لم تأتِ في علم الصرف العربي إلا في حالة واحدة فحسب؛ حين تلحق بالاسم المؤنث ألف التأنيث الممدودة (المنبورة) في مقابل الألف المقصورة (غير المنبورة)[٦]. بل أشارت العرب إليه ، نحو ما يسوقه ابن فارس في مجمل اللغة بقوله: ((النبر في الكلام: الهمز، وكل شيء رفع شيئاً فقد نبره))[٧] .

وكأني بصاحب الخصائص كذلك يشير إلى بعض صوره في عبارته: ((التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك. وأنت تحس هذا من نفسك ، إذا تأملته،

---

(١) الخولي ، الأصوات اللغوية ، ١٥٨ .

(٢) ينظر : مالبرج ، الصوتيات ، ١٤٧ .

(٣) حسان، تمام ، اللغة العربية مبناها ومعناها ، دار الثقافة ، المغرب ، ١٧٠ .

(٤) ينظر : السابق ، ١٧٢ ، و الخولي ، الأصوات اللغوية ، ١٦٤ .

(٥) ينظر كتابه : الأصوات اللغوية ، ١٦٤ .وللمزيد ينظر: الخليفة، فاطمة، دراسة مقارنة النبر في اللغة العربية المعاصرة بمساعدة الكمبيوتر، Computer Aided Comparative Study Of Strees Standard Arabic، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مج٩، ع٣٤، ١٩٨٩، ص ص ٣١٣-٣٣٠.

(٦) ينظر : العربية الفصحى ، ترجمة عبد الصبور شاهين ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، ط١/١٩٦٦ ، ٤٩ . ونعتقد أن الألف المقصورة المزيدة بحد ذاتها منبورة في الألفاظ التي انتهت بفتحة حيث مطلت لئلا تحذف في الوقف ، نحو : اللوْ ← اللوما . للمزيد : يراجع الفصل الرابع .

(٧) مادة (نبر) .

وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه. فتقول: كان والله رجلاً. فتزيد في قوة اللفظ... وتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها، أي رجلا فاضلا...)) [١] .

وتذكره بعض المراجع في صور أخرى ، نحو ما جاء مصدراً على (فيعال) بلغة أهل اليمن بدلاً من (فِعال) . كـ : ميراء ، وقيتال ، بدلاً من مِراء وقتال[٢] . وذكر ابن جني أن ((الحركات عند التذكّر يمطلن حتى يفين حروفاً ...، كقولك : قمتَ ← قمتا ، وأنتِ ← أنتي)) [٣] .

ومن صوره الإدغام، في قولهم : ((دنّار بدلاً من دينار ، وقِرّاط بدلاً من قيراط)) [٤] .

وتعد هذه الصور – على سبيل المثال لا الحصر – صور من النبر المصاحب للمقطع المنبّر بقوة أكثر من غيره.

ونحوها ((الهمز)) الذي تعتبره الدراسة صورة أخرى من صور النبر. غير أن بعض اللغويين اعتبروا الهمز والنبر مصطلحين متكافئين . فقد ذكر عن أبي زيد الأنصاري أنه قال: ((الهمز في اللغة: الغمز والهتّ والضغط والنبر)) [٥] . وجاء عن ابن فارس – كما أشرنا – أن النبر في الكلام هو الهمز.

والدراسة لا تنكر أن الهمز هو النبر، ولكنها تعدّه نبراً من نوع خاص ، منوطاً بصوت الهمزة. فقد نقل ابن سيده عن صاحب العين عبارته القائلة: ((الهمز : العصر، وقد همزت رأسه، وهمزت الجوزة بيدي أهمزها همزاً، وأنشد :

وَمَنْ هَمَزْنا رأسَهُ تَهَشَّما

وبه سميت الهمزة من الحروف ؛ لأنها تُهمز فتُنهَتُّ فتنهمز عن مخرجها)) [٦] حيث ((تحدث من حفز قوي من الحجاب وعضل الصدر لهواء كثير)) [٧] . وفي رواية : ((أن رجلاً قدم إلى النبي -ﷺ –

---

(١) ابن جني (ت٣٩٢هـ) ، أبو الفتح عثمان بن جني ، الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٥ ، ٣٧١/٢.

(٢) ينظر : ابن سيده ، المخصص ، ١٨٦/١٤ .

(٣) ينظر : الخصائص ، ١٢٩/٣-١٣٠ .

(٤) ينظر : ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، تحقيق حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط١/١٩٨٥ ، ٧٥٧/٢ .

(٥) كتاب الهمز ، نقلاً عن عبد الجليل ، الأصوات اللغوية ، ٢٤٣ .

(٦) ينظر : الفراهيدي ،كتاب العين، (همز) . و ابن سيده ، المخصص ، ٤٦/١٣ .

(٧) ابن سينا (ت٤٢٨هـ) ، رسالة أسباب حدوث الحروف ، تحقيق محمد حسان الطيان ، ويحيى مير علم ، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ، ط١/١٩٨٣ ، ٧٢ .

يقول له : يا نبئ الله، فقال: لا تنْبر باسمي))، أي: لا تهمز. وفي رواية: ((فقال: إنا معشر قريش لا نَنْبر)). والنبر: همز الحروف، و لم تكن قريش تهمز في كلامها)) [١] .

الهمز و لهجات العرب :

مغزى القول أن بعض القبائل العربية كانت تحقق الهمز، وبعضها لا تحقق أي لا تهمز، مما دفع بعض اللغويين لعقد أبواب في ذلك، نخص بالذكر أبواب ابن سيده في مخصصه، منها: ((باب ما همز وليس أصله الهمز))[٢]، و ((باب ما يقال بالهمزة مرة ، وبالياء مرة ، وبالواو مرة أخرى))[٣]، ونجده يعقد باباً خاصاً وَسَمَهُ بـ ((المقصور المهموز))[٤] يجمع فيه ألفاظاً قصرت وهمزت في الوقت نفسه، وقد يكون أحدهما أكثر انتشاراً من الآخر، يقول: ((سَبَأ : اسم قبيلة أو امرأة... وقد أجمعت العرب على ترك الهمز في قولهم: ذهبوا أيدي سَبا، وأيادي سَبا[٥]، وأصله الهمز، ولكنه جرى في المثل على السكون ، فتُرك همزه))[٦]. وفي غير موضع يقول: ((وقد طنئ يطنأ طنأً شديداً: التصقت رئته بجنبه من العطش، وأكثر اللغويين على ترك الهمز، يقال طَنِيَ البعير يطني طَنًا، مقصور بغير همز...والطَّلَنْفَأ: الكثير الكلام، يهمز ولا يهمز، والغالب عليه الهمز...))[٧]، وهكذا.

وذكر أن: ((في الألف الموقوف عليها لغات: أشهرها أن تُقَرَّ على صورتها. الثانية: قلبها ياءً؛ لأن الياء أبْيَن من الألف، وهي لغة فزارة وبعض قيس. الثالثة: قلبها واواً؛ لأن الواو أبين من الياء، وهي لغة بعض طيء. والرابعة: قلبها همزة؛ لأن الهمزة أخت الألف، وهي أبين الحروف كلها، وهي لغة طيّء أيضاً))[٨] . وقال أبو حيان إن ((بعض طيّء يقلبها (أي الألف المقصورة) همزة، يقول: هذه أفعأ، ورأيت أفعأ، ومررت بأفعَأ، وليس من لغته التخفيف))[٩] .

---

(١) ينظر : ابن منظور ، مادة (نبر) .

(٢) ينظر : ١٤/٦-٧ .

(٣) ينظر : ابن سيده، المخصص ؛ ١٤/١٨-١٩ . وللمزيد ينظر ١٤/٢-١٩ .

(٤) ينظر : السابق ، ١٥/٩-١٤ .

(٥) ينظر : يعقوب ، إميل بديع ، موسوعة أمثال العرب ، دار الجيل ، بيروت ، ط١/١٩٩٥ ، ٤/٦٢ .

(٦) المخصص ، ١٥/١٢ .

(٧) السابق ، ١٥/١٢-١٣ .

(٨) الأزهري (ت٩٠٥هـ)؛ زين الدين خالد بن عبد الله الجرجاوي ، شرح التصريح على التوضيح لألفية ابن مالك ، المطبعة الأزهرية، القاهرة ، ط٢/١٣٢٥هـ ، ٢/٣٣٩ .

(٩) ارتشاف الضرب ، ١/٣٩٣ .

و لم تكن طيّء [١] وحدها على الساحة العربية تهمز ، فقد عُرف عن بني تميم أنهم يهمزون، وكذلك بني أسد، في حين كانت القبائل الحجازية تجرد من الهمز[٢] .

من النصوص المذكورة آنفاً يتبين أن بعض الألفاظ المقصورة قد اعترتها حالة الهمز في حالة الوقف، وذلك بإبدال صوت الهمزة بحركة الفتحة الأخيرة في المقطع الأخير، فأكسب المقطع صفة النبر أو ((الهمز)) : أفعى ـــــــ أفعا.

صور الهمز :

لم يقتصر الأمر في ظاهرة النبر على همز المقصور فحسب، بل تعدّى ذلك إلى مدّ المقصور، فثمة ألفاظ نجدها تمد وتقصر، نحو: زَكَرِيّا وزَكَرِيّاء[٣]، والقُرفُصا والقُرْفُصاء[٤]،...وغيرها .

وهناك صورة ثالثة يعرضها ابن سيده للنبر في قوله: ((مما يُخفّف فيمدّ، وإذا شُدِّد قصر، يقال للناطف: قُبَيْطى وقُبَيْطاء، وباقِلّى وباقِلاء، ومِرْعِزّى ومِرْعِزاء))[٥]. إذ نلحظ أن النبر ينتقل في المقصور من حالة التضعيف إلى حالة الهمز، فوجود الهمزة سلب النبر عن غيره من المقاطع، ليرتكز النبر عليها. وهذا ما دعا الدراسة لأن تخصص مصطلح ((الهمز)) في هذا المبحث بدلاً من النبر، والنبر أعمّ من الهمز[٦] .

---

(١) للمزيد: ينظر محمد؛ عبد الفتاح، اللهجة الطائية وأثرها في العربية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ١٩٨٩.

(٢) للمزيد : ينظر غالب؛ علي ناصر ، لهجة قبيلة أسد ، رسالة ماجستير ، جامعة البصرة ، ١٩٨٥ ، ص ١١١-١١٥ . والمطلبي؛ غالب فاضل ، لهجة تميم وأثرها في العربي الموحدة ، وزارة الثقافة والفنون ، بغداد ، ١٩٧٨ ، ١٥٩-١٦٠ .

(٣) ينظر : ابن سيده ، المخصص ، ٩٦/١٥ .

(٤) ينظر : السابق ، ١٥٤/١٥ .

(٥) السابق ، نفسه .

(٦) ولتحقيق الهمز الواقع في بنية الكلمة قد تكون أولاً أو وسطاً أو آخراً، نحو : ((يوسف)) و ((يونس)) و ((الضوء)) بدلاً من الضنو. للمزيد ينظر : غالب ، لهجة قبيلة أسد ، ١١٣ . وقد تناولت الدراسة ما يختص بالمقصور والممدود فحسب .

المبحث الخامس: ظاهرة الإعلال والحركة المزدوجة

وجدت الدراسة في أكثر من مصدر أن قدامى العلماء يطلقون على الأبدال من حروف ((القلب))، نحو ما ذكره سيبويه[١] ، وابن جني[٢] ، وابن سيده[٣]، وابن عصفور[٤]. يقول صاحب المخصص: ((إن الفرق بين البدل والقلب في الحروف أن القلب يجري على التقدير في حروف العلة ومناسبة بعضها لبعض ، وشدة تقاربها ، فكأن الحرف نفسه انقلب من صورة إلى صورة...فأما في غيرها فيجري على البدل لتباعد ما بين الحرفين ...))[٥] .

أما المتأخرون كابن مالك[٦]، وابن عقيل[٧]، فإنهم يذكرون مصطلح الإعلال الخاص بحروف العلة إلى جانب الإبدال، ولعلّ هذا ما استند إليه عبد الصبور شاهين في قوله: ((معنى الإعلال ما تتعرض له أصوات العلة من تغييرات بحلول بعضها محل بعض...والإبدال أعمّ من ذلك؛ لأنه يشمل جميع حالات التبادل بين الأصوات، الصحيحة والمعتلة ، فإذا خصّ التغيير في أصوات العلة بمصطلح ((الإعلال)) كان مدلول الإبدال فيما عدا ذلك...لكن القدماء استعملوا كلا الاصطلاحيْن لنفس المعنى توسعاً...))[٨] .

ولعل مصطلح الإعلال من المصطلحات التعليمية التي ظهرت في كتب المتقدمين، إذ فرّعوه من مبحث ((الإبدال))، وجعلوه خاصاً ((لحروف العلة)) .

ومن ثمّ جعل اللغويون الإعلال فروعاً: الإعلال بالنقل، والإعلال بالحذف، والإعلال بالقلب، ما فرّعته ملاحظاتهم في ظاهرة الإبدال كان لغرض تعليمي، فقد يكتفى بأن يصطلح على الإعلال وأقسامه ((الإبدال))، ويتضمن ذلك ((حروف العلة)) على رأي من عدّها كذلك، وهي: الواو، والياء، والألف، والهمزة. لكن الدراسات الصوتية الحديثة ترى أن الواو والياء صوتان انتقاليان ، فإذا احتملا الحركة كانا صامتين ، فأطلق عليهما (شبه صامت)، نحو: دعوى، ودنيا، وإن كانا صوتين صائتين، عُدّا (شبه حركة) في مثل: سرور، وقرين. أما صوت الألف فهي صوت صائت دوماً،

---

(١) ينظر : الكتاب ، ٤/٣٦٠-٣٩٢ .

(٢) ينظر : المنصف ، ٢/٥٢، ١٥٧-١٨٧ .

(٣) ينظر : المخصص ، ١٣/٢٦٧ .

(٤) ينظر : الممتع ، باب القلب والحذف ، ٢/٤٢٣-٤٩٦ .

(٥) ابن سيده، المخصص، ١٣/٢٦٧

(٦) ينظر : شرح ابن عقيل ، ٢/٥٧٢-٥٨٠ .

(٧) ينظر : المرجع السابق نفسه.

(٨) المنهج الصوتي ، ١٦٧ .

والهمزة صوت صامت كبقية الأصوات الصامتة. فلذا لا تصنف الدراسات الحديثة الأصوات الأربعة ضمن مجموعة واحدة. وحينئذ فإن مصطلح الإبدال يكون أكثر دقة من الإعلال في معالجة المفردات اللغوية التي تحتوي بنيتها هذه الأصوات.

الحركة المزدوجة :

الحركة المزدوجة (Diphthong) في عُرف المحدثين: تتابع الحركة (vowel)، وشبه الحركة (semi - vowel) في مقطع واحد[1]. ويُعنى بالحركات: الفتحة، والضمة، والكسرة، سواء أكانت قصيرة أم طويلة. أما شبه الحركة فالواو والياء في حالتهما الصامتية، كونهما صوتين انتقاليين. وتؤدي الحركة المزدوجة أثناء التأليف الصوتي وظيفة صوت واحد، رغم أن النظرة الصرفية تراها وحدتيْن صوتيتيْن منفصلتيْن تمام الانفصال[2] .

أولاً: أنواعها وأشكالها

للحركة المزدوجة[3] نوعان في العربية :

- الحركة المزدوجة الصاعدة (Rising Diphthong)، وتكون فيها الحركة/ الصائت بعد الصوت الانتقالي (و ، ي)، إذ يقع النبر عليها، نحو: (دنيا) ← يا، و (وَعد) ← وَ... وهكذا .
- الحركة المزدوجة الهابطة (Falling Diphthong)، وتكون عكس سابقتها، إذ يقع الصوت الانتقالي بعد الصائت، في مثل: (مسيطر) ← يْ.

من المتوقع أن يكون للحركة المزدوجة أربعة وعشرون شكلاً في الأمثلة اللغوية – للمقصور والممدود خاصة – إذا وزّعنا الصوتين الانتقاليين: الواو ، والياء على حركات الفتح، والضم، والكسر: قصيرات، وطويلات. ففي الحركة المزدوجة الصاعدة اثنا عشر شكلاً، ونحوها في المزدوجة الهابطة، كالأتي:

– في الصاعدة نحو ← وَ وا	والعكس في الهابطة نحو ← ..َ وْ آوْ
يَ يا	..َ يْ آي
وِ وي	

(١) الكناعنة؛ عبد الله ، أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية دراسة لغوية ، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك ، ١٩٩٥، ١٩.

(٢) ينظر : بشر ؛كمال ، دراسات في علم اللغة ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٩/١٩٨٦ ، ٧١. و السابق ، ٢٠-٢٢.

(٣) ينظر : الخولي؛ محمد علي ، معجم علم اللغة النظري ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ٢٤٤ .

يِ يي

وُ وو

يُ يو

لكن الواقع الاستقرائي للأمثلة اللغوية للاسمين المقصور والممدود - عند ابن سيده - لم يحقق هذا التوقع، فكل ما وجدته الدراسة يوجز في النقاط التالية :

- لا تخلو أمثلة المقصور والممدود، أو أبنيتهما، من الحركة المزدوجة في بنيتها المقطعية . فقد احتوتها بعض الأمثلة ، نحو: وَثْبى، والهوى، وهَوْجاء، ووَعْثاء، وقَصْواء[1]... إلخ .
- كثرت الحركة المزدوجة المحتوية على حركة الفتح في الأمثلة والأبنية مقابل الحركات الأخريات، وذلك من خلال الوقوف على الأبنية وأمثلتها، نوضحه في الآتي:

في / الحركة المزدوجة	أبنية المقصور وعدد أمثلة كل بناء				أبنية الممدود وعدد أبنية كل بناء			
	في المقطع الأخير	عدد الأمثلة	في المقاطع الأخرى	عدد الأمثلة	في المقطع الأخير	عدد الأمثلة	في المقاطع الأخرى	عدد الأمثلة
الصاعدة	أفْعُلا(وى)	١	(يَفْـ)عَلَى	١	فَعْليل(ـياء)	١		
	فَعَـ(ـوَّل)	١	يـ(ـيَعْـ)لى	١	فِعْليل(ـياء)	٣		
	فَعْلا(وى)	١			فِعيل(ـياء)	٤		
	فَعْـلا(يا)	١						
	فَعَلَـ(ـيّا)	١						
	فَعَلَـ(ـيّا)	٤						
	فَعَلْـ(ـيا)	١						
الهابطة			فَـ(ـعَوْ)لى	٢٢			(فَوْ)عَـلاء	٢
			فَـ(ـعَوْ)لَلى	١			(فُوْ)عِـلاء	٣
			فَـ(ـعَيْ)لى	١			(فَيْ)عِـلاء	١
			فُـ(ـعَيْ)لى	١٥			فُـ(ـعَيْ)لاء	٤٨
			(فَيْـ)عَلى	١٢			أُ(فَيْ)عِلاء	١
			فُـ(ـعَيِّ)لى	١٣			فُـ(ـعَيْ)لِلاء	١

وثمة ثلاثة أبنية احتوت على الحركة المزدوجة: الصاعدة، والهابطة، في الأبنية الآتية:

- فَعَيَّلى ← فعَيْيَلى : هابطة ثم صاعدة .
- فَعَلِيّاء ← فعلِيْيَاء : هابطة ثم صاعدة .
- فُعَيْلِيـــــــاء : هابطة ثم صاعدة .

---

(١) قصواء : مقطوعة طرف الأذن .ينظر : ابن سيده ، المخصص ، ١٩٩/١٥ ، ١٢٦/١٥ ، ٥٣/١٥ على التوالي .

من الجدول نلاحظ أن :

- وجود الحركة المزدوجة الصاعدة في المقطع الأخير لأبنية المقصور والممدود، وما يقوّي وجودها وقوع النبر عليها، ومع ذلك فإن أمثلة الأبنية قليلة العدد.
- انعدام الحركة المزدوجة الهابطة في المقطع الأخير، مما يدلّ على أنها حركة غير مرغوب بها في البنية المقطعية، لكنها موجودة في المقاطع الأخرى، وأمثلة أبنيتها أكثر من سابقتها الحركة المزدوجة الصاعدة.

ولعل هذا القول يذكّرنا بما قاله سيبويه في باب ما كانت الواو والياء فيه لامات: «اعلم أنهنّ لامات أشدّ اعتلالاً وأضعف...وكلّما بعدتا من آخر الحرف كان أقوى لهما. فهما عينات أقوى، وهما فاءاتٍ أقوى منهما عيناتٍ ولامات »[1] .

- ثمة بعض الأمثلة اللغوية في الاسمين المقصور والممدود تحتوي على الحركة المزدوجة، صاعدة وهابطة؛ والضم أو الكسر جزء منها، غير أنها قليلة العدد إذا ما قوبلت بحركة الفتح، نذكر منها أمثلة لغوية للاسمين المقصور والممدود :

- الحركة المزدوجة الصاعدة :
  - وِ ← وِقاء ، وِلاء ، الحاوِياء ، الكاوِياء .
  - وُ ← وُسطى ، وضّاء .
  - يُ ← يُمْنى ، يُسْرى .
  - يو ← المَعْيوراء ، المَتيوساء ، المَشْيوخاء .

- الحركة المزدوجة الهابطة :
  - ـُـ وْ ← قُوْباء ، الدُّوْباء .
  - ـِـ يْ ← كِيْسى

- الحركة المزدوجة الهابطة، والصاعدة :
  - ـِـ يْ ← حِيّا ، اِلْيَاء .

---

(١) الكتاب ، ٣٨١/٤ .

ثانياً: أثر الحركة المزدوجة في البنية المقطعية للاسمين

وعلى الرغم من وجود ذينيك النوعين من الحركة المزدوجة في الأمثلة اللغوية، إلا أنه يعتريها بعض التغيرات للتخلص منها، نوجزها في الجدول الآتي :

في / التغيرات	الحركة المزدوجة الصاعدة		الحركة المزدوجة الهابطة	
	في الاسم المقصور	في الاسم الممدود	في الاسم المقصور	في الاسم الممدود
الإبدال	وَتْرى ← تَتْرى	حَفْواء ← حَعْباء حِياء ← حِناء	قَوْرى ← قَمْرى حَمَيْرى ← حَمَرّى	
الحذف	صَوَرى ← صارى تَقْوى ← تُقى نُهَيْبى ← نُهْبى قَلَهَيّا ← قَلْهى هُوَيْنى ← هونى		هُوَيْنى ← هونى	مِيْراء ← مِراء خُلَيْقاء ← خَلْقاء
حذف وتعويض (المدّ)			ضَوْزى ← ضيزى خَزَوْرى ← خَزارى خُرَيْطى ← خُراطى	سَيْناء ← سيناء هَيْتاء ← هيتاء
تبادل بين الواو والياء	رَيَّا ← رَوّى تَقْوى ← تُقيا	دَهْواء ← دَهْياء ضَهْواء ← ضَهْياء	الكِيْسى ← الكوسى	

☜ ففي الإبدال نجد أن الصوتين الانتقاليين (و،ي) استبدلت بهما أصوات صامتة أخرى متنوعة: التاء، والباء، والهمزة، والميم، والراء، دونما تغيير في البنية المقطعية لكل زوجين متقابلين.

☜æفي الحذف :

١ - تم حذف الصوت الانتقالي (و،ي) ، مع تغيير البنية المقطعية للمثال اللغوي، في: مِيْراء، صَوَرى، وتَقْوى. فما حدث في صَوَرى - مثلاً - تفسره الخطوات الصوتية :

صوَرى (ص ح/ص ح/ص ح ح) ⟵ صارى (ص ح ح/ص ح ح)

↓ ثلاثية المقطع — ثنائية المقطع

حركة مزدوجة صاعدة يسقط منها (و) ⟵ لا يبدأ المقطع في العربية بحركة ، فتتحد مع الفتحة التي سبقتها ؛ لتكون مدّ الفتح.

٢ - أو تم حذف الحركة المزدوجة كاملة من البنية المقطعية، وليس كما حدث سابقاً حذف الصوت الانتقالي فحسب. وذلك في: نُهَيْبى، وقَلَهَيّا، وهُوَيْنى، ويتغير إثر ذلك البنية المقطعية، نحو:

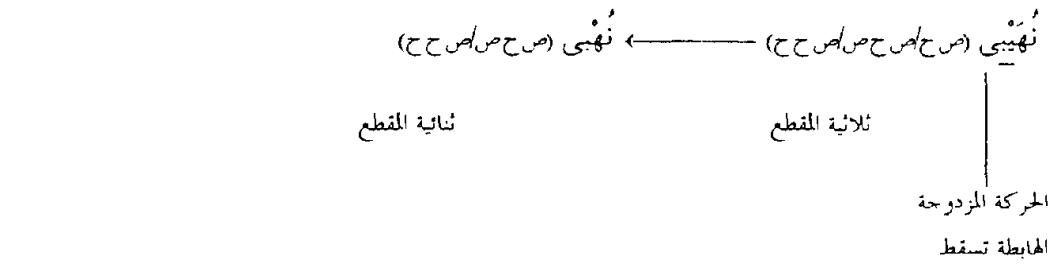

إضافة إلى ما سبق ، قد يجري استبدال حركة محل أخرى ؛ تبعاً للغات العرب ، نحو ما جرى في خُلَيْقاء التي نطقت بصورة أخرى على : خَلْقاء ، وتَقْوى على : تُقى ، إذ تعتور حركتا الفتح والضم في المقطع الأول للمثالين :

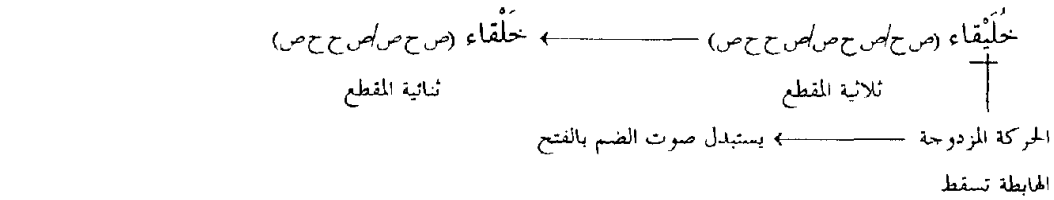

☜ الحذف والتعويض (المدّ) : ويقصد منه تعويض الساقط أو المحذوف من الحركة المزدوجة في البنية المقطعية للكلمة؛ بصوت آخر، وتتغير إثره البنية المقطعية للكلمة، نحو:

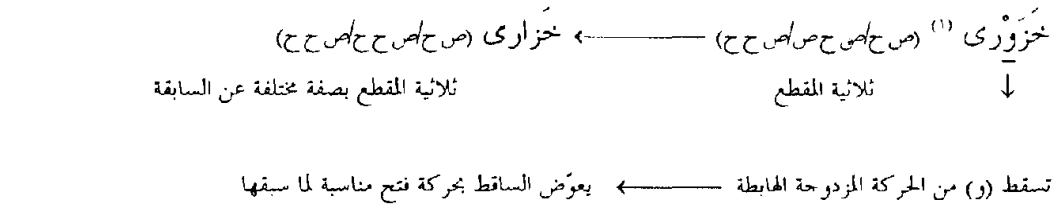

يصدق هذا النوع من التغيير على الحركة المزدوجة في جميع أبنية اسم المقصور والممدود التي يكون فيها لام البناء واواً، أو ياءً، إذ يسقط الصوت الانتقالي من الحركة المزدوجة، ويعوض عنه بصوت فتح في المقصور؛ لمناسبة حركة الفتح في المقطع السابق للصوت الانتقالي، يقول سيبويه: ((إذا كانت الياء والواو قبلها فتحة اعتلّت وقلبت ألفاً، كما اعتلّت وقبلها الضم والكسر، و لم يجعلوها وقبلها الفتحة على الأصل إذ لم تكن على الأصل وقبلها الضمة والكسرة، فإذا اعتلت قلبت ألفاً، فتصير الحركة من الحرف الذي بعدها كما كانت الحركة قبل الياء والواو حيث اعتلت مما بعدها))[2]، نحو :

---

(١) خَزَوْرى : اسم موضع ، خَزارى لغة فيه . ينظر : ابن سيده ، المخصص ، ١٥/٢٠٠ . وفي ياقوت الحموي، معجم البلدان ، دار صادر بيروت ، ٢/٣٧٠ : ((خَزَوْرى بفتح أوله وثانيه ، وبعد الواو زاي أخرى ، مقصور ، موضع ؛ عن ابن دريد)) .

(٢) الكتاب ، ٤/٣٨٣ .

الأصل

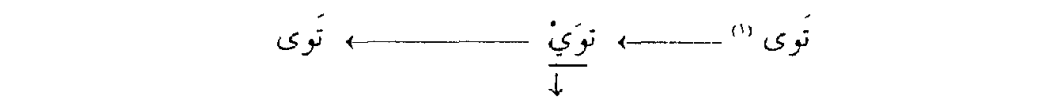

تتشكل حركة مزدوجة ، تسقط منها الصوت الانتقالي المتطرف (ي)← يعوض عن سقوطه بحركة مناسبة

أما في الممدود فيعوض عن المحذوف صوت الهمزة ، وذلك نحو :

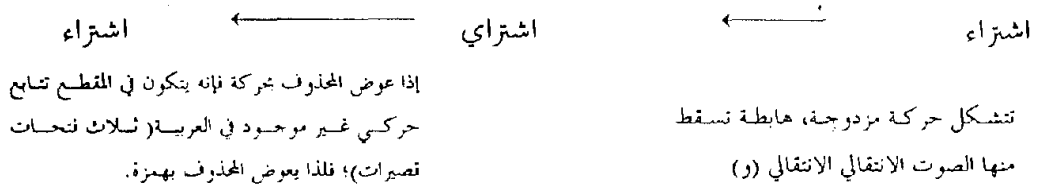

ومع ذلك فثمة ألفاظ احتفظت في بنيتها المقطعية (في المقطع الأخير) بالصوتين الانتقاليين (و،ي) في لغة من يقفون عليها [2] .

☜ تبادل الصوتين الانتقاليين (الواو ، والياء) فيما بينهما في المثال ذاته ، مردّه لهجات العرب. يقول ابن سيده في باب الإبدال: ((...وتبدل (الياء) من الواو لاماً في: قُصْيا، ودُنيا ونحوهما ...)) [3]، ((وتبدل (الواو) مكان الياء إذا كانت لاماً في: شَرْوى، وتَقْوى، ونحوهما، وإذا كانت عيناً في كوسى ، وطوبى ، ونحوهما)) [4] .

عدا عما سبق؛ فإن اللواحق كما في المثنى تحوي بنيتهما المقطعية الحركة المزدوجة، صاعدة أو هابطة؛ لتدلّ دلالة وظيفية على المثنى، إذ يؤتى بأصل/ لام المفرد، ويضاف عليها اللواحق الوظيفية: (آن)، (يْن). وقد أسهبت الدراسة الحديث عنها في مبحثها الخاص .

إذن، وجود الحركة المزدوجة في البنية المقطعية للأمثلة اللغوية تقرأ ظاهرة ((القلب)) أو ((الإعلال)) قراءة تفسيرية جديدة، وعلى أساسه فإن معرفة الحركة المزدوجة، وأثرها في البنىالمقطعية ضرورية في معالجة جميع الأمثلة اللغوية المحتوية عليها، سواء أكانت في الاسمين المقصور والممدود، أم في غيرهما [5] .

---

(١) التوى : الهلاك . ينظر : سيبويه، الكتاب، ١٦٨/١٥ .

(٢) ينظر : الرجع السابق ، ١٢٧/٤، ١٨١، ١٨٧، ٢٢١، ٢٤١، ٢٥٦، ٢٣٨ . وللمزيد يراجع الفصل الرابع من الدراسة ص .

(٣) المخصص ، ٢٦٩/١٣ ، نقل عبارته من سيبويه ، الكتاب ، ٢٣٩/٤ .

(٤) ابن سيده، المخصص ، ٢٧٠/١٣ .

(٥) ((أثر الحركة المزدوجة على البنية المقطعية)) للكناعنةمبحث جدير بالاعتبار في دراسة أثر هذه الظاهرة في الأسماء والأفعال .

الفصل الثاني

الاسم المقصور

المبحث الأول: الاسم الجامد

قسم سيبويه الكلم على أقسام ثلاثة : ((اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل))[١]، وترك مصطلح الاسم دون أن يضع حداً له، حيث اكتفى بذكره في قوله : ((فالاسم : رجل، وفرس (وحائط)))[٢]؛ مما أثار هذا نقاشاً حاداً بين أجيال النحاة المتعاقبة، وحاول فريق منهم أن يضعوا حدًّا للاسم، فذكروا ((حدوداً كثيرة تنيف على سبعين حداً، ومنهم من قال : لا حدّ له... ولهذا لم يحده سيبويه، وإنما اكتفى فيه بالمثال، فقال : الاسم : رجل، وفرس))[٣]، وهذا ما أثار دهشة ابن السيد البطليوسي بعد أن جمع جمهرة من متون النحاة في حدّهم الاسم، معلّقاً عليها، ومبيناً النقص فيها، قائلاً: ((إن العجب ليطول من قوم يعتقدون مثل هذه الأشياء حدوداً وهم أئمة مشهورون، ولو سمعنا ذلك و لم نره منصوصاً عليه، لما صدقناه)) [٤] .

ربما ظهر الإشكال في حدّهم الاسم؛ لاختلافهم في المعايير المعتمدة في هذا الحد، فمنهم من انتهج المعيار الشكلي دون الوظيفي، كما ورد في قول سيبويه السابق، ومنهم من أشار إلى الوظيفة دون الشكل، على نحو ما فعله الزجّاجي بقوله: ((الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً، أو مفعولاً، أو واقعاً في حيز الفاعل والمفعول به، هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه، وليس يخرج عنه اسم ألبتة، ولا يدخل فيه ما ليس باسم)) [٥] . ويجمع فريق ثالث بين الجانبين الشكلي والوظيفي معاً، يمثلهم ما بسطه الزمخشري في تعريفه للاسم بأنه ((ما دلّ على معنىً في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران)) [٦]، هذا من حيث الوظيفة، أما من حيث الشكل فقد ذكر خصائص الاسم، كدخول أل التعريف عليه، وقبوله حروف الجر، والتنوين والإضافة..[٧]

و لم يكتف النحاة بذلك، بل ميزوا بين الأسماء والأفعال، وبينها وبين الحروف، وجعلوا لكلّ خاصيته المستقلة عن غيره، وإن تشابها في بعضها، كالمصدر والفعل، فإن المصدر يشابه الفعل في دلالته على الحدث، لكنه ينفرد عنه بأنه لا يدل على زمان، كما هو الحال في الفعل، على سبيل المثال، ليس

---

(١) الكتاب، ١٢/١.

(٢) الرجع السابق ، نفسه.

(٣) الأنباري(ت٥٧٧ هـ)، عبد الرحمن بن محمد بن أبي عبيد الله، أسرار العربية، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١/١٩٩٧، ٢٧.

(٤) إصلاح الخلل الواقع في الجمل، تحقيق حمزة النشرتي، الرياض، ١٩٧٩، ٣٠.

(٥) الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ١٩٧٣، ٤٨.

(٦) ينظر :المفصل في علم اللغة ، تحقيق محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت، ط١/١٩٩٠، ١٥.

(٧) ينظر: المرجع السابق ، نفسه .

هذا موضوع البحث، فقد أسهب النحاة قدامى ومحدثون في تناولهم هذه القضية، وما يهمنا من كل هذا هو الاسم؛ لوقوع المقصور والممدود في حيزه.

على أية حال، فإن القدامى قد رضوا بالتقسيم الثلاثي للكلم[١]، إلا بعض من أشار إلى قسم رابع، بإخراج أسماء الأفعال من الاسم، ووضعها في قسم مستقل عُرف بالخالفة[٢] .

أما ما نجده في كتاباتهم التفصيلية لأبنية الأسماء والصفات، فالمراد، وقتئذٍ، « الاسم المشتق مقابل الاسم الجامد، سواء أكان اسم ذات أم اسم معنى، ولعلّ ذلك هو الذي أوحى إلى النحاة من بعد تقسيم الاسم إلى جامد ومشتق، وليس وضع أحدهما في مقابل الآخر، أو عطف أحدهما على الآخر دليلاً على أن كلاً منهما قسم يختلف عن الآخر، كما يبدو للنظرة العجلى[٣]، بل هما نوعان منتميان إلى قسم واحد. ولا أدل على ذلك من الباب الذي عقده سيبويه[٤] لما بنته العرب من الأسماء والصفات»[٥]، وتبعه جمهور النحاة إلى يومنا هذا. وكان من بينهم ابن سيده، حيث يذكر ما يكون من الأبنية[٦] اسماً فقط، نحو فُعَلى، وفُنْعُلاء، وصفة فقط، مثل فَعَّلى، وما يجيء منها اسماً وصفة، وهو كثير مثل فَعْلاء. وإذا ما ذكروا "الاسم" عنوا به الاسم الجامد، وإذا ذكروا "الصفة" قصدوا بها الاسم المشتق؛ لذا ستتناول الدراسة الاسم الجامد وفروعه، ثم الصفة وفروعها للاسمين المقصور والممدود.

إن للاسم الجامد أنواعاً، كما أن للاسم المشتق أنواعاً، وللأخير مبحث آخر، سيعنى البحث في دراسة أفرعه الصرفية، التي أطلق عليها « الصفات »، وهي : اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسما الزمان والمكان، واسم الآلة. أما أقسام الأول فتتضح أفرعه في المخطط الشجري الآتي:

---

(١) من بينهم ابن سيده، يقول : « اللغة فيها أسماء وأفعال وحروف)) ينظر : المخصص، ١/٤.

(٢) ينظر : المنصور؛ وسمية، أبنية المصدر في الشعر الجاهلي، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، ط١/١٩٨٤، ٦٠.

(٣) ينظر :نحلة؛ محمود أحمد، الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوروبية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤، ٣٩.

(٤) ينظر : الكتاب، ٢/٢٤، ٢/٢٤٢.

(٥) نحلة، الاسم والصفة، ٣٩.

(٦) للمزيد، ينظر : ابن سيده، المخصص، ١٥/٩٦-٩٩.

الاسم الجامد [١]

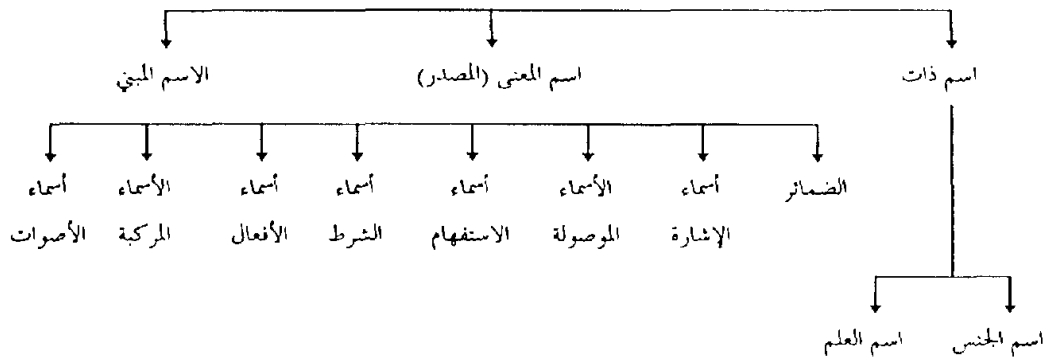

إن جلّ التقسيمات السابقة المعنية بالاسم الجامد، عالجها صاحب المخصص في أبواب معجمه، دون أن يصنفها وفق ترتيب معين، إذ أن المخصص وُضع ليكون معجماً للمعاني؛ فلذا نجده مصنفاً إلى كتب تشتمل على أبواب، في معظم ما يخطر للمرء على بال، منه كتاب خلق الإنسان[٢]، وما يناط به من خِلْقةٍ، وخُلُق، وأسمائهم، وكناهم، وأمراضهم، وعيوبهم، وأدواتهم، ولغاتهم ... وكذلك كتاب الأسلحة[٣] : صفاتها، وأسماؤها، وألوانها. والكتاب المختص بالمصادر[٤]، من حيث علاقتها بأفعالها، وأبنيتها، القياسيّ منها، والشاذ ... وتناول حروف المعاني[٥]، والجر[٦]، والمبهمات[٧]، وسواها كثير. ما يهمنا هو أبنية المقصور والممدود، والمكانة التي تتبوأها من كل هذا وذاك.

فقد لحظت الدراسة أن الغالبية العظمى من أمثلة أبنية الاسمين المقصور والممدود، جاءت في الأسماء الجامدة، لاسيما العلم، ولو أن البحث تناولها بالتفصيل، لأضحى العمل إلى التصنيف المعجميّ أقرب، وهذا ما يتنافى وغايته، لذا سنضرب أمثلة متنوعة من شرائح مختلفة في المقصور والممدود عند ابن سيده:

⇐ اسم عين، نحو: أُبْلى؛ (اسم وادٍ) [٨]، وصُداء ؛ (اسم قبيلة) [٩] .

⇐ واسم معنى: كالغِلِبّى؛ [١٠](الغَلَبة)، والعِشاء ؛ [١١](الظلمة).

---

(١) للمزيد، ينظر: الساقي؛ فاضل، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٧، ٢١٤-٢٢١.

(٢) ينظر : ابن سيده، المخصص، السفر الأول.

(٣) السفر السابق، نفسه.

(٤) ابن سيده، المخصص، ١٢٢/١٤ -٢٢٧

(٥) المرجع السابق ٤٤/١٤ -٦٣

(٦) السابق ٧٠/١٤ -٧٩

(٧) السابق ١٠٠/١٤ -١٠٦

(٨) السابق، ١٩٠/١٥.

(٩) السابق، ٣٥/١٦.

(١٠) السابق، نفسه.

(١١) السابق، ٢٠٦/١٥.

⇐ وكُنية؛ مثل: بنو أم قردى؛ (قوم) [١]، وأبو الجوزاء ؛ (كنية رجل) [٢].

⇐ ولقب؛ نحو : عَلْوى؛ (فرس) [٣]، ودِراء [٤].

⇐ و اسم صفة ؛ كخَيْسَرى؛ (خاسر) [٥]، والعَوْراء؛ (موضع) [٦].

⇐ واسم غير صفة؛ مثل : أُرْبعاوى ؛ (عمود من أعمدة الخباء) [٧] ، والجَوْثاء ؛ (الكبد وما يليها) [٨].

⇐ واسم مفرد في جميع ما ذكر.

⇐ واسم مركّب؛ كدَيْرُ لِبّى ؛ (موضع بالجزيرة) [٩]، وكَفْر توثى؛ (موضع)، [١٠] وطور سيناء [١١].

وهكذا...

إن تصنيف ابن سيده للأبنية في التقسيم السابق ليس إلا من قبيل دلالة الألفاظ التي أرشدت إلى كون الأسماء جامدة أو مشتقة. فإذا ما سمعت أو استنبطت صفة في البناء الخاص للاسم الجامد-كما ينعت- فإنه سرعان ما يتحول إلى باب ما جاء منه الاسم جامد أو مشتق، أو اسم وصفة -بتعبير القدامى- والعكس نحوه .

يشير البحث إلى أن أمثلة الأبنية، للثلاثي، غنية بدلالاتها المتنوعة، وسنضرب مثلاً على ذلك، من خلال (فَعَل) المقصور :

- لون ← العثا : الأسود، والأنثى عثواء.
- أداة ← العَصا : الحَصى.
- وجع ← الحقا : اشتكاء الرجل حَقْوَه، وهو مَعْقِد الإزار من الخَصْر من كل ناحية.
- عيب ← الخَذا : استرخاء الأذن.
- جزء من الجسم ← الحشا : ما دون الحجاب مما في البطن؛ الكبد، والطحال، والكرش، وما تبع ذلك.

---

(١) ابن سيده، المخصص ، ١٨٧/١٥.

(٢) الرجع السابق ١٥١/١٦.

(٣) السابق، ١٨١/١٥.

(٤) السابق، ٣٠/١٦.

(٥) السابق، ٢٠٨/١٥.

(٦) السابق٤٩/١٦.

(٧) السابق ٤/١٦.

(٨) السابق٤١/١٦.

(٩) السابق ١٨٩/١٥.

(١٠) السابق ١٩٣/١٥.

(١١) ٦٥/١٦.

- نبت← الغسا : البلح.
- صوت للزجر ← هلا هلا : زجر للخيل.
- اسم معنوي ← الخنا : الفُحش عن الكلام القبيح.
- اسم روائح ← الشذا[١] : شدة ذكاء الريح الطّيبة.
- اسم موضع ← شذا[٢] : موضع... وغيرها.

وما يعني الدراسة في الاسم الجامد نوعين من الأسماء التي دخل في حيزهما المقصور والممدود، وهما : الاسم الأعجمي ،والمصدر . سيعالجهما البحث في القسمين المختصين بالاسم المقصور ، ثم بالاسم الممدود.

(١) الاسم الأعجمي

كان للاسم الأعجمي من المقصور والممدود نصيب، حيث تنوعت أمثلته، وتباينت مصادر لغاته الدخيلة على العربية، ما بين الفارسية، والعبرية، والآرامية، والنبطية، والسريانية.

بما أن ابن سيده انتهج المنحى المعجمي في كتاب المقصور والممدود فقد اهتم بهذه الطائفة من الكلمات، الذي ينعتها إلى الأصل التي جاءت منه. ونلمس بابين في مخصصه بعنوان: ((باب ما أُعرب من الأسماء الأعجمية))[١]، و ((باب اطراء الإبدال في الفارسية))[٣] ناهيك عن باب ((من نادر الأعجمي))[٤] الذي صنّفه في المقصور والممدود.

لم يكن ابن سيده منفرداً في هذا المضمار، فقد كان لبعض القدامى تصنيفات ضمّتها كتبهم، نحو ما فعله ابن قتيبة في باب ما تكلم به العامة من الكلام الأعجمي[٥]، وذكرها أصحاب المعجمات في مادة الكلمة، كالأزهري في تهذيب اللغة، والجوهري في الصحاح، وابن منظور في لسان العرب ... في حين أفرد له الجواليقي مصنفاً خاصاً، وَسَمَهُ باسم ((المَعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم))، وكذلك الخفاجي في كتابه ((شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل))، ويشملان: المُعرّب، والمولّد، والدخيل. حيث امازت هذه المصطلحات من بعضها في أن المُعرّب: هو نقل اللفظ من العجمة

---

(١)، (٢) ثمة أمثلة كثيرة تصنفُ في المشترك اللفظي، لن تقف الدراسة عليها؛ كون المشترك يعالج في الحقل الدلالي، الخارج عن نطاق البحث.

(٢) ابن سيده، المخصص، ٣٩/١٤.

(٣) السابق، ٣٩/١٤-٤٤.

(٤) السابق، ٩/١٦.

(٥) ينظر : ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ)؛ أبو محمد بن مسلم بن قتيبة ، أدب الكاتب، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١/١٩٨٢، ٤٩٥ -٥٠٣.

إلى العربية، بعد تغيير حروف فيه، أوتغيير في بنائه، ليبيت عربي البنية، وذلك في عصر الاستشهاد. أي أنه ورد في القرآن، أو في الحديث، أو في كلام العرب : شعراً ونثراً من الذين يحتج بكلامهم [١] .

وما نقل إلى العربية بعد انقضاء عصر الاستشهاد يسمى، حينئذ، مولّداً، سواء أكان ذلك عن طريق النقل من اللغات الأعجمية، أم الاشتقاق من مُعرّب، أم الاشتقاق من كلمة عربية، أم الارتجال[٢].

أما الدخيل فهو مأخوذ من قولهم : ((فلان دخيل في بني فلان)) إذا كان من غيرهم، ويستعمله علماء اللغة كأنه مرادف للمعرّب، وكان مدلولهما واحداً، وأحياناً يشيرون إلى الكلمة الأعجمية بالكلمتين معاً. ففي تهذيب اللغة : (النارجيل) معرب دخيل [٣] .

ويبدو أن الفرق بين المعرّب والدخيل، في كون الثاني أعمّ من المُعرّب، حيث يطلق على كل ما دخل في العربية من اللغات الأعجمية سواء أكان ذلك في عصر الاستشهاد أم بعده، وسواء خضع عند التعريب للأصوات والأبنية العربية أم لم يخضع[٤] .

اعتنى أئمة العربية بهذه الزمرة من الكلمات، واضعين ضوابط لمعرفة عجمتها، وبيان أصلها، ودلالتها في لغاتها، وما آلت إليه بعد التعريب من حيث البناء والدلالة [٥] .

واهتم بها، من المحدثين، لا سيما أصحاب المنهج التقابلي، لمعرفة أصل الكلمة، وعلاقتها باللغات الأخرى، والتغييرات الحاصلة في هذه الكلمات إلى أن استعملت هذا الاستعمال.

كان لا بد من الإشارة إلى مثل هذا النوع من الأسماء؛ لوجود طائفة قليلة من المقصور والممدود، وقد تعدّ من كمال البحث في فقرة الأسماء؛ ولمعرفة نصيب المقصور والممدود منها.

يشير ابن سيده إلى بعض الكلمات الأعجمية في معرض تناوله للأبنية، سواء أكان في المقصور أم في الممدود، نحو : عيسى على فِعْلى [٦]، وطور سيناء على فِعْلاء [٧]، ومن الملاحظ أنه يعقد باباً خاصاً

---

(١) الجواليقي (ت٥٤٠ هـ)؛أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر، المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق ف. عبد الرحيم ، دار القلم، دمشق، ط١/١٩٩٠، ١٣-١٤ مقدمة المحقق بتصرف.

(٢) المرجع السابق، ١٤-١٥ بتصرف.

(٣)الأزهري(ت٣٧٠ هـ)؛ أبو منصور محمد بن أحمد ،تهذيب اللغة، تحقيق أحمد عبد الحميد البردوني، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، (د.ت) ، (نارجيل) ؛ وهو الجوز الهندي، وعامة أهل العراق لا يهمزونه، وهو مهموز.

(٤) الجواليقي، المعرّب، مقدمة المحقق، ١٧ بتصرف.

(٥) للمزيد : ينظر المرجع السابق، ٢١-٢٦.

(٦) المخصص، ١٥/١٨٧.

(٧) السابق، ١٦/٩٥.

أطلق عليه ((من نادر الأعجمي))، نحو : نانَخى : بِـزْر [١]، و لم يصنّفه ضمن أبنية الصنفين؛ مما يثير التساؤل عن هذا الإفراد، لكن ابن سيده سرعان ما يجيب عن ذلك، بالرجوع إلى ((باب ما أعرب من الأسماء الأعجمية))، ليبيّن أن بعض الألفاظ الأعجمية أصابها التغيير من جراء إبدال بعض ((حروفها)) بأخرى عربية، أو الزيادة أو الحذف؛ حتى تلحق ببناء كلامهم، وربما تركوا الاسم على حاله إذا كانت حروفه من حُروفهم، سواء أكان على بنائها أو لم يكن [٢] .

إذاً يكون للمعرّب حالتان :

أولاهما : ما يجري عليه التغيير في الوحدات اللغوية، باستبدال الأعجمية بالعربية، أو إبدال حركة بحركة، أو إسكان متحرك، أو تحريك ساكن؛ ليلحق المعرّب بالأبنية العربية، وهذا النوع قد يكون في التغيير لازماً كاستبدال الكاف جيماً أو قافاً، نحو : قربز وجربز من كَربز (اسم للسيف)، وقد لا يكون لازماً من الناحية الصوتية، فقد غيروا في كثير من المعرّبات أصواتاً لا تدعو إلى تغييرها حاجة صوتية، كالسين التي أبدلوا منها الصاد في صابون، وزيادة اللام في صولجان تعريب جوكان، وحذف التاء من فهرست، وثمة أصوات أخرى غيّروها عند التعريب في كلمات متفرقة ((لا يستطاع ضبطها بدقة؛ لأنها خضعت لتصرف الناطقين لا لصناعة الدارسين)) [٣] . فكلمتا زبرجد، وزمرذ كلتاهما تعريب (سْمَرَكْدُس) ولكن كل واحدة منهما تعرضت لمجموعة معينة من الإبدال والتغيير [٤].

الثانية : ما يدخل إلى العربية دونما تغيير أو إبدال، كان على بنائها أو لم يكن، كما نصّ عليه ابن سيده.

بناء على ذلك، نفسّر تصنيف ((نادر الأعجمي)) الذي كان دخيلاً على المقصور والممدود، دون تغيير في شكله العام، أو في وحداته اللغوية، وعلى إثره لم يدرجه ابن سيده ضمن أبنيتهما. أما أمثلته فكانت اسم علم، أو اسماً معنوياً :

✤ اسم علم [٥] :

- أسماء مواضع : كَفْرَ أَيْنا ، وفازى، وباجُمَيْرى، ودَبا، ودَبيرى، وسِيدَبايا، ويوخى، ونينَوى (مدينة يونس عليه السلام).

- اسم إنسان : يَرْفَنى : نبيّ من بني إسرائيل.

---

(١) ابن سيده،المخصص، ٩/١٦.

(٢) ينظر: السابق، ٣٩/١٦.

(٣) عيد؛ محمد، في اللغة و دراستها، عالم الكتب، مصر، ١٩٧٣، ١٧٥.

(٤) ينظر : الجواليقي، المعرّب، مقدمة المحقق، ٦٥-٦٩ بتصرف.

(٥) ابن سيده، المخصص، ٩/١٦. لم تقف الدراسة عليه في مظانها إلا عند ابن سيده.

- اسم قبيلة : بنو مرينى : قوم من أهل الحيرة من العباد.

♣ اسم معنوي [١] :

و لم يأت إلا بُرادِيا : الشدة والتبريح، عربيّ نادر.

إن الكم القليل من هذه الأسماء التي جاءت جلّها أسماء ذوات (أعلام) دونما تغيير، كفيلة بتفسير نفسها، فاختلاط الأعراب بالأعاجم استدعى استعمال أسماء أماكنهم أومواضعهم : قراهم ومدنهم، كما نستخدم حالياً : كاليفورنيا، وميتشيغان، وتشيلي ... و لم يقتصر الأمر على ذلك بل نطقنا أسماءهم وقبائلهم وبعض حيواناتهم ... كما هي، نحو : جون، وسالينا، وكلينتون، وباندا، وتشامبانزي... في المقابل لم يذكر ابن سيده سوى (بُرادِيا) الذي استخدمته العرب في غير أسماء الأعلام، ونعته بالعربيّ النادر.

أما النوع الأول من المُعرّب الذي جرى عليه التغيير، وأدخل في أبنية المقصور والممدود؛ كان من النوع الثاني، وقامت الدراسة باستخراج بعض الأمثلة المذكورة التي صرح بها ابن سيده وما لم يصرح به؛ مستفيدة ممن أشار إلى أعجمية أمثلتها، كالخفاجي، والجواليقي.

أبنية المقصور الأعجمي :

لم تكن الأمثلة الأعجمية على وتيرة واحدة، فقد تنوعت، وجاءت من أبنية متعددة، ومن لغات مختلفة، نذكر على سبيل المثال -لا الحصر- الآتي :

♦ مُفْعَل :

ساق ابن سيده على هذا البناء : (مُوسى)، وقال فيه : ((موسى : من الأسماء الأعجمية ... ووزنه مُفْعَل)) [٢]، ويرى الجواليقي أن موسى أصله بالعبرانية موشا و(مو) هو الماء، و(شا) هو الشجر[٣]. وذكر الأزهري عن الليث أنه من (المو) ماء، و(سا) شجر [٤] . و يرى محقّق المعرّب أن موسى من اللغة القبطية، وهو مركب من (mo) بمعنى الماء، و(use) بمعنى أنقذ، أو من القبطية (mes) أو (mesu) بمعنى الطفل والابن [٥] .

---

(١)ابن سيده، المخصص، ٩/١٦.

(٢) المرجع السابق، ١٩٥/١٥.

(٣) المعرّب، ٥٦٧.

(٤) الأزهري،تهذيب اللغة، مادة (موس)..

(٥) الجواليقي، ، المعرّب ، هامش المحقق، ٥٦٨.

فإن كانت من القبطية (التي تُعد فرعاً من السريانية) فقد استخدمته العرب سيناً على حالها دون استبدالها، وإن كان من العبرية : (موشه) فاستبدلت العرب الشين سيناً، لاطراد هذا الإبدال في كلامها[١]، وقد تكون أخذته من العبرية عن طريق السريانية. وعلى أي الأحوال فإنه مختوم بألف، أو كسرة ممالة تليها هاء (موشه).

♦ فَعْلَى :

ورد على هذا البناء أمثلة من لغات مختلفة، نحو :

١- ((خَرْبى، وخَرْفى)) : فارسي مُعرّب، وهو الحبّ الذي يسمى الجُلبان))[٢] وقد تكون الكلمتان قبل التعريب (خربى) بالباء الفارسية فأبدلت إلى الباء، وغيرهم أبدلوها إلى الفاء .و(خربى أو خرفى) منتهية بألف.

٢- ((شَعْيا : اسم نبي من أنبياء بني إسرائيل))[٣]، نرجح أن يكون دخيلاً من اللغة العبرية، غير أن العرب أخذته من السريانية، كباقي أسماء الأنبياء الأُخر. نحو : إسحاق، ويونس [٤] ، وهي مختومة بصوت الألف .

♦ فِعْلى :

١- عيسى : يقول صاحب المخصص أنه ((اسم أعجمي))[٥]، ويرى الجوهري أن ((عيسى اسم عبراني أو سرياني))[٦] . والذي جعل الجوهري يحكم على كونه سريانياً ابتداء الاسم بالهمزة، ((فأسماء الأنبياء كإسماعيل وإسحاق تبدأ بالعبرية بالياء المكسورة، ولكنها بالعربية بالهمزة، وهذه هي صيغتها بالسريانية))[٧]، فلذا تكون العبرية أخذتها من السريانية بالهمزة، واستبدلتها بالياء، وأخذتها العربية مباشرة من السريانية بالهمزة، أو من العبرانية بالياء، وقامت بإرجاعها إلى أصلها، وتغيير نظام الكلمة؛ بحذف صوت العين الأخير، وقلب المد المضموم إلى مد مفتوح.

٢- كِسرى : ((اسم الملك، ويروى بالفتح))[٨] عبارة ابن سيده، يؤيّدها الجواليقي، ويرى أن الكسر فيه أفصح من الفتح، وهو اسم أعجمي فارسي، وأصله (خُسْرَو)[١] . وينقل صاحب المزهر ما

---

(١) الجواليقي،المعرّب ، مقدمة المحقق، ٦٦. وينظر: بوبو؛ مسعود، أثر الدخيل على العربية الفصحى في عصر الاحتجاج، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٨٢، ١٣٣.

(٢) ابن سيده، المخصص، ١٥/١٨٢.

(٣)المرجع السابق، ١٥/١٨٢.

(٤) الجواليقي، المعرّب، مقدمة المحقق ٦٢.

(٥) ابن سيده، المخصص، ١٥/١٨٧.

(٦) الصحاح ، (عيس).

(٧) الجواليقي، المعرّب، مقدمة المحقق، ٦٢.

(٨) المخصص، ١٥/١٨٨.

ذكره ابن درستويه في شرح الفصيح ((أنه ليس في كلام العرب اسم آخره واو؛ أوله مضموم؛ فلذلك عرّبوا (خسرو) وبنوه على فَعْلى بالفتح في لغة، وفِعْلى بالكسر في لغة أخرى، وأبدلوا الكاف فيه من الخاء؛ علامة لتعريبه فقالوا : كسرى)) [١] .

٣- حِيّا : ((اسم سرياني مُعرّب)) [٢]، سميت به بطن من العرب على أوجه مختلفة يسوقها ابن منظور في لسانه : بنو حَيّا، وبنو حِيّا (بالفتح والكسر)، وقد سمّوا : يَحْيى، وحُيَيّا،...[٣]، وعدد هذه الأوجه لتعرض الكلمة لمجموعة من الإبدال والتغيير على ألسنة كل فريق ممن تصرّف فيها من الناطقين ، والكلمة مختومة بالألف .

♦ فُعلى :

١- بُصرى : ((قرية بالشام))[٤]، يحسبه الجواليقي[٥] دخيلاً. ويذكر محقق المُعرّب أنها وردت في التوراة في سفر المكابيين باسم (Bosora) ، وهي عبرية منتهية بفتحة تليها هاء . وأصل معناها مُحَصَّن[٦] .

٢- أُورى شَلَم : يذكرها ابن سيده بالقصر، وتشديد اللام المفتوحة، وهي موضع بيت المقدس[٧] وكذا في اللسان، لحديث عطاء : أبشري أُورى شَلَم ...، يريد بيت الله المقدّس، قال الأعشى :

وَقَدْ طُفْتُ للمالِ آفاقَهُ عُمانَ فَحِمْصَ فَأُورَى شَلَمْ [٨]

والمشهور : أورى شلّم، بالتشديد، فخففه للضرورة))[٩] وفي المعرّب صورة أخرى لها على: (أوري شَلِم) بالياء المثناة، واللام المكسورة المخففة، وقال هو عبرانيّ معرّب، والهمزة فاء [١٠] . ورواه بعضهم بالسين المهملة وكسر اللام، كأنه عرّبه. [١١] . وذكرت فيه لغات أُخر : أوريسلم، وأورشلوم،

---

(٩) المعرّب، (كسرى)،٥٣٨.

(١) السيوطي (ت٩١١هـ)؛عبد الرحمن جلال الدين ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزميليه، دار الفكر، بيروت، (د.ت) ١٠٣/٢ بتصرف.

(٢) ابن سيده، المخصص، ١٨٧/١٥.

(٣) السابق، ٢٢١/١٤.

(٤) السابق ، ١٩٤/١٥.

(٥) المعرّب، (بصرى)، ١٧٦.

(٦) السابق، نفسه ، هامش المحقق .

(٧) ابن سيده، المخصص، ١٩٠/١٥.

(٨) ينظر : ديوان الأعشى الكبير، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، عمان، ط١/١٩٩٤ ، ٤١١:(المتقارب)

(٩) ابن منظور، اللسان، (أور).

(١٠) الجواليقي، المعرب، (أورى شلم)، ١٣٨.

(١١) ابن منظور، اللسان، (أور).

وأووريشلّم، وأوراسَلم. وقيل إن أصله ومعناه مشكوك فيهما، فيمكن أن تكـون من مَلْـك السـلام، أو أساس السلام، أو أساس سالم (إله السلام) أو (Ura Salim) : مدينة السلام، والظاهر أن اللفظة دخلـت في اللغة العربية عن طريق السريانية، فإن صيغتها السريانية أقرب إلى صيغتها العربية : (أورى شلم)[١] .

٣- طوبى : عند صاحب المخصص : شجرة في الجنة، وكأنها سميت بتأنيث الأطيب، وسقطت منها الألف واللام في حد العلمية ... ولغة بعض العرب : طيبى. ((لحديث أبي عمـرو بـن العـلاء : قـرأ عليّ أعرابي بالحرم : ﴿ الذين آمنوا وعملوا الصالحات طيبى لهم﴾ [٢] ، قلت له : طوبى لهم، قال طيبـى لهم، فَعُدْتُ فعاد، فلمّا طال عليّ، قلت طو طـو، قـال لي : طي طـي))[٣] . والأصـل أن تكـون بالياء طُيْبى، قلبت للضمة التي قبلها، كما قاله الجواليقي [٤] . وقيل هي اسـم الجنـة بالهنديـة[٥]، أو بالحبشية[٦]. ويرى آخرون أنها بالآرامية [٧]. والسريانية فرع من الآرامية [٨].وطوبى قيلت كما ذكـر عـن سـعيد بـن جبير أنها حبشية [٩] .

♦ فَعْلى :

يورد فيه ابن سيده ((الفَرْمى)) ويقول إنها اسم موضع، ليس بعربي صحيح [١٠]، ويذهب مذهبه ابن كيسان [١١]،وقيل [١٢] : الفَرَما مدينة بقرب مصر، سميت بأخي الإسكندر. وعلى ذلـك، ربمـا تكـون هذه الكلمة يونانية (رومية)، دخلت عن طريق السريانية[١٣] .

---

(١) الجواليقي، المعرّب، هامش المحقق، ١٣٩ بتصرف.

(٢) سورة الرعد، الآية ٢٩ .

(٣) ابن سيده، المخصص، ١٤/١٩٢-١٩٣.

(٤) المعرّب، (طوبى)، ٤٤٥. وقفت الدراسة عندها . ينظر: (فُعْلى).

(٥) السابق، نفسه.

(٦) ابن منظور، اللسان، (طوب).

(٧) نخلة ؛الأب رفائيل اليسوعي، غرائب اللغة العربية، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ط٢(د.ت)، ١٩٤.

(٨) ينظر: الجواليقي، المعرّب، مقدمة المحقق، ٥٩.

(٩) ابن منظور، اللسان، (طوب).

(١٠) المخصص، ١٥/١٩٨.

(١١) ابن منظور، اللسان، (فرم).

(١٢) السابق ، نفسه. وقد ذكره الجوهري في صحاحه بالمد، وقال : فَرَماء موضع ،ينظر : الجوهري (ت٣٩٣هـ)؛ إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط٣/١٩٨٣، أما الزمخشري فقـال أنه الفرمى بـالقصر، ينظـر: كتاب الأمكنة والمياه والجبال ، تحقيق إبراهيم السامرائي، مطبعة السعدون ، بغداد، (د.ت)، (بـاب الفـاء). وكـذا في معجـم البلـدان لياقوت، وأضاف بأنه اسم أعجمي يحسب أنه يوناني ، وقد يمد، وهو مدينة على الساحل من ناحية مصر.

(١٣) ينظر عن اللغة اليونانية : الجواليقي، مقدمة المعرّب، ٥٢-٥٦.

♦ مِفْعِلّى :

جاء من هذا الباب مِرْعِزّى، وقال فيه ابن سيده : ((إذا شُدِّد قُصر، وإذا خُفِّف مُدَّ، بفتح الميم، وكسرها)) [١] : مَرْعِزاء ومِرعِزاء،... وذكر فيها لغات، نحو : مَرْعِزٌّ، ومِرْعِزّ، ومَرْعِزّي، ومَرْعَز[٢]...

ويرى ابن دريد [٣] أن أصلها نبطية من مريزي، وقالته العرب مرعزي، ويخالفه الجواليقي[٤] في أنها مِرْنِـزّا، وليس كما ذهب، ويرى الأب روفائيل أنها آرامية بمعنى زغب العنز : (mertod'eze)[٥]، على حين يقرر محقق المُعرّب أنها سريانية (عمرعزا)، وهو مركب من (عمرا) بمعنى الصوف و(عزا) بمعنى العنز [٦] . والسريانية كما ذكرنا فرع من الآرامية، فدخلت الكلمة على العربية من السريانية.

♦ فَعولى :

وجاء على هذا البناء صَلوتى : إحدى صلوات اليهود، أي كنائسهم، وعدّها ابن سيده عبرانية[٧]. وفيما تراه الدراسة أن صَلوتى لاتدخل أبنية العربية [٨] ؛ لكون الواو لاماً في البناء كما يذكره أصحاب المعجمات [٩] . والتاء فيها زائدة للتأنيث، وما دفعنا لهذا القول ما استنتجه د. عمايرة بأن التاء في أمثال (لاهوت)، و(رحموت)، و(رغبوت) للتأنيث سبقتها مدّ مضموم،وذلك من شأن اللغات السامية[١٠] أما الألف فهي زائدة، كمن أضاف في (رحموتى)، (ورغبوتى) ...[١١] .

♦ فَعْلَلولى :

يرى ابن سيده أن حَنْدَقوقى جاءت على لغات : حَنْدقوقى على فَنْعَلولى، وحَنْدَقَوْقى على فَنْعَلَوْلى، وحِنْدَقوقى على فِنْعَلولى [١٢]، ويقال حَنْدَقوق : نبت، وكله أعجمي [١٣] . ينعته كلّ من

---

(١) المخصص، ١٥٤/١٥.

(٢) السابق، نفسه، وينظر : الجوهري، الصحاح، مادة (رعز). والخفاجي (ت١٠٦٩هـ)؛شهاب الدين أحمد، شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، مكتبة الحرم الحسيني التجارية الكبرى، ط١٩٥٢/١، ٢٣٨.

(٣) ابن دريد، جمهرة اللغة، (باب ما يتكلم به بالصفة) ، ٥٠١/٣.

(٤) المعرّب، (مرعزى)، ٥٧٢.

(٥) غرائب اللغة، ٢٠٥.

(٦) الجواليقي، المعرّب، (مرعزى)، ٥٧٣.

(٧) المخصص، ٢٠٢/١٥.

(٨) لا يمكن أن تكون على فعولى؛ لأن جذر الكلمة (ص ل و) و(ص ل ي). ينظر : ابن منظور، اللسان، (صلا).

(٩) ينظر : الجوهري، الصحاح، و السابق ،نفسه : (صلا).

(١٠) ينظر :عمايرة ؛ إسماعيل أحمد، ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية، دار حنين ،عمان، ط١٩٩٣/٢، ٦٧.

(١١) وهي على وزن (فَعَلوتى). ينظر : السيوطي، المزهر، ٦٨/٢.

(١٢) اجتهدت الدراسة في تصويب هذا البناء على ما سجلته أعلاه. للمزيد ينظر مبحثنا: ((أبنية المقصور والممدود عند ابن سيده)) .

(١٣) المخصص، ٩/١٦.

الأصمعي[١] والجوهري [٢] إلى النبطية. ويقال له بالعربية : الذُّرق، ويقول في أصله محقق المعرب (((هندقوقا) بالآرامية)) [٣] . وكلا الفريقين متفق؛ لأن النبطية لهجة ناشئة عن الآرامية التي هي فرع من السريانية [٤] .

لقد لعبت الآرامية ولهجاتها السريانية والنبطية دوراً في الدخيل منها على المقصور في اللغة العربية، في حين لم تحظ الفارسية أو اليونانية إلا بالنزر اليسير، على الرغم مما يصرح به أصحاب المنهج التقابلي، ومن قبلهم القدامى، أن معظم ما دخل إلى العربية فارسي، حتى دفع الأزهري لأن يقول : ((ومن كلام الفرس ما لا يحصى مما قد أعربته العرب)) [٥]، وعلى الرغم من تأثر السريانية باليونانية تأثراً غير قليل، فإن كثيراً من الكلمات اليونانية دخلت في العربية عن طريق السريانية، وكذلك العبرية[٦]؛هذا أولاً.

أما الملاحظة الثانية فتكمن في أن الكلمات الأعجمية الدخيلة انتهت معظمها بالفتحة، أو فتحة تليها هاء (في العبرية خاصة) أو صوت ألف ممدود، على الرغم من عدم توحّد دلالة الاسم على جنس المؤنث، فموسى، وعيسى، وشعيا، وكسرى أسماء دالة على المذكر، وتراوحت الأسماء الأخرى ما بين أسماء القبائل والمدن.

وجاءت جلّ الألفات المدية في الأبنية مزيدة على الأصول الثلاثية، إلا موسى التي ذهب ابن سيده أن ألفها لام البناء، منقلبة عن الياء، وجعلها كموسى الحديد، من وسي.

وترجح الدراسة اعتبار ((موسى)) على ((فُعلى)) وأن الألف المقصورة / المدة، زائدة على لام البناء، فقد ذكرت اللهجات التي أشرنا إليها أن الميم وحدة لغوية تكونت في المقطع الأول للكلمة، أما الألف فجاءت في المقطع الثاني لها في الصور التالية : (use)، أو (mes) أو (mesu) من القبطية، ومن العبرية (موشه)، وانتقلت إلى العربية بصورة الألف المقصورة.

هذا، وقد حكى الجوهري أن موسى اسم رجل، ونقل عن أبي عمرو بن العلاء أنه على (مُفْعَل)، بينما ذهب الكسائي إلى أن زنته (فُعْلى) [٧] .

ولذا؛ قد تعدّ الألف المقصورة التي انتهت في الكلمات الأعجمية من بقايا السامية خاصة، وقد تكون تالية لكلمة انتهت بالفتح كبُصرى التي أصلها : بُصْرَ، والفتح فيها جزء من الكلمة، ولميل العرب

---

(١) ينظر : الجواليقي، المعرّب، (حندقوقى)، ٢٦٦.

(٢) ينظر : الصحاح، (حندق).

(٣) الجواليقي ، المعرّب، هامش ٢٦٦.

(٤) السابق، ، مقدمة المحقق ، ٥٩.

(٥) تهذيب اللغة، (سجل) .

(٦) ينظر : الجواليقي، المعرّب، مقدمة المحقق، ٦١.

(٧) الصحاح، (موس).

إلى الوقوف على نهاية الكلمات، فإنها مدّت الفتحة لتصبح ألفاً؛ حتى لا تحذف وتنطق بُصْرْ. أما ما جرى في موشَه العبرية، المنتهية بفتح فهاء، فإن الهاء قلبت فتحة، لتصبح موشى، وقد يكون القول صادقاً في جميع مثيلاتها.

(٢) المصدر

أولاً: المصدر الصريح

عرضنا فيما سبق أن علماء العربية جعلوا الاسم قسمين، أحدهما جامد والآخر مشتق. ومن الجوامد المصدر أو اسم المعنى، حيث تعددت مباحثه ومسائله التي استرعت أنظار القدامى. آثرنا عرضها بما يتناسب وهدف البحث.

♠ مفهوم المصدر :

تعددت المفاهيم التي أطلق عليها في بعض الأحيان مصطلح (المصدر) عند القدامى، فهو إلى جانب دلالته على مفهومه الخاص ؛ يدل على مسميات أخرى تدخل في (الأسمية المحضة)، مثل : كافّة، قماش، حطام [١].

ونلاحظ تعدد مصطلحاتهم التي ترادف المصدر، منها : الحدث، [٢] واسم الحدث،[٣] واسم الفعل [٤]... وغيرها.

ويرى ابن سيده أن ((المصدر اسم الحدث التي تصرف منه الأفعال، نحو الضرب، تصرف منه: ضرب يضرب، وسيضرب. والمصدر للفعل كالمادة المشتركة ، ولذلك سمته الأوائل مثالاً)) [٥]

تلك مرحلة استقر فيها مفهوم المصدر عند معظم النحاة، مع إضافات تفسيرية لا تغير في المفهوم، حتى أتت بعد ذلك مرحلة جديدة في تأصيل مفهوم المصدر -تذكرها الدراسة توضيحاً- هذه المرحلة يمثلها ابن مالك الذي يبسط القول في تعريف المصدر مُلمًّا بمعناه ووظيفته، ومستوعبًا لتسمياته المختلفة،

---

(١) الفراء(ت٢٠٧هـ) ؛ أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط٢/١٩٨٠، ٢/٦٢

(٢) سيبويه، الكتاب، ١/١٢.

(٣) ابن سيده، المخصص، ١٤/١٢٧.

(٤) ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) ؛ علي بن مؤمن ، ، المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط٢/١٩٧١، ١/١٤٤.

(٥) المخصص، ١٤/١٢٧

قال في التسهيل : ((المصدر اسم دال بالأصالة على معنى قائم بفاعل أو صادر عنه **حقيقة، أو مجازاً، أو** واقع على مفعول، وقد يسمى فعلاً، وحدثاً، وحدثان)) [١] .

وفي الألفية يقول :

((**المصدرُ اسمٌ ما سوى الزمانِ مِنْ مَدْلولي الفعلِ كَأَمْنٍ من أَمِنَ**)) [٢]

فهو يقرن التعريف بالمصطلح ((بوظيفته في السياق، ويذكر ما يرادفه من مصطلحات، كما يفرق بينه وبين الفعل، بأن فيه دلالة الفعل مجردة من الزمان)) [٣] .

أما كتب النحو والصرف الحديثة فتطالعنا على تقسيمات شكلية للمصادر؛ مبوبة مصطلحاته في: المصدر (الصريح والمؤول). اسم المصدر، والمصدر الميمي ، والمصدر الصناعي، و اسم المرة ، واسم الهيئة.

وتدور جميعها في فلك مفهوم المصدر بشكل عام؛ الذي يدل على الحدث مجرداً من الزمان، غير أن كل واحد منها له خصوصية تميزه من غيره من المصادر الأخرى، فالمصدر الميمي -أبداً- يبدأ بناؤه بالسابقة (ميم)، ومصدر الهيئة يُبيّن هيئة الفعل، في حين نجد أن مصدر المرّة بين عدد مرات الفعل... فلذا كانت هذه التقسيمات.

مهما يكن الأمر، فإن الدراسة ستقف على الأبنية المصدرية للمقصور ثم الممدود عند ابن سيده، وتعيد تصنيفهما في التقسيمات الشكلية ، وكون المصادر الثلاثة الأخيرة (الهيئة، والمرة، والصناعي) تنتهي أبنيتها بلاحقة (التاء)، فلن تأخذ مكانها في الدراسة.

♣ أبنية المصادر المقصورة :

تنوعت أمثلة المصادر المقصورة عند ابن سيده، إذ جاءت ضمن الأبنية الآتية:

- فَعَل، فُعَل، فِعَل
- فَعْلى، فُعْلى، فِعْلى
- فُعَلّى، فِعَلّى، فِعِّيلى، إفْعيلي .

---

(١) ابن مالك(ت٦٢٧هـ) ؛ أبو عبد الله محمد بن مالك الطائي الجيلاني، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي ، القاهرة، ١٩٦٧، ٨٧.

(٢) متن الألفية، المطبعة الحسينية المصرية، ط١/١٣٢٥هـ، ٢٠.

(٣)المنصور : أبنية المصدر، ٣١

ستقف الدراسة على الأمثلة المصدرية للأبنية السابقة، عند ابن سيده معالجة أهم قضاياها، وارتباط المصدر بفعله.

١. (فَعَل)

- **ارتباطه بفعله :**

تبيّن للدراسة أن معظم الأمثلة [١] المصدرية في فَعَل ارتبطت بالفعل (فَعِل يَفْعَل)، نحو : حرًى، وغوًى.

تراوحت الأمثلة المصدرية الأخرى ارتباطها بالأفعال على النحو التالي :

- فَعَل يَفْعَل : ثأى [٢] .
- فَعَل يَفْعُل (واويّ اللام) : حَظًا، وبَظًا، وكَظًا [٣] .
- فَعَل يَفْعِل (يائي اللام) : أذًى، ونوًى [٤] .
- وارتبطت المضادر : عصًا، وصفًا، وغمًا مع البابين الأخيرين.

نلاحظ أن المصدر على (فَعَل) يرتبط بأبواب عديدة، أكثر من غيره من الأبنية. نعزو ذلك إلى تفشّي أمثلته فيها، لسهولته على اللسان، لا سيما أن أمثلة فَعَل عموماً من أكثر أبواب المقصور كمًّا موازنة مع غيره من الأبنية المقصورة؛ وذلك لأنه ثلاثي، يحتوي على "الفتح" ، والفتحة أخف الحركات نطقاً.

- **فَعَل بين القياس والسماع :**

ذكر كل من سيبويه [٥] ، وابن ولاد [٦] ، وأبي بكر الزبيدي [٧] أن المصدر المقصور (فَعَل) يأتي في الثلاثي (فَعِل يَفعَل) معتل اللام، وخصصوا بالذكر الصياغة التي يأتي عليها اسم الفاعل مقروناً بهذا الفعل، وذلك على : (فَعِل)، و(فَعْلان)؛ ليصح عندهم بهذه المعايير إدراج المصدر المقصور (فَعَل) في حيز القياس، كما جاء في الأمثلة : لوًى، : لَوِي يَلْوى، وهو لَوٍ، وصدًى : صَدِيَ يَصْدِي، وهو صديان...

---

(١) أحصت الدراسة أربعين (٤٠) مثالاً مصدرياً في باب فَعَل من بين اثنين وعشرين ومائة (١٢٢) مثال عند ابن سيده. وكان اثنان وثلاثون (٣٢) مثالاً مصدرياً في هذا الباب.

(٢) الثأي: خَرْم الخرز. ابن سيده، المخصص، ١٦٩/١٥

(٣) وتعني ثلاثتها : إذا ركب بعضه بعضاً . ينظر :السابق، ١٥-١٦١

(٤) نوًى : مصدر نويت التمر ؛ إذا ألقيت نواه . السابق، ١٦٢/١٥

(٥) الكتاب، ٥٣٧/٣-٥٣٨.

(٦) كتاب المقصور والممدود، ١٣٩.

(٧) الزبيدي(ت٣٧٩هـ)؛ أبو بكر الزبيدي الإشبيلي، كتاب الواضح في العربية ، تحقيق عبد الكريم خليفة ، (د.نا) ، (د.ت) ، ٢٤٥.

تابع ابن سيده [١] ما ذكروه، جامعاً بعض الأمثلة عليها، في حين نجد أبا البركات الأنباري[٢] يضيف إليها (أَفْعَل)، البناء الثالث لاسم الفاعل، نحو : عَمِيَ يَعْمِى عَمًى فهو عَمٍ، وعَشِيَ يَعْشى عَشٍ، فهو أعشى، قارناً ما جاء من نظيره الصحيح مثل : عَوِرَ يَعْوَر عَوَراً، وهو أَعْوَر.

وأقوالهم تلك كانت مذكورة في كتاب سيبويه، أخذوها عنه، وشرحوها. فبقوا في الدائرة نفسها التي ذكرها صاحب الكتاب، و لم يُضَف الجديد على ذلك، وأجمع هؤلاء البصريون على أن المصدر (فَعَل) مصدر قياسي، بتوفر صياغات اسم الفاعل له، المذكورة آنفاً.

أما نفطويه -الكوفي المذهب- فقد خالفهم الرأي، إذ عدّ المصادر من الأفعال التي ماضيها على ثلاثة أحرف لا تدرك بقياس، وإنما بالسماع، من ذلك : هَوِيَ يَهْوى هوًى، وبَقِيَ يَبْقى بَقاءً[٣].

لقد جاءت عبارة نفطويه في المصدر المقصور للفعل (فَعِل يَفعَل) عامة، تجردت من التخصيص الذي وضعه البصريون لاسم الفاعل المرتبط بفعله؛ لذا قد تجد مصادر مقصورة كـ : هوى، وطوى، وغوى، وعمى، تشاركها مصادر أخرى، منها الممدودة، نحو : بقاء، وصفاء، وشقاء، وثراء، فإذا ما نظرنا من خلال المعيار البصري لاسم الفاعل في المصادر الممدودة السابقة، نجد أنها : بقي، وصفي، وشقيّ، وثَريّ، على التوالي، وليس أحد منها على (فَعِل)، أو (أَفْعل)، أو (فَعْلان). لذا فإن معيار اسم الفاعل عند البصريين كان الأساس في تقعيد المصدر المقصور (فَعَل) في الإطار القياسي.

وما جاء عندهم مخالفاً للقاعدة السابقة عدّ في إطاره السماعي، كما هو الحال في (غَراء)، الذي عدّه سيبويه و ابن سيده أنه مصدر شاذ، وإن جاء في باب غَرِيَ يَغرَى، وهو غرٍ [٤] .

ويشير إلى خلاف أهل اللغة في ذلك بقوله : ((فأما الأصمعي، فكان يقول غَراً مقصور [٥] ، وكان الفرّاء يقول غَراء [٦]))[٧] ؛ فغَراء عند ابن سيده يعد اسماً وضع موضع المصدر، وغِراء بالكسر

---

(١) المخصص، ١٠٣/١٥.

(٢) حلية العقود في المقصور والممدود، ٢.

(٣) نفطويه (ت٣٢٣هـ)؛ أبو عبيد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة النحوي، ((كتاب المقصور والممدود))، تحقيق حسن شاذلي فرهود، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج ٤، ع٤/١٩٧٥-١٩٧٦، ١١٠.

(٤) المخصص، ١٠٣/١٥.

(٥) ينظر: سيبويه ، الكتاب، ٥٣٨/٣.

(٦) ينظر: المقصور و الممدود، ٢١.

(٧) ابن سيده، المخصص، ١٠٣/١٥..

مصدر الفعل غارى يُغاري، كما القول في رامى يُرامي رِماء، وعادى يُعادي عِداء [١] ، مستشهداً بروايتي البيت التالي :

- قال كثير [٢] :

إذا قيل مهلاً فاضت العين بالبكا غَراء، ومدَّتْها مدامع حُفَّلُ

- ومن الناس من ينشد [٣] :

إذا قيل مَهْلاً غارت العين بالبُكا غِراء، ومَدَّتْها مدامع نُهَّلُ.

٢. (فِعَل)

يرتبط البناء المصدري (فِعَل) بالفعلين :

• فَعِل يَفعَل ، نحو : رَضِيَ يَرْضى رِضًا [٤] .

فَعَل يَفْعِل ، مثل : شَرى يشري شِرًى [٥] ، وزنا يزني زِنًا [٦] .

يُعدّ (فِعَل) من الأبنية المصدرية النادرة ، ((التي يمكن أن نطلق عليها أنها غير مستقرة ، أي أنها لا تنفرد في المثال)) [٧] . ومن ذلك ما قاله صاحب المخصص في ((طَوى يطوى طَوًى ، وهو طيان، ومعناه الجوع ، قال عنترة [٨] :

ولقد أبيتُ على الطَّوى وأظَلُّه حتى أنالَ به كريمَ المَأْكلِ

وبعض العرب يقول : الطِّوى ، فيبنيه على (فِعَل)؛ لأن زنة (فِعَل) و (فَعَل) شيء واحد ، وليس بينهما إلا كسرة الأول)) [٩] .((وقالوا : قليته قِلًى ، وقَرَيْته قِرًى ، فأشركوا بينهما ، يعني بين فِعَل في قِلًى ، وبين فُعَل في هُدًى، فصار هذان البناءان عوضاً من الفَعْل في المصدر ؛ لأن الأصل الفَعْل ، وكان

---

(١) المخصص، ١٠٣/١٥.

(٢) ينظر: ديوانه ، شرح عدنان زكي درويش ، دار صادر ، بيروت ، ط١٩٩٤/١ ، ٢٢٥(الطويل) . وفي صحاح الجوهري ، ولسان ابن منظور ، (غرا): " إذا قُلْتَ أسلو فاضت العين بالبُكا غِراء... "

(٣) ينظر: ابن سيده ، المخصص، ١٠٣/١٥

(٤) ينظر : الفارابي (ت٣٥٠هـ) ؛ أبو إبراهيم إسحق بن إبراهيم ، ديوان الأدب، تحقيق أحمد مختار عمر ، القاهرة ، ط١٩٧٨/١ (د.نا)، ٩٤/٤

(٥) ابن سيده ، المخصص، ١٦٠/١٤-١٦٢.

(٧) المنصور ، أبنية المصادر ، ١٩١ .

(٨) ينظر : الفراهيدي، كتاب العين ، وابن فارس(ت٣٩٥هـ) ؛ أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل ، بيروت، ط١٩٩١/١: (طوي) .وفي ديوانه ، تحقيق محمد سعيد مولي، دمشق، ١٩٧٠،(د.نا)،٢٤٩.

(٩) المخصص ١٤٢/١٥-١٤٣ .

حقّه أن يقال في الأصل : هَدَيته هَدْياً ، وقليته قَلْياً ، وقريته قَرْياً ، فدخل كل واحد منهما على صاحبه))[١] .

من النصوص السابقة ، يتبيّن أن ابن سيده يجعل للبناء المصدري (فِعَل) اشتراكاً بأبنية المصادر المقصورة فُعَل، وفَعَل، وفَعْل ، ويعود الاشتراك إلى :

١ - معيار السماع والقياس :

إذ يرى أن المصدر القياسي كان حقّه أن يقال في الأصل : قَلْيٌ .. وقَرْيٌ .. على (فَعْل) ، أما ما ذكرته العرب على فِعَل وفُعَل ، فيعدهما من المسموع ، وذلك في قوله : ((فصار هذان البناءان عوضاً من الفَعْل ... فدخل كل واحد منهما على صاحبه))[٢] .

٢ - معيار لهجي :

يعزو ابن سيده سبب تعدد المصادر إلى لهجات العرب التي نطقت بها[٣] ، إذ يرى أن(فِعَل) و(فَعَل) شيء واحد ، ليس بينهما إلا كسر الأول[٤] ، بل دخل عليه أيضاً (الفِعْل) كما أدخلوا (الفُعْل)[٥]. فابن سيده يوافق رأي ابن السكيت فيما ذكره عن يونس ، بأن الأخير سمع ناساً من العرب تقول : ليس في هذا الأمر حِرْج، يعنون به حَرَج[٦]، وسمع في القراءات من قال :((نَجَس ونَجِس))[٧]، و ((إِفْك وأَفَك))[٨] .

٣ .(فُعَل)

قامت الدراسة بإحصاء أمثلة المصدر المقصور من باب (فُعَل) ، عند ابن سيده ، ورأت أنها تقتصر على المعتل الناقص (فَعَل يفعِل)[٩]

---

(١) ابن سيده ، المخصص، ١٤/١٦٠، ١٦١، ١٧٥ .

(٢) المرجع السابق، ١٤/١٦٠،١٦١،١٧٥.

(٣) السابق، ١٤/١٤٣ .

(٤) السابق ،١٤/١٤٢ .

(٥) السابق ،١٤/١٤٢-١٤٣ .

(٦) ينظر : ابن السكيت (ت٢٤٤هـ)؛ أبو يوسف يعقوب بن إسحق ، إصلاح المنطق ، تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، (د.ت) ، ١١١.

(٧) ينظر : الزمخشري ، الكشاف عن حقائق التنزيل و عيون في وجوه التأويل، تحقيق عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١/١٩٩٧ ، ٢/٢٤٨.

(٨) ينظر : ابن جني ، المحتسب ، تحقيق علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة، ١٩٦٩، ٢/٢٦٧ .

(٩) ينظر : ابن قتيبة ، أدب الكاتب ، ٦٢٤ ، الفارابي ، ديوان الأدب ٤/٨٢ .

* وقد عدّه أهل اللغة[١] من الأبنية محدودة الأمثلة ، حتى أنهم لا يرصدون من أمثلته إلا : هُـدى وسُرى وتُقى ، وقد زاد ابن سيده : لُقى ، وبُكى فيمن يقصر ، إذ هو لغة مخففة عـن الأصـل الممدود[٢]. يتضح الطرح الآتي في وجود صور لغوية أخرى للمصدر (لُقى) جاءت على لُقِـيّ، ولُقَوِي ، ولُقْي .

يسوق صاحب المخصص ما قاله سيبويه [٣] وغيره في (اللُّقى) ، إذ يقول : ((وقالوا : اللُّقِيّ كمـا قالوا النُّهوك ، يريد (أي سيبويه) أن وزن اللُقى فُعـول))[٤] . ويذهـب ابـن سيده إلى أن أصـل الكلمـة لُقوي ، قلبت الواو ياءً لسبقها بالسكون[٥] . فهو يرى إذن أن علة قلب الواو ياءً (لقوي ← لقي) سبقها بالسكون.

وترى الدراسة أن معالجة هذا الرأي يتم من منظور صوتي ، إذ أن الياء شبه الصامت أو الصـوت الانتقالي الذي لم يسبقه ساكن ، بل سبقته حركة مد مضمومـة في بنائـه المقطعـي ، والدليـل علـى هـذا مقارنته بالنهوك في نصه السابق ، أي أن كلا المصدرين على فُعول . وما جـرى في لقـوي لتصبـح لُقِـي تفسره الخطوات الصوتية الآتية :

لُقوي ——→ لُقُيّ ——→ لُقِيّ

تؤثر (الياء) في (الضمة) وتحولها إلى (ياء) من جنس صوتها وفق قانون المخالفة الرجعية .

تتأثر (الضمة) بـ (الياء) فتتحول إلى حركة من جنسها،وهي (الكسرة) .

وهذا الوجه قد فسرته عبارات بعض أقوال السلف بأنه لهجة من يقف على حرف مُشدّد ، نحو : هَدْي وهَدِيّ . في قول ثعلب [٦] : ((الهَدْي ، بالتخفيف ، لغة أهل الحجـاز ، والهَـدِيّ ، بـالتثقيل علـى فعيل، لغة بني تميم وسُفلى قيس ، وقد قُرئ بالوجهين جميعاً ﴿ حتى يبلُغَ الهَدْي محلّه ﴾ [٧]))[٨].

---

(١) ينظر : السابق ، ١٢٤ . وابن سيده ، المخصص ،١٤/١٦٠ .و السيوطي ، المزهر ، ٢/٦٢ .

(٢) المخصص ، ١٤/١٦١ .

(٣) ينظر : الكتاب، ٤/٤٦

(٤) المخصص ١٤/١٦٠ .

(٥) السابق ، نفسه .

(٦) ينظر: ثعلب(ت٢٩١) ؛ أبو العباس أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب،تحقيق عبد السلام هارون،دار المعارف، مصر، ١٩٥٢/٥٧٨-٥٧٩

(٧)سورة البقرة ، الآية ١٩٦

(٨) ابن منظور ، اللسان ، (هدي) .

٤٠ (فعّيلى)، و(إفْعيلى)، و(فعِلّى)، و(فُعْلّى)

فقد جاءت مرتبطة بأفعالها الثلاثية ، من باب (فَعَل يَفعُل) ، و (فَعَل يَفْعِل) . حيث جعل ابن سيده هذه الأبنية من صيغ المصادر المقصورة التي تدل على الحدث ، كالمصادر المرتبطة بأفعالها ، غير أنها تزيد عليها بالدلالة على الكثرة ، فالرَمْيُ ، والرِّمِّيا مصدران ارتبطا بالفعل ذاته (رَمى يَرْمي) ، لكن الزيادة في صيغة المزيد أدّت إلى الزيادة في المعنى ، لدلالة الكثرة .

ويشير كذلك إلى دلالتها على الكم العددي الدال على المفرد ، والجماعة ، فما يكون :

* للواحد :

١ - من فُعْلّى :الغِلِبّى : الغَلَبة ، والغُلُبّى[١] وجاءت في اللسان : ((أيام الغُلُبّة ، والغلبة ، وفي التنزيل ﴿وهم من بعد غَلَبهم سيغلبون ﴾[٢] ؛ وهو من مصادر المضموم العين ، غَلَبة ، فحذفت الهاء عند الإضافة))[٣] .

٢ - من فِعّيلى ، وإفْعيلى[٤] :

نحو : (الدّليلى) : كثرة العلم بالدلالة والرسوخ فيها ، و(الخلّيفى) في قول عمر بن الخطاب - ﷺ - ((لولا الخلّيفى لأذّنت)) ، يعني الخلافة وشغله بحقوقها ، والقيام بها على مُراعاة الأوقات التي يراعيها المؤذنون .

و(الهجّيرى والإهْجيرى) : كثرة القول ، والكلام بالشيء .

* للجماعة[٥] :

في فِعّيلى : مثل (الحِجّيزى) : كثرة الحجز . و(الحِثّيثى) : كثرة الحثّ ، كما أن الرّميّا كثرة الرمي .

٥٠ (فَعْلى) ، و(فِعْلى) ، و(فُعْلى)

أما هذه المصادر المزيدة بالألف فقد تناثرت في الأبنية السابقة عند ابن سيده في بعض أبواب المخصص ، إذ صنّف بعضها في بابه الموسوم : ((مصادر فيها ألف التأنيث))[٦] ، وبعضها الآخر في ((المذكر والمؤنث))[٧] ، والقسم الثالث ذكرها ضمن أبنية المقصور والممدود . إذ عرضها بطرق شتى ،

---

(١) ابن سيده ، المخصص ١٥، /٢٠٦ و ١٧٢/١٦ .

(٢) سورة الروم ، الآية ٣.

(٣) ينظر: ابن منظور اللسان، (غلب).

(٤) ابن سيده ، المخصص ، ١٥٥/١٤-١٥٦

(٥) المرجع السابق نفسه.

(٦) ينظر : السابق ، ١٥٤/١٤-١٥٥ .

(٧) المرجع السابق ٨٤/١٦-٩٠ .

فتارة يربط المصدر بفعله ، نحو : رَجَعْته رُجعى ، واشتكيْت شكوى . وأخرى يذكر المصدر والمعنى الدال عليه ، مثل : السُّقيا : ما سَقَيْت . والدعوى : ما ادّعيت[١] .

قامت الدراسة باستخراجها[٢] ، وربطها بأفعالها كما يتضح في الجدول التالي :

فُعْلى			فَعْلى			فِعْلى		
المصدر	الفعل		المصدر	الفعل		المصدر	الفعل	
	مثاله	بابه		مثاله	بابه		مثاله	بابه
رُجعى	رَجع يرجع	فَعَل يَفْعِل	عدوى	أعدى يُعدي	أفعل يُفعِل	ذِكرى	ذَكَر يَذْكُر	فَعَل يَفعُل
بُشرى	بَشَر	-	شكوى	شكا يشكو	فَعَل يفعُل		ذكّر يُذكّر	فَعّل يُفعّل
	بشّر	فَعّل يُفَعّل		اشتكى يشتكي	افتعل يفتعِل	سيمى[٣]	سَوَّم	فَعّل يُفعّل
طوبى	طاب يطيب	فَعَل يفعُل	لَومى	لام يلوم	فَعَل يفعُل	كيصى	كَيص يكيص	فَعَل يَفْعِل
حُسنى	أحْسن يُحسن	أفعل يُفعِل						
بُقيا	أبقي يبقي	-						
شورى	شاور يشاور	فاعل يفاعل						

باستقراء الأمثلة المصدرية السابقة ، نلاحظ أن :

* المصادر ارتبطت بأفعالها الثلاثية ، مجردة أو مزيدة . وهناك بعض المصادر نحو (ذِكرى) ترتبط بفعلين : ذَكر يذكُر ، وذكّر يذكّر . رغم وجود صيغة قياسية لهما وهي الذِّكْر والتذكير على التوالي[٤].

* مصادر الأفعال الثلاثية المجردة أقل حظّاً من مصادر الأفعال الثلاثية المزيدة .

* أفعال المصادر منها ما تكون معتلة اللام ، نحو : بُقيا ، وعَدوى ، وشَكوى ، ومنها ما تكون صحيحة اللام ، في مثل : رُجعى ، ولَومى ، وسيمى .

لعل هذا الخلط في انعدام ضابط قياسي ترتبط به المصادر تلك مع أبواب أفعالها ، ووجود الألف في المصدر دون الفعل ، جعل اللغويين يقولون بسماعية هذه المصادر المنتهية بألف زائدة ، وسموها للتأنيث. يقول الأنباري : ((فما لا يُعرف قصره بالقياس فهو ما لا يمكن أن يقال فيه كان ذا كذي، وهو أكثر من أن يُحصى))[٥] . ومع ذلك فإن أمثلة مصادر (فَعلى) و (فُعلى) قليلة كما ينص ابن القوطية[٦] وصاحب المزهر[٧] .

---

(١) ابن سيده، المخصص، ١٥٤/١٤ .

(٢) ما ذكرناه في الجدول على سبيل المثال ؛ فثمة مصادر لم نذكرها إلا أنها لم تتجاوز أبواب الأفعال المذكورة .

(٣) السيمى : العلامة ، وذكرت في التنزيل في قوله تعالى : ﴿ سيماهُم في وُجوههم من أثر السُّجود ﴾ ، سورة الفتح ، الآية ٢٩.

(٤) ينظر : مادة (ذكر) في اللسان .

(٥)حلية العقود في المقصور والممدود ، ٤ .

(٦) ابن القوطية (ت٣٦٧هـ)، كتاب الأفعال ، تحقيق علي فودة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١٩٩٣/٢ ، ٣.

يذهب ابن سيده إلى كثرة دخول ألف التأنيث الزائدة على هذه المصادر ، ويرى أن (الرَّعْوى)[١] مصدر ارْعَوَيْت ، والألف ليست منقلبة عن الواو ، فهي بمنزلة الألف المقصورة في التقوى، والفتوى، واللومى (اللوم) ، فلم يقبل أن تكون الألف في رعوى منقلبة عن ارعويت، واعتبرها بمنزلة تقوى من اتقيت[٢] .

وقد ذكرنا في غير موضع أن (تترى) مصدر تواتر تأتي منونة وغير منونة ، فمن نوّنها فهي زائدة للإلحاق بجعفر ، ومن جرّدها عن التنوين فهي زائدة للتأنيث ، بيد أن سيبويه ذكرها على لغتين[٣]. ويشرح السيرافي قول سيبويه في نصه المقتبس : ((أن البعض يجعل الألف في تترى للتأنيث، وبعضهم يجعلها زائدة للإلحاق بجعفر ونحوه ، وفيه قول ثالث : وهو أن تكون الألف عوضاً من التنوين ، والقياس لا يأباه)) ، ويدلل وجهة نظره بما خطّه المصحف ؛ لأنها مكتوبة بالياء[٤] .ونرى ابن سيده يؤيد الفارسي بأن الوجه الذي يرتضيه ترك الصرف فيها ، فهي بمنزلة الدّعوى، والنجوى ؛ لأن الألف للإلحاق لم تدخل المصادر ، وقد كثر دخول ألف التأنيث على المصادر في هذا البناء [فَعْلى] وغيره[٥] .

ثانياً: المصدر الميمي

يبدو أن مصطلح (المصدر الميمي) من المصطلحات المتأخرة، كما كان الحال في اسم المصدر؛ – الذي سنعالجه في الاسم الممدود – فقد ذكره ابن هشام في شذوره مصرحاً به قائلاً : ((ما بدئ بميم زائدة لغير المفاعلة كالمضرب والمقتل ، وذلك لأنه مصدر في الحقيقة ، ويسمى المصدر الميمي[٦] .

أما النحاة الذين سبقوا ابن هشام ، فقد دارت عباراتهم[٧] على أمثلة المصدر الميمي وأبنيته، مفسرين لا مقيّدين لمصطلح ((المصدر الميمي)) ، ومن ذلك ما جاء في عبارة سيبويه : ((إذا أردت

---

(٧) السيوطي ، ٩٦/٢

(١) الرعوى : نزوعه وحسن رجوعه وقد رعوى عن القبيح ، وتقديره افعَوَل ، ووزنه افْعَلَل ، وإنما لم يدغم لسكون الياء ، ويشاركه: الرَّعوة ، والرِّعوة ، والرُّعوة ، والإرعواء . ينظر : ابن منظور ، اللسان (رعي) .

(٢) المخصص ، ٨٨/١٦ .

(٣) ينظر : الكتاب ، ٢١١/٣، والهامش .

(٤) السابق ، نفسه .

(٥) المخصص ٨٨/١٦ ، بتصرف .

(٦) شرح شذور الذهب، ٤١٠ .

(٧) ينظر : الفراء ، المقصور والممدود، ١٢ . وابن السكيت ، حروف الممدود والمقصور، ٢١ ، ونفطويه، كتاب المقصور والممدود، ١١٤ .

المصدر بنيته على مَفعَل »[١] ، وما شرحه الوشاء بقوله : « اعلم أن كل اسم من ذوات الواو والياء ، في أوله ميم مفتوحة كانت أو مضمومة فهو مقصور يكتب بالياء ؛ نحو قولك في المفتوح : المَقْضى ، والمَرمى ، والمَثوى . وفي المضموم : المُصْطفى ، والمُقتضى ... وكذلك في المشدد أيضاً ، نحو قولك : مُلَقّى ، ومُوقّى ...»[٢] .

ووقف ابن ولاد على كيفية صياغته بقوله : إن « المصدر إذا كانت في أوله ميم مفتوحة ، وكان مصدراً لبنات الثلاثة أو اسماً لمكان فهو مقصور نحو قولهم : مَقْضًى ، ومَدْعًى ... فأما المصدر الذي في أوله ميم من الأفعال ذوات الزوائد فهو بمنزلة مفعول ... وذلك قولهم : أَمْسى مُمْسي بمنزلة قولك : أصبح مُصْبحاً .. »[٣] .

ولج ابن سيده في محراب أقوال المتقدمين ، شارحاً ، ومفصلاً ، ومخصصاً ، ومن ذلك ما جاء في عبارتيه التاليتين : « بناء المصدر الذي في أوله الميم ، وبناء الزمان ، والمكان ، كبناء المفعول فيما جاوز ثلاثة أحرف ... يقولون للمكان : هذا ... ممسانا ومصبحنا ... وكذلك إذا أردت المصدر . قال أمية ابن أبي الصلت [٤] :

الحمدُ للهِ مُمْسانا ومُصْبَحُنا ∴ بالخيرِ صبَّحنا ربي ومسّانا

أي : في إمسائنا وإصباحنا »[٥] .

ويشير في موضع آخر إلى صياغته من الثلاثي ، فيقول : « .. ما كان من فَعل يَفعِل ، فإن المصدر ما بنيته على (مَفعَل) ، وذلك في قول الله عز وجل ﴿ أين المَفَرُّ ﴾[٦] ، يريد الفرار...»[٧].

يؤكد في ذينيك الموضعين أن من أبنية المصادر ما يأتي مبدوءاً بميم زائدة ، يُصاغ من الثلاثي ، ومن المزيد ، فمن الثلاثي على (مفعَل) ، وأما المزيد فيشترك واسمي الزمان والمكان كبناء المفعول به .

ميز ابن سيده بين أبنية المصدر الميمي للثلاثي المجرد[٨] ، وأبنيته من غير الثلاثي[٩] ، بنوعيهما الصحيح والمعتل[١٠] ، وذكر المقيس والمسموع ، كما لاحظ التداخل بين أبنية المصدر الميمي وأبنية اسمي

---

(١) الكتاب، ٨٧/٤ .

(٢) المقصور والممدود ، ١٠١ .

(٣) كتاب المقصور والممدود ، ١٤٣ .

(٤) من شواهد الكتاب، ٩٥/٤. (البسيط).وذكره الزوزني؛ أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين في شرح المعلقات العشر ، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ١٩٧٩، ٥٥. وهو في ديوانه، ؛ الشاهد فيه المُمسي والمُصبح. ديوان أمية بن أبي الصلت، جمع وتحقيق عبد الحفيظ السطلي، دمشق، ط٢/١٩٧٧، ٥١٦.

(٥) المخصص ١٩٩/١٤ .

(٦)سورة القيامة ، الآية ١٠.

(٧) ابن سيده ، المخصص، ١٩٣/١٤ .

المكان (الموضع) والزمان (الحين) في الثلاثي المجرد ، وصياغتها على مبنى واحد في غير الثلاثي على بناء اسم المفعول .

ثمة قضايا عدّة تقف الدراسة عليها في مبحث المصدر الميمي ؛ لاستخلاص أبنية المصدر الميمي المقصور ، ومعرفة السبب في ورود البناء المصدري الميمي للثلاثي المجرد على (مَفعَل) فحسب .

١ * أبنية المصادر الميمية

وقد صيغت أبنية المصادر الميمية [١] للثلاثي المجرد على :

♣ مَفعَل : مَرْمى ، ومضرب .

♣ مَفعِل : مَرْجع .

♣ مَفعُل : مَقتُل .

وكذلك :

♣ مَفعِلة : مَعْصِية ، ومَعيشة .

♣ مَفعَلة : معتَبة .

♣ مَفعُلة : مَكرُمة .

يرى ابن سيده أن أكثر الأمثلة شيوعاً تكون على (مَفْعَل) و (مَفْعِل) ، أما أمثلة (مَفْعُل) فهي قليلة، عُدلت عنده ، وعند من أخذ عنهم من النحاة إلى (مَفعُلة) ؛ وذلك ((لأنه ليس في الكلام مفعُل إلا بالهاء)) [٢] .

٢ * ربط المصدر بفعله

أدى ربط المصدر بفعله إلى ظهور المصدر الميمي القياسي والسماعي :

- فما كان مضارعه مكسور العين في الثلاثي الصحيح ، جاء مصدره مقيساً على (مَفعَل) نحو: مَضْرَب . أما المسموع منه فقد أتى على (مَفعِل) ، نحو ما ورد في قراءة الكسائي (مطلِع : طلوع)[٣]. وجاء مسموعاً على (مَفعِلة ، ومَفعَلة) أيضاً [٤] .

---

(٨) ابن سيده ، المخصص، ١٤/١٩٢-١٩٨ .

(٩) السابق ،١٤/١٩٩-٢٠١ .

(١٠) السابق، ١٤/١٩٦-١٩٩ .

(١) ينظر: السابق ،١٤/١٩٣-١٩٧ .

(٢) السابق ، ١٤/١٩٤ .

(٣) ينظر : الفراء ، معاني القرآن ، ٣/٢٨٠-٢٨١

(٤) ينظر : ابن سيده ، ، المخصص، ١٤/١٩٤.

- وما كان معتل اللام من الثلاثي فالموضع والمصدر فيه سواء ؛ لأنه معتل ، وكأن الألف والفتح أخف عليهم من الكسرة مع الياء ، ففروا إلى (مفعَل) . إلا أنه سُمِع في هذا الباب ما يكون على (مَفعِل) نحو : مَأوي الإبل [1] ، ومَفعِلة نحو : مَحمية[2] .

٣ * أبنية المصدر الميمي ، وأسماء الزمان والمكان ، والمفعول

هناك تداخل ملحوظ بين أبنية المصدر الميمي ، وأبنية اسمي المكان والزمان ، يمكن إرجاعه إلى حركة عين المضارع من الثلاثي التي شكلت ((قيمة خلافية للفرق بين المصدر والاسم))[3] .

المضارع	اسما المكان ، الزمان	المصدر الميمي المقيس	
• يفعَل	مفعَل	مفعِل	[المصدر يخالف حركة العين للاسم]
• يفعِل	مفعِل	مفعَل	
• يفعُل	مَفْعُل	مفعِل	

وعُدل إلى مَفعَل

فقد علق ابن سيده على مذهب العرب في صياغتهم ((للأماكن والأزمنة ، كأنهم يبنونها من لفظ المستقبل))[4] . ولكي يفرقوا بين الأسماء تلك ، والمصدر الميمي ((جعلوا الكسر علامة للاسم، والفتح علامة للمصدر))[5] .

ولو ظل الأمر كذلك ، لاستطعنا من خلال مذهبهم هذا ، تمييز الأسماء (الزمان ، والمكان، واسم المفعول) من المصدر الميمي ، والفصل بينها ، إلا أن ما يرويه النحاة يعكس صورة مغايرة، فظهرت أمثلة مسموعة إلى جانب المقيسة خالفت مقولتهم تلك .

إن القول في أبنية المصدر الميمي للثلاثي المجرد من معتل اللام عند ابن سيده[6] ، نوجزه في الأمثلة المسجلة في الجدول الآتي :

---

(١) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ١٤٩/٢.

(٢) ينظر : ابن سيده ، ، المخصص، ١٩٦/١٤ .

(٣) المنصور ، أبنية المصادر ، ٢٤٩ .

(٤) المخصص، ١٩٦/١٤ .

(٥) الفراء ، معاني القرآن ، ١٤٩/٢ .

(٦)ينظر : المخصص، ١٩٦/١٤ .

معتل اللام بالواو			ملاحظات
صيغة المصدر	مثاله	فعله (فعَل يفعُل)	
مفعَل	المدنى	دَنا يَدْنو	مقيس
مَفعِلة	المعصية	عصا يعصو	مسموع

معتل اللام بالياء			ملاحظات
صيغة المصدر	مثاله	فعله (فَعَل يفعِل)	
مفعَل	المَرْمى	رمى يرمي	مقيس
	المَقْصى	قصى يقصى	مقيس
مفعِل	المأوي	أوى يأوى	مسموع (لغة) (١)
مَفعِلة	المَحمية	حمى يحمي	مسموع

يكشف الجدول السابق عن نظرة ابن سيده لأبنية المصدر الميمي في معتل اللام ، وذلك في :

١ - ربط المصدر بفعله .

٢ - أثر السماع والقياس في الأبنية .

أما ربط المصدر بفعله ، فيكون (مفعَل) لـ: (فعَل يفعُل) الواوي ، ولـ: (فعَل يفعِل) اليائي . ويعدهما مصدرين مقيسين بقوله : ((الباب فيه على مَفعَل))(٢). وما شذ عن ذلك عدّه في الحيز السماعي ، منه ما ذكره الفراء عن بعضهم (مأوي الإبل) على مَفعِل(٣) .

كما يجعل صاحب المخصص الموضع والمصدر فيه سواء ، ويعزو سبب ذلك إلى أن البناءين معتلان، ومجيء الألف فيهما أخف من الياء ، فلذا فرّوا إلى مفعَل(٤) .

تثير آراؤه السالفة القضيتين الآتيتين :

القضية الأولى : صياغة المصدر الميمي

سبق أن أشارت الدراسة إلى رؤية النحاة في صياغة المصدر الميمي ، والأسماء الميمية (المكان، والزمان ، والمفعول) ، بمخالفة حركة العين بينها ، إذ كان حظ عين الاسم كعين الفعل المضارع ، ونصيب عين المصدر الميمي الكسر .أما هنا في معتل اللام ، فتماثلت حركة بنائهما ، للسبب الذي ذكره ابن سيده سابقاً ، وهو سبب صوتي محظ .

وترى الدراسة أن أبنية المصدر الميمي والأسماء الميمية (المكان ، والزمان ، واسم المفعول) لا تتأتى إلا كما ذكرها صاحب المخصص (بالألف) ، أي على (مفعَل) ؛ لأننا لو سلمنا الأمر لما رأوه من صياغة الاسم من مضارعه ، ومخالفة الحركة ذاتها ، لوجدنا التالي :

---

(١) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ١٤٩/٢.

(٢) ابن سيده ، المخصص، ١٩٦/١٤.

(٣)ينظر: الفراء، معاني القرآن، ١٤٩/٢ والمرجع السابق ، نفسه .

(٤) ينظر: المرجعان السابقان ، الصفحات نفسها.

١ - معتل اللام بالواو :

الفعل (يَفْعُل)	الاسم الميمي (مَفعُل)
يدنُوْ	مدنُوْ

وجود حركة مزدوجة هابطة ، يسقط منها الصوت الانتقالي ويعوض عن سقوطه بحركة من جنس ما قبله

يَدْنو ← مَدْنو

وذكر صاحب المخصص أنهم عدلوا (مَفعُل) إلى (مَفْعَل) :

والتعديل الذي حدث في بناء المصدر الميمي من (مَفْعُل) إلى (مَفعَل) تفسره التصورات الصوتية التالية:

(الاسم)		(المصدر)
مَفْعُل	←	مَفْعَل
مدنُوْ (عند الوقف)	←	مدنى

تتشكل حركة مزدوجة يسقط منها (و) ، ويعوض سقوطها بحركة . ← يتشكل إثر التعويض حركتان غير متجانستين، تؤثر الفتحة في الضمة وفق قانون المماثلة وتحولها فتحة من جنسها.

ولو خالفت عين المصدر الميمي ، الاسم السابق المعدول ، لأصبحت عينه كسرة :

مدنِوْ ← (مدنى)

حركة مزدوجة هابطة ، كما حدث في السابق، تحذف، ويعوض عنها بحركة الفتح ، ثم تؤثر في الكسرة ، وتحولها فتحة من جنسها؛ ليتكون في المقطع الثاني مد الفتح.

٢ - معتل اللام بالياء :

حيث يجري عليه ما جرى على (مَدنى) ، وفق التالي :

الفعل (يفعِل)	الاسم الميمي (مَفعِل)
يقصِيْ	مقصِيْ

يحذف الصوت الانتقالي(ي)، و يعوض بحركة فتح

تؤثر الفتحة على الكسرة وتحولها إلى فتحة من جنسها لتصبح مقصى

فلذا ؛ تتماثل أبنية الأسماء ، والمصدر الميمي في معتل اللام سواء أكانت واواً أم ياءً ، لتمسي على (مَفعَل) مفتوح العين .

القضية الثانية : الشذوذ في (مأوى) على مفعِل

وضع ابن سيده مَأوي الأبل على (مفعِل) ، لسببين :

- الشذوذ في اطراد قاعدته ؛ إذ جعله من المسموع ، و لم يذكره من المقيس .
- جاءت لغة سمعت عن الأعراب ، يرويها الفراء [1] عن بعضهم .

إذ أن الأصل في المثال أن يكون مأوى على مفعَل ؛ وهذا ما يؤيد قول النحاة من أن صياغة (اسم المكان) تكون حركة عينه مماثلة لحركة عين الفعل المضارع (مَأوي ← يأوي) ، وحركة عين المصدر جاءت مخالفة له لترد بالفتح على (المأوى) .

وهذا المثال ما هو إلا من بقايا استعمال العرب لهذه الأبنية ، ويبقى شاهداً على ما توصلت إليه نتائج الدراسات في رفض الحركة المزدوجة الهابطة في البناء المقطعي ، وتحوّله إلى مدّ .

- **صياغة المصادر الميمية من غير الثلاثي :**

اقتضت معظم مصادر غير الثلاثي أن تكون مقيسة ، أما الثلاثي فـ ((ليس يلزم قياساً واحداً، وإنما يحفظ حفظاً))[2].

و لم ينشأ خلاف أو تداخل في أبنية المصادر الميمية لغير الثلاثي ، كما هو الحال في الثلاثي، فقد قرر النحاة أن ((لفظ المصدر ، والمكان ، والزمان الذي في أوله الميم زائدة فيما جاوز ثلاثة أحرف، يجيءعلى لفظ المفعول سواءً ... تقول .. المُقاتل في معنى القتال ، .. والمُوَقّى في معنى التوقية ، ولفظ المفعول أيضاً كذلك ، تقول : قاتلتَ زيداً فهو مُقاتَل .. ووقّيْته فهو مُوَقًّى ..))[3].

إذ تصاغ المصادر الميمية من الفعل المزيد بزيادة السابقة ميم ، ((يضمون أوله كما يضمون في المفعول))[4] .

نحو : استدعى ← + م (سابقة) ← مُستدعى .

---

(١) معاني القرآن، ١٤٩/٢.

(٢) ابن سيده ، المخصص ، ١٢٦/١٤ ، وينظر : الشاتي ؛ صبيح ،((القياس والسماع في مصادر الأفعال الثلاثية عند القدامى)) ، مجلة المورد ، مج ٧، ع ٣ ، ١٩٧٨ ، ص ١٤١ .

(٣) ينظر : سيبويه ، الكتاب، ٩٥/٤-٩٦ .و الفراء ، معاني القرآن ، ١٥٣/٢ .والمبرد ، المقتضب ١١٩/٢-١٢٢. والفارابي ، ديوان الأدب ٨٨/١ . وابن سيده ، المخصص ١٩٩/١٤. و ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٥٢/٦-٥٣ .

(٤) ابن سيده ،السابق، نفسه.

« ولا يضيفون له الواو قبل اللام كما فعلوا في الثلاثي.. ؛ لأن هذا ليس من كلام العرب ، ولا مما بنوا عليه ... فيما جاوز الثلاثة ، والسبب في ذلك أيضاً : استثقال المد فيما يكثر حروف بنائه»[١].

♦ **أبنية المصادر الميمية للاسم المقصور:**

يكتفي صاحب المخصص بتدوين الأبنية المبدوءة بالميم ، في مقدمته لأبنية المقصور والممدود ، دون ذكر مصدرية أحدها ، كما اكتفى بذكر الإشارات السابقة في صياغة المصدر الميمي للمزيد ، و لم نجد مصادر ممدودة أو مقصورة تدرج تحت تلك الأبنية . فلذا؛ استعانت الدراسة بما ذكره بعض اللغويين كابن ولاد في « كتاب المقصور والممدود » للوقوف على أبنية المصادر الميمية .

يرصد ابن سيده عشرة أبنية مبدوءة بالميم ، ضبط أربعة منها ، وأبقى ستة عارية عن الضبط ؛ فكان لابد من الوقوف عليها ؛ لتمييز المصدر الميمي منها ، من الأسماء غير المصادر المزيدة بالميم .

والأبنية المضبوطة بالشكل هي : مِفعَل ، ومَفْعَلَى ، ومِفْعِلَى ، ومَفْعِلَى .

أما غير المضبوطة فهي على : مفعلى ، مفعلى ، مفتعلى ، مفعنلى ، منفعلى ، مستفعلى .

نلاحظ على الأبنية المشكولة أن حركة الميم التابعة لها إما كسرة أو فتحة ، وهما مخالفتان لحركة الميم التابعة في المصدر الميمي كما ذكر آنفاً . فلذا سنستبعدها من أبنية المصادر الميمية . أما الستة الأخر، ستبقى مجهولة ما لم نستقرِ أمثلتها ، وإن كانت غير مصدر .

وقفت الدراسة على أمثلة أبنية المصادر الميمية عند بعض القدامى[٢] ، فلم تجد سوى المصادر الميمية المقصورة :

• ما كانت فيه (الألف/ المد) منقلبة عن واو أو ياء :

مُفْعَل : مُعْطى ،و مُفعَّل : مُرَبّى ،و مُفاعل : مُعافى ،ومتفاعل : متقاضى ،و مُتَفَعَّل : مُتَحَلّى،ومستفعل : مُسترضى ،مُفتعل : مُستوى ،منفَعَل : مُنشوى ، مُفْعَوْعَل : مُحْلَوْلى (من الحلاوة) ، و مُفعالّ : مُحواوى (اخضرار الأرض)[٣] .

• ما كانت فيه (الألف/ المد) زائدة[٤] :

للرباعي :مُفَعْلى : مُسَلقى (إذا ألقيته على ظهره) ، نظيره مُدَحْرَج .و مُفْعَنْلى : مُسْلَنْقى (نام على ظهره)[٥] .و للخماسي : مُفْعَنْلى : مُحْرَنْبى (نفش وتهيأ للوثوب) ، نظيره مُحْرَنْجم .

---

(١) ابن سيده، المخصص، ١٤/١٩٩، بتصرف .

(٢) ينظر : ابن ولاد ، كتاب المقصور والممدود ، ١٤٠-١٤١ .

(٣) ينظر : ابن منظور ، اللسان، (حوا)

(٤) ينظر : ابن ولاد ،كتاب المقصور والممدود ، ١٤١-١٤٢ .

بعد هذا العرض ، نعقد الموازنة بين هذه الأبنية ، و الأبنية المذكورة عند ابن سيده السابقة - غير المضبوطة بالشكل - فيكون وجه التشابه بين المجموعتين ما كانت فيه المقصورة زائدة على البناء، حينئذ يمكن القول أن منها مصدرين ميميين أتيا على مُفَعْلى ، ومُفْعَنلى بعد ضبطهما .

كما استطاع البحث الوقوف على (مفعلى) في حالتين :مَفْعِلّى : نحو مَكْورّى ، للعظيم الأرنبة[١].و مِفْعَلّى : مثل مِكْوَرّى ، وهي لغة في مَكورّى[٢] . إذ يدلان على الاسم دون المصدر ، عدا حركة الميم مكسورة ومفتوحة غير حركة الميم المضمومة للمصدر .

أما (مفتعلى ، ومنفعلى ، ومستفعلى) ، فلم تقف الدراسة عند أي منها ، إلا أنها تلاحظ التشابه بينهما وبين أبنية مصادر المجموعة الأولى :فـ : منفعلى تشبه منفعل ، ومستفعلى تشبه مستفعل ، ومفتعلى تشبه مفتعل[٣] .ولذا؛ نرجح أن تكون أبنية ابن سيده بدون الألف الزائدة التي أقحمت على الأبنية المصدرية المقيسة.

كشف الواقع الوصفي للمصادر الميمية المنوطة بالممدود ، أنها لا تصاغ صياغة قياسية كما كان الأمر في المقصور ، فلم يجد سوى مصدر منفرد عند ابن سيده ، وعدّه من الشواذ ، وذلك فيما رُوي أن الحسن [٤] قد قرأ : ﴿ واعتدتْ لهن مُتّكاء ﴾[٥] بالمد على مُفْتعال [٦].

قد يكون هذا الوجه لغة بعض الأعراب ، أو أن بناءه (مفتعال) قد استعمل واندثر . و لم يبق منه سوى مثال لغوي أو مثالان ، نحو ما كان في (تِفعال) [٧].

---

(٥) ابن منظور ، اللسان ،(سلق) .

(١) سيبويه ، الكتاب ٤/٢٦٥ .

(٢) ابن منظور ، اللسان ،(كور) .

(٣) لعل هناك أمثلة لغوية سمعت على الأبنية المذكورة ، إلا أنها سقطت سهواً عند الإشارة إليها ، أو أن صاحب المخصص تلقاها عن آخرين بدون الأمثلة المندرجة تحتها . وهذا الاحتمال ضعيف كذلك .

(٤) ينظر: ابن جني ، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي نجدي ناصف وزميليه، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، الجمهورية المتحدة ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ ، ١/٣٣٩

(٥)سورة يوسف ، الآية ٣١. والمتكأ : المجلس . ابن منظور ، اللسان (وكأ) .

(٦) ابن سيده ، المخصص ١٥/١١٠ .

(٧) يراجع ما ذكر في (تَفعال وتِفعال).

المبحث الثاني: الصفة أو الاسم المشتق

إن النظرة العامة إلى مبحث ((الصفة)) عند ابن سيده، تتفرع إلى قضيتين اثنتين:

الأولى : علاقة الصفة بالاسم، وفروعها .
الثانية : أبنية الصفة للمقصور .

يصدر ابن سيده القول في باب الصفات بأن النعت هو ((الوصف .. وللنعت تحديد لا يليق بغرضنا في هذا الكتاب))[١] فينحو بالصفات نحو الصرفيين، الذين يعالجون هذا الموضوع من منطلق الأبنية أو الصيغ الصرفية، غير آبهين لوظيفتها شأن النحاة . إذ يفرق بين الصفة بنية صرفية، و الصفة (النعت) وظيفة نحوية . ويراد بالصرفية الاسم المشتق في مقابل الاسم الجامد، سواء أكان اسم ذات، مثل: صقلاء (موضع)[٢]، وحِنّاء، وسَلْمى، ورَضْوى . أم اسم معنى، نحو : تَقْوى، وهِجّيْرى (من الهجر)، وهِداء، وبُكاء .

يفرد صاحب المخصص أبنية للمقصور وللممدود تأتي أسماءً أو صفات أو كليهما معا"[٣] . فما جاءت أبنيتهما في الضربين : ((على فَعالى : فالاسم خَزارى موضع[٤] ، والصفة : كَسالى))[٥]، ((وعلى (فَعَلى) .. فالاسم قَلَهى، وأَجَلى ؛ اسما موضع[٦] ، والصفة : بَشَكى ؛ناقة سريعة[٧]، وجَمَزى[٨]))[٩]، ((وعلى (فِعْلياء)، فالاسم: كِبْرياء، والصفة: جِربياء[١٠] ؛الريح الشّمال، وقيل التي بين الجنوب والصّبا))[١١]، ((وعلى (فُعَلاء) .. فالاسم نحو : الخُيلاء، والحولاء، والصفة نحو: العُشراء، والنُفساء))[١٢] .

---

(١) المخصص، ١٣/١٦٦ .
(٢) السابق ١٦/٤٣ .
(٣) هذا ليس دليلاً على أن كلا منهما قسم يختلف عن الآخر كما يبدو للنظرة العجلى، بل هما نوعان منتميان إلى قسم واحد. وسيأتي ذكره .
(٤) ابن سيده، المخصص، ١٥/٢٠٠ .
(٥) السابق ١٥/٩٧ .
(٦) السابق ١٥/١٩٦،١٩٧ .
(٧) السابق ١٥/١٩٨ .
(٨) السابق ١٥/١٩٧ .
(٩) السابق ١٥/٩٧ .
(١٠) السابق، ١٦/٧١ .
(١١) السابق، ١٥/٩٩ .
(١٢) السابق نفسه.

نلاحظ أنه يعالج الصفة معالجته الصرفية للمشتقات الدالة على الصفة المشبهة، أوالمبالغة ... من خلال الأبنية المذكورة، ولا يتناولها باباً نحوياً . ومن ثَمَّ فإنه يميّز بين الاسم الجامد، وبين الاسم المشتق المنوط بدلالته الصرفية على الصفات . وسيأتي الحديث عن أقسام الصفة .

القضية الأولى: علاقة الصفة بالاسم، وفروع الصفة

ناقشت الدراسة القضيتين مجتمعتين، وخلصت إلى أن الصفة، عند علماء العربية القدامى ؛ كانت جزءاً من الاسم العام، لها دلالة مختصة عن غيرها من أصناف الاسم، تنطوي تحتها دلالات أكثر اختصاصاً، كاسم الفاعل، واسم المفعول...تفصل على النحو التالي :

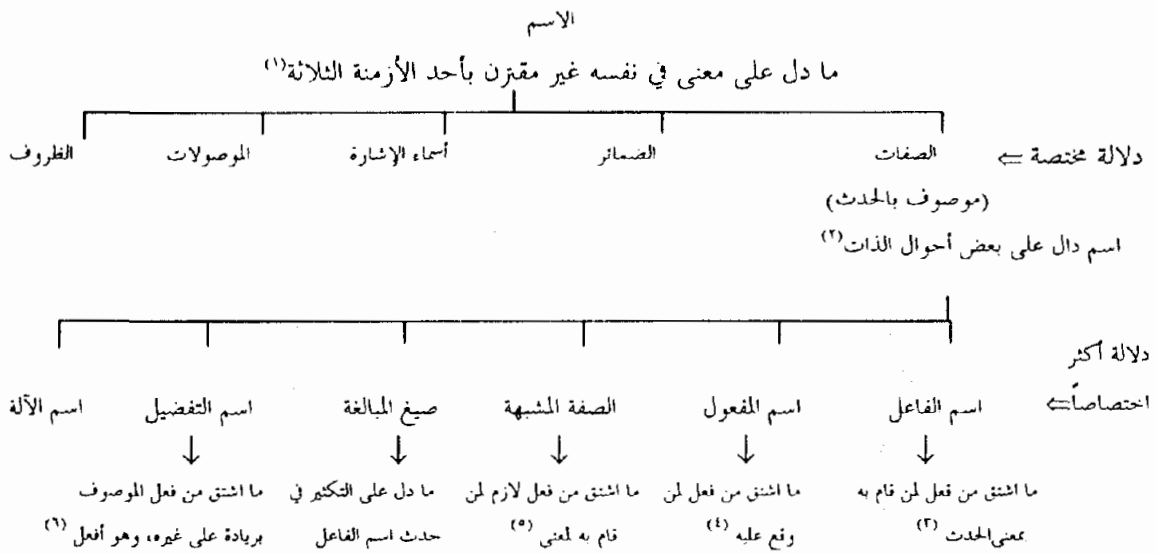

وقد أبحر ابن سيده في خضم تفريعات الصفة مدرجاً أبنيتها وأمثلتها تحت مصطلح جامع هو «الصفة»، التي تعدّ عنده شعبة من شعب الاسم، دون أن يخصص لكل منها موضوعاً مستقلاً، يعالجه معالجة المحدثين . ولعل النصوص التالية ذكراً خير دليل على القول الآنف، في المقصور والممدود خاصة؛ كونهما لبّ الدراسة . يقول :

---

(١) الجرجاني(ت ٨١٦ هـ)؛ علي بن محمد السيد الشريف، كتاب التعريفات، تحقيق عبد المنعم الحفني، دار الرشاد ، القاهرة، (د.ت)، ٣٤ .

(٢) السابق، ١٥١ .

(٣) الاستراباذي(ت٦٨٨هـ)؛ الرضي الدين محمد بن الحسن، شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط٢/١٩٩٦، ٤١٣/٣ متن ابن الحاجب.

(٤) السابق، ٤٢٧/٣.

(٥) السابق، ١٤٧/١ .

(٦) السابق، ٤٤٦/٣.

♣ ((القسمة الضيزى : التي ليست بعدل، ووزنها (فُعْلى) ؛ لأن ضيزى وصف، و(فِعْلى) لا تكون صفة إلا بالهاة، نحو : رجل عِزهاة . وقيل : ضُوْزى على الأصل . قال أبوعلي : إنما أبدلت الضمة فيها كسرة كراهية الضمة والواو، مع العلم أن (فُعْلى) من أبنية الصفات))[1] ، ((وقالوا : القُصيا: الغاية البعيدة، ... وقد قالوا القُصوى، فأجروها على الأصل؛ لأنها قد تكون صفة بالألف واللام))[2] .

♣ ((موسى الحديد (فُعْلى) عند بعض النحويين اللغويين، قال أبوعلي : الألف في موسى الحديد منقلبة عن ياء، وهي (مُفعَل)))[3] .

♣ ((يكون (فَعْلى) اسماً وصفة : عَطْشى، وغَيْرى))[4] ، ((وعلى فَعَلى الصفة : بَشَكى، وجَمَزى، ومَرَطى))[5]، " ويجيء على مثال : (فَعَلّى)، نحو : حَبَرْكى، وزَلَعْبى .. ولا نعلم هذا البناء جاء اسماً))[6] .

♣ ((ما كان من نعت للذكر على (فَعْلان)، فأنثاه مقصورة، كقولك : سكران وسَكْرى، وعطشان وعَطْشى، وغضبان وغَضْبى))[7] .

♣ ((يكون على (فَعّال) في الاسم والصفة، نحو : الشَّوّاء، والمَشّاء [8] ،وعلى (فُعَلاء)، نحو : العُشراء، والنُفساء))[9] .

♣ ((من مقاييس الممدود : الصفات التي تكون على مثال : (فَعْلاء)، ومذكّرها (أَفْعل)، كأحمر وحمراء، وأصفر وصفراء))[10] .

آثر المبحث انتقاء عباراته تلك في غير موضع، ليتبيّن أن صاحب المخصص يأتي بفروع الصفة دون أن يصنفها تحت دلالتها الخاصة بكل شعبة من شعبها، وليتضح، لمن يمعن النظر أن الأبنية متنوعة الدلالات، وإن ذكرت جلها تحت مصطلح ((الصفة)) ، حيث تسفر الأمثلة عن نفسها، وعن دلالتها الخاصة بها منفردة عن غيرها، وإن اشتركت جميعها في كونها صفات، فأحمر حمراء، وعطشان وعَطْشى تدل على الصفة المشبهة لاسم الفاعل، وموسى الحديد دلت على اسم الآلة، أما شوّاء ومشّاء فهما

---

(١) ابن سيده، المخصص، ١٥/١٩١-١٩٢ .

(٢) السابق ١٥/١٩١ .

(٣) السابق ١٥/١٩٥ .

(٤) السابق ١٥/١٩٦ .

(٥) السابق ١٥/٩٧ .

(٦) السابق ١٥/٩٨ .

(٧) السابق ١٥/١٠٩ .

(٨) السابق ١٥/٩٨-٩٩ .

(٩) السابق ١٥/٩٩ .

(١٠) السابق ١٥ /١١٠ .

مثالان لصيغة المبالغة فَعّال، والضيزى والقصيا أو القصوى اسما تفضيل . ولعل ترك ابن سيده تلك التفصيلات الدلالية في اعتبار هذا وذاك، شأنه شأن الأوائل [١] فأمثلتها معروفة أقسامها عندهم.

القضية الثانية: أبنية الصفة المقصورة

تختص الصفة الصرفية عند ابن سيده بجملة من الفروع بيّنا أنها تأتي على :

- ♠ اسم الفاعل
- ♠ صيغ المبالغة
- ♠ اسم المفعول
- ♠ اسم التفضيل
- ♠ اسمي الزمان والمكان
- ♠ اسم الآلة .
- ♠ الصفة المشبهة

هذه الفروع الستة أطلق عليها المحدثون المشتقات الصرفية ؛ لقابلية اشتقاقها من الجذر أو البنية الأصلية للكلمة، وتنوع تصريفها إلى أنواع الصفة، عكس الاسم الجامد . فعالجوا كل شعبة منها على حدة . ستحاور الدراسة الفروع السابقة بنداً بنداً ؛ لمعرفة حظّ أبنية المقصور والممدود فيها عند صاحب المخصص، عدا اسمي الزمان والمكان اللذيْن استوفينا الحديث في أبنيتهما في اسم المفعول والمصدر الميمي؛ كونهما يصاغان صياغتهما، إلا أننا ننبه على أن الفرق بين المشتقات الأربعة يتضح من المعيارين الصرفي والسياقي :

١ – فالمعيار الصرفي أو الدلالة الصرفية تختلف من فرع لآخر، فاسم الزمان : يدل على زمان الحدث، واسم المكان : على مكان الحدث، بينما اسم المفعول : يدل على من وقع عليه فعل الحدث، أم المصدر، فيدل على الحدث مجرداً من الزمان .

٢ – وتعرف الصفات أو المشتقات الأربع من المعيار السياقي كذلك، أي وظيفة كل كلمة في العبارة الواردة فيها وإن تشابهت اللفظة في المعيار الصوتي.

أمكننا الفرق بين دلالاتها الصرفية في العبارة التركيبية، أي وظيفة الكلمة في سياقها، وهذا ما تفعله الوظيفة النحوية، حيث تزيل اللبس عن الأبنية / الأمثلة الدالة على أكثر من دلالة صرفية .

ثمة ملاحظة هامة لا بد أن تشير إليها الدراسة قبل الولوج إلى أبنية الصفة تفصيلاً، وهي ندرة وجود أمثلة مقصورة أو ممدودة في (اسم الفاعل)، وفي (اسم المفعول)، فما سبب ذلك؟ وهل يمكن للدراسات الصوتية أن تقف على تعليل هذا ؟

قد يضحي الأمر جلياً إذا التمسنا ذاك في أمثلة أسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين المصوغة من الثلاثي وغيره، ولاتباع المنهجية في البحث سنقف على أبنية الاسمين كل على حده، للتوصل إلى الهدف

---

(١) ينظر : الفراء، المقصور والممدود . وابن ولاد، المقصور والممدود، والوشاء، كتاب المقصور والممدود ...وغيرها من الكتب التي ألّفت في الموضوع ذاته.

المنشود من الملاحظة الآنفة ذكراً .

أولاً : اسم الفاعل

قد يقول القائل إن ابن سيده أشار إلى وجود اسم الفاعل من الثلاثي معتل اللام، نحو: هَوِيَ يَهْوَى هَوىً وهو هَوٍ، ورَدِيَ يَرْدى رَدًى وهو رَدٍ ..، وهو لَوٍ، .. وهو صَدٍ، .. وهو كَرٍ، .. وهو غَوٍ [١]. على زنة فَعِل مكسور العين؛ وليست على زنة فعَل مفتوح العين التي تقتضي أن تكون لام البناء فيه ألفاً، نحو ما كان في مصادرها : هوى، ردى، لوى ...[٢].

و لم تأت على زنة (فاعِل) أيضاً، وإن كان هناك أمثلة لاسم الفاعل من الفعل الثلاثي معتل اللام نحو : قضى فهو القاضي أو قاضٍ، ودنا فهو الداني أو دانٍ، ومضى فهو الماضي أو ماضٍ ...

إن تفسير وجود اللام (ياء)، وليست صوت مد (ألفا) في البناءين الصرفيين (فعِل) و(فاعِل) مردّه حركة الكسر التابعة لعين البناء . فصياغة اسم الفاعل من الفعل هَوِيَ الثلاثي المجرد مثلاً يكون على الحالتين: فَعِل، وفاعِل . في كلتا الحالتين تحذف الياء من الكلمة، ويعوض عن حذفها بتنوين الكسر في حالة النكرة، هذا ما يعلله الصرفيون . أما الدراسة الصوتية فلها تعليل آخر وفق البناء المقطعي، يتبيّن من الخطوات التالية :

هَوِيٌ :

(١) تتشكل حركة مزدوجة هابطة في البناء المقطعي (في المقطع الثاني). مما يؤدي إلى سقوط صوت الياء الانتقالي لضعفها.

(٢) يعوض عن السقوط بحركة من جنسه، فتصبح هوي بالمد.

(٣) بإضافة التنوين (النون الساكنة) يكتسب المقطع الثاني صفة الإغلاق بعد أن كان مفتوحاً (ص ح ح ← ص ح ح ص)

(٤) يقصر المقطع الثاني، بحذف إحدى حركتي الكسر، ليشكل مقطعاً قصيراً مغلقاً (ص ح ص).

والقول في (فاعِل) يكون على القبيل السابق، مع مراعاة الاختلاف في الطول المقطعي، فـ (فاعل) مقطعه الأول طويل (ص ح ح)، أما (فَعِل) فمقطعه الأول قصير (ص ح) .

نحو : ماضيْ ⟵ ماضٍ

ولو أدخلت (ال) التعريف على المثالين السابقين لما حذفت الياء منهما، كالحال في وجودهما نكرة، سواء أكانا محرّكيْن أم ساكنيْن، على النحو التالي :

---

(١) المخصص ١٠٣/١٥ .

(٢) للمزيد ينظر مبحث المصدر من الدراسة ص.

- عند تحريك لام البناء (الياء) ⟸ الهَوِيُ القاضِيُ

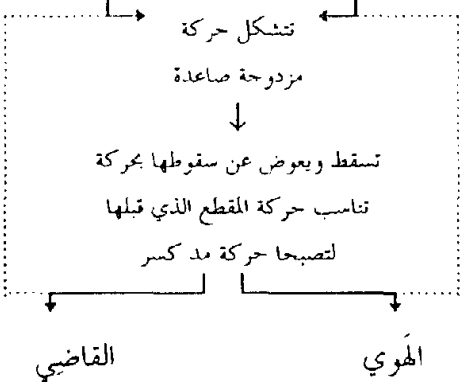

- عند تسكين لام البناء (الياء) ⟸ الهَويْ ، القاضِيْ

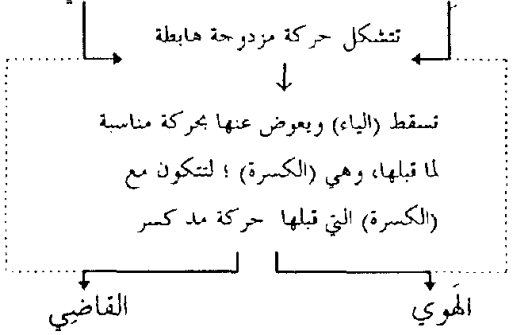

إن تأثير حركة عين البناء في شبه الصامت / شبه الصائت (الياء)حوّلتها إلى حركة كسر قصيرة؛ لتصبح الحركتان فيما بعد حركة كسر طويلة، هذا الأمر يجري في حالتي الرفع والجر، أما في حالة النصب فتبقى لام البناء (الياء) وتظهر عليها حركة الإعراب الفتحة/تنوين الفتح : قاضياً، القاضيَ؛ فلذا أطلق عليه النحاة المنقوص (حالياً).

لقد صاغ النحاة اسم الفاعل من (الثلاثي المزيد، والرباعي بنوعيه المجرد والمزيد، والخماسي...)؛ من الفعل المضارع بإضافة السابقة (ميم)، وكسر ما قبل الآخر، نحو :

يرتضي ⟵ مُرتضِي (مُفتعِل)

يستولي ⟵ مُستولي (مُسْتَفعِل)

ينبري ⟵ مُنْبَـري (مُنْفَعل) ... وهكذا .

جاءت (اليـاء) لام البناءصوتاً انتقالياً في الأمثلة السابقة، وبإجراء التغيرات الصوتية التي وقعت على (فَعِل) و (فاعِل) من الثلاثي المجرد، تحولت إلى حركة كسر قصيرة، وبوجود حركة الكسر السابقة لها، أصبحت الاثنتان حركة مد كسر طويل.

إن تعريف الصرفيون [1] وابن سيده للمقصور وللممدود؛ لا ينطبق على أبنية اسم الفاعل المنتهية

(١) ينظر : مبحث المقصور والممدود مفهوماً من الدراسة ص.

بمد مكسور/ الياء الممدودة ، والفرق بين ذينيك وهذا جليّ، لا سيما في المعيار الصوتي لأبنيتها .

ثانياً : اسم المفعول

يصاغ اسم المفعول من الثلاثي على زنة (مفعول)، ومن فوق الثلاثي بإضافة السابقة (ميم)، وفتح ما قبل آخره ؛ ليتميز عن أبنية اسم الفاعل .

فما جاء من الثلاثي : نحو : كتب ← مكتوب (صحيح اللام)

قـرأ ← مقروء (مهموز اللام)

رنـا ← مرنـوو ← مرنُوّ (معتل اللام)

وما جاء من فوق الثلاثي، مثل : استُرزق ← مُسترزَق (صحيح اللام)

انتُكِئ ← مُنتكَأ (مهموز اللام)

ارتُضِيَ ← مُرتضى

استُدعِي ← مُستدعى (معتل اللام)

باستقراء أمثلة أسماء المفعول من الثلاثي، خرجت معتلة اللام عن طورها الأساسي عن زنة (مفعول) في : مَعطِيّ، ومرنوّ، وهذا الشذوذ أو الخروج ما هو إلا نتيجة لأثر القوانين الصوتية الحادثة في بنية الكلمة، فالأصل في المثالين أن يكونا : معطويْ ، ومرنووْ على (مَفْعول).

حيث يفسر الصرفيون[1] التغيير في بناء الكلمة ؛ لاجتماع حرفي العلة، الأول منهما ساكن؛ لذلك تقلب الواو ياء في : مرضوي وأمثالها، ثم تدغم الياء في الياء، وتبدل حركة الضم كسراً فيما قبلها.

مَرضوي ← مَرضِيّ ← مَرْضِيّ

مقووي ← مقوِيّ

أما في مرنوو، ومدنوو، ومطوو ... وأمثالهما، فتدغم الواوان من غير قلب ليصبحا : مدنوّ، ومرنوّ، ومسطوّ .

لكن للدراسة توجهاً يغاير ما ارتآه المذهب الصرفي القديم، إذ تعد الواو عبارة عن صوت مدّ متحرك، وليس كما رأوه ساكناً :

(ي) ⇐ مرضويْ ، و مقوويْ

---

(١) ينظر : سقال؛ ديريزة، ، الصرف وعلم الأصوات، دار الصداقة العربية، بيروت، ط١/١٩٩٦، ١٤٦-١٤٧ .

(و) ⟸ مرنوْ ، و مسطوْ

تجتمع في نهايات مقاطعها الثانية حركة مزدوجة هابطة (ـُ يْ) أو(ـُوْ) في هذه الحال لاتحذف(ي) أو (و)، إنما تفسر وفق الخطوات التالية :

(١)		(٢)
يؤثر الصوتان (ي، و) في الحركة السابقة لهما وفق قانون المخالفة للحركات، وتتحول الحركة إلى صوت مماثل للصوتين الانتقالين (ي،و)	⟸	ثم يؤثر الصوت الانتقالي(ي) في الحركة السابقة له، ويحوله إلى حركة تناسبه، وهي الكسرة .

إن هذه الأمثلة وما جاء على شاكلتها من معتل اللام، تصاغ على زنة المفعول بعد تغييرات صوتيه تحدث في بنائها المقطعي الأخير، وعلى الرغم من هذا التغيير، فإننا لا نجد ألفاً، أو حركة مد فتح في نهايتها لأسباب صوتية قد شرحت ؛ مما يستدعي القول بأن اسم المفعول على زنة (مَفْعول) لا يأتي في البناء مقصوراً، فالألف المقصورة لا تكون في البنية إلا إذا اجتمعت حركتان من جنس واحد : حركة فتح قصيرة قبل المعتل والحركة المعوضة عن سقوط (ي،و) تتناسب وحركة الفتح القصيرة بحيث تندمجان معاً لتشكلا سوية حركة مد .

أما ما صيغ من فوق الثلاثي مُعتل اللام، تحولت لام أمثلة أسماء المفعولين فيه إلى حركة مد فتح طويل (الألف المقصورة)، وعلّة ذلك تفسره الخطوات الصوتية :

(رضي) ارتُضِيَ ⟵ اسم مفعول مُرتضَي ⟵ مُرْتَضى

↓

تتشكل حركة مزدودة هابطة ،
يسقط الصوت الانتقالي (ي)
ويعوض عنه بحركة تناسب ما
قبله:الفتحة؛ ليشكلا حركة مد
طويلة .

(دعو) استدعي ⟵ مُستدعَو ⟵ مُستَدْعى

↓

تتشكل حركة مزدوجة هابطة :

- يسقط الصوت الانتقالي (و).
- يعوض عنه بحركة تناسب ما قبله
- تتشكل حركة مد طويل

فاسم المفعول من فوق الثلاثي وارد في الأمثلة اللغوية المقصورة؛ لوجود حركة الفتح القصيرة التابعة لعين البناء، إذ تؤثر في (الواو، والياء) فتحولهما إلى حركتين من جنسها، وتجتمع الحركة القصيرة والمتحولة إلى حركة فتح طويلة - الألف المقصورة-.

بما أن أسماء المفعولين تصاغ من أفعالها وفق السابق، فإن الصرفيين وابن سيده عدّوها من الأبنية الواقعة في الإطار القياسي؛ لاطراد أمثلة القاعدة عندهم .

وبعد ؛ فإن السبب يتضح في اصطلاح علماء العربية لضرب آخر في الأسماء معتلة اللام، يبلور (بالمنقوص) ؛ هذا المنتهي بالياء / أو بحركة الكسر الطويلة، لا سيما في أبنية أسماء الفاعلين من الثلاثي على (فعِل) و (فاعِل)، ومن المزيد على (مُفتعِل) و (مُستفعِل) و (مُنْفعِل) ... ؛ لتميزه من الاسم المقصور المنتهية بنيته بالألف / أو بحركة مد الفتح الطويلة؛ وذلك تبعاً لحركة عين البناء في كلا الضربين[1] .

أما أسماء المفعولين فتتشكل أنواعٌ ثلاثة منها من معتل اللام:

١ - ما انتهت بنيته بالواو / شبه الصامت : مسطُوّ .
٢ - ما انتهت بنيته بالياء / شبه الصامت : مرميّ. } على مفعول من الثلاثي

٣ - ما انتهت بنيته بالألف / صوت صائت ممدود : مستدعى على مستفعل من المزيد .

النوعان الأولان لا نعدهما منقوصين، ولا مقصورين ؛ لكون الياء والواو فيهما صوتاً شبه صامت، وليسا صوتين صائتين . والنوع الثالث الذي يعدّ من صميم الدراسة يرتصف مع الأسماء المقصورة في دائرة المصطلح (المقصور) ؛ لانتهاء بنيته بحركة المد الطويلة (الفتح) .

يجدر الإشارة بملاحظتين تتعلقان بأبنية اسم المفعول :

أولاهما : يصاغ المصدر الميمي، واسما الزمان والمكان من المزيد صياغة اسم المفعول -تماماً- والسياق كفيل بالتفريق بين هذه الأنواع، وقد فصلت الدراسة الحديث في مبحث المصدر الميمي .

الثانية : لا يصاغ أسماء فاعلين في الممدود على زنة (فاعِل) أو (فعِل) القياسيين ؛ لأن بنية المقطع الأخير للمدود، ترتكز على نوع خاص بها، ويكون مقطعاً طويلاً مغلقاً بهمزة : (ص ح ح ص)، هذا ما لايتوفر في البنية المقطعية لـ : فاعِل ، وفَعِل ، المنتهيين بمقطع قصير مغلق، فالاختلاف واضح بينهما وبين الممدود .

ولا يصاغ أسماء مفعولين من الممدود، أيضاً، على زنة (مفعول) ؛ لاختلاف نوع حركة المد في المقطع النهائي، ففي (المفعول) : مد ضم، وفي الممدود مد فتح .

أما مايندرج تحت الصفة أو الاسم المشتق في أبنية المقصور فنلخصه في : الصفة المشبهة ، واسم

---

(١) للمزيد ينظر : تعريف المقصور عند النحاة، في التمهيد من الدراسة .

التفضيل ، واسم الآلة، فيما يأتي:

ثالثاً: الصفة المشبهة

حيث أطلق اللغويون المصطلح (صفة مشبهة) لم يكن المعيار الصرفي وحده في أذهانهم، بل كان يعضُده معيار نحوي، فقد لاحظوا أن هذه الصفة الصرفية تشبه اسم الفاعل من ناحيتين : صرفية، ونحوية، فهي من الناحية الصرفية تدل على موصوف بالحدث على سبيل الفاعلية لا المفعولية، وتلك هي دلالة اسم الفاعل العامة . وهي كذلك تتصرف مثله في الإفراد والجمع والتثنية، والتذكير والتأنيث. وهي من الناحية النحوية تسلك في التركيب مسلكاً قريباً من مسلك اسم الفاعل، فهي تحل محل الفعل، وترفع فاعلاً . فإذا قلنا : فلان حسنٌ عمله، كان التقدير : فلان يحسنُ عمله . وهذا مجرى اسم الفاعل في التركيب، وإن كان أقرب منها إلى الفعل .

ومن أجل ذلك سماها اللغويون : صفة مشبهة باسم الفاعل، وقد يختصرون فيحذفون ذيل المصطلح، فيقولون : صفة مشبهة [١] .

على الرغم من وجهي الشبه هذيْن، فإن الصفة المشبهة تتميز من اسم الفاعل في دلالتها على صفة ثابتة، في حين يدل اسم الفاعل على صفة عارضة ؛ أي ليست ثابتة . وأنها لا تدل على زمان ؛ لأنها صفة ذاتية أو خلقة في صاحبها، وليست حدثاً واقعاً على شيء[٢] .

أما إذا أريد بالصفة الحدوث والتجدد، لا الثبوت والاستمرار، قرنت بزمان، وهذا مما يساعد على بناء الدلالة وتوجيهها كما في قوله تعالى : ﴿ فلعلك تارك ما يوحى إليك وضائق به صدرك ﴾[٣]. حيث تم العدول من (ضيق) إلى (ضائق) للدلالة على الفرضية وعدم الثبوت، وبحسب هذا المعيار تتحول الصفات المشبهة إلى اسم الفاعل[٤] .

صياغتها :

تصاغ الصفة المشبهة من الفعل الثلاثي، ويغلب عليه أن يكون من أحد البابين[٥] :

♣ (فَعِل) : اللازم، وكثر اشتقاقها منه ؛ فهو يدل، غالباً، على الأدواء الباطنة، والعيوب الظاهرة،

---

(١) ينظر: حلواني، المغني، ٢٦٩ .

(٢) ينظر : الاسترابادي ، شرح الرضي على الكافية ، ٣/٢٣٢-٢٣٤ . ياقوت؛ محمد سليمان ، الصرف التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم ،دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٥ ،١١٦ بتصرف . وينظر : حلواني، المغني، ٢٦٩-٢٧٠، وعبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ٢٩٩-٣٠٠.

(٣) سورة هود ، الآية ١٢ .

(٤) عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ٢٩٩ بتصرف .

(٥) سيبويه، الكتاب ٤/٢١-٣٧ . الاسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب ، مصر ١٣٥٦ هـ(د.نا) ، ١/١٤٣. و الحملاوي ، شذا العرف ، ٧٥-٧٦ . وياقوت، الصرف التعليمي، ١١٧-١١٨ .

والجمال المرئي .

♣ (فَعُل) : اللازم، الذي يدل على اكتساب صفات ذاتية تكون طبيعة وجبلة في صاحبها، وتصاغ من فَعَل أيضاً المتعدي، واللازم .

تنوعت أبنية/ صيغ الصفة المشبهة من تلك الأبواب ووصلت خمسة عشر بناءً، نذكر منها :

*(أَفْعَل) الذي مؤنثه (فَعْلاء)، نحو : أحمر وحمراء، وأعور وعوراء، وأكحل وكحلاء . ويفيد الدلالة على لون، أو عيب، أو حلية .

*(فَعْلان) الذي مؤنثه (فَعْلى)، نحو : يقظان ويقظى . ويفيد الدلالة على خُلوّ البطن أو الامتلاء.

وهذان البناءان يصاغان من (فَعِل) .

وقد وجد الصرفيون أنفسهم إزاء أمثلة للصفة المشبهة تصاغ من غير الثلاثي، تكون على زنة اسم الفاعل إذا أريد به الثبوت، كمعتدل القامة، ومشتد العزيمة[1] .

هذا على الصعيد العام لأبنية الصفة المشبهة، أما على صعيد المقصور [2] فقد وجدنا أكثر من بناء، دونك بيانها :

أبنية الصفة المشبهة المقصورة :

تنوعت أبنية الصفة المشبهة للمقصور وكثر عددها، حتى عُدّت من أكثر ما جاء في الصفات بالنظر إلى مثيلاتها، وسردها صاحب المخصص بستّن شتى، فمنها ما ذكرها ضمن أبنية الثلاثي، والرباعي، والخماسي للمقصور[3]، ومنها ما جعلها في باب ((ما يكون اسماً في بعض الكلام، وصفة في بعضه))[4]، غير التي ألحقت بأبواب أبنيتها في معظم كتاب المقصور والممدود . ليتسنّى الاطلاع على جملتها، فإننا سنبيّنها في المخطط التالي، ومن ثمّ نقف على أهم مسائلها .

---

(١) الحملاوي، شذا العرف ، ٧٧.

(٢) ثمة أبنية ذكرت في الاسم الممدود ، يراجع المبحث المختص.

(٣) ينظر : ابن سيده، المخصص، ٩٦/١٥-٩٨ .

(٤) السابق ١/١٦-٩ .

الصفة المشبهة المقصورة

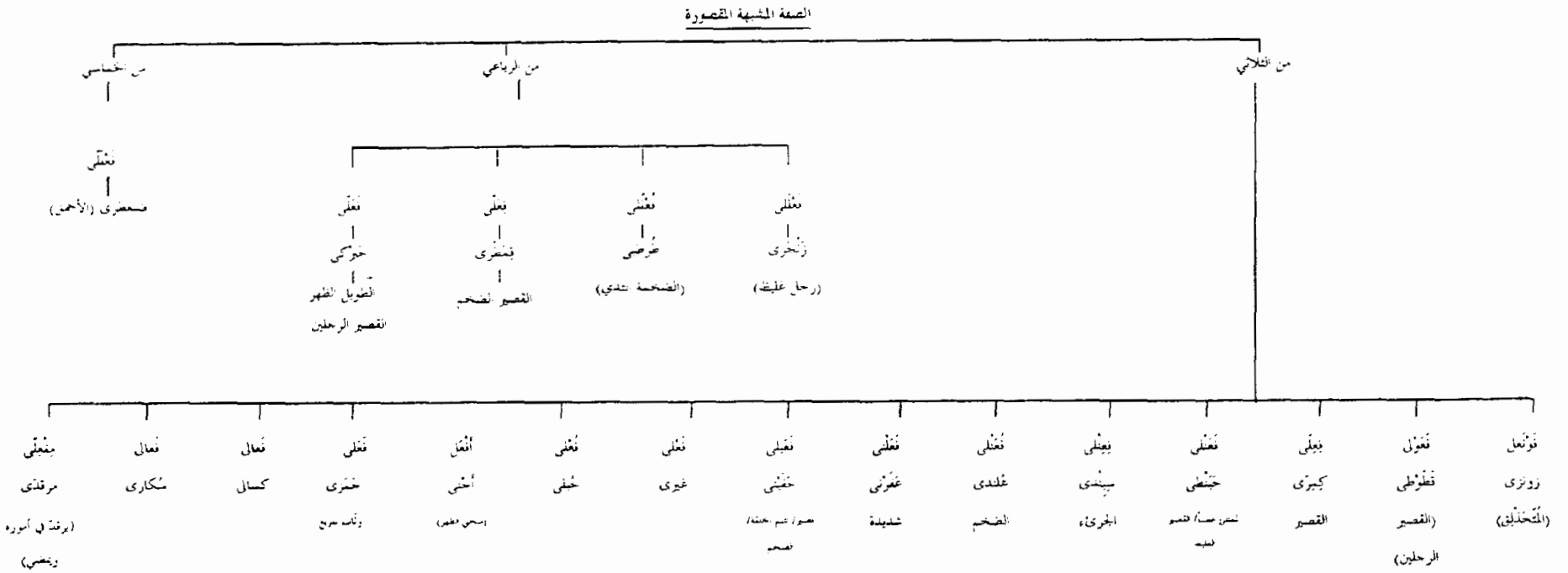

من الملاحظ في المخطط السابق أن :

• الصفة المشبهة للمقصور تصاغ من الثلاثي، والرباعي، والخماسي، إلا أنها تقل في الأخيرين، و لم يأت منهما إلا مثالان أو ثلاثة .

• الغالبية العظمى لأبنية الصفة المشبهة كانت من ثلاثية البنية المقطعية، ومع هذا فإن ما أدرج فيها لم يتجاوز المثال في بعضها كفَوْنَعَل، وكثرت في باب فَعَنْلى، نحو العصنصى، وحَفَنْكى:الضعيف، والخَبَنْدى : الناعمة، والكلندى : الصلبة ... وسواها كثير[١] .

• أمثلة (فَعْلى) تأتي على :

١/ فَعْلى؛ التي ليس لها مذكر، نحو : امرأة : عبرى، وثكلى، ووحمى، وضَرَّةٌ شَكْرى : ملأى من اللبن[٢] .

٢/ فَعْلى؛ مؤنث فعلان، مثل : امرأة وَسْنى : ناعسة، ورجل وَسْنان[٣]، وامرأة طيّا : ضامرة البطن من الجوع[٤]، ورجل طيّان، وامرأة سَهوى تأنيث رجل سَهْوان من السهو[٥] .

٣/ فَعْلى؛ الصفة المشبهة للجماعة، نحو : نَشْرى : الإبل التي قد انتشر فيها الجرب[٦]، وقوم رَجْلى : رجّالة[٧]، والكلبى : الذين بهم الكلب[٨]، وجرادٌ عظلى ومُعتظِل : إذا ركب بعضه بعضاً[٩].

• الألف المقصورة/ حركة المد، تعتبر من الأصوات الزائدة على بنية الصيغ، إلاّ في أَفْعل، حيث تعدّ ألفه لام البناء، أي من الأصوات الأساسية المكونة لجذر البنية اللغوية . ولهذا تعتور الألف عند ابن سيده بين حالتها للتأنيث، وبين كونها للإلحاق . ستكون لنا وقفة عند نوعي الألف في الصفة الجنسية إن شاء الله .

•(فُعالى) و (فَعالى) بناءان يمثلان صيغة من صيغ الجموع، نحو : عُجالى .

• قد يختلط (أفعل) الصفة المشبهة بأفعل التفضيل .

علاقة الأبنية ببعضها :

ثمة علاقة ملحوظة بين أمثلة الأبنية، كما يتضح في :

---

(١) ينظر : ابن سيده، المخصص ، ٧/١٦ .

(٢) ينظر : السابق ، ١٨١/١٥-١٨٢ .

(٣) السابق ١٨٦/١٥ .

(٤) السابق١٨٤/١٥ .

(٥) السابق ١٨٣/١٥ .

(٦) السابق ١٨٥/١٥ .

(٧) السابق، نفسه .

(٨) السابق، ١٨٢/١٥ .

(٩) السابق ١٨١/١٥ .

فَعَنْلى و فُعَنْلى، في : عَلَنْدى، وعُلَنْدى : الضخم[١]، الغليظ، الشديد .

فَعَنْلى، وفِعِنلى، في : سَبَنْدى، وسِبِنْدى : الجريء[٢] .

فُعالى، وفَعالى، في : سُكارى وسَكارى، وكُسالى، وكَسالى[٣] .

مِفْعِلّى، ومَفْعِلّى، في : مِرْعزّى، ومَرْعِزّى[٤] .

وكذلك في :

- سَبَنْدى، وسَرَنْدى : جريء[٥] .

- وجمل بَلَنْزى، وبَلَنْدى : غليظ شديد[٦] .

- وزَوَنْزى، زوزّى : قصير[٧] .

تعزو الدراسة تلك العلاقة بين أمثلة الأبنية، إلى المعيارين : اللهجي، والصوتي ؛ وذلك أن كل مثالين متقابلين، وإن كانا يحملان المعيارين : الصرفي، والدلالي عينيهما ؛ فإنهما يختلفان في :

(١) الحركات التابعة لصوامتهما المتماثلة، حيث تتعاور الحركتان في :

- الصامت الأول، بين :

• الفتح والضم، كما في : عَلَندى وعُلَندى، وسَكارى وسُكارى، وكَسالى، وكُسالى.

• الفتح والكسر، في : مَرعِزّى، ومِرعِزّى .

- الصامتين الأول والثاني، بين الفتح والكسر، كما في : سَبَندى وسِبِندى .

(٢) الصوامت، حيث يحل أحدها مكان الآخر، يتمثل في : سبندى وسرندى، إذ تحل الراء (الصوت اللثوي المجهور المكرر المرقق) مكان الباء (الصوت الشفوي الإنفجاري المجهور المرقق)[٨] .

نرى لابن سيده تفسيراً يعزوه إلى لهجات العرب في الإبدال في المثالين : سبندى وسرندى ، حيث تكون سبندى لغة عامّة العرب، أما سرندى (بالراء) فمعناها جريء، تختص بها أهل هُذيل[٩].

وثمة وجه ثالث، يشير إليه ابن سيده، تُنطق به سبندى على سبنتى، بإبدال صوت التاء (الصوت

---

(١) ابن سيده ، المخصص ، ١٦/٥ ، ٧-٨ على التوالي .

(٢) السابق، ١٦/٨ .

(٣)السابق ١٥/٩٧ .

(٤) السابق ١٥/٩٧ .

(٥) السابق ١٦/٨ .

(٦) السابق ، نفسه .

(٧) السابق ١٦/٨-٩ .

(٨) ينظر عن صفات الأصوات : بشر؛ كمال ، الأصوات العربية علم اللغة العام ، مكتبة الشباب ، (د.ت) ، ١٠١، ١٢٩.

(٩) ينظر : ابن سيده ، المخصص، ١٦/٨ . وقفت الدراسة على أمثلة أخرى في مبحث " أبنية المقصور والممدود عند ابن سيده" .

الأسناني، اللثوي، الإنفجاري المهموس المرقق)[١] مكان صوت الباء، ويجعل هذا الإبدال مضارعة لما قالته العرب في : اتّغر وادّغر[٢]، أي من قبيل المماثلة الصوتية، وليس من قبيل الإبدال بين الأصوات المتقاربة المخارج، فقد رأينا في غير هذا الموضع أنه يقول : " فأما ما لم يتقارب مخرجاه البتة، فقيل على حرفين غير متقاربين، فلا يسمى بدلاً "[٣]. ويدرج (سبندى وسرندى) في هذا الباب، وقد ذكر مثالاً آخر تتبادل فيه صوتا التاء والدال في : السدى والستى (سدى الثوب)[٤] .

لم يكن التبادل قائماً بين صوتي التاء والدال، أو الباء والراء فحسب، بل تعدى الأمر إلى أصوات متنوعة، منها ما كان في بلنزى وبلندى، بين صوتي الدال والزاي، وفي : زونزى وزوزّى، بين النون والزاي، إذ يعتبر ابن سيده الصورة الثانية من الأخير لغة[٥] من لغات العرب .

وثمة تغاير صوتي آخر بين المد المفتوح/ الألف، وبين الهمزة، يذكرها ابن سيده في (صَلَنفى) : كثير الكلام، يهمز ولا يهمز[٦]، وسنقف عليها في مبحثها إن شاء الله[٧] .

رابعاً:اسم التفضيل

أجمع جمهور الصرفيين والنحاة[٨] على أنه اسم مشتق ، تفيد دلالته الاشتراك في الصفة بين شيئين، يزيد أحدهما على الآخر في نسبة هذه الصفة ، وأنه لا يأتي منه إلا صيغة واحدة في التذكير ، هي (أَفْعَل)، مثل : أكبر ، وأعظم ، وأسمى ، وأعلى ... وصيغة واحدة في التأنيث ، هي (فُعْلى) ، مثل: كُبرى ، وعُظمى ، وصُغرى ...

ولصياغة اسم التفضيل شروط وضعها علماء العربية ، زُبدة القول فيها تكمن في صياغته من الفعل الثلاثي ، المتصرف ، التام ، المثبت ، المبني للمعلوم ، القابل للتفاوت ، لا تأتي الصفة منه على وزن ((أفعل)) .

ويكون اسم التفضيل مستعملاً في التركيب اللغوي - السياق - في حالات أربع :

---

(١) ينظر :بشر ، الأصوات العربية، ١٠١. وعبد الجليل، الأصوات اللغوية ، ١٦١ .

(٢) ابن سيده، المخصص ٨/١٦ .

(٣) ينظر : السابق ٢٧٤/١٣، ٢٨٠ .

(٤) السابق ٢٧٨/١٣ .

(٥) ينظر : ٨/١٦-٩ .

(٦) السابق، ٨/١٦ .

(٧) ينظر : العلاقة بين المهموز والمقصور من الدراسة ص .

(٨) ينظر : سيبويه ، الكتاب ، (فهرسه) ٢٥٩/٥ . وشرح ابن عقيل ١٧٤/٢-١٨٩ . و الحملاوي ، شذا العرف ، ٧٨-٨٢ . شاهين، المنهج الصوتي ، ١١٨-١١٩ . وياقوت ، الصرف التعليمي ، ١٢٩-١٤٠ . وعبد الجليل ، علم الصرف الصوتي ، ٣٠٨-٣١١ .

معرفاً ((بأل)) ،و نكرة ، و مضافاً إلى تعريف ، و مضافاً إلى نكرة .

على أن مجاله التركيبي هذا مسلك نحوي ، ليس صرفياً ، إلا أن الإشارة إليه كان مدخلاً لفهم أقوال ابن سيده فيما بسطه من معالجته أمثلة اسم التفضيل .

يذكر ابن سيده سبعة أمثلة عدّت في باب (فُعلى) ، تأتي على ضربين :

- نكرة ، كما في : طوبى ، ودنيا .
- معرّفة، كما في: الضوقى،و الضيزى،و القُصيا، والقُبحى،و البُقوى، ووالكوسى.

ويعرض آراءً صرفية تدور عليها مما يجدر بالدراسة الوقوف على مجملها في المعايير التالية :

١* المعيار اللهجي :

ويتمثل في المسار التركيبي لـ(دنيا) حال كونها معرفة (بأل)، وحال تجريدها منه، فيقول ((دُنيا، لغة في الدُنيا ، وهذا نادر؛ لأنه تأنيث الأفْعل ، الذي الألف واللام فيه مُعاقبة لِمنْ، فحكمه الدنيا))[١] .

على الرغم من عده (دُنيا) لغة أو لهجة في (الدنيا) ، إلا أنه يقيم للاعتبار الوظيفي النحوي دوره . ولكي يتحقق فيها التفضيل بين شيئين ، ويجيء المجرور بمن بعدها ، لا بدّ من دخول (ال) التعريف عليها، كما جاء في قوله تعالى : ﴿ فكان قاب قوسين أو أدنى﴾ [٢] ؛ أي أدنى منه .

٢* معيار السماع والقياس :

في إبدال الواو ياءً ؛ فالأصل في (دنيا) أن تكون (دُنوى) ، نحو ما اطرد في القياس ، كالأعلى والعُليا ؛ فشذت في الحكم . ويرى أن علة قلب الواو ياء في الأفعل إنما هي مجاوزة الثلاثة ، والمؤنث لم يجاوز الثلاثة ، لكنهم قد أجمعوا على قلب الواو ياء في هذا الضرب ، إلا حرفاً واحداً ، وهو قولهم: القُصوى في تأنيث الأقصى[٣] .

٣* المعيار الصرفي : وذلك في إعلال الواو ياء في (فُعْلى) التفضيل .

إذ يعتور الاسم والصفة في اسم التفضيل القُصيا؛ (وهي الغاية البعيدة في قول صاحب المخصص: ((قلبت فيه الواو ياء ؛ لأن فُعْلى إذا كانت اسماً من ذوات الواو أبدلت واوه ياءً، كما أبدلت الواو مكان

---

(١) ابن سيده ، المخصص ، ١٥/١٩٣ .

(٢) سورة النجم ، الآية ٩.

(٣) ابن سيده ، المخصص ، ١٥/١٩٣ .

الياء في فَعْلى، فأدخلوها عليها في فُعْلى؛ ليتكافآ في التغيير. هذا قول سيبويه، وزدته أنا بياناً ، قال : وقد قالوا القُصوى ، فأجروها على الأصل؛ لأنها قد تكون صفة بالألف واللام))[1] . ومثله البُقْوى والبُقْيا[2]

العلاقة بين (فُعْلى) و (فَعْلى) :

ذكر في البند السابق أن ابن سيده يعلل قلب الواو إلى ياء ؛ لإبدال الواو مكان الياء في نظيرتها فَعْلى ، من قبيل التكافؤ في التغيير ، فالأسماء في فَعلى كانت لامها واواً عدا : طغيا ، وشعيا (اسم نبي).

نمثل ما ذهب إليه ابن سيده في المخطط التالي :

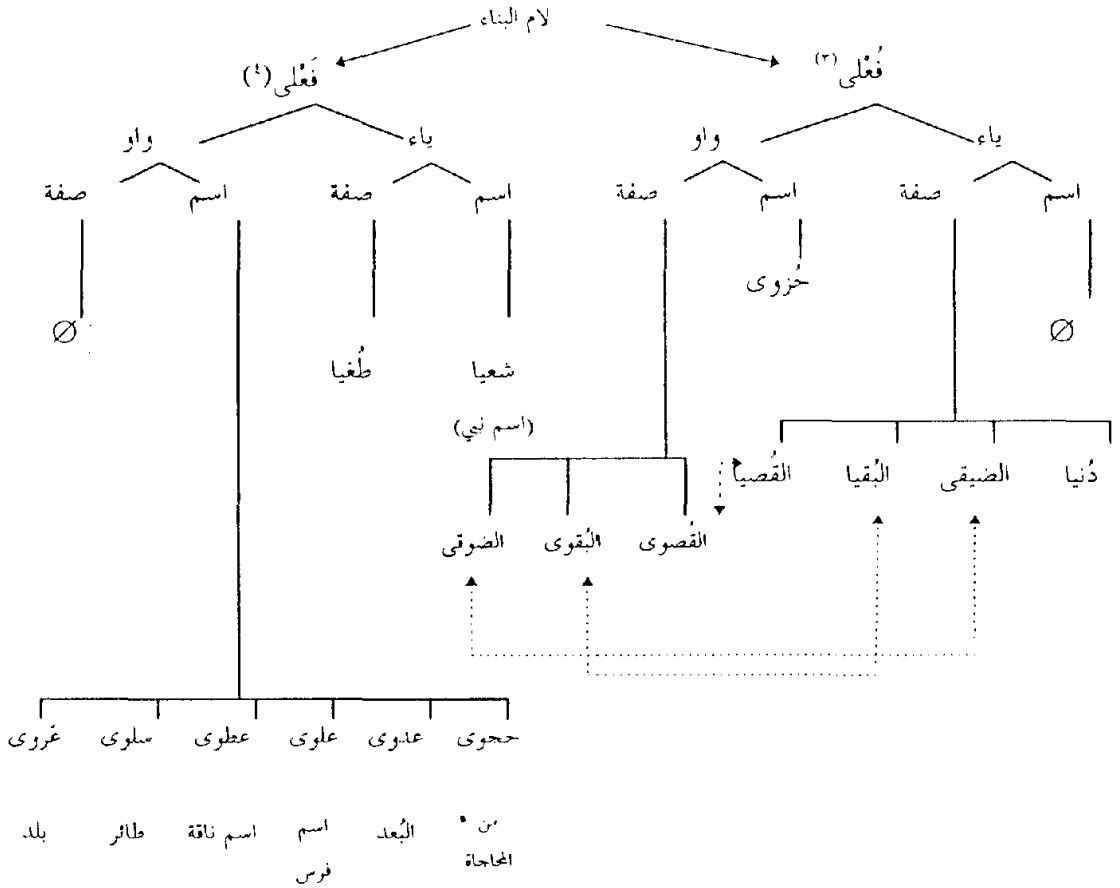

(١) ابن سيده، المخصص ، ١٩١/١٥ . ذهب أهل الصرف في مثل هذه الأمثلة الموجودة فيها الياء المبدلة من الواو ؛ تكون صفات شذ منها القُصوى .ينظر : سيبويه ، الكتاب ، ٣٨٩/٤ . ابن جني ، المنصف ،١٦١/٢، ١٦٢ . والمصري ؛ محمد بن عبد الغني ، علم الصرف والنظام اللغوي ؛ مكتبة الرسالة الحديثة ؛ عمان ، الأردن، ط١٩٨٩/١، ١٨٥ . الأسطى؛ عبد الله محمد ، الطريف في علم التصريف ، مكتبة الدعوة الإسلامية، طرابلس، ١٩٩٢، ١٣٢ .

(٢) ابن سيده ،المخصص ، ١٩٣/١٥ .

(٣) ينظر : ابن سيده ، المخصص ، ١٨٩/١٥-١٩٥ .

(٤) السابق ١٨٠/١٥-١٨٦ .

لو أمعنا النظر في الجذور اللغوية للأمثلة السابقة أسماء وصفات؛ لوجدنا أن لاماتها تتراوح بين الواو والياء ، فلم تكن هناك قاعدة لصياغتها من لاماتها، فقد كان من المتوقع أن تأتي دنيا على دنوى من (دَنو) ، وأن تبقى (بُقيا من بَقي ، لكن الاستقراء اللغوي يطالعنا إلى وجودها على صورة أخرى ، وهي (بُقوى) ، وكذلك القول في (قصيا) . هذا من جهة .

ومن جهة أخرى وجود أمثلة شاذة في كلا الصنفين ، الاسم والصفة ، وفي فُعلى ، وفَعلى .

ثمة من يعزو أسباب الإعلال التي تحدّث عنها ابن سيده ، إلى لهجات العرب ، وإلى الأسباب الصوتية ، فيرى ابن السراج في المقصور والممدود ، أن ((الدنيا)) لغة بني نجد وتميم خاصة ، أما أهل الحجاز ، وبني أسد فإنهم يلحقونها ونظائرها بالمصادر ذوات الواو ، فيقولون : دنوى مثل شروى[١] وكذلك يفعلون بكل فعلى موضع لامها واو ، يفتحون أولها ، ويقلبون الواو ياء ؛ لأنهم يستثقلون الضمة والواو[٢] .

وللبكوش – من المحدثين – رأي يؤيد بعض ما ذهب إليه ابن السراج [٣] ، إذ يرى أن القلب في البناء/ الصيغة من جراء التجانس بين الأصوات سعياً لتسهيل النطق ، في الغالب ، كما هو في المثال السابق ، وفي عُليا من عُلوا[٤] .

تميل الدراسة إلى رأيي ابن السراج والبكوش ، وترى أن علّة الأسماء والصفات في الحالات الشاذة، ما هي إلا بقايا لهجية ، أو اختلاف لغات العرب ، نشأ عن ميل اللغة إلى التطور نحو التسهيل في نطق الأصوات ، فلو حفظ لنا التراث اللغوية أكثر من تلك الأمثلة ، فإنه من المحتمل أن نرى واوية اللام تنطق يائية ، والعكس كذلك .

يرى التفسير المقطعي لبنية الوحدات اللغوي أن اللغة تميل إلى إسقاط شبه الصائت لتكوّن حركة مزدوجة في البنية المقطعية ، سواء أكان شبه الصائت واواً في (بُقْوى) أم ياءً في (بُقْيا)، إلا أن خشية الالتباس في البنية الناتجة بأبنية أخرى ، حفظ للألفاظ بقاءها على هذا القبيل ، فإذا ما سقط شبه الصامت (بُقيا وبقوى) مثلاً فإنهما تصبحان (بُقى) ، وهي بنية مصدرية تخالف الصفة من حيث

---

(١) أبو حيان (ت ٧٥٤ هـ)؛ محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط، دار الفكر، ط٢/١٩٨٣، ٢٨٢/١ . وينظر: المطلبي؛ غالب فاضل، ((معجم لهجة تميم)) ، مجلة المورد، مج ٧، ع٣/١٩٧٨، ١٦٠.

(٢) ينظر: ابن السراج؛ الأصول في النحو، ٢٥٧/٣-٢٥٨ . وأبو حيان، تفسير البحر المحيط ، ٢٨٢/١ بتصرف . و المطلبي ، ((معجم لهجة تميم)) ، ١٦٠.

(٣) ينظر: الأصول في النحو، ٢٥٧/٣-٢٥٨.

(٤) ينظر :البكوش؛ الطيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله ، تونس، ط٢/١٩٨٧، ٧٥ .

المعيارين الصرفي والدلالي ، أما صور التبادل بين الياء والواو في الأمثلة ، فهذا تابع إلى السليقة الذوقية للعرب ، وميلها إلى الأيسر على لسانها ، فلذا نجد فريق الحجازيين يميلون إلى الواو ، فيما يميل الآخرون نحو الياء .

ودلالة هذا الرأي تتضح في : (ضوقى ، وضيزى) التي أشار إليها ابن سيده في مخصصه ، مع وجود الاختلاف بينها وبين سابقتها ، في كون العلة (شبه الصامت) في عين بنائها لا في لامها .

يسجل ابن سيده صورتي المثالين :

- الضَّوقى والضيقى (تأنيث الأضيق)[١] .

- الضوزى والضيزى (القسمة غير العادلة)[٢] . ويعلل مجيء الضيزى على فُعلى، لا على فِعلى، لعدم ورود صفة لفِعلى بكسر الفاء إلا بالهاء ، نحو رجل عِزهاة ، ثم نراه يذكر أنها قد قيلت على الأصل (ضوزى) ، إنما أبدلت الضمة فيها كسرة ؛ كراهية الضمة والواو[٣].

والعلة كما تراها الدراسة الصوتية أن الأصل في ضيزى أو ضوزى : ضُـيْزى ، يتشكل في بنائها المقطعي حركة مزدوجة هابطة، حيث تميل اللغة إلى التخلص منه ؛ فلذا سمعت (ضوزى) ، وهي الصورة الناتجة من جراء التغيير الصوتي في البنية المقطعية :

ضُوْزى ← ضوزى

↓ ↓

يسقط الصوت الانتقالي (و) ويعوض عن بعد التغيير

سقوطه بحركة من جنس الحركة السابقة له .

أما ضيزى ، فهي تغيير صوتي آخر للأصل (ضُيْزى) ، يفسر وفق قانون المخالفة للحركات ، على النحو التالي :

ضُيْزى ← ضيزى

يؤثر الصوت الانتقالي (ي) في الحركة السابقة

ويحولها إلى حركة من جنسه ، وهي الكسرة .

وهناك صورة ثالثة يسوقها العكبري في القراءات ، حيث تنطق بها بعض اللهجات على (ضئزى)[٤] ، أي بالهمز ، قرئت في الآية الكريمة : ﴿ تلك إذاً قسمةٌ ضيزى ﴾[٥] ، يفسرها الكناعنة -

---

(١) المخصص ، ١٥/١٩١ .

(٢) السابق ، نفسه .

(٣) ابن سيده، المخصص، ١٥/١٩١ .

من المحدثين - على أن الهمز تم بعد حذف شبه الحركة بعد المماثلة ، ثم تعويضها عن طريق إقحام الهمزة التي تغلق المقطع القصير (الأول) مرة ثانية ، على الخطوات التالية :

duy|zaa ← dey|zaa ← de|zaa ← de'|zaa [1].

وقد نعزو هذه القراءة إلى لهجة بني تميم [2] التي كانت تسرع في نطقها ، مما يدفعهم إلى نبر المقاطع الأولى من الكلمة ، ومن ظواهر نبرهم همز الصائت الطويل كما حدث في :

ضيزى ← ضِئْزى

(ص ح ح) ← (ص ح ص)

ولا غرابة في ذلك ، فقد ساق لنا صاحب الكشاف [3] قراءة عن ابن كثير (المكيّ) أنه بالغ في الهمز، نحو ما جاء في قوله تعالى ﴿ وكشفت عن سَأْقَيْها ﴾ [4] بدلاً من ساقيْها ، على الرغم من أن أهل مكة لا ينبرون .

لعل الأمر في كل ذلك يبيت جلياً ، سواء أكان في معتل اللام أم في معتل العين ، حيث التلون اللهجي والتغييرات الصوتية في أمثلة (فُعلى) ، وليس كما يراه ابن سيده وغيره في الإطار الشاذ في الاسم والصفات .

ويبقى التنبيه على أن (أفعل) صيغة أخرى لاسم التفضيل ، يأتي منها : أسمى ، وأعلى ، وأرقى، وأحلى ... و لم يذكرها صاحب المخصص في الأبنية الثمانية للمقصور ؛ لعلّه اكتفى بمؤنثها ، إذ أن أمثال ابن سيده ليس ممن يغفل عن ذلك .

خامساً: اسم الآلة (الأداة)

يعقد ابن سيده في مخصصه باباً تحت عنوان ((هذا بابُ ما عالجت به))، ويخصصه في (الآلات) التي تأتي أبنيتها مسبوقة بميم زائدة . تلخص جملة أقواله في النقاط التالية :

---

(٤) ينظر : العكبري (ت ٦١٦ هـ) ؛ أبو البقاء عبد الله بن الحسين ، إملاء ما من به الرحمن في وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، تحقيق إبراهيم عطوة عوض ، دار الحديث ، القاهرة ، (د.ت)، ٢/٢٤٧ .

(٥) سورة النجم ، الآية ٢٢.

(١) ينظر : أثر الحركة المزدوجة ، ٢٢٠-٢٢١ .

(٢) للمزيد ينظر: المطلبي، لهجة تميم ، ٢١٤-٢١٩

(٣) الزمخشري، الكشاف، ٣/٣٧٤ .

(٤) سورة النمل ، الآية ٤٤ .

– مصطلح " آلة " :

يستخدم صاحب المخصص مصطلح آلة في الأشياء التي تُعالج بها[١] ، شأنه شأن الصرفيين القدامى . إلا أن للمحدثين معنى آخر يدل عليه مصطلح الآلة ؛ لتطور الأدوات و ازديادها ، تلبية لحاجات الإنسان اليومية ، وما أطلق عليه القدامى عدّ في نطاق مصطلح ((الأدوات)) أو ((الوسائل)). فالأداة (Tool) : ما يستعين بها الإنسان على معالجة شيء يحتاج إلى بذل جهد عضلي عند استخدامها، كالسكين ، والمبرد ؛ والمجداف ، والمصفاة ...

أما الآلة أو الجهاز (Instrument) ، فهي التي يعتمد الإنسان قُدرَتها الذاتية في أداء الأعمال من دون تدخل جسدي ، كالمصعد ، والسيارة ، والثلاجة ...[٢] .

– صياغة أبنيتها :

• بين السماع والقياس :

تقع أمثلة الأبنية المصوغة منها الأدوات (الآلة) في إطار السماع والقياس :

١ – الأبنية المقيسة :

تصاغ من الثلاثي بإضافة ميم مكسورة في أوله وتاء في نهايته، نحو : مِخْيَطة ، ويعد هذا النوع من الأسماء المشتقة التي يمكن صياغتها من أفعالها ، وإن لم تكن مسموعة .

٢ – الأبنية المسموعة :

يقول ابن سيده فيها : ((لم يذهبوا بها مذهَب الفعل ، ولكنها جعلت أسماء لهذه الأوعية))[٣]، أي أنها أسماء جامدة لا تشتق من الأفعال ، عكس سابقتها القياسية . نحو : المِخَدّة .

• حركة الميم في أولها :

وتكون على ضربين :

١ – مكسورة ، وعُدّت في الإطار القياسي ، وتجيء أبنيتها عنده على :

– مِفعَل ، نحو : مِقصّ .

– مِفعلة ، مثل : مِسَلّة .

---

(١) ينظر : ابن سيده ، المخصص ، ١٤/١٩٨-١٩٩ .

(٢) ينظر : حلواني ، المغني ، ٣٠٨ ، وينظر : عبد الجليل ، علم الصرف الصوتي ، ٣٢٣ .

(٣) المخصص ، ١٤/١٩٩ .

- مِفعال ، كـ : مِصباح .

٢ - مضمومة ، وتكون سماعية :

إذ أنه ((جاء منها خمسة أحرف)) على حد تعبير الرجل ، وهي : ((مُكحلة ، ومُسْعط، ومُنْخُل، ومُدُقٌّ))[١] .

• **أبنية المقصور منها :**

تمثلت لنا أمثلتهما في أبواب المقصور والممدود على النحو التالي :

* فَعَل : نحو : الرّحا التي يطحن فيها ، وجمعها أرحاء[٢] .
* مُفعَل : يحاكم صاحب المخصص النحاة اللغويين الذين رأوا أن زنة موسى: فَعلى، ويقول : ((ذكرته في باب فُعْلى لغلبة هذا المذهب على أكثر شيوخ اللغة ، مما لا عِلم له بالنحو))[٣]. وينتصر لأبي علي في كون موسى الحديد على (مُفعَل)، وعلة ذلك اعتبار الألف فيها منقلبة عن ياء، كما أن أفعى على أفعل[٤] .
* مِفعَل : لم يذكر فيه إلا : المِقرى . وهو ((الإناء الذي يوضع فيه قِرى الضيف))[٥] . وذكر في غير موضع (المِطْلى) : ما طليت به الشيء[٦] ، و(المِقلى) : الذي يقلى عليه[٧]، و(المِهدى): الطبق الذي يُهدى عليه[٨] .

* إفْعَل : أفرد منه (الإشفى) ، وهو المخصف الذي يُخرَزُ به[٩] .

المبحث الثالث: جمع التكسير

الجمع في اللغة العربية يقع على ضربين، الجمع السالم- ستذكره الدراسة في مبحث التحول الخارجي - أما الثاني فهو جمع التكسير، أو كما نعته السلف : الجمع المكسر. ويراه فليش -من

---

(١) ينظر :ابن سيده ، المخصص، ١٤/١٩٩.

(٢) ابن سيده ، المخصص، ١٥/١٦٩ .

(٣) السابق ، ١٥/١٩٥ .

(٤) السابق ، نفسه .

(٥) السابق ، ١٦/٥ .

المحدثين- أنه ثمرة التحول الداخلي، تكاثرت أشكاله بصورة مدهشة، تصل إلى ثمان وعشرين صيغة[١].
ويختلف هذا الجمع عن ندّه السّالم في :

- تغيرات البنية الصوتية للمفرد، بحذف أو زيادة على مفرده، صوامت أو صوائت.
نحو: الأنى ؛ جمع أناة، وهو الترفق[٢].
الزَهارى : جمع زَهْراء، وهي البيضاء من الإبل وغيرها[٣].
الآلاء : جمع إلىً (علامة)[٤] ... وسواها.

وقد يأتي الجمع والمفرد متحدي البنية اللغوية وزناً وصرفاً، نحو : ((الحُلاوى : نبت أو شجر ذو شوك، واحدته : حُلاوى على لفظ الجمع))[٥].

- وقوع أغلب أبنيته في المعيار السماعي، ولم تلتزم ببنية خاصة، كما كان في الجمع السالم؛ الذي خضع لقياس مطرد.

- كثرة أبنيته، حتى قسمها جمهور الصرفيين إلى : جموع قلة، وجموع كثرة، وصيغ منتهى الجموع.

أبنية المقصور في جمع التكسير :

رصدت الدراسة عشرة أبنية لجمع التكسير في الاسم المقصور عند ابن سيده . ستقوم بدراستها من خلال علاقتها بالمفرْد ، وذكر ما يمدّ منها ، وهي المذكورة في المجموعات التالية :

♦ **فَعَل** :

تشترك هذه الصيغة الدالة على جمع التكسير، مع المفرد الذي يأتي جمعه على أفعال، مثل : الجبى ← أجْباء (ما حول الحوض والبئر)[٦]، والشّلا ← أشلاء (العضو)[٧].

وجاء مثال اشترك فيه المفرد وجمعه، وهو لجى : ذكر الضفادع، والأنثى لجاة، والجمع : لجىً كـ : نوىً[٨].

---

(١) ينظر : العربية الفصحى، ٦٦.
(٢) ابن سيده، المخصص، ١١٦/١٥.
(٣) السابق، ٢٠٠/١٥.
(٤) السابق١٧٥/١٥.
(٥) السابق ١٤٥/١٥.
(٦) السابق ١٦٤/١٥.
(٧) السابق ١٦٦/١٥.
(٨)ا لسابق، ١٧٢/١٥.

أما فَعَل صيغة جمع التكسير، فإن مفرده التزم صيغة واحدة هي فَعَلَة، وكثر المقصور فيها، حصرنا أمثلته التالية[١] :

قَذى ← قَذاة (الذي يقع في العين).

عَذا ← عذاة (الأرض البعيدة من الماء).

حَثا ← حثاة (حطام التبن أو قشور التمر).

حَطا ← حطاة (القملة).

الشَذا ← شذاة (ضرب من الذباب) ... وغيرها.

يبدو الفرق بين صيغة الجمع فَعَل، وصيغة المفرد فَعَلَة زيادة التاء على بناء المفرد بإقفال المقطع الثاني بصوت صامت، أما الألف فعدت لام البناء :

شذاة شذا

(ص ح ح ص) ← (ص ح ح)

♦ **فِعَل** [٢] :

جمع عليه المفرد من أوزان عدّة، و لم يأتِ كسابقه جمع تكسير لصيغة واحدة، لكن أكثر ما يكون جمعاً لـ (فِعْلة). وذلك في الآتي :

* فِعَل جمع فِعْلَة :

جِنى : جمع جِنية، وهي الثمرة المُجتَناة.

دِنى : دِنية، وهي القُرب.

مِشى : مِشية.

* فِعَل جمع لأبنية مفرد مختلفة، وجاء في :

حِظا : جمع حِظوة، وحُظوة، وحِظة.

سِرى : جمع سِرْوة من السهام، وسُرْوة، وسِرْية.

قِدى : جمع قِدوة وقُدوة.

قِضا : جمع قِضية.

قد يكون تبادل الفتح والكسر في فاء أبنية المفرد مردّه إلى لهجات العرب.

---

(١) ينظر السابق باب فَعَل.

(٢) ينظر: ابن سيده ، المخصص ، باب (فِعَل) .

أما العلاقة بين بناء الجمع ومفرده، فتكمن في زيادة التاء في المفرد على الجمع، واستبدال الحركة التابعة لعين الجمع بالسكون أو الفونيم الصفري/ السكون، وبهذا فإن البنية المقطعية يعتورها تغيير داخلي، كما يتضح (عند الوقف):

دِنْيَة	←	دِنَي	←	دِنى
(ص ح ص/ص ح ص)	←	(ص ح/ ص ح ص)	←	(ص ح.ح)

ونلاحظ في حِظة، ولثة، وقضة ... وغيرها أن الواو قد سقطت من بناء المفرد، يدل هذا على أن الأعراب نفرت من وجود الحركة المزدوجة في البنية المقطعية مما أدى إلى إسقاطها :

حِظوة ← حِظة

♦ **فُعَل**[1] :

هذا البناء مختص بجمع التكسير للمقصور، إذ أن أمثلته اللغوية أكثر من أمثلة الجموع الأخرى، حتى تجاوزت عند ابن سيده العشرين مثالاً.

وهي صيغة يجمع عليها أبنية كثيرة، وقفنا عليها في مقصور ابن سيده على النحو التالي :

أُتى ← جمع إتاوة (موضع).

عُجا ← عُجاوة، وعُجاية (مُضغة من لحم)، وطُلا ← طُلاوة (الأعناق).

خُطا ← خُطْوة، وخَطْوة.

قُرى ← قَرية.

ثُبى ← ثِبة، وحُمى ← حِمة (سم العقرب والحية)، وظُبى ← ظِبة.

كُبا ← كِبة، وكُبون، وكِبون (البَعَرة، أو الكُناسة).

عُلا ← عُلْيا، وعُلا في التنزيل : ﴿ فأولئك لهم الدرجات العُلا ﴾ [2].

وأكثر الباب على :

عُرا ← عُروة، هُوى ← هُوّة (ما سفل من الأرض)، حُشا ← حُشْوة (ما أخرج من بطن الشاة).

♦ **فُعَل وفِعَل** :

من الجدير بالذكر عند الحديث عن صيغة فُعَل الدالة على جمع التكسير، الإشارة إلى العلاقة الحميمة بينها وبين فِعَل ، إذ يفرد ابن سيده لهما باباً تحت عنوان : ((ما يختلف أوله بالكسر والضم، ويتفق بالقصر، وكله باتفاق المعنى))[3]، جاء معظمها جموع تكسير لمفردين مشتركين بينهما، منها[4]:

---

(١) ينظر : ابن سيده، المخصص، باب فُعَل.

(٢) سورة طه ، الآية ٧٥.

القِدا، والقُدا : جمع قِدْوة، وقُدْوة، وكلاهما : ما اقتديت به.
القِنى، والقُنا : جمع قِنية، وقُنْية، وهو ما اكتسبت به من طريف وتليد.
الكِنى، والكُنى: جمع كِنية، وكنية.
الجِذا، والجُذا : جمع جِذوة، وجُذوة : من النار، وهو عود غليظ فيه نار.
الصِّفا، والصُّفا : جمع صِفوة، وصُفوة، وفيها ثلاث لغات : صِفْوَة الشيء، وصُفْوته، وصَفْوَته.

هذه الأمثلة تدفع إلى القول بوجود علاقة لهجية بين فِعَل وفُعَل بتصريح ابن سيده السابق في صِفا، وما يؤكد ذلك ما ارتآه بعض القدامى بأنهما من باب ما جاء في لغتين[١].

وقد يكون تفسير ارتباط فُعَل بأبنية المفرد الكثيرة، التي لا يحكمها ضابط، ولا تجمع لبناء واحد كما حدث في فَعَل؛ أنها صيغة أكثر قِدماً من فَعَل ومن فِعَل، وهي الأخرى أقدم من فَعَل.

♦ **فَعْلى** [٢]:

يجمع على هذا البناء ما كان على ((فعيل)) ، ويشترط أن يكون فيه وصفاً بمعنى مفعول، وأن يدل على موت أو توجع، أو تشتت، كـ قتيل وقتلى، وجريح وجرحى، وصريع وصرعى وأسير وأسرى[٣].

وذكر ابن سيده ما يجمع عليه ((فاعل)) ، نحو : رَزْحى : جمع رازح (وهو الكال المعيي)، وإبل نَشرى (التي انتشر فيها الجرب) وظَمْأى (وهي الذابلة من غير سقم، والسَّبلى : العَطشى)[٤].

♦ **فِعْلى** :

جاءت مثل سابقتها من الأمثلة الواردة فيها، فما أشار إليه ابن سيده لم يتجاوز التالي :
ذِفرى : واحدتها ذِفْراة، وهي العظم الناتئ خلف الأذن.
العِرْقى : جمع عِرْقاة، من قولهم : استأصل الله عِرْقاتَهم، عن الفارسي، ولم يحكها غيره.

---

(٣) المخصص، ١٥/١٥٤ وما بعدها.
(٤) ينظر: السابق، ١٥/١٥٤-١٥٦.
(١) ابن قتيبة، أدب الكتاب، ٥٣٦.
(٢) لم تكن صيغة (فَعْلى) دالة على الجمع بقدر ما دلت على صيغة الصفة المشبهة. ينظر الصفة المشبهة في الدراسة ص .
(٣) ينظر : حلواني، المغني، ٤١١.
(٤) المخصص، ١٥/١٨٣-١٨٦.

الحِفْرى : نبت، واحدته حِفْراة.

العِفْرى، والعِفرية : واحد، يقال : نشر الديك عِفْراه، وقال الفارسي : العِفرى جمع عِفْراة، وأنشد عن ابن دريد:

إذ صَعِدَ الدَّهْرُ إلى عفراته [١]

♦ فُعَّل :

يذكر ابن سيده أمثلة ثلاثة في هذا البناء، كلها جمع تكسير للمفرد (فاعل) المنقوص، وهي :

عُفَّى : جمع عافٍ، وهم الآتون [٢].

غُزَّى : جمع غازٍ، وفي التنزيل ﴿ أو كانوا غُزًّى﴾ [٣].

الجُلَّى : جمع جالٍ [٤].

وذكر الصرفيون [٥] أن فُعَّل جمع قياسي لما كان على وزن ((فاعِل)) أو ((فاعِلة)) واشترطوا أن يكون وصفاً، صحيح اللام، كجمع ساجد على سجّد، وراكع على ركّع. لكن الدراسة كشفت عن مجيئه في المعتل اللام، وهو المنقوص، كما أشرنا آنفاً.

♦ فَعالى، و فُعالى :

ترد هاتان الصيغتان في صيغ منتهى الجموع، الذي يقصد به كل جمع تكسير أتى بعد صائته الطويل (الألف) صوتان أو ثلاثة، بحيث تبيت أصوات بنيته جميعاً خمسة أو ستة أصوات، يتعاور الصائتان : الضم والفتح على فاء البناء، ونحوه ما رآه ابن خالويه [٦] في قوله تعالى : ﴿أسارى تُفادوهم﴾[٧]، حيث يقرأ على وجهين :

الأول : بضم الهمزة، وإثبات الألف : أُسارى.

الثاني : بفتحها، وطرح الألف : أَسار.

---

(١) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، (عفر) . وفي اللسان الرجز لحميد الأرقط، (طمس) .

(٢) المخصص، ٢٠٢/١٥.

(٣) سورة آل عمران ، الآية ١٥٦.

(٤) المخصص، ٢٠٢/١٥.

(٥) نحو: الاستراباذي، شرح الشافية، ١٥٥/١

(٦) الحجة في القراءات السبع، ٨٤.

(٧)سورة البقرة، الآية ٨٥.

ولابن جني تعليل للقراءتين بقوله : ((فالحجة لمن أثبتها : أنه أراد جمع الجمع، والحجة لمن طرحها : أنه أراد جمع أسير))[١] أي أنه يوجّه هذه الصيغة نحو صيغ منتهى الجموع . مهما كان الأمر، فإنها عدت من بُنى جموع التكسير.

وما جاء في فَعالى [٢]:

الزَّرافى : جمع زرافة، وهي الجماعة من الناس.

الزّهارى : جمع زهراء، وهي البيضاء من الإبل، وغيرها.

الرآسى : جمع شاة رئيس، إذا أصيب رأسُها.

رَجالى : جمع راجل.

أما فُعالى[٣]:

فكانت منه : العُجايا : جمع عجاية.

ويذكر صاحب المخصص أمثلة جاءت على كلا البناءين:

* كَسالى وكُسالى، ويقول الجوهري : إن شئت كسرت الألف كما قلنا في صحاري[٤].
* غَيارى وغُيارى.
* سَكارى وسُكارى .

ذهب الجوهري إلى أن مفرده سَكْران، والجمع يكون كما ذكره صاحب المخصص . ويضيف وجهاً آخر وهو سَكْرى على فَعْلى، وذلك في قوله تعالى : ﴿وترى الناس سُكارى وما هم بسكارى﴾[٥].

♦ فُعَالى [٦] :

يدوّن صاحب المخصص [٧] المثالين :

---

(١) ابن جني (٣٩٢ هـ)؛ أبو الفتح عثمان، الحجة في القراءات السبع، ، تحقيق صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد، ١٩٩٢، ١٤٨.

(٢) ابن سيده، المخصص، ١٥/٢٠٠-٢٠٢.

(٣) السابق نفسه.

(٤) الجوهري ، الصحاح ، و ابن منظور، اللسان: (كسل) .

(٥)سورة الحج ، الآية ٢ .

(٦) ذكرها ابن سيده من مقاييس المقصور التي لم يذكرها سيبويه، ينظر :المخصص، ١٥/١٠٩.

(٧) ابن سيده، المخصص، ١٥/٢٠٣.

رُجّالى : جمع راجل، وربما تكون هذه لغة في فُعالى، فوجه الشبه بينهما في هذا المثال متفق في المعيارين : الصرفي، كونهما جمعين لـ (فاعِل)، والدلالي. لكن الفرق بيّن في المعيار الصوتي العائد إلى لهجات الأعراب.

شُقّارى: يقول فيه : ((الشّقارى والشُّقار نَبْت، واحدته شُقّارى، مثل الجمع سواء))[١].

يبدو أن فُعّالى لها علاقة بالبناء فُعّال بدون الألف المقصورة، أو الصائت الطويل، وهي لغة ثالثة من لغات العرب التي تميل لتسكين المقطع المفتوح المتطرف .

عولجت جموع التكسير السابقة فيما جاء من الثلاثي. أما فيما زاد ، كـ : الرباعي والخماسي، فقد ذكره ابن مالك في قوله :

وخيّروا في زائِدَيْ "سَرَندى" وكُلٌّ ما ضاهاه كـ "العَلَنْدى"[٢]

يبدو أنهم استكثروا في الجمع زيادة أصوات على المفرد، لزيادة أصوله عن الثلاثة، فكان لا بدّ من حذف إحدى اللواحق لتقليل بناء الكلمة، ((فتقول في سَرَندى : سَراند، بحذف الألف الزائدة المقصورة وإبقاء النون، وسَرَادٍ، بحذف النون وإبقاء الألف، وكذلك علندى؛ فتقول : عَلانِد، وعَلادٍ، ومثلهما حَبَنْطى؛ فتقول : حَبانِط، وحَباطٍ؛ لأنهما زيادتان زيدتا معاً للإلحاق بسفرجل، ولا مزية لإحداهما على الأخرى، وهذا شأن كل زيادتين زيدتا للإلحاق)) [٣] .

---

(١) السابق، ١٥/٢٠٣ .

(٢) شرح ابن عقيل،٢/ ٤٧٦.

(٣) السابق، نفسه.

المبحث الرابع: تصغير الاسم المقصور

أشار ابن سيده في الباب المدروس إشارات قليلة في تحقير الاسم المقصور وفق مقتضى الحاجة، كان يذكر: قالوا في تحقير المَها مُوَيْهاً [١]. والحُجَيّا والحُذَيّا مصغرة كالثريا [٢]. أما ((الثُّريّا (فـ)مؤنثة مصغرة و لم يسمع لها بتكبير)) [٣] ، ((كأنه تصغير الثَّرْوى)) [٤] . وكذلك كل ما جاء من الأمثلة على زنة التحقير وليس بمصغر ، نحو: الرُّتَيْلى - دُوَيَّبَّة، على زنة فُعَيْلى[٥]، والبُقَيْرى-وهي لعبة [٦]...وهكذا

غير أن للتحقير أبواباً يصنفها ابن سيده في مخصصه [٧] ، يذكر فيها الكيفية التي تحقّر بها الأسماء، ذاكراً الأسماء التي لاتحقّر، والأسماء التي صيغت على أبنية التحقير ، ليست مصغرة...وهكذا . وأدرج فيها بعض الأسماء المقصوة كما مثّلنا، وبعض الأسماء الممدودة-كما سيذكر في الممدود .

المبحث الخامس: التحول الخارجي المصاحب لأبنية الاسم المقصور

استناداً إلى التغيرات الداخلية الحادثة في بنية الأسماء المقصورة والممدودة؛ فصلت الدراسة مباحثها وفق عنواناتها المختصة بها، إلا أن هذا المبحث اختلف عن الأخر؛ كون الموضوعات المعالجة فيه لا تغير البنية الداخلية في الوحدات اللغوية بإضافة اللواحق الوظيفية إليها، لكن يعتري بعض أواخر الأسماء المدروسة قلباً أو حذفاً؛ لذا أفرد لها بعض اللغويين الذين عالجوا الظاهرة جزءاً في معالجتهم هذا النوع من الأسماء، كابن السكيت[٨]، وابن سيده[٩].

---

(١)ابن سيده ، المخصص،١٥/١٣٤.

(٢) السابق، ١٥/١٣٥.

(٣) السابق، ١٥/٢٠٤.

(٤) السابق، ١٤/١٠٧.

(٥) السابق، ١٥/٢٠٤.

(٦) السابق، ١٤/١٠٨.

(٧) ينظر : السابق، ١٤/١٠٤-١١٤.

(٨) ينظر: كتاب حروف الممدود والمقصور، ٢٠-٢١.

(٩) ينظر: المخصص، ١٥/١١١-١١٦.

جملة ملاحظاتهم دارت على تثنية الاسمين، لكن ابن ولاد [١] أفرد للجمع مبحثاً خاصاً، لم نجده عند الآخرين [٢]. ومع ذلك لم يفرد أيّ منهم للاسمين جزءاً خاصاً في مبحثي النسبة أو الإضافة اللذين يعدّان من التحول الخارجي على أبنية الاسمين.

أما صاحب المخصص فإنه يذكر إشارات قليلة عن ذلك، فمثلاً يقول : ((فأما ما حُكي من قولهم عَدَوْلى في اسم مكان بالبحرين ونسبتهم إليه عَدَوْلِيَّة فالقول فيه أن الواو لام واللام زائدة كزيادتها في عَبْدَل..." [٣]. وفي غير موضع ((الحُجَيّا : اللغز وهو المُحاجاة يقال حُجَّ حُجَيّاك ...))[٤]، ((ويقال صَغاك معه وصَغوك .. والصَّغا الميل)) [٥] .ولعل صنيع ابن سيده هذا؛ مرده إلى أنه عالج هذه التحولات ضمن مباحثها في ثنايا المخصص، إذ أفرد للنسبة أبوابه[٦]، وللإضافة نحوها [٧].

بما أن معالجة التحول الخارجي لأبنية الاسمين عند ابن سيده لم يقتصر إلا على المثنى؛ فستقف الدراسة على أهم قضاياه التي عالجها دون غيره من التحولات.

المثنى المقصور :

يصاغ الاسم المفرد المُعْرَب لإلحاقه[٨] بالمثنى، بإضافة اللاحقتين، من دون تغيير في بنية الكلمة، إلا أن للمقصور حالات خاصة اختلفت عن الاسم الصحيح، يفرد لها صاحب المخصص باباً، يبيّن فيها صياغته مما كان ثلاثي الأصول، ومزيداً عليها.

خلاصة قوله نناقشها في النقاط التالية :

- يفرق ابن سيده، وغيره[٩]، في صياغة المثنى من الاسم المقصور بين ما كان ثلاثي الأصول، أو مزيداً عليها، ويرى أن لام الثلاثي ترد إلى أصلها عند التثنية؛ لامتناع اجتماع ساكنين، وهما الألفان؛ ألف الاسم المقصور، وألف التثنية؛ فلذا تحرك الأولى[١٠]، نحو :

---

(١) ينظر: كتاب المقصور والممدود، ١٥٠-١٦٥.

(٢) توقعت الدراسة أن يفرد صاحب المخصص للجمع السالم باباً كما جعل للتثنية، ويكون بذا قد ألمّ بمباحث الظاهرة .ولعله اكتفى بما أسهبه في التثنية .

(٣) ابن سيده ، المخصص ، ٢٠٩/١٥.

(٤) السابق، ٢٠٣/١٥.

(٥) السابق، ١٦٦/١٥

(٦) السابق، ٢٣٦/١٣-٢٤٢.

(٧) ٢٤٢/١٣-٢٤٨.

(٨) يشترط النحاة و الصرفيون في صياغة الاسم المثنى شروطاً عدة، كأن يكون مفرداً لا مثنى ولا جمعاً، وأن يكون معرباً لا مبنياً، نحو: متى، ومن ... وأن يدل على اثنين متفقين لفظاً ومعنىً ... وغيرها. ينظر : الحملاوي، شذا العرف، ٩٣-٩٤.

عَصا + ان ← عَصَوَ + ان ← عَصَوان ، فَتى + ان ← فَتَيَ + ان ← فَتَيان

يتجه اللغويون المحدثون في رؤيتهم للألف على أنها حركة مدّ مكوّنة من فتحتين، والحركات لا يمكن أن تكون أصواتاً ساكنة؛ عكس القدامى الذين يعدّونها ساكنة، كما ذهب ابن سيده [١] ، وبهذا فإن الألفينليستا ساكنتين، بل إن اجتماعهما يولّد أربع حركات متوالية في بناء الكلمة المقطعي :.

عصا + ان ← عصاان

↓

(ص ح ح / ح ح ص)

والنظام المقطعي المتشكل بعد إضافة اللاحقة للاسم المقصور المفرد؛ لا يمكن أن يكون في اللغة العربية؛ وذلك لتوالي الحركات، ولابتداء المقطع الثالث بمتحرك، وهذا مرفوض في العربية، ولو تخلصنا من توالي الحركات بحذف ألف أحدهما لتكون لدينا (عصان)، مما يلتبس الأمر ومفرده المنوّن، مع تقصير المقطع، نحو :

بتقصير المقطع الثاني

عصى : عصى + تنوين ← عصىً ← عصًى

(ص ح ح ح) ← (ص ح ص)

نلاحظ أن القدامى يقفون على لام البناء (أي يسكنونه)؛ لعدم احتسابهم حركاتها من البنية المقطعية، بل يعدونها طارئة عليها، فهي موضع حركات الإعراب المتعاقبة عليها تبعاً لتعاقب العوامل المختلفة[٢]، وتأثيرها فيها في الوظيفة النحوية؛ من أجل ذلك تحولت شبه الحركة الواقعة موقع اللام إلى حركة؛ لوجود الحركة المزدوجة الهابطة ، نحو : رَحَيْ ← رَحى، وقَفَوْ ← قَفا.

وما حدث في التثنية أن المفرد جاء في حالته الساكنة، أي بوجود تلك الحركة المزدوجة الهابطة، وأضيف عليها اللاحقة الدالة على المثنى (ان أو ين) دون أن يحدث أي تغيير، كما الحال في الصحيح:

لقد أقام النحاة ضوابط لمعرفة الأصل المنقلبة عنه الألف، بالرجوع إلى بعض تصاريف الكلمة، ومن ذلك :

- المثنى : ((تقول في رَجا رَجوان، وهو ناحية البئر أو غيرها)) [٣] .

---

(٩) نحو ما ذكره : ابن السكيت، كتاب حروف الممدود والمقصور، ٢٠. وابن مالك، تسهيل الفوائد، ١٦. وشرح المكودي على الألفية، ٢٨٣-٢٨٥. وشرح الخضري على الحاربردي، ١٥٠-١٥١.

(١٠) المخصص، ١٥/١١١-١١٢.

(١) ينظر: السابق، ١٥/١١٢.

(٢) ينظر : علي؛ ناصر، الصيغ الثلاثية مجردة و مزيدة اشتقاقاً ودلالة، المطبعة التعاونية ، دمشق، ١٩٨٩، ٩٣.

(٣) ابن سيده، المخصص، ١٥/ ١١٢.

- اسم المفعول : ((رضا من الواو يدلك على ذلك مَرْضُوّ))[١] .
- المؤنث المفرد على فَعْلاء : ((تقول في عشا العين عشوان؛ لأن الألف منقلبة عن واو، تقول: امرأة عَشْواء))[٢] .
- الفعل : ((ولو جعلت "على" اسماً ثم ثنيت لقلت عَلَوان؛ لأنها من عَلَوْت))[٣] وغيرها.

أما فيما جاء على غير ذلك، و لم يعرف أصل ألفه، فرأى النحاة فيها ضابطاً آخر ينطلق من المنظور الصوتي، وينهض على الإمالة، فإذا كانت الألف تمتنع فيها الإمالة فاعتبروها منقلبة عن واو، نحو: لَدى: لدوانْ، وإلى: إلوان، أما ما قبل الإمالة ثم ثنيت جعلته بالياء، فقلت : مَتَيان، وبَلَيان (متى، وبلى)[٤]. على الرغم من ورود هذه الحالة في مسائل التصاريف، أي ما وضعه النحاة افتراضاً وقاسوا عليه؛ ليصلوا إلى أصل الألف، وليس ما ورد في الواقع اللغوي؛ فإنهم يوجهون المسألة وجهة صوتية بحتة. وعلى أية حال فإن الواو أو الياء (الصوتين الانتقاليين) واقعان في البنية المقطعية للاسم المثنى.

وما جاء على ((أربعة أحرف فصاعداً، تُثّني بالياء))[٥] ، منقلبة أو زائدة سيّان، نحو مَغزيان (من الغزو)، ومَجْريان (من الجري، جريْتُ)، أما غير ذلك فقد عدّ حرفاً نادراً، كما قالوا : مِذروان، ومذروَيْن (لطرفي الأُلْيَتَيْن)، وكان القياس : مِذرَيان ومِذريين؛ لأن تقدير الواحد : مِذْرًى[٦]، ولأن العرب لم تستعمله، وُجب عنده قلب آخره ياء. ((وجعلوا حرف التثنية فيه كالتأنيث الذي يلحق آخر الاسم فيغير حكمه، تقول : شقاء، وعظاء ... لا يجوز غير الهمز في شيء من ذلك، وأصله : شقاو، وعظاي .. فوقعت الواو والياء طرفين وقبلهما ألف، ثم قالوا : شقاوة وعظاية، فجعلوه ياء؛ لأنه لما اتصل به حرف التأنيث، و لم يقع الإعراب على الياء صارتا كأنهما في وسط الكلمة، وكذلك مذروان لّما لم تفارقهما علامة التأنيث بُنيا عليها))[٧] .

ويضيف ابن سيده قائلاً : ((قال الكوفيون إن العرب تسقط الألف المقصورة فيما كثرت حروفه إذا ثنّوا، فيقولون في : خَوْزلى، وقَهْقرى، وما كان نحوهما : خَوْزلان، وقهقران، و لم يفرّق البصريون بين ما قلّت حروفه أو كثرت))[٨] .

---

(١) ابن سيده، المخصص، ١١٢/١٥.

(٢) السابق، نفسه.

(٣) السابق، نفسه.

(٤) السابق، ١١٣/١٥. وينظر: ابن السكيت، كتاب حروف الممدود والمقصور، ٢٠.

(٥) ابن سيده، المخصص، ١١٣/١٥.

(٦) ينظر : السابق، ١١٤/١٥.

(٧) السابق، ١١٤/١٥.

(٨) السابق، نفسه.

وبعد، فإن الدراسة تعتقد أن وجود الياء فيما ثُني من الرباعي وما يزيد، لم يستقر إلا في مرحلة لغوية متأخّرة؛ وقد كان الأمر يماثل الثلاثي، أي ما كانت لامه واواً ثني بالواو، وما كانت لامه ياء ثنّي بها، فابن سيده يسوق لهذا مِذْروان، و ذكر بعض اللغويين [1] رَضْيان، والأصل رَضْوان من الثلاثي، وعدّا مثالين شاذين عن الأصل، وما يعزز وجهة النظر أيضاً، مجيء بعض الألفاظ الممدودة بالواو والياء بدلاً من الهمزة في شقاوة وعظاية؛ لاتصال اللاحقة (التاء) بالكلمة، وهما ، برأي الدراسة؛ الأصل أو لغة من لا يهمز، ويكون التفسير الصوتي لهما في التالي :

مِذرَوْ (عند التسكين) ←——— مِذرى

↓

تشكل الحركة المزدوجة الهابطة ، فيسقط الصوت الانتقالي ويعوض عنه بحركة

وعند التثنية : مِذْرَوْ + ان ← مِذْروان

وكذا القول في الثلاثي رضيان، مع الفارق صوت شبه الحركة فيها ياء بدلاً من الواو.

حيث يكون المقطع الثالث قصيراً مغلقاً، فيه الحركة المزدوجة الصاعدة. والفرق بين (وان) في مذروان أو عضوان، و (وه) في شقاوة مقطعياً : طول المقطع، فالأول طويل مغلق، والثاني قصير مغلق؛ ولذا ثبت صوت شبه الحركة في بنية الكلمة، وكأن صفة البنية المقطعية على هذا النحو، مكّن صوت شبه الصامت من وجوده فيها. وقد بينا مسبقاً في مبحث المصادر، أن تقوى، وتقيا، مثلاً؛ لم يحدث لهما سقوط شبه الصامتين (الواو أو الياء) رغم الداعي لذلك.

يمكن القول أن شبه الصامت (واو، ياء) يبقى في بنية الكلمة عند إلحاقه بـ (ان : للمثنى) إذا كان مبتدئاً أحد المقاطع التالية (على أن تتكون حركة مزدوجة صاعدة):

(ص ح ص) : مقطع قصير مغلق.
(ص ح ح) : مقطع طويل مفتوح.
(ص ح ح ص) : مقطع طويل مغلق.

وربما تطور الأمر في كلام العرب؛ حتى استثقلوا وجود الحركة المزدوجة الصاعدة، مما أدى إلى سقوط شبه الصامت (و، ي) منها، مما يفسر مذهب الكوفيين الذين توسّعوا في الأخذ من الأعراب أكثر من أندادهم البصريين؛ فقد جاءت أمثلة مثناة سقطت منها الواو والياء، دعا ابن سيده، البصري

---

(١) المكودي، شرح المكودي، ٢٨٤.

المذهب؛ أن يعترض عليها ، ويقف والبصريون في رفضهم ما رآه الكوفيون. مع أن الدراسة ترجّح وجود مثل هذه الأمثلة، فلو ترك الأمر للاستعمال دون وضع القواعد في المثنى (رباعياً ومزيداً عليه)، لاختفى الصوتان (و، ي) من البناء؛ سعياً وراء الاستخفاف نطقاً في الألفاظ، إلا أن هذه الأمثلة حفظت في التراث اللغوي؛ لتكون شاهداً على ما نسوقه من المنظور الصوتي، وما حدث لـ(الخوزلان والقهقران) يفسر في الآتي:

خَوْزَلَيْ	+	ان	⇐ خوزليان
قهقريْ	+	ان	⇐ قهقريانْ
(المفرد الساكن)		(لاحقة المثنى)	

المبحث السادس: علاقة المقصور بالمهموز

من الجدير بالذكر في هذا المبحث معالجة العلاقة بين المقصور والمهموز الذي أدرجه بعض الصرفيين تحت عنوان ((المقصور المهموز)) [1] . مع أن المقصور صوتياً يختلف عن المهموز، الأول منهما ينتهي بصوت صائت / ألف مد، وهو مفتوح المقطع الأخير. والآخر ينتهي بصوت صامت / الهمزة، وهو مغلق المقطع الأخير. بناء على السابق تثار أمامنا مجموعة من الأسئلة التي قد توصل البحث إلى العلاقة بين المهموز والمقصور، وهي :

- أ تعدّ الألف والهمزة في الأبنية لاماتها، أم أنهما مزيدتان عليها ؟

- ما الأبنية التي يشترك فيها المهموز والمقصور ؟

- ومن ثم هل تتوحد أمثلتهما / موادهما اللغوية صرفياً ودلالياً، بحيث يصبحان وجهين لعملة واحدة ؟

- وهل هناك علاقة بين المهموز والممدود، لوجود الهمز طرفاً في كلا الاسمين ؟

ستحاول الدراسة الإجابة على الأسئلة المطروحة من خلال ما ذكره ابن سيده في مخصصه.

---

(١) ينظر : الوشاء، المقصور والممدود، ١١٧-١١٨. والفراء، المقصور والممدود، ٤٧-٥٣.

أولاً : أبنية المقصور المهموز

عقد صاحب المخصص باباً تحت عنوان "المقصور المهموز"، وأدرج فيه أمثلة عدة، سردها، وشرحها لغوياً، وارتأى في بعضها الهمز والقصر، وفي بعضها الآخر الهمز أكثر، أو العكس، ومعظم أمثلته لم يعلّق عليها، كون الهمزة فيها أحد أصول الكلمة، لم يسمع في مشتقاته غير الهمز.

قام البحث بدراستها وتصنيف الأمثلة تحت أبنيتها، واستخرج ما يأتي على الوجهين، فكشف عن الآتي، من خلال دراسة الأبنية المجردة و المزيدة، حيث تراوحت أمثلة الأبنية بين الثلاثي مجرداً ومزيداً، وجاء منه رباعي، وثلاثي ملحق بالخماسي. إلا أن أكثر الأمثلة ذكرت في باب (فَعَل) الثلاثي المجرد.

* الثلاثي المجرد :

لم يأت منه إلا (فَعَل)، وقد جاءت أمثلته المدرجة على نوعين :

الأول : الهمزة فيه لام البناء، لم يعترها قصر، وذلك من خلال ما ذكره ابن سيده في بعض مشتقات الكلمة [1] ، نحو :

- الهَجَأ : هَجِئ جوعُه هَجَأً : التهب، وقيل : سكن.

- القَمَأ : من القماءة وهو الصِّغر. وقمؤ الرجل قماءة : صَغُر. وقمأت الماشية قَموءًا، وقَماءً، وقَموءة. وقَمُأت قماءة : إذا سمنت.

- اللَّبَأ : أول اللبن. وقد لَبَأت القوم أَلبَؤُهم لَبْأً : أطعمتهم اللبأ.

- النَّهأ : مصدر قولهم : نَهِئ اللحم نَهَأً، ونهاءَة، ونُهوءة، ونُهوءًا. وقد أَنْهَأته. ولَحْمٌ مُنْهَأ ونَهِئ.

- الوَبَأ : المرض. وهو أيضاً مصدر وَبِئَت الأرض وَبَأً، أو هي مَوْبوءة. وأرض وبيئة على فعيلة. ووَبِئَت تِبِيَأ وأَوْبَأت ...، ونحوها كثير.

---

(١) ينظر : ابن سيده، المخصص، ١٦/١١-١٤.

الثاني : يعتور صوتا الهمزة والألف على لام أمثلتها، وذلك من خلال ما نص عليه ابن سيده[١] على سماعها، أو مجيئها على الوجهين في بعض مشتقاتها :

- أجَا : أحد جبليّ طيِّء. بعضهم يهمزه وهو الأكثر. وبعضهم لا يهمزه.

- الحَبَأ : جليس الملك و خاصته، وقد حكى بعضهم ترك الهمزة، وهو شاذ.

- الحَجَأ : الضَّنّ. وقد تَحَجَّأْت به : لزِمْته. وتَحَجَّيْت بالشيء، وتَحَجَّيْت : لزمته. يُهمز، ولا يهمز. فقد قال ابن أحمر :

أَصَمَّ دُعاءُ عاذِلَتي تَحَجّى بآخِرنا وتَنْسى أوّلينا [٢]

- الخَذَأ : الذُّل. يقال خَذِئْت له، وخَذَأت، و استخذأْت. ويترك الهمز. ويقال خَذِيت واستخذَيْت. ((تقول امرأة خَذْواء)) [٣] .

- الجَنَأ : يقال جَنِئَ الرجل جَنَأً : إذا كانت فيه خِلقة. وربما ترك همزه فقيل : رجل أجنى. وقد جَنِيَ جَنًا.

إن الهمزة في هذا النوع جاءت على لغتين: لغة من يهمز فجعلها في جميع مشتقاتها الهمز، وذلك لطبيعة النبر في كلام هؤلاء القوم الذين يميلون إلى نبر المقاطع الأخيرة في الكلمات ، عكس ما تفعله تميم -مثلاً- في نبرها المقاطع الأولى [٤] .ولغة من يجردها عن الهمز فيقصر. ولذا جاءت مشتقاتها بالألف أو بالياء أو بالواو كما تبيّن من الأمثلة المستشهد بها. لكن هذا النوع - الهمز والقصر- كان أقل حظاً من النوع الأول، فلم يذكر ابن سيده من أمثلة ما يقصر من المهموز سوى ستة أو سبعة أمثلة. في حين كان معظم أمثلة الباب من النوع الآخر. ولعلنا لحظنا تعليق صاحب المخصص على بعضها نحو : ((ترك الهمز شاذ)) ، و((الهمز فيه أعلى)) ، ((وربما ترك فيه الهمز))... وهو يصرح بأن الأصل فيها الهمز، وتسهيلها طارئ على الكلمة.

* **الثلاثي**: لعل أكثر الأبنية وروداً في المقصور المهموز ما كان ثلاثياً مزيداً، لكن الأمثلة على كل بناء لم تتجاوز المثال أو المثالين، وهي :

---

(١) ابن سيده ، المخصص، ١٦/١٠-١٢.

(٢) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، (صمّ) . وابن سيده ، المخصص، ١٦/١٠. (الوافر) .

(٣) الوشاء، الممدود والمقصور، ١٨٨.

(٤) نحو: ضِئْزى بدلاً من ضيزى. للمزيد : ينظر مبحثنا ((اسم التفضيل)) في المقصور .

١- مِفعَل :

زيدت الميم المكسورة على بنائه قبل الفاء ، وذلك في [١] :

- المِحْشَأ : إزار غليظ.
- المِشْقَا والمِشْقَاة : المِشط.

٢- مَفعَل :

نحو السابق، مع اختلاف صوت الفتح الصائت التابع لصوت الميم، وذكر عليه :

المَشْقَا [٢] :المَفْرق. والفرق بين مفتوح الميم و مكسورها في معيارهما الدلالي المختلف.

٣- فِنْعَل :

سجل ابن سيده فيه (القِنْدأ): السّيّئ الخُلُق، وقيل الخفيف [٣] . وذكره صاحب اللسان في قَدَأ الثلاثي، وعلّق عليه قائلاً : ((ذكره بعضهم في الرباعي)) ، وهو من الثلاثي مزيد النون بعد فاء البناء، لقول ابن سيده في محكمه أنه بزنة ((فنعل))[٤] .

٤- يَفَعَّل أو يُفَعَّل :

لم يذكر منه إلا (اليَرَنّأ) : الحِنّاء. وحكى اليُرَنّأ بالضم والهمز [٥] زيد على ثلاثي الأصول الياء قبل الفاء، وضعف صوت النون (عين البناء).

٥- فَعَيْلى / فَعَيْلاً :

ثلاثي مزيد بالياء حشواً، وبالألف أو الهمزة طرفاً، وترى الدراسة أنه أتى منه مادة لغوية واحدة فحسب، لكن تعددت صور نطقها حيث ذكره صاحب المخصص بقوله : ((حَفَيْسأ، وحَفيتأ، وحَفَيْتَى

---

(١) ابن سيده ، المخصص ، ١٤/١٦.

(٢) السابق ، ١١/١٦.

(٣) ابن منظور، اللسان، (قدأ)

(٤) ينظر السابق، نفسه ، الهامش رقم (١) ١٢٨/١.

(٥) ابن سيده، المخصص، ١٤/١٦. وينظر : ابن منظور، اللسان، .رنأ) .

غير مهموز : القصير اللئيم الخلقة. وقيل الضخم)) [١] . وفي اللسان : الخفيتاً على الوجهين وقيل إنه مهموز مقصور، ومثله الخَفَيْسأ. والوجه الآخر غير مهموز [٢] .

٦- فَعَنْلى / فَعَنْلاً :

حصر ابن سيده على (فَعَنْلى) أمثلة عدة، لم يأت منه إلاّ صَلَنْفَاً (رجل كثير الكلام) مهموزاً ومقصوراً [٣] ، وذكر في اللسان على الوجهين، وأضيف وجهاً آخر بالمد : صَلَنْفاء [٤] . وهو ثلاثي من (صَلَف) زيدت النون حشواً، والألف / الهمزة طرفاً.

* **الثلاثي الملحق بالخماسي المجرد :**

جعل ابن سيده حَبَنْطَاً، وحَبَنْطى بغير همز (العظيم البطن، وقيل هو الممتلئ غضباً) ملحقاً بالخماسي سَفَرْجَل. وعنده أنه من حَبَط، لنون فيه والألف والهمزة ملحقات بسفرجل هو بذلك على وزن (فَعَنْلى) [٥] .

* **الرباعي المجرد والمزيد :**

جاءت أبنيته على نوعيه : المجرد ، والمزيد.

- **المجرد** منه (فِعْلَل) : وذكر الحِنْصَأ : الضعيف من الرجال [٦] .

- **أما المزيد** فكان (فَعَنْلَل)، مثاله : الطَّلَنْفَاً : الكثير الكلام، يهمز ولا يهمز، والغالب عليه الهمز[٧] . وكذا ذكره صاحب اللسان [٨] . الطَّفَنْشَأ : الضعيف من الرجال، عند ابن سيده وابن منظور[٩]. والمثالان رباعيان زيدت فيهما النون حشواً.

---

(١) ابن سيده، المخصص ، ١٠/١٦.

(٢) اللسان، (حفت)

(٣) المخصص، ١٢/١٦.

(٤) ابن منظور، اللسان، (صلف).

(٥) ينظر ابن سيده، المخصص، ١٠/١٦-١١، ٧. وابن منظور، اللسان، (حبط).

(٦) ابن سيده، المخصص، ١١/١٦.

(٧) السابق، ١٣/١٦.

(٨) ابن منظور، (طفأ)

(٩) ينظر : المخصص، ١٣/١٦، والسابق ، نفسه .

وبعد؛ فقد تبيّن أن معظم الأمثلة تقع فيها الهمزة لام البناء، وهي من الأصول الثلاثيـة أو الرباعيـة في الكلمة، إلا بعض الأبنية وأمثلتها المعدودة التي جاءت مقصورة الأصل، وهمـزت. قـد يكـون تفسير المهموز الذي قصر ناشئاً عن ضيق بعض الأعراب بتحقيق الهمزة، لما في ذلك من ثقل في نطقها ففضّلـوا تسهيلها، ولعل الألف أقرب ما يكون لاستبدال الصوت بها؛ لوجود الفتح الواقع قبل الهمزة مما أدى إلى مدّ الصائت، وحذف الصامت المتطرف .

أما ما كان مقصوراً وسمع مهمـوزاً، فقـد علـق عليـه د. عبـد التـواب بقولـه : « يمكـن أن يبـالغ الحجازيون في التفصّح، فيهمزون المقصور الذي روي لنا عن تميم، ظناً منهم أن هـذا القصـر حـادث في لغة الخطاب لديهم »[1] . وهذا واضح في قلّة وجود المقصور المهمـوز مـع كـثرة ورود عكسـه. واللغـة تميل نحو الأسهل، وإن كان بعض الأعراب يرى أن تحقيق الهمز أسـهل عليهـم لميلهـم إلى الوقـوف علـى صامت ساكن.

(١) عبد التواب؛ رمضان ، مشكلة الهمزة العربية ، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط١/١٩٩٦ ، ١٥٧.

الفصل الثالث

الاسم الممدود

المبحث الأول: الاسم الجامد

(١) الاسم الممدود الأعجمي

وكل الأسماء فيه تصنف تحت (اسم عين)، نحو :

♦ فُعْلاء :

يرى صاحب المخصص أن اللوباء (فُعْلاء) لغة في اللوبياء (فَوْعِلاء)، وهو أعجمي [١]، وينعته ابن دريد بأنه فارسي [٢]، ويتفق المحدثون مع ابن دريد في أنه دخيل من الفارسية [٣]، واللوباء جعلوها من لوبا، واللوبياء من لوبيا، أما اللوبياج فيبدو أنهم زادوا فيه الجيم قياساً على ديبا / ديباج [٤] .

♦ فِعْلاء :

جاء منها :

١- صِحناء : قال ابن سيده : ((والصِحناء والصحناة : الصِّير)) [٥] أي : السمك المملح [٦]. وقال ابن دريد : ((والصير الذي يسمّى الصِحناء وأحسبه سِريانياً معرّباً؛ لأن أهل الشام يتكلمون به. قال: وقد دخل في عربية أهل الشام كثير من السريانية، كما استعمل عرب العراق أشياء من الفارسية))[٧] .

وذهب محقق المعرّب إلى سريانيته [٨] ؛ لأن الصحناة من (صحنيثا)[٩]، وبعضهم الآخر أنها من الآرامية : (sahnito)[١٠]، والأمر لا خلاف فيه؛ لكون السريانية لهجة من الآرامية.

٢- الصيصاء : ((الشيص، وهو الصِيص : الحَشَف)) [١١]، ويذكر الجواليقي أنه صيصاء النخل، وهو بُسر لا نَوى له. فارسي معرّب، وقد نطقت به العرب [١٢]، ونحوه في الجمهرة [١٣]، ويروي صاحب

---

(١) ابن سيده، المخصص، ١٦/٦٧، ٧٩.

(٢) الجمهرة، (لوب)

(٣) نخلة، غرائب اللغة، ٢٦٩.

(٤) الجواليقي، المعرب، (صحناء)، ٥٦٥.

(٥) المخصص، ١٦٧/٦٤.

(٦) الجواليقي، المعرّب، (صحناء)، ٤٢٦، الهامش.

(٧) كتاب جمهرة اللغة، (ر ص ي).

(٨)الجواليقي، المعرّب، (صحناء)، ٤٢٦، الهامش.

(٩) السابق، نفسه.

(١٠) نخلة، غرائب اللغة، ١٩٢.

(١١) ابن سيده، المخصص، ١٦/٦٤.

(١٢) المعرّب، ٤٢٨.وينظر:أبو أحمد؛عرفان، ألفاظ أجنبية في اللغة العربية،دار المشرق للطباعة والترجمة، شفا عمرو، الأردن،ط١/١٩٨٣، ١٥٢.

الصحاح ما قاله الأموي في أن الحَشَف من التمر لغة بلحارث بن كعب، والصيص والصيصاء لغة في الشيص والشيصاء [١] .

♦ فوعِلاء :

((مثل جودِياء، ولوبياء، وبورياء؛ فهي أعجمية ليست من أمثلة العرب؛ لأن الجوديـاء : الكساء بالنبطية أو الفارسية، وقال في بيت الأعشى [٢] :

وبيداء تحسبُ آرامَها رجالَ إيادٍ بأجيادِها

أراد الجودياء))[٣]، وعلى نحوه الجواليقي[٤]، ويذهب أصحاب المنهج التقابلي أنه آرامي (كوذيا)[٥]، في حين ذهب غيرهم مذهب متقدمي أهل العربية [٦] .

والبورياء ((الحصير المنسوج)) عند ابن سيده ((بالعربية : باريٌّ، وبوريٌّ، قال الراجز : كالخُصِّ إذا جلَّلَهُ البوريُّ)) [٧]، ويرويه الجواليقي عن ابن قتيبة : الباريُّ [٨] . وبالفارسية : بوريا، وهو دخيل عليها من الآرامية، وبالسريانية كذلك، وبعد تعريبه أدخلت العرب عليه الهمزة المتطرفة، كما حدث لسابقتها (جودياء).

♦ فَعْلَلاء، فَعْلالاء :

يرى ابن سيده : أنه ((يُقال : لم أدر أي البَرْنَساء هو، أي : أيُّ الناس، وكذلك : البَرْناساء، ولم يأت على فَعْلالاء غيره))[٩] وعند الأزهري : بَرْنَشاء وبرنَسَاء[١٠]، وقد فسّره ابن دريد على أن البر، بالنبطية؛ ابن، ونسا : إنسان[١١]، وأيّده الجواليقي[١٢] . في حين ذهب الخفاجي إلى أصله السريانيّ

---

(١٣) ابن دريد، (صيص).

(١) الصحاح، (صيص) .

(٢) في ديوانه بأجلادها بدلاً عن أجيادها ، ١١٥ (المتقارب)

(٣) ابن سيده، المخصص، ٧٩/١٦.

(٤) المعرّب، (الجودياء) ، ٢٥٥.

(٥) ينظر: السابق ، ٢٥٦ (الهامش) . ونخلة، غرائب اللغة، ١٧٧.

(٦) أبو أحمد، ألفاظ أجنبية، ٧١.

(٧) المخصص، ٧٩/١٦.

(٨) الجواليقي، المعرّب، ١٥٨.

(٩) المخصص، ٧٨/١٦.

(١٠) تهذيب اللغة ، (برنس)

(١١) الجمهرة، (برنس) .

(١٢) المعرّب، (برنساء) ١٥٦ .

بَرْناسا[١]، ويبدو أنه سرياني : (برناشا)[٢]، ثم استبدلت الشين سيناً، ومنهم من أبقاها، وكلاهما ختمها بالهمزة.

♦ فُنْعُلاء :

ذكر في هذا الباب مثالان أحدهما عربيّ، وهو العُنْصُلاء : البصل البريّ، والخُنْفُساء واحدة الخنافس [٣]، وقيل إنه آرامي (hanfoûchto)[٤] .

تراوحت الأمثلة الممدودة ما بين السريانية والفارسية، إلا أن السريانية أكثر من الأخرى. ومن الملاحظ أن الكلمات الدخيلة زيدت فيها الهمزة بعد التعريب، فقد كانت في عقر دارها منتهية بمد، وربما وضع الأعراب الهمزة؛ ليلهم إلى إقفال المقطع في نهاية الكلمة للوقوف على ساكن، لاسيما في هذه الأبنية التي نعت النحاة همزتها زائدة. ودليل هذا ما ورد في المثالين : ذَماء، وقَباء على فَعال الممدود.

فالأول يقول فيه الجواليقي : ((قال بعضهم : الذّماء : فارسي معرّب، هو : بقية النفس، وأصله دَمارْ، وليس للإنسان ذَماء، والضَّبُّ أطول الحيوان ذَماءً))[٥]، ويرى أصحاب المعاجم أنه من ذَمِيَ يَذْمى أو ذَمِي يذمى [٦] . على أية حال فالياء فيه لام البناء، قلبت همزة عند مطل / مدّ الاسم (ذماي ← ذماء)؛ من جرّاء الحركة المزدوجة الهابطة في نهاية مقطعها الثاني .

أما ما قيل في أصل الفارسي (دمار)، فربما قلبت الراء ياءً، وسرعان ما تحولت إلى همزة، لكنها ليست من الفارسية. وينقله الخفاجي على وجه آخر من التعريب بقوله أنه معرب (دم)[٧]، وهذا دليل آخر على أن الهمزة ليست إلا عربية في الأقل في مثل هذه الأمثلة.

والقَباء : ممدود من قبا الشيءَ قَبْواً، من الثياب : الذي يلبس، مشتق من ذلك لاجتماع أطرافه، والقَبْوُ : الطاق المعقود بعضه إلى بعض، والقَبْو : الضَّمّ المعقود بعضه إلى بعض، والقَبْو : الضَّمّ [٨] .

---

(١) شفاء الغليل، ٦٢.

(٢) الجواليقي، المعرّب، ١٥٦ (الهامش).

(٣) ابن سيده، المخصص، ٧١/١٦، بتصرف.

(٤) نخلة، غرائب اللغة، ١٨٠.

(٥) المعرّب، ٣٢١(ذماء) .

(٦) الأزهري، تهذيب اللغة ،و الجوهري، الصحاح: (ذمي).

(٧) الجواليقي، المعرّب، ٣٢١.

(٨) ينظر: ابن دريد، الجمهرة، و الأزهري، التهذيب ،و ابن منظور، اللسان: (قبو) .

فالمادة عند أصحاب المعاجم عربية، واشتقاق القَباء من القَبْو والجمع، إلا أن صاحب المُعَرّب يروي عن بعضهم أنه فارسيّ معرّب [١] .

و لم تقف الدراسة على فارسيته إلا عند الجواليقي، وكذلك لم نقف على أمثلة دخيلة كانت لامها همزة؛ مما يجعلنا نقول أن الهمزة في الاسم الممدود تكون على ضربين :

- الأول : لام البناء، وإن انقلبت عن واو أو ياء، وما كان منها فهو عربيّ.

- الثاني : أضافتهُ العرب في الأسماء المعرّبة، لميل بعضهم إلى إقفال المقطع الممدود في نهاية بنائها، أو لإضفاء العربية على شخصية الكلمة، علامة لتعريبه.

على حين أبقت العربية الأسماء المقصورة في الدخيل، وربما مدّت كما جاء في ميناء (مرسى السفن) : ((بالمد والقصر [٢]، وهو تعريب : (لِمين) باليونانية)) [٣] .

وما يؤيد القول في ميل العرب إلى إقفال المقطع انتهاء بعض الكلمات بالتاء المربوطة، فقد جاء: صحناء وصحناة من الأعجمي، وبُهماة وبُهماء، وتبادلت التاء مع المقصورة أيضاً، كما الحال في العَكَنْبى والعَكَنْباة (العنكبوت)، وقَطَوْطاة وقَطَوْطى (من يقارب الخطو في مشيه)[٤] . وللدراسة وقفة على هذا في مبحث آخر.

(٢) المصدر:

وقعت مصادر الاسم الممدود في مبحثين: المصدر الصريح، واسم المصدر ، رغم أن الدراسة ترى أن الأخير فرع من المصدر ، لاداعي لوضعه في موضع خاص سيأتي الحديث عنه في مبحثه.

أولاً: المصدر الصريح

أما أبنية مصادر الأسماء الممدودة فهي على قسمين :

الأول: ما لم يضبطه قياس، ترتبط بالأفعال الثلاثية.

الثاني: ما يقع في حيز القياس ، ترتبط بالأفعال فوق الثلاثية . دونك بيانها:

---

(١) الجواليقي، ٥٠٣.

(٢) ينظر : ابن ولاد، كتاب المقصور والممدود، ١١٣-١١٤.

(٣) الجواليقي، المعرّب، ٧٧ الهامش. والخفاجي، شفاء الغليل، ٢٤٤.

(٤) ينظر : ابن سيده، المخصص، ٢٠٨/١٥، ٧/١٦.

١* أبنية مصادر الاسم الممدود السماعية :

* (فَعال) :

آثارت الصيغة المصدرية (فَعال) كثيراً من التساؤلات عند علماء العربية ، كونها صيغة مصدرية تارة ، وفعلية تارة أخرى ، واسمية في حالات معينة . فتتبع القدماء أمثلتها وصنفوها ، ودرسوا علاقتها مع الصيغ الأخرى ، ووظائفها في السياق . حتى أن الصغّاني أفرد كتاباً خاصاً أسماه « ما بنته العرب على فَعال » ، ودرسها بعض المحدثين من خلال مقارنتها باللغات السامية[١] .

ذهب ابن سيده مذهب القدامى في تخصيص باب لأمثلة (فَعال)[٢] وارتباطها بأفعالها[٣] ، وتناولها معانيها[٤] ، واشتراكها مع الصيغ الأخرى ، منها فُعال وفِعال المصدريتين[٥] .

علاقة فَعال بأفعالها :

أدرج صاحب المخصص في معرض قوله عن (فَعال) بعض الأمثلة المصدرية ، مصرحاً بها أو رابطاً البناء بفعله . ولحظت الدراسة أن بعض الأمثلة المصدرية التي عدت عند بعض المتقدمين والمحدثين « أسماء مصادر » ، كانت عنده اسماً فحسب ، وضع موضع المصدر ، كالعَطاء ، والثناء ، والأداء . سيكون للدراسة وقفة مفصلة على « اسم المصدر » في مبحثه .

تقصّى البحث ما جاء من المصادر الممدودة على (فَعال) عند صاحب المخصص ، وصنفها وفق ارتباطها بأفعالها المجردة والمزيدة :

أولاً : المصدر (فَعال) الممدود المرتبط بالأفعال الثلاثية المجردة[٦] .

(فَعَل يَفْعَل):

الزَّهاء [٧]: مصدر زها النبت يزهو ويزهي زَهْواً وزهاءً (وهو في باب فَعَل يفعُل) أيضاً.
والرِّماء[٨]: مصدر رمأت الماشية في المرعى تَرْمَأ رماءً ورموءاً . والبقاء، والبُقيا [٩] «بقي الشيء يبقى بقاء وبُقياً؛ ضد الفَناء» [١٠].

---

(١) المنصور ، أبنية المصدر، ١١٠-١١١ بتصرف .

(٢) ينظر : المخصص ١٦/٢٠-٢٥ .

(٣) السابق ١٤/١٦٢ .

(٤) السابق ١٤/١٣٣،١٣٧

(٥) السابق ١٤/١٣٦ و ١٥/٨٥-٨٧ .

(٦) نذكرها على سبيل المثال لا الحصر .

(٧) ابن سيده، المخصص، ١٦/٢٤

(٨) السابق، ١٦/٢٤ . أي أقامت فيه . ينظر : ابن منظور ، اللسان، (رمأ).

(٩) ابن سيده، السابق، ١٦/٢٥.

(١٠) ابن منظور ، اللسان، (بقي).

(فعُل يَفعُل):

البَذاء [١]: والبذاءة مصدر قولهم بَذُؤ فهو بَذِئ. والطراء [٢]؛ ينظر: باب فَعِل يفعَل أيضاً

(فَعَل يَفْعَل):

الغَلاء [٣]: غلا السعر يغلو غلاءً .والرِّباء [٤] : مصدر ربا في حجره [يربو] [٥].والنَّماء [٦]: مصدر نما الشيء ينمي وينمو ، والأفصح ينمي [٧] . (وهو في باب فَعَل يَفْعِل أيضاً)

(فَعُل يَفْعُل):

القضاء[٨] :مصدر قضىعليه بكذا، يقضي [٩]، و الثّواء [١٠]: مصدر [ثوى يثوي] [١١]، والمضاء[١٢] : السرعة ؛ مضى يمضي مضاءً[١٣]

(فَعِل يَفعَل):

الطّراء [١٤] : مصدر طَرِيٌّ بيّن الطّراء . وفي اللسان: طَرُوَ الشيء يَطرو وطَري ... [١٥] وهو من باب فَعُل يَفعُل أيضاً)

ثانياً : المصدر (فَعال) الممدود المرتبط بالأفعال المزيدة .

ارتبطت بالأفعال المزيدة الآتية :

(فَعّل)[١٦] :

الأداء : الاسم من أدَّيت تأدية .و العَزاء : عزيت فلاناً .

---

(١) ابن سيده، المخصص، ١٦/٢٥.

(٢) السابق، ١٦/٢٤.

(٣) السابق، ١٦/٢٢.

(٤) السابق، ١٦/٢٤.

(٥) ابن منظور ، اللسان ، (ربا).

(٦) ابن سيده، المخصص، ١٦/٢٤.

(٧) وفي اللسان (نمي) : ((نمى ينمي نَمْياً ونُمِيّاً : زاد وكثر ، وربما قالوا ينمو نُمُوّاً)) .

(٨) وينظر : ابن قتيبة ، أدب الكاتب ٦٢٤، ، وابن منظور ، اللسان ، (قضي) .

(٩) ابن سيده، المخصص، ١٦/٢٢.

(١٠) السابق، ١٦/٢٥.

(١١) ينظر : الأنباري ، حلية العقود في المقصور والممدود ، ٣٤ الهامش . وابن منظور ، اللسان ١٤، (ثوا).

(١٢) ابن سيده، المخصص، ١٦/٢٥.

(١٣) وينظر : الجوهري ، الصحاح ، (مضي) .

(١٤) ابن سيده، المخصص، ١٦/٢٤.

(١٥) ابن منظور ، (طرا) .

(١٦) ابن سيده ، المخصص ١٦، /٢٠، ٢١ .

(تفعُّل)[١] :

وقد تعنّيت عَناءً .

* **(أَفْعَل)**[٢] :

العَطاء : الاسم من أعطيت، والقَواء : وقد أقوَت الدار : قوت، والثَناء : الاسم من أثنيت.

نستخلص من السابق :

* أن (فَعال) ترتبط بأفعال معتلة اللام (بالياء وبالواو) ، قلبت إلى همزة في بناء المصدر ، وبأفعال مهموزة اللام . لكن ارتباطها بالأخير يكاد يكون محصوراً في بَذُؤ ، ورَمَأ عند ابن سيده .

* تنوع الأفعال المرتبطة بها الصيغة المصدرية (فَعال) ، إذ أنها لم تكتف بالفعل الثلاثي المجرد ، بل ارتبطت بالمزيد ، نحو ما يذكره ابن سيده في : فَعَّل ، وتَفَعَّل ، وأَفْعَل . ويعزو بعض ما جاء على (فَعال) بأنها أسماء فحسب وإن وقعت موقع المصدر . كالأداء[٣] : الاسم من أدّى ، والعطاء[٤] : الاسم من أعطى . والثناء[٥] : الاسم من أثنى . حيث تناولتها الدراسة بشيء من التفصيل في مبحث اسم المصدر.

*خلاصة القول في مثل هذه الأمثلة المصدرية « لها أفعال ثلاثية ، إلا أنه عند جمع اللغة وتدوينها عدّ فعلها غير فصيح فأهمل ، أو كان قديماً فنسي ، لذلك خرج عن المادة المدوّنة فلم تحتفظ به المعاجم – هذا ما نص عليه صلاح حسنين[٦] – ثم احتيج لدلالة هذا الاسم مصدراً فارتبط بفعل آخر مزيد – وهذا ما قاله بارت[٧] – مما أدى إلى نشوء تراكيب جديدة بالإضافة إلى التركيب القديم (فَعَل: فَعال)، نجد في اللغة (أَفْعل : فَعال) ، (نحو : أقوى قواء ، وأثنى ثناء . وفَعّل : فَعال ، كـ : عَزّى عزاء. وتَفَعَّل فعال ، مثل : تَعَنّى عناء)[٨] .

وقد تنبّه سيبويه إلى خروج الأفعال على غير مصادرها فدرسها في باب « ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأن المعنى واحد ، وذلك قولك : اجتور تجاوراً »[٩] ، واقتبسه صاحب المخصص[١٠].

---

(١) ابن سيده،المخصص، ٢٢/١٦ .

(٢) السابق ٢١/١٦،٢٢،٢٤ على التوالي .

(٣) السابق ،٢٠/١٦ .

(٤) السابق ٢١/١٦ .

(٥) السابق ٢٤/١٦ .

(٦) حسنين؛ صلاح ، أبنية المصادر في اللغتين : العربية والعبرية واستعمالاتها في القرآن الكريم والتوراة ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص١٨٥.

(٧) حسنين؛ أبنية المصادر، ١٦٨، ١٩٧-١٩٨ .

(٨) للمزيد ينظر : (فَعال) في المخصص ٢٠/١٦-٢٤ .

(٩) الكتاب ، ٨١/٤-٨٢ .

(١٠) ينظر : ابن سيده ١٨٦/١٥-١٨٧ .

ربما جعلت هاتان الخلاصتان ابن سيده وغيره من القدامى كابن ولاد[١] والأنباري[٢] يصنّفون ما جاء من المصادر على (فَعال) مصادر مسموعة ، وهذا ما دفع الباحثة وسمية المنصور ، من المحدثين، أن تعدّه الصيغة الأم ، الموغلة في القدم ، التي نتجت عنها كثير من الصيغ المصدرية[٣] .

أما عن العلاقة بين البناءين المصدرين (فَعال وفَعَل) فقد ذكره المبحث في عرضه للبناء المصدري (فَعَل) .

* (فُعال) :

تناول ابن سيده الأمثلة المصدرية للبناء (فُعال) من نواحٍ عدّه ، توجزها الدراسة في النقاط التالية:

أولاً : جعلها من أبنية المصادر المقيسة ، بقوله : « مما يعلم أنه ممدود أن نجد المصدر مضموم الأول، نحو : الدُّعاء »[٤] .

ثانياً : ربط أمثلتها المصدرية للبناء (فُعال) من نواح عدة ، توجزها الدراسة في النقاط التالية :

١- الصوت ، مثل : الدُعاء، والرُغاء ، والبُكاء الممدود ؛ أما البُكى المقصور فجعله كالحَزَن [٥] ، مثل: الهُدى ، والسُرى . ولايكون صوتاً في حالته هذه . ونظائر الأصوات من الصحيح : الصُّراخ، والنُّباح. وهذا أكثر من أن يُحصى [٦] .

٢- العلاج : « فما كان منه معتلاً فهو ممدود ، نحو : النُّزاء ، ونظيره من غير المعتل القُماص..» [٧] .

ثالثاً: أدرج أمثلتها فيما صنفه من أبنية الممدود في باب(فُعال) ، وربط معظم المصادر بأفعالهامن البابين:

- (فَعَل يَفعُل) ، نحو : الزُّقاء ، و المُكاء ...[٨]
- و(فَعَل يَفعِل) ، مثل : العُواء ، والبُكاء...[٩]

---

(١) أدرجها ضمن الألفاظ المرتبة هجائياً في باب المسموع . ينظر مثلاً ص٢١٧، ٦٦ ، في كتاب المقصور والممدود .

(٢) ينظر في الباب المعقود للمسموع من الممدود ، ٣٥، ٣٧ على سبيل الذكر ، حلية العقود .

(٣) أبنية المصادر ، ١٢٦ .

(٤) المخصص ، ١٠٨/١٥

(٥) ينظر : الفراهيدي ، كتاب العين ، (بكى) . وسيبويه، الكتاب، ٥٤٠/٣.

(٦) ابن سيده ، المخصص ، ١٠٨/١٥ بتصرف، و١٣٥/١٤.

(٧) ابن سيده ، المخصص ، ١٠٨/١٥. النزاء: نزا ينزو،داء يأخذ الشاة فتنزو منه حتى تموت ، مثل القماص. والنزو : الوثوب. ينظر: ابن منظور، اللسان، (نزا).

(٨) الزقاء : كل طائر يزقو . ينظر : الفارابي ، ديوان الأدب، ٧٨/٤.و السابق،٣٥/١٦. والمكاء : مكا يمكو ؛ الصفير ، جاء في التنزيل ﴿وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء وتصدية﴾ - سورة الأنفال، الآية ٣٥ -.

(٩) ينظر : الفارابي ، ديوان الأدب، ٤ (باب فعَل يفعِل اللفيف) ،٧٨/٤. وابن سيده ، المخصص ، ٣٦/١٦،١٣٥/١٤.

* (فُعال) و(فِعال) :[١]

ثمة علاقة تقوم على تشابه الوحدات اللغوية بين فُعال وفِعال الممدودين ، نجدها في المخصص، تمثلها : زهاء ، ونداء. و لم تعثر الدراسة على غيرهما عند ابن سيده . ((يقال : القوم زُهاء مائة ، وزِهاء مائة بمعنى واحد))[٢] . ، فالاسم هنا ليس مصدراً . أما نداء ؛ مضموم الأول ومكسوره ، فهو مصدر . ويعد ابن سيده الوجهين على أساس السماع والقياس. فما كان مضموم الأول قياسي، والوجه الآخر سماعي عن بعض الأعراب. فالاختلاف بينهما اختلاف لهجات . ويفهم ذلك من قوله : ((لم يأتِ في الأصوات إلا الضم... وقد أتى مكسوراًنحو النِّداء))[٣]

وإذا كان ابن سيده يفسر العلاقة بين فِعال وفُعال على معيار السماع والقياس، فإن بعض المستشرقين[٤] والمحدثين [٥] يرون أنهما صيغتان نابتحتان عن (فَعال) وفق قانون المخالفة للحركات (Dissimilation) بقولهم : ((كثير من الكلمات التي وردت بزنة (فعال) هي ببساطة من أوزان (فَعال)، ومن ذلك : وَثاق، ووِثاق، وغُمار، وغِمار))[٦] ، ويقاس على هذا (الوِقاء والوَقاء) ، و(الجِراء والجَراء) اللذان صرح بهما ابن سيده من أمثلة المصادر الممدودة عنده.

* (فِعال) :

تمثل جملة آراء ابن سيده في (فِعال) المصدر في نقاط أربع:

أولاً : ربط الفعل بمصدره :

ارتبط البناء المصدري (فِعال) بالفعل الثلاثي المجرد والمزيد من معتل اللام ومهموزه . على النحو التالي:

١- فِعال والثلاثي المجرد : المرتبط بالفعلين:

* (فَعَل يفعَل)

نحو: الإباء؛ مصدر أبيت [٧] ، والخِلاء؛ مصدر خلأت الناقة تخلأ [٨] ، وينظر: (فاعل).و الدِّفاء؛ مصدر دفأت من البرد دِفاء، ودَفِئت أدفَأ دَفَأ [٩] .

---

(١) عقد ابن سيده باباً أطلق عليه "باب فِعال وفُعال " . ينظر: المخصص، ١٥/٨٦-٨٧.

(٢) السابق، ١٥/٨٧.

(٣) السابق ، نفسه.

(٤) نحو فليش ، العربية الفصحى، ٧٨

(٥) المنصور ، أبنية المصادر ، ٣٦٧

(٦) ينظر السابقين ، الصفحات نفسها .

(٧) ابن سيده، المخصص، ١٦/٢٦.

* (فعَل يفعُل):

مثل: الهِجاء؛ هَجَوت الحرف بمعنى تهجيته [١] . (وينظر فعل) ، والجِلاء ؛مصدر جلوت السيف وغيره (أي سقلته) [٢] ، والوِجاء؛ مصدر وَجَأت التيس أجْأه [٣] .

٢- فِعال والثلاثي المزيد :

ارتبط (فِعال) المصدر بالأفعال المزيدة: (فَعَّل) ، و(أفعَل) ، و(فاعَل)، وأكثره ما ارتبط بالأخير[٤]. نحو:

(**فعَّل**) : الإزاء؛ أزّيت الحوض وآزيته إذا جعلت له إزاء [٥] . (ارتبط بفاعل المزيد أيضاً).

(**أفعل**) : الكِفاء؛ أكفأت البيت: جعلت له كِفاء (أي غطاء) [٦] .

(**فاعل**) : النِّواء؛ مصدر ناوأته وناويته [٧] .

من الملاحظ أن المثالين :(الخِلاء) ، و(الغِراء) مرتبطان بفعلين أحدهما مجرد ، والآخر مزيد، ونجد(الإزاء) مرتبطاً بالفعلين المزيدين : فَعَل ، وفاعَل. ولعل هذا يؤيد ما أدرجناه سابقاً عن ارتباط فَعال بأفعالها العديدة. حيث ترتبط (فَعال) بفعل نُسي مصدره أو أُهمل ، فاستُخدم المصدر المستعمل المرتبط.

ثانياً : قيمة فِعال الدلالية

يعرض ابن سيده القيم الدلالية للبناء (فِعال) على النحو الآتي: [٨]

- ما كان هياجاً ؛ إذ ((يجيء الفعال فيما كان هياجاً من ذكر أو أنثى ، نحو : إباء)) .
- تباعداً ، كالجِلاء : الخروج عن البلد.
- ممانعة ، مثل : الخِلاء (خلأت الناقة ؛ إذا بركت فلم تقم ، وإذا قامت لم تَبْرَح).
- أصواتاً ((قد يجيء فِعال في الأصوات ، وليس بكثرة فُعال وفعيل ، كالغِناء والنِداء)).

ثالثاً : فِعال وفَعال

---

(٨) ابن سيده، المخصص، ١٦/٢٧.

(٩) السابق، ١٦/٢٦.

(١٠) السابق، ١٦/٢٧.

(١١) السابق ١٦/١٩.

(١٢) السابق ١٦/٣٣.

(٤) أحصت الدراسة سبعة عشر مصدراً مرتبطة بفاعل ، ولم تعثر إلا على مصدر واحد مرتبط بفعّل وأفعل المذكورين.

(٥) ابن سيده، المخصص١٦/٢٥.

(٦) السابق ١٦/٢٨.

(٧) السابق، ١٦/٣٢.

(٨) ينظر : السابق، ١٤/١٣٦. وقد نقله عن سيبويه ، ينظر : الكتاب ، ٤/١١،١٢،١٤،١٦،٢٦،١٩،٢٠.

التفت صاحب المخصص إلى وجود أمثلة لغوية جاءت من كلا البناءين (فِعال) و(فَعال) ، تُعزى إلى اختلاف لهجات العرب ، مثل : الوِقاء والوَقاء [١] ، مصدران لوِقيته الشيء [٢] ، والجِراء: مصدر الجارية، فبعضهم يكسر أولها ، وبعضهم يفتح [٣] . وقال ابن ولاد : ((الجَرا: المصدر من الجارية مفتوح الأول مقصور، وقد يمدونه أيضاً ، وهو مفتوح (أي : جَراء) ، فإذا كسروا أوله مدوا فقالوا : جارية بيّنة الجِراء.)) [٤]

أما الجَلاء والجِلاء ، فهما مختلفان دلالياً ، وإن اتفقا صرفياً ؛ كونهما مصدرين ، ولغوياً ؛ لتشابه موادهما اللغوية . فالجلاء بالفتح مصدر جلا القوم عن منازلهم ، أي خرجوا. والجِلاء بالكسر مصدر جلوت السيف ، أي صقلته [٥] .

رابعاً: فِعال وفيعال

ستناقش الدراسة العلاقة بين البناءين المصدرين فِعال وفيعال وفق المعيار الصرفي ؛ لأنهما وقعتا بين السماع والقياس ، ثم ستقف عليهما من الوجهة الصوتية الحديثة .

لعلنا لا نبالغ إذ قلنا إن أكثر المصادر الموجودة للفعل المزيد (فاعَل) جاء على فِعال ، هذا كشفه الواقع الإحصائي من الجداول السابقة ؛ مما جعل ابن سيده يعدها من المصادر القياسية التي استدركها على سيبويه لقوله : ((من مقاييس الممدود التي لم يذكرها (أي سيبويه) ما كان مصدراً لفاعلت ، نحو : شاريته شِراء ، وماريته مِراء ؛ لأن ماريته مراء مثل جادلته جِدالاً ، وشاريته شِراء مثل بايعته بِياعاً)) [٦] .

وفي موضع آخر يفهم من قوله إنها صيغة وقعت في الحيز السماعي بقوله : ((وقد جاء المصدر على فِعال...قالوا لقيته لِقاء ، كما قالوا سَفِدها سِفاداً ، وكتبه كِتاباً ، وقالوا كتْباً على القياس [٧])) .فالفَعْل عنده قياسي ، والفِعال سماعي.

ويقول: ((قد يجيء فِعال في الأصوات وليس بكثره فُعال وفعيل ، كالغِناء)) [٨]

---

(١) ابن سيده ، المخصص، ٨٦/١٥

(٢) ابن منظور ، اللسان، (وقي).

(٣) ابن سيده، المخصص، ٨٦/١٥.

(٤) كتاب المقصور والممدود ، ٢٧

(٥) ابن سيده ، المخصص، ٢٢٤/١٤.وابن منظور ، اللسان ، (جلا).

(٦) ابن سيده ، السابق ، ١٩/١٥-١١٠.

(٧) ابن سيده ، السابق، ١٣٦/١٤.

(٨) السابق ، ١٣٦/١٤

تضاربت الآراء في هذه الصيغة ،وجملة القول فيها :

* بأن فيعالاً وفِعالاً لم يسمعا في بعض الأمثلة المصدرية للفعل (فاعل)، نحو: جالس، وقاعد، فلم يقولوا جيلاساً وجِلاساً، ولا قيعاداً وقِعاداً، وإنما قالوا : مُجالسة ، ومُقاعدة. فلذا عدّ المصدران فيعال وفِعال عند أصحاب هذا الرأي سماعيين ، والمُفاعلة قياسية [١] .

*فيمن رأى فِعال سماعية ، يكمن السبب في الآراء الآتية :

١-حفظ المُفاعلة جميع (حروف) الفعل فاعَل؛ بإضافة السابقة ميم ، واللاحقة تاء على الفعل ، حتى جعل بعضهم كالمبرد يعدّون المُفاعلة مصدراً ، وفِعال اسم الفعل [٢].

٢- محافظة الصيغة على الزيادة التي في الفعل ، فرأوا أن فيعالاً هي الصيغة الأقيس من فِعال [٣].

٣-كثرة استعمال المصدر فيعال في كلام العرب ، أدى إلى حذف الياء من بنائه، واكتفي بالكسرة فيه ، فيقولون : مِراء وقِتالاً [٤] .

كيفما كان الأمر ، فإن (فِعال) قد أتى من الفعل (فاعل) معتل اللام؛ في حين جاءت (المُفاعلة) مشتركة مع (الفِعال) في بعض الأمثلة ، نحو: آخى مؤاخاة، وناجى مناجاة؛ هذا ما جعل ابن سيده يحكم على قياسية المصدر (فِعال) فيما استدركه على سيبويه، وقد سبق ذكره.

أما القول في العلاقة بين البناءين المصدريين (فيعال) و (فِعال)، فإن الدراسة ترى أن ثانيهما ناتج عن البناء الأول ؛ لوجود حركة مزدوجة هابطة في البناء المقطعي - غير مرغوب به في العربية، تحذف منه(ى)، وفي المقطع الثاني تحذف منه (ي) ويعوض عنه بالهمزة في لغة من يهمزون .

نيجاو ←نِجاء ، قيتال← قِتال

* **(تَفعال)، و (تِفعال)** :

بناءان مصدريان يفيدان التكثير ؛ لوجود الزائدة(ت) فيه ، يقول ابن سيده عن السيرافي: «اعلم أن سيبويه يجعل التَفعال تكثيراً للمصدر الذي هو للفعل الثلاثي ، فيصير التَهدار بمنزلة قولك الهَدْر، أما التَبيان فهو مصدر للفعل الثلاثي (فَعَل) ؛ ولذا خالف ما قاله غيره من الذين يجعلون التفعال في منزلة

---

(١) ينظر: سيبويه ، الكتاب، ٤/٨٠. والمخصص، ١٤/١٨٦، ينقل عن الكتاب.

(٢) الفارابي، ديوان الأدب، ٢/٣٩٣.

(٣) المبرد ، المقتضب، ١/٧٣. والسابق، نفسه.

(٤) ابن سيده ، المخصص، ١٤/١٨٦.

التفعيل ؛ إذ قالوا إن الألف في (تفعال) عوض من اليـاء في (تفعيـل) ، كـالتكرار بمنزلـة التكريـر، ذكـره سيبويه [١] في قوله : يقال التِّلعاب ، ولا يقال التلعيب [٢] .

وذكر البناء السابق (تِفعال) بكسر التاء ، نحو : التِلقاء [٣]، (من الممدود) ، وأدرجهـا ابـن سيده في الأسماء التي وضعت موضع المصدر، و لم يعدها مصادر ، وما جاء في قول الشاعر الذي ذكره سيبويه:

أَمَّلْتَ خَيرِكِ هو تَدنو قواعِدُه ∴ فاليومَ قَصَّر عن تِلقائكِ الأملُ [٤]

يريد اللُقيان ، واللِقاء .

وعدّه بمنزلة النبات مكان الإنبات ، ثم أردف قائلاً : إن ((المصادر كلها على تفعال بفتح التاء، وإنمـا تجـيء تفعـال في الأسمـاء ، وليـس بالكثـير ، منهـا السـابق (تِلقـاء) ، ومنهـا مـرّ (تِهـواء) مـن الليل...))[٥]. في حين رأى ابن قتيبة أن البصريين عدّوا كل ما جاء على تَفعال مفتوح العـين إلا التِلقـاء والتِبيان[٦].

ويذهب المعرّي في رسائله أن تِفعال علـى ضربـين ، مصـادر ، وأسمـاء ؛ فأمـا المصـادر : فالتِلقـاء والتبيان ، وهما في القرآن [٧] ، وأما الأسماء :..رجل تيتاء، أي عِذّيوط [٨] .. ومضـى تِهـواء مـن الليـل بمعنى هَوِيّ [٩])).وما يعزز رأيهما في ذلك قول أبي حيان الأندلسي ، بأن تِلقاء قرئـت بـالفتح في الآيـة الكريمة ﴿ قل ما يكون لي أن أُبَدِّله من تَلقاء نفسي ﴾ [١٠] ، وذهب إلى أنه مصدر مـن مصـادر المبالغـة

---

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٨٤/٤، قول السيرافي، هامش (٢) .

(٢) ينظر : المخصص ، ١٨٩/١٤-١٩٠.

(٣) جاء عن الجوهري في الصحاح ، مادة (هجا) : هجونه هجواً وهِجاء وتَهجاء. قال الجعدي : دعـي عنـك تَهجـاء الرجـال واقبلـي ، وهو خلاف المدح.

(٤) للراعي النميري ، وهو من شواهد الكتاب ، ٨٤/٤ (البسيط) .

(٥) المخصص، ١٩٠/١٤. تهواء : جزء ماض من الليل . السيوطي ، المزهر ، ٩٢/٢.

(٦) أدب الكاتب ، ٦٠٤.

(٧) ورد التلقاء ثلاث مرات في القرآن ، ينظر سورة الأعراف ، الآية ٤٧ :﴿ وإذا صرفت أبصارهم تلقاء أصحاب النار ...﴾، وفي سورة يونس الآية ١٥: ﴿قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي ﴾ ، وفي سورة القصص، الآية ٢٢: ﴿ولما توجـه تلقـاء مدين قـال..﴾ .
أما التبيان فورد مرة واحدة في سورة النحل ، الآية ٨٩:﴿ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء ﴾.

(٨) الرجل الذي يُنزل قبل أن يولج . ينظر : ابن منظور ، اللسان ، (تيت) .

(٩) المعري، ثلاث رسائل في اللغة - ما جاء على وزن تفعال للمعرّي -، تحقيق صلاح الديـن المنجـد ، دار الكتـاب الجديـد ، بيروت ، لبنان، ط١/١٩٨١ ، ٧-٩.

(١٠) سورة يونس ، الآية ١٥.

مثل التطواف والتجوال [١] ، أما كسر التاء في أمثلة هذا المصدر مما لايجوز عند ابن مكي الصقلي ، وعدّه مما يطرد فيه غلط العامة ، والصواب الفتح [٢] .

وهكذا، فإن الجمهور متفق على مصدري(تفعال) بالفتح ، ومختلف في دلالة مصدريته بالكسر. لكننا نؤيد من ذهب إلى مصدريته بالكسر ، وذلك من خلال :

- الشاهد الشعري المستشهد به صاحب المخصص، إذ يدل السياق على مصدرية تِلقاء.
- ما قصده سيبويه ، وأخذ عنه ابن سيده ، في أن الشاعر أراد من التلقاء: اللقيان ، واللقاء، وهما مصدران .
- عد ابن سيده (تِلقاء) بمنزلة النبات من الإنبات ، وسنذكر لاحقاً أن النبات مصدر، قد نُسي فعله المرتبط به فشاع ارتباطه بالفعل أنبت،كما جاء في التنزيل :﴿ والله أنبتكم من الأرض نباتاً﴾[٣]، وفصلنا فيه القول [٤] .
- ما ذهب إليه هنري فليش من أن (تفعال) ناتج عن (تَفعَل) الفعل المضارع المسند للمخاطب، بمطل حركة العين ، وأن (تِفعال) صيغة مصدرية غير شائعة ، قد نتجت عنها (تَفعال) من قبيل قانون المخالفة [٥] .

٢* المصادر الممدودة القياسية :

عالج ابن سيده المصادر الممدودة للفعل المزيد في حيّزه القياسي ، وبيّن أنها من خواصّه ، لكن ((ليس في الكلام مصدر مقصور إلا من الثلاثي غير المزيد)) [٦] .

ويقول : ((لا تجد ذلك في :

- ثلاثي مزيد .
- ولا رباعي منقول من الثلاثي .
- ولا في فعل موضوعه الأربعة ، ولا أصل له في الثلاثة كدَحْرَج. إلا ان يكون في حيّز السماع))[٧]. كما سبق مناقشته .

---

(١) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ١٣٢/٥.

(٢) ابن مكي الصقلي ، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ، تحقيق عبد العزيز مطر ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة،١٩٦٦، ١٣٧.

(٣) سورة نوح ، الآية ١٧.

(٤) ينظر " اسم المصدر" من الدراسة ص .

(٥) العربية الفصحى ، ١١١.

(٦) المخصص ، ٩٩/١٥ .

تختلف الدراسة في بعض ما ارتآه صاحب المخصص ، إذ ترى أن المصدر الميمي يدخل في عداد الحيز القياسي المرتبطة بأفعالها المزيدة/ فوق الثلاثي . تصاغ من الفعل بإضافة ميم سابقة زائدة ، نحو : جَرى ← مَجْرى ، وانقضى ← منقضى ، واسترعى ← مسترعى ... وهكذا .

من منطلق ابن سيده ، الآنف ذكراً ؛ فإنه اقتصر على تناول مصادر المزيد الممدود ، وذلك في موضعين :

الأول : في نظائر الصحيح من المعتل ، مثل : الاشتراء ، والإعطاء ، والإحْبِنْطاء ، والاستسقاء؛ لأن استسقيت نظير استخرجت ، وأعطيت نظير أكرمت ، واحْبَنْطَيت نظير احْرَنْجَمْتُ[١] .

الآخر : في مقاييس الممدود التي لم يذكرها سيبويه[٢] ، وذلك ((كل ما جاء من المصادر على مثال: (تَفعال) مثل تَرماء ، و(فَعْلال) مثل هَيهاء وحَيْحاء ، و(انفعال) مثل انقضاء ، و(افعيلال) مثل اذليلاء ؛ وهو مصدر اذلَوْلَيتُ : إذا مرَّ مرًّا سريعاً ... وكذلك ما كان مصدراً لفاعلت ، نحو شاريته (شِراء) ..، أما (مفتعال) فهو مصدر ممدود للمقصور مفتعل، وقد رُوي أن الحسن البصري قد قرأ: ﴿وأعتَدت لهن مُتّكاءً﴾[٣]، واعتبره ابن سيده شاذاً .

لأبنية المصادر الممدودة قسمة تتكيء على الأصل الثلاثي للفعل والزيادة فيه ، وعلى الأصل الرباعي منه ، فما ذكره ابن سيده في :

- الثلاثي المزيد[٤] جاء فيما تكون الزيادة في الفعل :

سابقة على فاء البناء .

- أَفْعَل ← إفْعال : أعطى ← إعطاء .
- انْفَعَل ← انْفِعال : انقضى ← انْقِضاء .
- اسْتَفْعَل ← اسْتِفْعال : استسقى← استسقاء .

تالية للفاء :

- افْتَعَل ← افْتِعال : اشترى ← اشتراء .

تالية للعين ، وواقعة في اللام :

- افْعَنْلَل ← افْعِنْلال : احْبَنطى ← احْبِنْطاء .

---

(٧) ابن سيده ، المخصص، ٩٩/١٥. .

(١) السابق، ١٠٨/١٥ ، بتصرف .

(٢) السابق، ١٠٩/١٥-١١٠ .

(٣) سورة يوسف ، الآية ٣١.

(٤) ينظر : ابن سيده ، المخصص، ١٠٨/١٥-١٠٩ .

- افْعَـوْلى ← افْعِيلال : اذلـولى ← اذليلاء .

• الرباعي المجرد[١] :

فِعْلال ، مثل : هيهاء ، وحيحاء .

يلاحظ من السابق :

١ - أن المصادر ترتبط بأفعالها غير الثلاثية (ثلاثي مزيد ، رباعي مجرد) ، بمطل حركة عين الفعل، وقد ذهب إلى ذلك ثلة من المحدثين، نحو وسمية المنصور [٢] ، ومن المستشرقين هنري فليش[٣] .

٢ - تصحب صياغة المصدر من فعله تغيير الحركة التابعة لفاء البناء ، من حالة الفتح إلى حالة الكسر.

٣ - وجود همزة الوصل في الأبنية المصدرية وأفعالها ، عدا (تَفعال) .

وقد طالعنا ابن سيده على صياغة المصدر من فعله المزيد بقوله : ((ما كان من الفعل في أول ماضيه ألف وصل ، فمصدره أن يزاد قبل آخره ألف ، ويؤتى بحروفه مع ألف الوصل))[٤] ، نحو: افتعلت افتعالاً ، وانفعلت انفعالاً ... وهكذا . وعدّت همزات الوصل في الأبنية لازمة كلزوم القطع في أعطيت إعطاء[٥] .

ثانياً: اسم المصدر

جاء مفهوم ابن سيده (لاسم المصدر) فيما بسطه في آرائه الآتية :

أولاً : عقد ابن سيده باباً ((لأسماء المصادر التي لا أفعال لها)) ، نحو : الرجولة ، والحرية ، والجراية، والجراء ، والطّهارة ، والتحصُّن ، وعطاء ، ونبات ، وطمأنينة ، وقشعريرة ... وغيرها[٦].

بدا في ظاهر الأمر أنه أطلق المصطلح على المصادر التي تحولت عن أفعالها ، نحو : نبات من أنبت بدلاً من نَبَتَ ... وحين استقرت الدراسة أمثلته ؛ تبين أن مفهومه لاسم المصدر ليس كمفهوم ابن الحاجب [٧] ، أو المفهوم الحديث [٨] ، وذلك من خلال آرائه فيما قاله سيبويه في أن ((الطُمَأْنينة

---

(١) ابن سيده ، المخصص، ١٠٩/١٥ .

(٢) ينظر كتابها : أبنية المصادر ، ٢٣٣

(٣) ينظر كتابه : العربية الفصحى، ١١١ .

(٤) المخصص ١٨٤/١٤ بتصرف .

(٥) السابق ، نفسه .

(٦) ينظر : السابق، ٢٢٢/١٤-٢٢٤ .

(٧) يرى ابن الحاجب أن أسماء المصادر أخذت من مواد الأحداث. ينظر: الاسترباذي، شرح الكافية ، ٤١٢/٣.

(٨) ساع عند معظم المحدثين أن اسم المصدر لفظ يدل على معنى المصدر ، وينقص عن أحرف فعله ، نحو تكلم كلاماً. ينظر: عمر؛ أحمد مختار ، من قضايا اللغة والنحو ، عالم الكتب ، القاهرة ، (د.ت)، ٢١٣. والأسطى ، الطريف ، ٢١٨.

والقُشَعْرِيرة ليس واحد منهما بمصدر على اطْمَأَنَّت واقْشَعْرَرْت ، كما أن النبات ليس بمصدر على أنبت، فمنزلة اقشعررت من القُشعريرة ، واطمأننت من الطُمأنينة ، بمنزلة أنبت من النبات))[١] .

يقرر ابن سيده أنهما اسمان وليسا بمصدرين لهذين الفعلين ، وإن كانا يوضعان في موضع المصدر... كما أن النبات ليس بمصدر ، وإن كان قد يوضع في موضعه ، قال الله عز وجل[٢] : ﴿والله أنبتكم من الأرض نباتاً ﴾[٣] .

يكشف تتبع الدراسة لقول سيبويه في ذلك ، أنه جعل الطمأنينة والقشعريرة من مصادر ما لحق من بنات الثلاثة ببنات الأربعة ، وأن هذين الاسمين من المصادر التي لا تجري على أفعالها ، ومن المحتمل أن يكون لها ((أفعال أخرى غير الأفعال المسموعة ، ولكنها أجريت على هذه الأفعال))[٤]. وينص في موضع آخر أن هذه المصادر تجيء مختلفة ولا تطرد ، ومنها نبات[٥] .

ثمة ملاحظات تسجلها الدراسة من النصوص السابقة ، توجز في :

أولاً : تبدو أقوال سيبويه تلك قد أشكلت على ابن سيده ، فاعتقد أن صاحب الكتاب قد عَدّ بالأمثلة أسماء فحسب ، وليست مصادر ، في حين أفاد نص سيبويه أن لها أفعالاً أخرى . والشاهد على ذلك ما فسره ابن يعيش -من المتقدمين- كون ((نبات)) مصدر الفعل نَبَتَ ، وقد جرى على أنبت[٦].

ثانياً : تناقض موقف ابن سيده في اسمية (جَراء) الممدود من مصدريتها ، حيث ذكرها في باب ما جاء من أسماء المصادر التي لا يشتق منها أفعال بقوله : ((جارية بيّنة الجَراية والجَراء))[٧] . في حين يصرح بأنها مصدر في باب (فَعال وفِعال) ، إذ يقول : ((والجِراء مصدر الجارية ، فبعضهم يكسر أولها وبعضهم يفتح))[٨] ؛ ناقلاً (جراء) عن أبي عبيد دون أن يصرح الأخير بمصدريتها ، وآخذاً عن ابن السكيت مصدريتها في بابها [٩] . وكلاهما لم يذكر فعلاً مرتبطاً بها ، مما جعل ابن سيده يصنفها في البابين دون الانتباه إلى تناقض المسألة عنده . فهو إذ يدرج جراء من أمثلة (فِعال وفَعال) يعني بها المصدر الذي جاء على فعله ، وليس اسم مصدر - بالمفهوم المتأخر -

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٤/٨٥-٨٦ .

(٢) سورة نوح ، الآية ١٧.

(٣) المخصص ١٤/١٩١ ، وينظر : حاشية الكتاب لسيبويه ٤/٨٦ ، يماثله قول السيرافي .

(٤) المنصور ، أبنية المصادر ، ٣٩ .

(٥) الكتاب، ٤/٤٣ .

(٦) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ١/١١١ .

(٧) المخصص ،١٤/٢٢٢ .

(٨) السابق ١٥، /٨٦ .

(٩) المرجع السابق، نفسه.

وحين ضمّها إلى باب أسماء المصادر التي لا يشتق منها أفعال ، فهي عنده بمنزلة قشعريرة ، وطمأنينه ، ونبات ، وعطاء ، أسماء فحسب وإن وضعت مواضع مصدرها . سيأتي ذكره في ثالثاً.

ثالثاً : يصرّ ابن سيده على أن عَطاء الاسم من أعطيت ، ويدلل على ما ذهب إليه بالشاهد القرآني في قوله تعالى : ﴿ وما كان عطاء ربك محظوراً ﴾ [١] ، على أنه اسم وليس مصدراً . وآخر شعري في قول الشاعر القطامي :

أكفراً بعد رَدِّ الموت عَنّي ∴ وبعد عطائك المائةَ الرِّتاعا[٢]

وقال : « على أنه وضع موضع المصدر . وهذا كقول بعضهم : عجبتُ من دُهن زيد لحيتَه . وله نظائر كثيرة ... »[٣] .

يقيس ابن سيده عطاء إلى دهن ، ويرى أن الكلمتين اسمان ، وإن وضعتا موضع المصدر .

غير أنه يلاحظ :

١ - أن الكلمتين - في سياقهما - دلتا على الحدث ، و لم تتجردا منه .

٢ - نصب (المائة) بـ (عطائك) ، و(لحيته) بـ (دُهن زيد) ؛ يفيد أنهما وضعتا موضع المصدر ، وقامتا بعمله .

مما يؤكد أنهما من المصادر ، وإن لم تشتق منهما أفعال أو تصاريف ، على حد تعبير صاحب المخصص . فهما ليستا اسمين مجردين من الحدث ؛ إذ أن وجودهما في السياق دلّ على ذلك . أما إذا وضعتا في سياق مغاير ، كأن نقول :

عطاءٌ رجلٌ كريم . فعطاء هنا اسم علم[٤] .و بنو دُهْن حيٌّ من اليمن . فدهن هنا اسم ذات[٥] .

باتت كلتا الكلمتين في السياق السابق اسمين مجردتين من الحدث[٦] ، لا تدل إحداهما على المصدر كما كانتا في سياقي ابن سيده .

---

(١) سورة الإسراء ، الآية ٢٠.

(٢) القطامي: لقب الشاعر عمر بن شُيَيْم - بزنة المصغر فيها - . المائة : من الإبل . الرتاعا : التي ترتع وترعى ، وروي " الرباعا " بالباء، وهي التي تنتج زمن الربيع . والشاعر يمدح في هذا البيت زفر بن الحارث الكلابي ، وقد كان أعطاه هذه المائة . ينظر : أبوحيان؛ محمد بن يوسف، تذكرة النحاة، تحقيق عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط١/١٩٨٦، ٤٥٦.وابن منظور ، اللسان، (رهف) .(الوافر).

(٣) المخصص، ٢١/١٦ بتصرف .

(٤) ينظر : السابق ، ٢١/١٦ .

(٥) السابق، ١٦٣/١٣ .

(٦) ترد في اللغة بعض الأسماء التي تشتمل على أحرف الفعل ، مثل : الدُّهن ، والكحل ، والمصل .. (على : دَهن الرجل شعره ، وكحل عينيه ، ومَصَل الجرحُ ...) ، لكنها فقدت دلالتها على الحدث ودلت على الاسم فقط ، فلذا ؛ عُدّت هذه الأسماء ومثيلاتها أسماء =

استناداً إلى ذلك ، فإن السياق هو المعيار الأساسي في التفريق بين مصدرية المثال وعدمه ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإنه من المحتمل أن يكون لهذه المصادر أفعال أهملت ، ومثل هذا كثير في اللغة ؛ إذ يعزو الفارابي ذلك إلى إهمال العرب لصيغة ما « فتجدها قد تميت الشيء حتى يكون مهملاً لا يجوز أن ينطق به »[١] ، ويرى ابن جني « إهمال ما أهمل ، مما تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصوّرة أو المستعملة ، فأكثره متروك للاستثقال ، وبقيته ملحقة به ، ومقفاة على أثره»[٢].

ورد عند ابن سيده – فيما وقفنا عليه – اسما مصدر ، هما : عَطاء وجراء . يمكن تلخيص القول فيهما من خلال المعايير الآتية :

١ – المعيار الصوتي :

بين عطاء وإعطاء اختلاف صوتيّ ومقطعيّ ؛ بسبب وجود الزيادة في إعطاء عنه في عطاء ؛ يتبعه تغيير في البنية المقطعية للمقطع الأول فيهما ، على النحو التالي :

إعـ/ـطاء	عَـ/ـطاء
↓ (ص ح ص)	↓ (ص ح)

٢ – المعيار اللهجي :

إن الخلاف بين الفتح والكسر في المصدرين : (جراء) ، و (عطاء) خلاف لهجيّ بتصريح صاحب المخصص في قوله : « بعضهم يكسر أولها وبعضهم يفتح »[٣].

٣ – المعيار الصرفي :

من خلال :

• مصادر أهملت أفعالها :

إذ أجمع النحويون على أن (إعطاء) مصدر للفعل (أعطى) . أما (عطاء) فهو مصدر آخر للفعل المسموع المستعمل (أعطى) ، قد يكون للمصدر فعل آخر أهمل ، ولعله (تعطو: عطا يعطو) في قول امرؤ القيس:

وتَعْطو برَخْصٍ غيرِ شَثْنٍ كأنّهُ أساريعُ ظَبْيٍ أو مساويكُ إسْحِلِ[٤]

= ذوات ، وليست مصادر أو أسماء للمصادر . وما يحسم مصدرية (دهن) – على سبيل المثال – أو اسميتها هو السياق ، فإن دلّت على الحدث فهي مصدر ، وإن تجردت منه فهي اسم ذات . ينظر : الأسطى ، الطريف ، ٢٢٠ .

(١) ديوان الأدب، ١٩٠/٢ .

(٢) الخصائص، ٥٥/١ .

(٣) ابن سيده ، المخصص ، ٢٢٢/١٤ .

(٤) ينظر: الزوزني،أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين، شرح المعلقات العشر، منشورات مكتبة دار الحياة ، بيروت، لبنان، ١٩٧٩، ٥٥. الرخص: اللين الناعم، الشثن: الغليظ الكز، الأسروع: دود يكون في البقل والأماكن الندية، تشبه أنامل النساء به، وجمعه =

وكذا القول في (جَراء) ، ولعله لم يصل فعله إلى مسامع العرب آنذاك.

• مصادر تأتي على أكثر من بناء :

إذ يعدّ (إعطاء) ، كما سبق ، مصدراً للفعل أعطى ، و(عطاء) مصدراً قد تحول من إعطاء بإسقاط الهمزة تخفيفاً - كعادة من يخففون من العرب - أن يتحول البناء من صيغته الأصلية (إفعال) إلى (فِعال) . إذ يرى بعض الصرفيين[١] أن الهمزة مُقدّرة أو منوية في (عطاء) ، كما قدّر المحذوف دون علّة صرفية في نِزال وقِتال من نيزال وقيتال بلهجة أهل اليمن ، إلا أنه لا يقاس عليه ؛ لأنه نادر[٢].

وبعد ؛ فإن أمثلة أسماء المصادر محدودة العدد في اللغة ، تداولتها كتب النحو والصرف ، وورثتها الدراسات الحديثة . فإذا ما تتبعنا هذه الأمثلة نجدها لا تخرج عن : نبات ، سلام ، كلام ، عطاء ، ثواب، جواب ، طعام ، سبحان ، فجار ، يسار ، برّة ، الكحل ، الدهن ، الوضوء ، الطهور، الجراء ، وأسماء أخرى قليلة الشيوع[٣]. وقد تنوسيت الأفعال المرتبطة بها بعد أن ارتبطت بأفعال آخر استعملت، وماتزال.

٤- المعيار النحوي/ الوظيفي :

قام اسم المصدر بعمل فعله المستعمل لازماً كان أو متعدياً - تماماً كعمل المصدر . ومن ذلك: المصدر (عطاء) في قول القطامي - المذكور سابقاً- :

أكفراً بعد ردّ الموت عني ∴ وبعد عطائك المائة الرتاعا

حيث قام (عطاء) بنصب مائة على أنه مفعول به، كعمل فعله المتعدي المستعمل (أعطى) ، بعد إضافته إلى فاعله (الكاف) [٤] .

٥- الجذر اللغوي :

المصدر واسم المصدر يلتقيان في الجذر اللغوي ذاته ، فإعطاء وعطاء من (عطو) ، وجَراء وجِراء من (جرو) .

وبعد؛ إذا كان الجذر اللغوي للمصدر واسم المصدر نفسه، وهما يعملان العمل ذاته في السياق. فلماذا فرّعوا اسم المصدر عن المصدر ، ووضعوه في مبحث مستقل ؟! ألا يمكن عدّه مصدراً أهمل فعله فحسب؟!

= الأساريع و اليساريع، الإسحل: شجرة تدق أغصانها في استواء، تشبه الأصابع بها في الدقة والاستواء.

(١) ينظر : عبدالمقصود ؛ السيد محمد ، الأسماء العربية في التصريف ، مطبعة الأمانة ، القاهرة ، ط١/١٩٨٩ ، ١/٩٤-٩٥ .

(٢) ينظر : الحموي؛ ابن عسكر ، شرح ابن عسكر على متن المقصود في علم الصرف ، مصر ، ط١/١٣٢٩هـ ، ١٢ .

(٣) المنصور ، أبنية المصادر ، ٤٤ بتصرف .

(٤) ينظر: الأسطى ، الطريف ، ٢١٣.

المبحث الثاني: الاسم المشتق أو الصفة

أولا : الصفة المشبهة

إن الأبنية التي صنفت فيها أمثلة الصفة المشبهة للممدود تعددت، فجاءت من الثلاثي، ومن الرباعي، ولا خماسي لها [1] . ولكنها قلت عدداً عنها في المقصور. استطاعت الدراسة أن تقف على ما جاء منها كما يتجلى في المخطط الآتي:

الصفة المشبهة للممدود

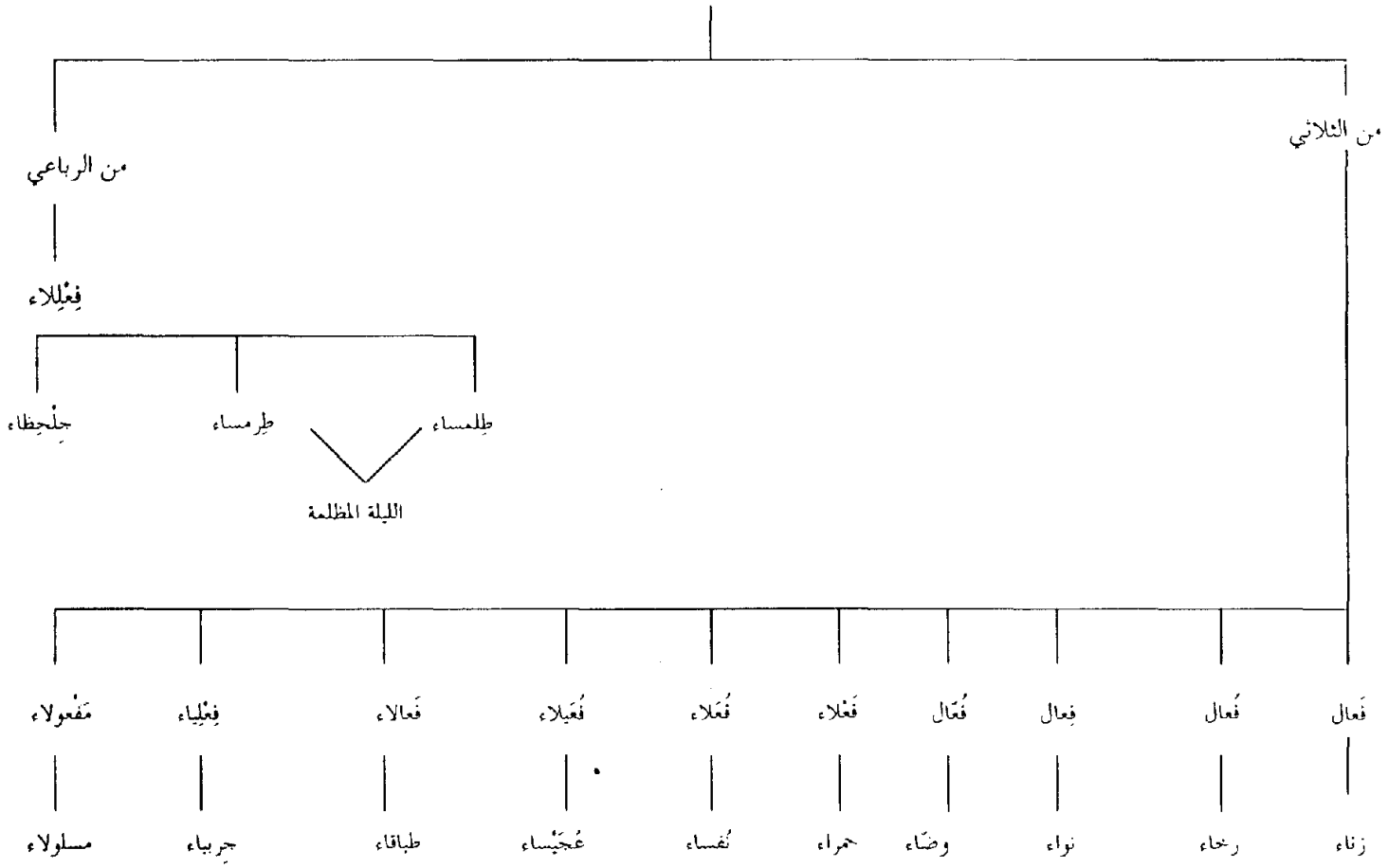

[1] ينظر: ابن سيده، المخصص، ٩٩/١٥.

• لم تقف الصفة المشبهة لأبنية الممدود على وصف المذكر أو المؤنث[١]، بل أنها جاءت في الضربين، فما جاء للمؤنث نحو : امرأة نُفساء، وما كان للمذكر نحو : عَجيساء، وهو العظيم من الإبل، أو رجل طَباقاء : الملازمة صفة الحمق به .

• دلت الصفة المشبهة لأبنية الممدود، على المفرد، والجمع أيضاً، فما كان في المفرد، نحو : أرض جلحظاء، ورجل زَناء : أي قصير . أما ما دل على الجمع مثل : قوم مشيوخاء : وقع الاختلاط في أمرهم.

• قد يحدث تبادل صوتي بين الصوامت، كما جاء في: طِلْمساء، وطِرْمساء : الليلة المظلمة[٢] . إذ وقع تبادل بين الصامتين : اللام والراء .

•يعقد ابن سيده دراسة مطولة في (فَعْلاء)، ويقسمها إلى عشرة أقسام، كان سبعة منها يتعلق بالصفة المشبهة[٣]، وهي :

١ - فَعْلاء تأنيث أفعل، وقد عدّها من مقاييس الممدود، نحو : خضراء وأخضر من الألوان[٤] .

ويذكر المحدثون[٥] أن هذا البناء يدل على لون كالمثال السابق، ونحو : سوداء وأسود، وحمراء وأحمر ...، ويدل كذلك على صفة خَلْقية :

- كالجمال الجسدي الظاهر : كحلاء وأكحل، وهيفاء وأهيف .
- وعيب جسدي ظاهر : عمياء وأعمى، وصلعاء وأصلع .
- وعيب خُلُقي نفسي : رعناء وأرعن، حمقاء وأحمق .

٢ - فَعْلاء صفة غالبة غلبة الأسماء[٦] : كـ (العَرْفاء) : الضبع لكثرة شعرها، و(العبلاء) : الحجارة البيض .

٣ - فَعلاء صفةٌ مسمى بها[٧]، مثل : (العَنقاء) : مَلِك، وطائر ضخم ليس بالعقاب، سميت عنقاء

---

(١) وينظر : ابن قتيبة، أدب الكاتب، ٦٢٢ .

(٢) ينظر : ابن سيده، المخصص، ١٣/٢٧٨ .

(٣) أما الأقسام الثلاثة الأخريات ؛ فتناول في أولها : الأسماء غير منقولة عن الصفات، نحو : الكثباء : من أسماء التراب . ينظر : السابق ١٦/٣٦-٤٤ . والثاني : تأتي للمبالغة، نحو : ليلة ليلاء : شديدة . ١٦/٥٦، والثالث : فعلاء : اسم للجمع، مثل : الحدراء : شجر واحدته حَدَرة . ١٦/٦٣ .

(٤) ابن سيده، المخصص، ١٥/٩٨ .

(٥) ينظر : حلواني، المغني، ٢٧١-٢٧٢، وعبدالجليل، علم الصرف الصوتي، ٣٠٢ . وغيرهما .

(٦) ينظر : ابن سيده، المخصص، ١٥/٤٤-٤٩ .

(٧) ابن سيده، المخصص، ١٦/٤٩-٥٣ .

لبياض في عُنقها . والعنقاء : العُقاب ؛ لأنها تُعْنِقُ بصيدها ثم تُرسِلُه، و(كرشاء) : اسم رجل، من قولهم أتان كرشاء : عظيم البطن، وقدم كرشاء : ممتلئة الأخْمَص .

٤ -« فعلاء مختلف في أَفْعَلها، نحو : امرأة (خَنْواء) : سمينة، ولا يقال ذلك للرجل، وقال ابن السكيت : رجل أخشى، وليس بثبت . وناقة (قصواء) : مقطوعة طرف الأذن، ولا يقال للذكر : أقصى، وإنما يقول : مَقْصوّ، ومَقْصِيّ، هذا قول الأصمعي، وابن السكيت . وحكى بعضهم : جمل أقصى . ويستعمل القصواء في المعز ... »[١] .

٥ - فعلاء لا أفعل لها من جهة الاختلاف بين الذكر والأنثى في الخلقة أو الطبع ؛ فيقال : نخلة (عَشْواء) : متأخرة الحمل، وحمامة (حَبْناء) : لا تبيض، وامرأة جدّاء : صغيرة الثدي، وجرادة (صفراء): خالية الجوف من البيض ...[٢] وغيرها .

٦ - فَعْلاء لا أفعل لها وتختلف عن النوع السابق من جهة أنها ليس لها مذكر يعادلها من نوعها، نحو : غارة (سحّاء) : سريعة، كما جاء في قول الصديق ﷺ لبعض أمراء جيوشه : « أغر عليهم غارة سَحّاء أو مَسْحاء، لا تتلاحقُ عليك جموع الروم » . وعين (سبلاء) : طويلة الهُدب، وساق (مسداء): مستوية حسنة[٣] .

٧ - فعلاء لا أفعل لها من جهة السماع، مثل :

عنز (عصقاء) : ملتوية القرنية على أُذنيها من خلف، وامرأة (عكباء) : غليظة الشفتين .

ثانياً : صيغ المبالغة

صيغها :

« صيغ المبالغة كثيرة ، تتفاوت فيما بينها في كثرة الاستعمال وقلّته ... ويغلب على الظن أن الدلالة على المبالغة طارئة على كثير من هذه الصيغ ، وليست أصيلة فيها ، فمعظمها كانت لها دلالة خاصة في الأصل ، غير أنها نُقلت عن طريق المجاز إلى معنى المبالغة ، ثم نسي الأصل ، وتحوّل المجاز إلى حقيقة، ومن هنا ، اكتسبت هذه الصيغ دلالة المبالغة ، وأضافتها إلى دلالتها الأصلية ، وهذا هو السر في أننا نجد صيغة (فعّال) تدل على الحرفة والصناعة مرة، وعلى المبالغة مرة أخرى . ونجد صيغتي (مِفْعَل)، و(مفعال) تدلان على آلة الحدث في موضع ، وعلى المبالغة في موضع آخر »[٤] .

---

(١) ابن سيده ، المخصص ، ١٦/٥٣ .

(٢) ينظر : السابق ١٦/٥٣-٥٥ .

(٣) ينظر : السابق ١٦/٥٥-٥٦ .

(٤) حلواني ، المغني ، ٢٥٣ .

تعددت أبنية/ صيغ المبالغة التي رصدها القدامى والمحدثون في كتاباتهم ، حتى صنفت إلى أبنية يكثر استعمالها ، وأبنية يقل استعمالها ، ولا يهم الدراسة إلا ما جاءت أمثلتها في المقصور والممدود ، أي ما انتهى بناؤها بـألف/ مد فتح ، وألف/ مد فتح يليها الهمزة ، نحو : فَعّال ، وفَعال ، ومِفعل ، ومِفعال...[١].

صياغتها :

اختلف علماء العربية في صياغة أبنية المبالغة من المصدر أم من الفعل الثلاثي أم من المزيد ، ففريق يرى أنها تصاغ من الفعل الثلاثي المجرد بقولهم : « أجروا اسم الفاعل ، إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر ، مجراه إذا كان على بناء فاعل ؛ لأن المراد من ذلك ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل »[٢] ، « فبُنيت للفاعل من لفظه والمعنى واحد »[٣] .

أما الفريق الآخر فيرى أن الأصل في صيغ المبالغة أن تؤخذ من مصدر الفعل الثلاثي ، فلهذا قالوا عنها : « محوّلة عن صيغة فاعل »[٤] .

إذ وجدت أمثلة وقعت في دائرة الثلاثي المزيد من (أفعل) ، (فَعَّل) ، نحو : درّاك من أدرك ، وفحّاش من أفحش ، وحسّاس من أحسّ ، وقولهم : معطاء ومهوان من أعطى وأهان ، وسَميع ونذير من أسمع وأنذر ، وزهوق من أزهق[٥] .

وعدت عندهم من شواذ القياس المتلئب في كلام العرب ، فلذا ذهبوا إلى أنها مأخوذة من مصادر الأفعال المذكورة ؛ لكون الثلاثي المجرد من مواد هذه الأفعال غير مستعمل ، فلا يقال : درك أو فحش أو عطى ... ، ويعللوا أنها أخذت من مصدر الثلاثي قبل أن يهمل العرب استعمال هذا الثلاثي ، أو بعد أن جردوا الفعل من زياداته ، وأيدوا ما ارتأوه بأن جميع أفعال تلك الكلمات من الثلاثي المزيد ، وليس فيها من الرباعي شيء[٦] .

---

(١) للمزيد ينظر : سيبويه ، الكتاب ، ١/١١٠ وما بعدها . وشرح ابن عقيل ، ٢/١١١ .و السمرة ؛ محمود ،وزميله نهاد الموسى، كتاب العربية نظام الأبنية الصرفية ، وزارة التربية والتعليم وشؤون الشباب، سلطنة عمان ، ط١/١٩٨٥ ، ٦٠-٦١ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ، ١/١١٠ بتصرف . وينظر : الزجاجي ؛ (ت ٣٣٧ هـ) ؛ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق ، الإيضاح في علل النحو ، تحقيق مازن المبارك ، دار النفائس، بيروت ، ١٩٧٣ ، ٤١٧ .

(٣) سيبويه ، السابق، ١/١١٧ .

(٤) ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) ؛ أبو محمد بن عبدا لله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، (د.نا) ، (د.ت)، ٢٩٣ .

(٥) ينظر : الزجاجي ، الإيضاح ، ٤١٧ . وابن هشام ، السابق ، ٢٩٣ .و السيوطي ، المزهر ، ٢/٧٧ .

(٦) ابن هشام ، السابق ، ٢٩٣ الهامش ، بتصرف .

هذا ما تتبوّأه ألفاظ المبالغة التي ليست لها أفعال ثلاثية مجردة ، أي في حالة خاصة ، أو ما أطلقوا عليها الشاذة ، فالقاعدة عند الجمهور أن تصاغ من الفعل الثلاثي المجرد .

أبنية الاسم الممدود في صيغ المبالغة :

يصرح ابن سيده في موضع منفرد بمجيء (فَعلاء) صيغة من صيغ المبالغة ، فيقول : « فَعْلاء المطابقة اللفظ لموصوفها : المبالغة بها ... هلكة هلكاء : عظيمة شديدة ، وجاهلية جَهلاء : شديدة...»[١] .

و لم تقف الدراسة على أبنية ترتصف فيها الأمثلة المقصورة ، فجُلّ ما هنالك أنت في الممدود على : فَعْلاء ، وفَعّال ، ومِفْعال ، ستتناولها مفصلة على النحو التالي :

(١) مِفْعال :

ورد مثالان ممدودان في باب (مِفعال) الدالة على المبالغة، في عبارة صاحب المخصص: « المِعطاء: الكثيرة العطية ... ورجال ميفاء بالعهد : أي كثير الوفاء »[٢] .

وثمة ملاحظة يسجلها ابن سيده على مِفعال ، فيقول :

« كل مِفعَل ... مقصر من مِفعال »[٣] . أي هناك علاقة بين البناءين ، إلا أن الاختلاف بينهما أن أحدهما مقصر أو مطوّل عن الآخر . بناء عليه ، هل يكون (مِفعال) ، قبل حدوث المطل في بنيته، (مفعل) ؟ أي هل هنالك مقصوران للممدودين مِعطاء وميفاء لصيغة المبالغة المدروسة ؟

بحثت الدراسة في وجود هذين المثالين المفترضين ، فلم تجد سوى إشارة يذكرها صاحب اللسان عن المعنى الدال على (الميفى) من الصورة المقصورة لـ (ميفاء) ، يقول :

« والميفى[٤] : طبق التّنور ... وقال أبو الخطاب : البيت الذي يطبخ فيه الآجُرُّ يقال له الميفى ؛ روى ذلك عن ابن شميل »[٥] .

فإذا ما أقمنا المعايير بين تينيك اللفظتين سنجد أنهما لفظتان متغايرتان من حيث :

---

(١) المخصص ، ١٦/٥٦ .

(٢) ابن سيده ، المخصص، ١٦/٧٧ ، تحول مِيْفاء إلى ميفاء ؛ لتشكل الحركة المزدوجة الهابطة في بنيتها المقطعية، أدّى إلى سقوط الصوت الانتقالي، وتعويضه بالكسرة.

(٣) السابق ١٤/١٩٩ .

(٤) لم نجده عند ابن ولاد في المقصور، ولا في الصحاح للجوهري .

(٥) ابن منظور ، اللسان ، (وفي) .

- المعيار الصوتي :

تختلف البنية المقطعية في ميفى عنها في ميفاء ، فالأولى تتكون من المقطعين الطويلين المفتوحين : (ص ح ح) + (ص ح ح) .

أما ميفاء فلها بنية مقطعية تشابه السابقة في مقطعها الأول الطويل المفتوح ، وتختلف عنها في المقطع الثاني الطويل المغلق (ص ح ح ص) .

- المعيار الصرفي :

دلّت (ميفاء) على بناء/ صيغة من أبنية/صيغ المبالغة ، في حين تدل (ميفى) على الاسمية المحضة (ذات) .

فوجه الاختلاف بيّن بينهما :

- المعيار الدلالي :

إن الفرق كبير بين ميفاء الدالة على كثرة الوفاء ، والميفى الدالة على الطبق أو البيت .

فلذا نذهب إلى رفض الافتراض الذي أقمناه في مدّ المقصور من (مفعل إلى مفعال) في الأقل في الحالة المعتلة، وإن ادّعى بعض القدامى تفاوتهما في المبالغة[١] . أما ما نصه ابن سيده عنهما فإنه قد يخصص به أسماء الآلة فحسب ؛ لأنه يورد مفعل من مفعال في باب ما عالجت به من الآلات ، ولا يعمّ هذا القول إلا في بابه . وسيأتي ذكره في مبحث اسم الآلة . ويعلق بعض المحدثين [٢] على أن « مِفعال صيغة طارئة في معنى المبالغة ، فقولهم : مِسعر حرب، أو مِسعار حرب ، يفيد أن الموصوف كالآلة التي تُسعر بها الحرب»[٣].

أيًّا كان الأمر ، فإن مِفعال لم تقصر إلى مِفعل في هذه الصيغة ، في الأرجح ، فيما جاء من المقصور والممدود .

(٢) فَعّال :

يتشارك في البناء فعّال الاسم والصفة[٤] ، فالاسم نحو : كلاّء (مرفأ السفن) ، والصفة نحو : الشوّاء : الذي يشوي اللحم ، والمشّاء في قوله تعالى : ﴿ همّاز مشّاء بنميم ﴾[٥] ، والسّقّاء : الذي يسقي . ويعبر ابن سيده عن كثرة مجيء هذا البناء في قوله : « ونحو هذا مطرد كثير »[٦] .

---

(١) ينظر : ابن جني ، المنصف ، ٣٢٣/١ .

(٢) يسوق حلواني قولاً لصاحب الهمع بأن مِفعال لمن صار له كالآلة، إلا أن الدراسة لم تقف على هذا القول في همع الهوامع للسيوطي.

(٣) ينظر : حلواني ، المغني ، ٢٥٧ بتصرف .

(٤) ينظر : ابن سيده ، المخصص ، ٩٨/١٥-٩٩ ، ٣٧/١٦ .

(يرى أهل المنهج التقابلي بين اللغات السامية أن (فَعَّال) جاءت دالة على الحرفة في الآرامية والعبرية « ودخلت على العربية بتأثير الآرامية »[١] ، أما دلالتها على المبالغة فلم تستعملها غير العربية)[٢].

- ربط البناء بفعله :

علّقنا فيما سبق على أن بعض النحويين يصيغون فعّالاً من مصدر الثلاثي المجرد ، لكون الفعل المرتبط بهذا البناء يشذ عن القاعدة القياسية التي تقتضي أن يأتي من الثلاثي المجرد .

وحاورت الدراسة ما ذكره أصحاب المعاجم في أفعال الأمثلة الواردة عند ابن سيده ، فوجدنا أنها ترتبط بكلا الفعلين الثلاثيين (مجرداً ومزيداً) : الشوّاء[٣] يرتبط بالمجرد : شَوَى يشوي ، وأما المشّاء[٤] والسَّقاء[٥] فيرتبطان بالفعلين المجرد والمزيد : (مشى ، ومَشَّى ، وتمشّى) ، و(سقى ، وأسقى) على التوالي .

قد تكون علّة ارتباط هذين المثالين بأفعالهما المتعددة ، ناشئة عن التطور اللغوي في استعمال صيغ، وإهمال صيغ أخرى كما يشير إلى ذلك الفارابي بأن « العرب قد تُميت الشيء حتى يكون مهملاً لا يجوز أن ينطق به »[٦] .

وتذهب الدراسة مذهب من يرى أن السِّر في الدلالة على المبالغة (لفعّال) أنها تدل على تكرار الحدث ، نحو القتّال : هو الذي قتل مرّة بعد مرّة ؛ لمجيء الأمثلة السابقة على هذا النحو ، فالمشاء : الذي يمشي بين الناس بالنميمة ، والسّقاء : الذي يسقي الآخرين ، والشّوّاء : الرجل الذي يشوي ، فكلها كما نلاحظ تدل على تكرار الحدث ، واستمرارية ملازمة الفاعل له . أما د. حلواني فيرى أن هذه الدلالة اعتباطية ، ودليله ما أورده أصحاب المعاجم في السّمال : ذكر في اللسان : لطم رجل من العرب رجلاً ففقأ عينه ، فسمي : سمّالاً ، وحكى الجوهري عن أعرابي : فقأ جدنا عين رجل، فسُمينا بني سمّال[٧] .

---

(٥) سورة القلم ، الآية ١١.

(٦) المخصص ، ٣٧/١٦ .

(١) فليش ، العربية الفصحى ، ٧٩ .

(٢) ينظر : حلواني ، المغني ، ٢٥٥ في الهامش .

(٣) ينظر : الجوهري ، الصحاح ، وابن منظور ، اللسان : (شوى) .

(٤) ينظر السابقين : (مشا) .

(٥) ينظر السابقين : (سقى).

(٦) الفارابي ، ديوان الأدب ١٩٠/٢.

(٧) ينظر : المغني ، ٢٥٤ الهامش .

وقد نجد أمثلة مشابهة لسمّال ؛ لكنّا نخصص القول في فعّال الممدود عند ابن سيده ، ورأينا أنها قد تدل على التكرار .

(٣) فَعْلاء :

رصف ابن سيده أمثلته الممدودة على فَعْلاء ، وكانت زُهاء ستة أمثلة ، ذكرت في قوله[١] :

- هلكة هلكاء : عظيمة شديدة .
- وجاهلية جهلاء : شديدة .
- وصفاة صفواء : ملساء شديدة .
- والسّوأة السوآء : الفعلة القبيحة .
- ووقعوا في الرّقم الرّقماء : أي الداهية .
- وليلة ليلاء : شديدة .

صيغة فَعْلاء تختلف عن الصيغتين السابقتين فَعال ومفعال من حيث :

- المعيار الدلالي :

إذ نلحظ أن فَعْلاء تصف شدة الحدث وتفاقمه ؛ مما يدفعنا إلى قول إن معنى هذه الصيغة لأمثلة الممدود فيها تدل على عظمة الأمر . أما مِفعال فدّلت على التكرار ، وفَعال دلت على الاستمرارية .

- المعيار الصوتي :

تتركب البنية المقطعية في الأبنية الثلاث على التالي من :

فَعْلاء : من المقطعين القصير المغلق ، والطويل المغلق .

فَعال : من المقطعين القصير المفتوح ، والطويل المغلق .

مِفعال : من المقطعين القصير المغلق، والطويل المغلق.

ثنائية البنية المقطعية ، على الرغم من ذلك ، فإن صفة المقطع الأول فيهما تختلف في الفتح والإغلاق .

- البنية التركيبية لصوت الهمزة :

(فَعْلاء) تلتصق بها الهمزة صوت زائد على بنية جذرها اللغوي ، إذ تلحق والصوت الصائتي الممدود (آ) بالبناء . هذا ما يتضح في أمثلة الصيغة :

---

(١) المخصص ، ٥٦/١٦ .

فَعْلاء	«	فَعْل	
صفواء	«	صفو	معتل اللام
سوآء	«	سوأ	مهموز اللام
رقماء	«	رقم	صحيح اللام
ليلاء	«	ليل	
جهلاء	«	جهل	
هلكاء	«	هلك	

أما في (مفعال)و(فعال) فالهمزة إحدى الوحدات اللغوية الأصلية للجذر اللغوي في أمثلة البناءين :

• مِفعال « فعل

معطاء → معطاي	«	عطي	معتل اللام
ميفاء → ميفاي	«	وفي	

• فَعّال « فعل

سقّاء → سقّاي	«	سقي	معتل اللام
شوّاء → شواي	«	شوي	
مشّاء → مشاي	«	مشي	

أعلت لام البناء من حالتها شبه الصامتية أو شبه الصائتية إلى صامت ؛ لوجود الحركة المزدوجة الهابطة في البنية المقطعية في جمهرتها ، تفسر وفق الخطوات الصوتية :

(ميفاء) : مِيْفـاو « ميفاء

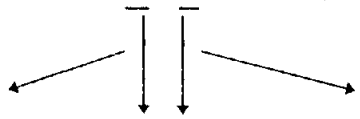

يسقط الصوت الانتقالي (ي) حركة مزدوجة يسقط الصوت الانتقالي (ي)

ولا يعوض عن سقوطه بحركة هابطة ويعوض عنها بحركة الكسر

لامتناع توالي حركات ثلاث

في العربية فتعوض بالهمزة

مشّاي ← مشّاء

ويعدّ الوجهان نعتين من لغات العرب ، إذ أن منهم من يحقق فيقف على الهمزة ، ومنهم من يبقي اللام كما هي فيمن يسهّل .

ثالثاً: اسم الآلة

لم تقف الدراسة إلا على بناءين يدرجان الاسم الممدود من أسماء الآلة ، هما:

* فِعال : تكثر أمثلة فِعال في مخصص ابن سيده ، حيث تفيد دلالتها معنى الاشتمال ، نحو : (الحِقاء) : الإزار . و(الحِذاء) : ما يُنتعل به . و(الخِباء) : من الأبنية ، ما كان منها من وَبر أو صوف ، ولا يكون من شعر . و(الخِفاء) : الكساءُ يلقى على الوَطْب ، وقيل : هو الغِطاء من كساءٍ أو ثوب ، أو غير ذلك . (والغِطاء) : ما تغطّيت به . و(الجِفاء) : التي توضع فيها القِدْر ، وهو وعاؤها ، وقيل : جياء القدر بالياء ، وجياءتها . و(الجواء) : الخرقة التي ينزل بها القِدْر ، و(الطلاء) : الخيط الذي يشدّ به الطّلي، وهو ولد الشاة . و(الرِّداء) ، و(الوِعاء) ، و(الوِجاء) : غطاء[١] .

* مِفعال : لم نقف إلا على (المِقلاء) : العصا التي يَضرِب بها الغلام القُلَة ... والقلة : عود مقدار شبر ، مُحَدّد الطرفين[٢] .

المبحث الثالث: جمع التكسير

كشف الواقع الإحصائي لأبنية جموع التكسير في الممدود أن الهمزة فيه إما أن تكون لام البناء، حيث تكون أصلاً من أصول الكلمة، وهي ستة أبنية، أو مزيدة، وكانت ثلاثة أبنية، كلها عند ابن سيده، وقد استدركت عليه أبنية أخرى، دونك تفصيلها :

١- فَعال :

يجمع على فَعال ما كان مفرده على فَعالة، بزيادة صوت التاء في نهايته، كما تكشف لنا الأمثلة التالية :

الأشاء : صغار النخل، واحدتها أشاءة، وهمزته أصلية غير منقلبة كما جاء في عباية وعباءة، وعظاية وعظاءة[٣].

♣ الألاء : والقول فيه ونحوه، كالقول في الأشاء، يمد ويقصر[٤].

♣ العَباء : جمع عباءة، وعباية، وهي الكساء[٥].

---

(١) ينظر : ابن سيده، المخصص، ١٦/٢٥-٣٤ .

(٢) السابق ، ١٥/١٣٩ .

(٣) السابق ، ١٦/٢٠.

(٤) السابق، نفسه،و ١٥/١٤١.

(٥) السابق، ١٦/٢١.

♣ الأباء : جمع أباءة، وهي أطراف القصب، وقيل بل هو القصب نفسه[١].

العظاء : جمع عظاءة وعظاية، وهي دويبّة مثل الإصبع، صحراء غبراء، تكون شبراً وفتراً وثُلثاً[٢].

♣ السَّداء : من البُسر والبلح، يمد ويقصر، الواحدة سداة وسداءة[٣].

ثمة ملاحظة تذكر على لام المفرد التي أشار إليها ابن سيده في معرض حصره لوجوه المفرد، وذلك في وجودها مرة بالهمزة، ومرة أخرى بالياء، ومرة ثالثة بدونهما في سداة، وهذه الأوجه تحكمت بها لغات العرب، فمن همز ذكرها بالهمز، ومن سهّل ذكرها بالياء ، وهذا ما يسوقه سيبويه بقوله : « إنما هُمِزَت عظاءة، وإن لم يكن حرف العِلة فيها طرفاً؛ لأنهم جاءوا بالواحد على قولهم في الجمع عظاء. ويرى ابن جني أنه كان ينبغي أن لا تهمز؛ لوقوع الهاء آخراً. حيث يجري عليها الإعراب، فتقوى الياء -حينها- ببعدها عن الطرف، وأن لا يقال إلا عظاية وعباية وصلاية ... وتقتصر عليها كما اقتصرت على نهاية وغباوة، لكن الخليل يعلل هذا الأمر بقوله : إنهم بنوا الواحد على الجمع، فلما كانوا يقولون عظاء، وعباء، وصلاء، فيلزمهم إعلال الياء لوقوعها طرفاً، أدخلوا الهاء، وقد انقلبت اللام همزة، فبقيت اللام معتلة بعد الهاء كما كانت معتلة قبلها » [٤].

أما حذف الياء أو الهمزة، فالأصل أن تكون سداية، حذفت الياء فيها لتشكل حركة مزدوجة أدى إلى سقوطها دون تعويض، فأصبحت سداة، أو بتعويض صوت صامت وهو الهمزة، لتكون سداءة، ويقاس الأمر الثاني على الأمثلة كلها.

ويذكر ابن سيده في مكان آخر، الأضا والأضاء : « ... الغُدُر (جمع غدير)، فواحدة الأضا : مقصوراً أضاة، وواحدة الأضاء : أضاءة » [٥].

أيقاس هذا على سداة وسداءة، رغم أنهما مفرد لبناء واحد، وهو السَّداء ؟ أم أن سداة مفرد لسداة كأضاة، وسداءة مفرد لسداء كأضاءة ؟

فيما يبدو أن ترجيح الأمر الثاني أكثر دقة من الآخر؛ وإن كان المفردان وجمعهما يحملان الدلالة ذاتها، فقد سبق أن تناولت الدراسة باب فَعل المقصور الدال على جمع التكسير، وأن مفرده يأتي على

---

(١) ابن سيده ، المخصص، ١١٧/١٥.

(٢) السابق، نفسه.

(٣) السابق، ١٤٣/١٥.

(٤) ابن منظور، اللسان، (عظي).

(٥) ابن سيده ، المخصص، ١٥٨/١٥.

فَعَلة، نحو : قذى ← قَذاة، وعذى ← عذاة، ...، وأن فَعال المفرد، كما عالجناه في هذا المبحث، مفرده على فَعالة : عباء ← عباءة وعباية ... فلذا تكون سداة لغة في سداءة.

ونلاحظ أن الألاء يمد ويقصر، ولم يأت غيره في هذا الباب في جمع تكسير، وربما يكون الأمر لميل العرب نحو الأيسر فيمن قصر، ونحو الميل إلى تسكين المقطع الطويل المفتوح فيمن مدّ.

٢- فُعال :

ارتبطت الصيغة فُعال بأبنية[١] المفرد التالية، التي لم يحكمها ضابط محدد، وجاءت متعددة :

قُماء ← قَمِئ]
ظُماء ← ظَمِئ] فَعِل

بُراء ← بَريء] فعيل

نُقاء ← نَقاوة، ونُقاية، ونُقاءة]
مُلاء ← مَلاءة] فَعالة

وتجمع بريء على بُراء وبَراء في نص ابن سيده التالي : ((البُراء والبَراء : جمع بريء، وهو من الجمع العزيز، وفيه لغات، فبعض أهل الحجاز يقول : أنا منه بَراء، فمن قال هذا القول، قال في الاثنين والجميع: نحن منكم براء))[٢].هذا مشابه لما ذهب إليه الفراء[٣] ، وابن ولاد[٤] .

٣- فِعال :

قد لا نبالغ إذ نقول إن جمع التكسير للمدود أكثره يأتي على فِعال، وأنها صيغة قديمة ارتبطت بأبنية المفرد المتعددة، التي لا يضبطها قياس، واعتور على إثْرها تحول داخلي في أبنية المفرد. يتضح ذلك في الأمثلة[٥] المطروحة عند ابن سيده :

- نِهاء ← نِهْي، ونَهْي.
- ضِراء ← ضِرْو، وضِروة. عِفاء ← عِفْو، وعِفْوة.

---

(١) ابن سيده ، المخصص، ١٥٨/١٥ ، (قمو)، القماء : الذليل الحقير، الظماء: العطشى، النقاء: الجيّد، الملاء: الملاحف.

(٢) السابق ، ١٤٠/١٥.

(٣) ينظر : المقصور والممدود، ٢٦.

(٤) ينظر: كتاب المقصور والممدود، ١٥-١٦.وجدت الدراسة في اللسان (برأ): أن البريء جمعها بُرآء على فُعَلاء، وأن بُراء جمع لاواحد.

(٥) ابن سيده، المخصص، ٢٥/١٦-٣٤. النهاء : الغدير، الضِّراء: كلاب، عِفاء: ولد الحمار، الحقاء: معقد الإزار من الخصر. مطاء: الشِمْراخ من البُسْر. القِشاء: تجعل فيه المرأة طيبها. الصِعاء: ضرب من العصافير. سهاء: الصُفّة بين بيتين، أو مُخدع بين بيتين يُستتر به. عِقاء: ما حول الدار. حثاء: التي توضع فيه القِدْر. قِماء: الذليل الحقير.

♣ حِقاء ← حَقْو. جداء ← جَدْي. دِلاء ← دَلْو. مِطاء ← مَطْء.

♣ خِطاء ← خَطْوَة. قِشاء ← قَشْوَة. شِكاء ← شَكْوة. صِعاء ← صَعْوَة. سِهاء ← سَهْوة.

♣ ظِباء← ظَبْية.

♣ عِقاء ← عِقاة، وعَقْوَة.

♣ جِثاء ← جِثاوة، وجثاءة.

♣ قِماء ← قَمِئ. وضاء ← وَضِئ.

♣ رِواء ← رَيّان. مِلاء ← مَلآن.

♣ نِساء ← جمع لا واحد من لفظه، ويقال نِساء جمع نِسْوة، ويقال نُسوة أيضاً.

لعل ارتباط فِعال بالكم من أبنية المفرد يفسر قِدَم هذا البناء عكس فَعال التي استقر مفردها على بناء أو اثنين، وقد أشرنا في مبحث المصدر إلى أن هذه الصيغة ارتبطت بأفعال كُثر، لم يطرد لها قياس، مما يعزّز المقولة المرتآة.

أما الأمثلة المفردة التي أتت على وجهين لجمع واحد، فعائد إلى لهجات الأعراب، منهم من فتح، ومنهم من كسر، ومنهم من سكّن ... وهكذا.

وربما استقرت فِعال في نهاية مطافها، بالمفردَيْن. فَعْلَة، وفَعْل؛ لأكثر مجيء مفردها على هذين البنائين، مما دعا بعض الصرفيين كابن السكيت والدينوري[1] أن يجعلوه من مقاييس الممدود.

ومن حيث علاقته بالمقصور، فلم نجد سوى مثالاً يذكره ابن سيده بقوله : ((والحِما : ما حَمَيْت من شيء، يمدّ ويقصر. يكون واحداً وجمعاً، فإن كان واحداً فألفه منقلبة عن ياء. يقال : حَمَيْت المكان. وإن كان جمعاً فألفه منقلبة عن ياء وواو؛ لأنه يقال في واحده : حِمْيَة، وحِمْوة))[2]. رغم ذلك فإنه ينعت ممدوده بالشذوذ.

٤- فِعّال[3]:

لم يذكر في هذا الباب سوى حِنّاء : جمع حِناءة.

---

(١) ابن السكيت، كتاب حروف الممدود والمقصور، ٢٢. والدينوري(ت٢٩٠هـ) ؛ أبو عبدالله الحسين بن موسى بن هبة الله ، نمار الصناعة في علم العربية ،تحقيق حنا جميل حداد ، منشورات وزارة الثقافة ، عمان ، ط١/١٩٩٤، ١٧٧.

(٢) ابن سيده، المخصص، ١٤٧/١٥.

(٣) السابق، ٣٨/١٦.

٥- فُعّال :

أكثر أمثلة[١] هذا البناء تندرج في باب جمع التكسير التي تدل على أصحاب حرف، أو نباتات، فقد دوّن ابن سيده فيه الأمثلة التالية :

جُنّاء ← جمع جانٍ، وهم الذين يجتنون الثمار. ┐ أصحاب حِرَف.
صُرّاء ← جمع صارٍ، وهو الملاّح. ┘

حُوّاء ← نبت، واحدته حُوّاءة. ┐
سُلاّء ← جمع سُلاّءة، وهو شوك النخل. ├ نبت.
دُبّاء ← القرع، واحدته دُبّاءة. ┘

يلاحظ أن ما دل على صاحب حرفة كان مفرده على (فاعِل)، أما النبات فأتى مفردها على فُعّالة، بزيادة صوت التاء في المفرد عنه في الجمع.

أما أبنية جموع التكسير الأخر :(أفْعال)، و(أفْعلاء)، و(فُعَلاء)، و(فُعْلاء) .

فقد جعلها ابن سيده في مقاييس الممدود التي تطرد أمثلته، ويحكمها ضابط محدد، وذلك :

١*(أفْعال) :

قال : ((كلما جمع من ذوات الياء على أفْعَال، فهو ممدود، كقولك : آباء، وأبناء، وأحياء))[٢]، وذكر أهل الصرف جمع مكسور للمقصور مفتوح الأول، أو مكسوره، نحو : رَجا : أرجاء، ومِعى : أمْعاء[٣].

وقد اشترك أفعال مع أفْعِلة في دلالتهما على جمع تكسير لفعال الممدود أيضاً، نحو ما نصّه صاحب المخصص في العراء، قائلاً : ((والعراء : الأرض الفضا التي لا يُستتر فيها شيء، والجميع : الأعراء، والأعرية. فالعراء ممدود، وجمعه ممدود. وذهب أبو علي إلى قلة مثله))[٤].

٢* (أفْعِلاء) :

الذي هو جمع فعيل، وفَعول، نحو : شقيّ وأشقياء، وغَنِيّ وأغنياء[٥].

---

(١)ابن سيده ، المخصص، ١٦/٣٨-٣٩.

(٢) السابق، ١٥/١١٠.

(٣) ينظر :المبرد، المقتضب، ٣/٨. والزبيدي (ت٣٧٩هـ) ؛ أبو بكرالزبيدي الإشبيلي، كتاب الواضح،تحقيق عبد الكريم خليفة ، (د.نا)، (د.ت)، ٢٤٥. والوشاء، الممدود والمقصور، ١٠٣.

(٤) ابن سيده، المخصص، ١٥/١١٨، بتصرف.

(٥) السابق، ١٥/١١٠.

وذكر في التنزيل ما جاء مفرده صحيح اللام جمعه ممدوداً نحو : ﴿ أشداء على الكفّار رُحَماءُ بينهم ﴾[١].

٣* (فَعْلاء) :

((كل جمع ما كان على (فَعْلاء) فهو ممدود، كقَصَبة وقَصْباء، وخَلَفَة وخَلْفاء، وشجرة وشجْراء، وطَرَفة وطَرْفاء)) [٢].

٤* (فُعَلاء) :

((وكذلك ما جمع على (فُعَلاء)، كقولك: شُركاء، وضُعفاء، وخُلَفاء، وأمراء)) [٣]. الذي يأتي مفرده على فعيل. وقال : ((قل ما يأتي هذا الجمع من بنات الواو والياء. وقالوا : تَقيّ وتُقْواء، فَردّوا ياءه إلى الواو، وهو نادر)) [٤].

ويذكر ابن خالويه ((ليس في كلام العرب (فاعل) وجمعه فُعَلاء إلا شاعر وشعراء، وإنما جاز أن يجمع شاعر على شعراء، وفُعَلاء جمع فَعيل لا فاعل، لأن من العرب من يقول شَعُر الرجلُ إذا قال شِعْراً، كما يقال : شَعَر، ومن قال : شَعُر، فالقياس أن يجيء الوصف على (فعيل) فتجنبوا ذلك لئلا يلتبس بشعير، ثم أتوا بالجمع على ذلك الأصل. وهذا دقيق جداً فاعرفه لأني ما أعلم أنه استخرجه أحد)) [٥]. ثم قال : ((وأما علماء، فليس جمعاً لعالم، ولكنهم قالوا : رجل عالم وعليم وعلاّمة، فعُلماء : جمع عليم)) [٦].

أضاف القزويني عليها ((فِعْلاء[٧]: بالكسر والمد يجيء وحدانها على فِعْلاءة بالكسر وزيادة هاء كالجِلْذاءة على الجِلْذاء (ما صلب من الأرض). ومَفْعولاء[٨])) بالميم المفتوحة والمد يجيء وحدانه على وزنين : الأول : الفَعل : بالفتح: كـ : العَير على المعيوراء (الحمار) والمؤنث عَيرة. والتيس على المتيوساء (الذكر من المعز والظباء). الثاني : الفَعال : كـ: الأتان على المأتوناء (الحمار).

---

(١) سورة الفتح ، الآية ٢٩..

(٢) ابن سيده، المخصص، ١١٠/١٥.

(٣)السابق نفسه.

(٤) السابق نفسه.

(٥) ليس في كلام العرب، ٧٠، نقلاً عن حلواني، المغني، ٤١٨.

(٦) السابق، نفسه.

(٧) القزويني (من علماء القرن الثاني عشر الهجري) ؛ محمد بن شفيع ،جوهر القاموس في الجموع والمصادر ، تحقيق محمد جعفر الشيخ إبراهيم الكرباسي ، منشورات جمعية منتدى النشر ، النجف الأشرف ،(د.ت) ، ٨٣ .وقد جاء في المتن (فعلانة) بالنون ،قد يكون خطأ مطبعياً. .

(٨) السابق، ٢٣٠-٢٣١ بتصرف.

المبحث الرابع : تصغير الاسم الممدود

سبق أن تناولت الدراسة تحقير الاسم المقصور عند ابن سيده، وأنه لم يفرد له جزءاً في باب المقصور والممدود، لكنه عالجه في أبواب المخصص التي صنفها للتحقير، وكذا كان الاسم الممدود، إذ لم تتجاوز ملاحظاته في الممدود سوى إشارة أو إشارتين، يسوقهما على النحو الآتي: ((يقال رميته فأصبت سُوَيْداء قلبه، وإنما ذكرت ها هنا (في فُعَيْلاء) لغلبة التصغير عليها وإلا فقد يتكلم بها مكبرة، قال الشاعر:

يكون له عندي إذا ما ضمنتُه مكانٌ بسوداء الفؤاد كَنينُ [١]))

وأضاف أنها تقال على سوداء وسواد القلب ، فإذا حقروها ردوها إلى فَعْلاء [٢] .وثمة أمثلة تقع على زنة التحقير وليست محقرة، نحو فُسَيْفِساء على فُعَيْلِياء [٣] ، و الكُدَيْراء - حليب ينقع فيه تمر- على فُعَيْلاء[٤] .

المبحث الخامس: التحول الخارجي المصاحب لأينية الاسم الممدود

أجمع جمهور النحاة على إضافة اللاحقة (ان) الدالة على المثنى في الممدود مع وجود بعض التغييرات الواقعة على همزة الممدود، يطرحها ابن سيده من منظوري المذهبين : البصري والكوفي، مرجّحاً رأي أولهما. وتكمن في الآتي[٥]:

* عد الهمزة في البناء :

- أصلية من أصول الكلمة، نحو : وضّاء من وضُؤ، وقَرّاء من قَرأ.
- منقلبة؛ وانقلابها يتأتى من أنواع ثلاثة :

* ما كانت همزته منقلبة عن حرف، كقولهم : كِساء، ورداء، وأصلهما : كساو، ورداي؛ ويعلل قلب هذين الحرفيْن لوقوعهما طرفاً بعد ألف [٦] .

---

(١) ينظر: ابن سيده، المخصص، ١٦/٧٠ .و لم تقف الدراسة عليه إلا في المخصص(الطويل).

(٢) ينظر المرجع السابق، نفسه.

(٣) ابن سيده، المخصص، ١٦/٧١.

(٤) السابق، نفسه، و ينظر:١٤/١٠٧.

(٥) ينظر: السابق، ١٥/١١٤-١١٦.

(٦) السابق، ١٥/١١٥.

* ما كانت الهمزة فيه منقلبة من ياء زائدة، كقولهم : حِرْباء، وعِلباء، وخِرشاء، وما أشبه ذلك، لأنك تقول : سيف مَعْلوب، ومُعَلّب (إذا كان مشدود المِقبض بالعِلباء) ... فالياء فيه زائدة.

* ما كانت همزته منقلبة من ألف تأنيث، مثل حمراء، وخُنْفساء ...

ويرى في الوجوه الثلاثة الأُولى، أن التثنية تلحق بإبقاء الهمزة، أي تعامل معاملة الاسم الصحيح؛ وذلك لأن أكثر كلام العرب على وجه الهمز، في حين يستثقلها فريق منهم فيجعلها واواً؛ لكراهية وقوع الهمزة بين ألفين، وقد حُكي عن الكسائي أن من العرب من يجعلها ياء فيقولون : رِدايان، وكسايان، فيجتمع فيها، حينئذٍ، ثلاث لُغات.

أما في حَمْراء وعُشَراء، فقد أجمع جمهور البصريين على أن التثنية تكون بعد قلب الهمزة واواً : حَمْراوان، وعُشَراوان. معللاً وجود الواو بتعليلات متباينة، وذلك :

* ما ذكره عن المبرد، بأنهم قلبوها واواً؛ لاستثقال وقوع الهمزة بين ألفين، و لم يقلبوها ياءً؛ لأن الياء علامة تأنيث كما في تذهبين.

* ارتأى فريق آخر بعض ما ذهب إليه المبرد، وخالفوه في سبب قلب الهمزة واواً وليست ياء؛ « الياء عندهم أقرب إلى الألف، فاختاروا الواو البعيدة عنها » .

* وقال بعضهم اختاروا الواو؛ لأنها أبين في الصوت من الياء. هذا مذهب البصريين.

يبدو من آرائهم أنها وُجّهت صوب المنحى الصوتي في تسهيل صوت الهمز الواقع بين ألفين أو مدتين إلى الواو، إلا أن التعليلات المرتآة للواو بدلاً من الياء لم تجانب الحقيقة الصوتية، وبعض الكلمات الموروثة، كـ : رِدايان، وكسايان. فقد صرّح ابن سيده [1] بالأوجه الثلاثة في تثنية الممدود، عدها ثلاث لغات. عدا رأي الكسائي الذي ساقه في جواز تثنية حمراء وبابه: حمراءان، وأجاز أيضاً حمل باب حَمْراء على جميع ما يجوز في باب رِداء فيقال : حمرايان. بل ثمة وجه رابع يحكيه عن الكوفيين بإجازة حذف الحرفين الأخيرين فيما طالت حروفه في الممدود، فأجازوا في قاصِعاء، وحائياء، وخنفساء ونحو ذلك أن يقال قاصعان، وحائيان، وقاصعاوان، وحائياوان.

فنجد العرب قد تراوحت لهجاتها بين الهمز والتسهيل؛ لذا ذكرت الأمثلة المثناة على الوجهين ، فمن همز لغاية النبر، والوقوف على صوت ساكن لا يسقط منه شبه الحركتين الواو والياء، فاستبدلوهما بالهمزة:

♣ حمراو + ان ← حمراوان

---

(١) ينظر: المخصص، ١١٦/١٥.

- حمراي + ان ← حمرايان
- حمراو ← حمراء + ان ← حمراءان (وهي في لغة من يحقق الهمز)

أما في قاصعاء وحاثياء فإن تثنيتهما كانت على الصورتين؛ لاعتبار الهمزة مزيدة فالأصل أن يكونا بدونهما، أي مقصورين، ولذا لم يغير شيء في البناء بإضافة اللاحقة (آن). وقد تكون كذلك بلهجة من يسهّل الهمز فلا ينبر، كما جاء في (راس)، بإسقاط الهمزة. ولعل ميل العرب للتسكين دفعهم أن يقفوا على الواو، فمدوا بإضافة (ان).

المبحث السادس : علاقة الممدود بالمهموز

ناقش الصرفيون واللغويون العلاقة بين المقصور والمهموز، والمقصور والممدود، و لم تقف الدراسة على من اعتنى بالعلاقة بين المهموز والممدود، رغم وجود بعض الأمثلة اللغوية التي ذكرت مهموزة وممدودة في كتب المعاجم. وقد أشار ابن سيده إلى بعض الممدود في المهموز، وبعض المهموز في الممدود. واستعان البحث بلسان ابن منظور أيضاً؛ ليقف على المعيارين الصرفي والدلالي لإيجاد العلاقة بين ما جيء مهموزاً وممدوداً، فتبين له النوعان التاليان :

الأول : المهموز والممدود مختلفان

ثمة ألفاظ متشابهة الوحدات اللغوية في المهموز والممدود، بغض النظر عن الاختلاف في المعيار الصوتي، الذي يجعل من الممدود مزيداً عن المهموز بمد المقطع الأخير بدلاً من صائت واحد في المهموز، نحو :دَفَأ ← دَفاء

فهما مختلفان في المعيار الصرفي، أو الدلالي أو الاثنين معاً وكذلك مختلفان في أصل اللام فالمهموز لامه همزة، والممدود لامه واو أو ياء. استطاعت الدراسة حصر أمثلته التي رصدها ابن سيده في مخصصه في الآتي :

(١)

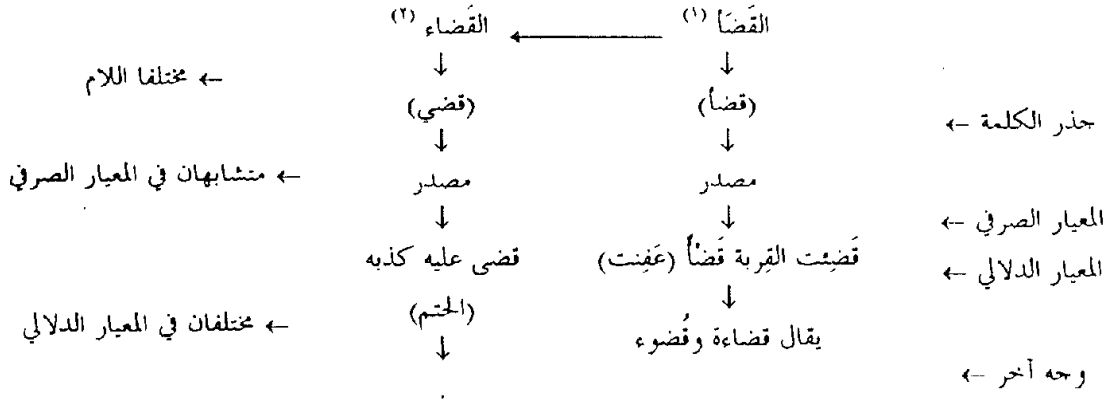

(٢)

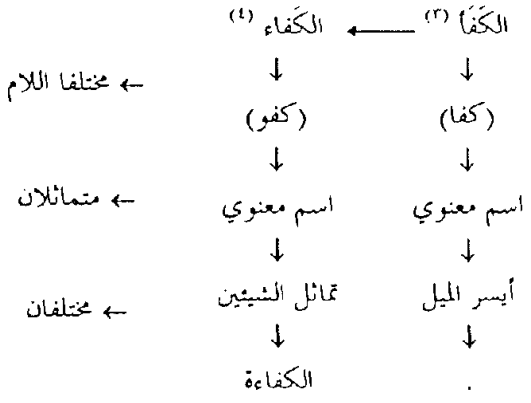

(٣)

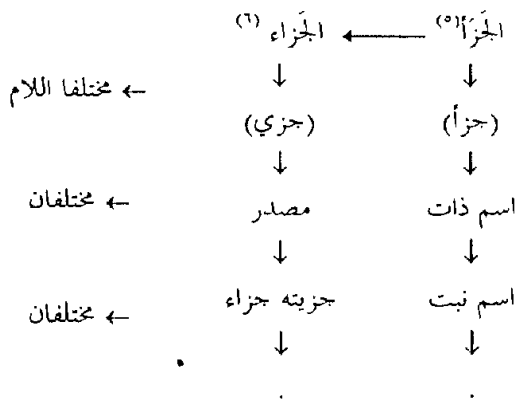

---

(١) ابن سيده، المخصص، ١١/١٦.

(٢) السابق، ٢٢/١٦-٢٣.

(٣) السابق، ١١/١٦.

(٤) السابق، ٢٣/١٦، وينظر : ابن منظور، اللسان،(كفأ).

(٥) ابن سيده، المخصص، ١١/١٦.

(٦) السابق، ٢٣/١٦.

(٤)

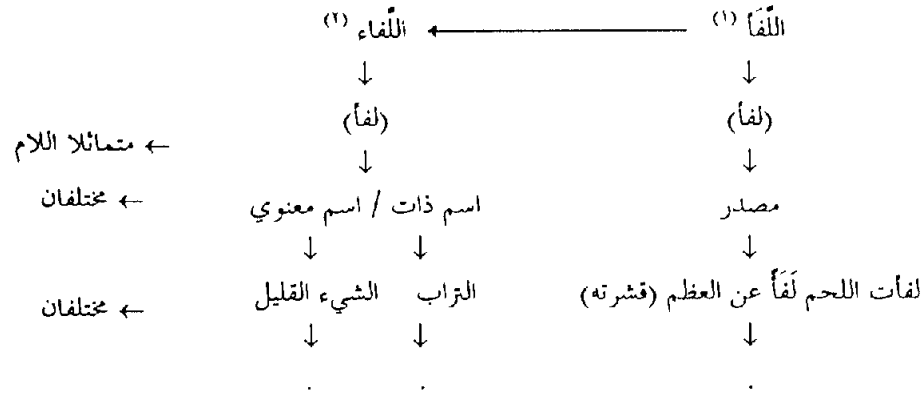

الثاني : الممدود و المهموز متشابهان

أورد أمثلته صاحب المخصص في باب ما يمد ويقصر [٣] ، ولاحظت الدراسة أنها تكون في حالتين: مهموزة وممدودة، نحو :

١- الرَّطَأ والرِّطاء : الحُمق.

٢- يقال رجل رَأْرأ ورَأراء : إذا كان يُكثر تقليب حدقتيه.

٣- ويقال رجل نَأْنأ ونَأناء : ضعيف عاجز جبان.

٤- ورجل فأفأ وفأفاء : إذا كان في لسانه حُبْسه، والأنثى بالهاء.

٥- وسَبَأ وسَباء : الخَمْر المشتراة [٤] .

يذكّر هذا التبادل اللفظي بين الكلمة مجردة ومزيدة بالألف بعلاقة المقصور بالممدود، اللذين لهما اللام ذاتها (النوع الأول) تمطل حركة الفتحة قبل صوت الهمز المتطرف، ويصبح المقطع الأخير طويلاً بعد أن كان قصيراً .

ولعل ميل من مدّ نفسره بقول ابن الجزري أنهم أضافوا اللام لوقوع صوت الهمزة طرفاً، والهمزة صوت ثقيل صعب، فلذا زيدت الألف قبله لأنه خفيّ، فزيد الخفيّ ليتمكّن من النطق بالصعب [٥] . والوجهان لغتان. وثمة لغة أخرى وهي إضافة التاء المربوطة / الهاء بعد الهمزة، كما جاء ذكره في الكفاءة

---

(١) ابن سيده ، المخصص، ١٣/١٦.

(٢) السابق، ٢٤/١٦. وينظر : ابن منظور، اللسان، (لفأ).

(٣) ابن سيده، ١٧/١٦-١٨.

(٤) السابق، ١٢/١٦.

(٥) ينظر :الجزري(ت ٨٣٣ هـ)؛ الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي، النشر في القراءات العشر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ت)، ٣١٣/١-٣١٤. وقد سبق ذكره في العلاقة بين المقصور والممدود.

وجه آخر للكفاء، والقَضاءة صورة أخرى للقَضاً، عدا ما ذكرناه مسبقاً أن الممدود يقصر، والمهموز يقصر كذلك نحو أيدي سبا بدلاً من سبأ.

هذا القول ينطبق على المواد اللغوية التي يُجرى عليها الهمز والمد ويحملان المعنى ذاته. أما ما تشابهت موادهما اللغوية واختلفت المعايير فيها، فهي من نوع مختلف، كلٌّ وعالمه الخاص به كما مثّلنا لهما.

الفصل الرابع

المشترك بين المقصور والممدود

الفصل الرابع : المشترك بين الاسمين المقصور والممدود

وبعد؛ فقد خلصت الدراسة من هذا وذاك أن ثمة علاقة بين الاسمين المقصور والممدود تدرس في المبحثين الآتيين :

الأول: الاسمان من حيث الصفة الجنسية، أوطبيعة الألف والهمزة فيهما.

الآخر: العلاقة بين الاسمين : صوتياً، وصرفياً، ودلالياً.

أولاً: الاسمان من حيث الصفة الجنسية/ طبيعة الألف والهمزة فيهما

لم ينصب اهتمام الصرفيين في المبحث المدروس على حقيقة الصفتين الجنسيتين- المذكر والمؤنث- فحسب، بل وجهوا أنظارهم إلى علامات التأنيث الفاصلة بين المذكر والمؤنث، وقد عدّت عندهم ثماني علامات[١] في الأسماء ، كان من بينها الألفان : المقصورة ، والممدودة . إذ دخلتا في دوامة نقاش السلف . سنعرض بعضها في المذكور آتياً ، لكننا - ابتداءً - سنقف على رأي ابن سيده فيهما .

* رأي صاحب المخصص:

يقول صاحب المخصص : ((العلامة التي تلحق الأسماء للتأنيث علامتان متفقتان بكونهما علامتي تأنيث، ومختلفتان في الصورة، فإحداهما ألف، والأخرى هاء، وإن شئت قلت تاء.. والألف على ضربين: ألف مفردة، وألف تلحق قبلها ألف، فتنقلب الأخيرة منهما همزة؛ لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة))[٢] ويضيف: ((إن الألف المفردة إذا لحقت الاسم لم تخلُ من أن تلحق بناء مختصاً بالتأنيث، أو بناء مشتركاً للتأنيث والتذكير))[٣] إذ يعالج الأبنية من حيث دلالات أمثلتها، إضافة إلى علامة التأنيث المميزة، ويرى أن فُعلى بنوعيها: (الفُعْلى) مؤنث الأفعل، نحو: الكُبرى والأكبر، والصغرى والأصغر.. لا تأتي إلا معرفة بأل التعريف. والنوع الثاني (فُعْلى) لا تكون مؤنث أفعل، نحو: حُمَّى، والبُشرى. فالقسمان لا يكون ألفهما إلا للتأنيث؛ وإن شذ على القاعدة بعض الكلمات التي يسوقها التراث اللغوي، نحو: (أخرى) بدون (أل) التعريف، ونحو: (بهماة) بالتاء المربوطة بعد المقصورة.

و لم تكن فُعْلى وحدها مختصة للتأنيث، بل ثمة زمر من الأبنية يذكرها في قوله: ((ومما جاء من الأبنية المختصة للتأنيث على غير هذه الزنة قولهم: أجَلى ونَمَلى، وَبَردى، وهي أسماء مواضع، وقالوا بَرَدى وَبَرَدَيّا، والصَفة، نحو: مَلَسى وزَلَجى: صفتان للناقة السريعة. وكذلك: شُعَبى وأُدَمى لمكانين، وقد

---

(١) يقول ابن الأنباري (ت ٣٨٢ هـ) : اعلم أن للمؤنث خمس عشرة علامة، ثمانياً منها في الأسماء، وأربعاً في الأفعال، وثلاثاً في الأدوات المذكر والمؤنث، إذ يفصل كل علامة على حدة. ينظر : كتاب المذكر والمؤنث ، تحقيق طارق عبد عون الجنابي ، مطبعة العاني، بغداد، ط١/١٩٧١، ١٦٦.

(٢) (٣) المخصص، ١٦/٨٣-٨٤.

قدمت جمهور هذه الأوزان في الممدود والمقصور، فالألف في هذه الأبنية لا تكون إلا للتأنيث، ولا تكون للإلحاق؛ لأن الأصول لم تجر على هذه الأمثلة فيقع الإلحاق بها ».[١]

أما (فَعْلى)، و(فِعْلى)، فقد وردت بعض أمثلتهما منونة مرة، ومجردة عنه مرة أخرى، فما نون اعتبرت ألفه للإلحاق، وما لم ينوّن عَدّت ألفه للتأنيث، حتى لو اعتور الأمران على المثال اللغوي نفسه، نحو: تَتْرى، وتَتْرًى، ومِعْزى ومعزًى.

وكذلك ما جاءت أمثلتهما ملحقة بتاء مربوطة، كما قالوا: رجل عِزهاة (الذي لا يلهو)،وعَلْقاة، وقد زعم بعض العرب أن عَلْقاة مؤنث العَلْقى، وأن رؤبة لم ينوّنه في قوله:

فحطّ في علْقى وفي مُكورِ[٢]

و(إيحى): كلمة يقولها الرامي إذا أخطأ يذكرها ابن سيده في مخصصه، ويجوز أن تكون ألفها للتأنيث، ويجوز أن تكون ملحقة كألف مِعزى.[٣]

ويرى صاحب المخصص العلاقة الحميمة بين (فَعْلى) و(فُعالى)، والأخير و(فَعالى)، وذلك في نصه: « ربما تتعاقب فَعْلى وفُعالى على الكلمة كقولهم أسْرى وأُسارى، وكَسْلى وكُسالى، وربّما تعاقَبَ عليه فَعالى وفُعالى، فقالوا: كَسالى وكُسالى كما قالوا: سَكارى وسُكارى »[٤]

وهناك أوزان أُخر غير المذكورة ينسب ابن سيده الألف فيها للتأنيث، في:

١) أبنية المقصور الثلاثي، نحو[٥]:

- فُعالى: فالاسم: شُقّارى، وخُضّارى، وحُوّارى. ولم يأتِ صفة.
- فِعِلّى: فالاسم: الجِرِشّى، والعِبِدّى، والصفة: الكِمِرّى، وإنه لحِنِفّى العُنُق.
- فِعّيلى ، نحو : هِجّيرى ، وحِثّيثى ، وقِتّيتى ، مصادر .
- فِعَلّى، فالاسم: العِرْضنى[٦].
- فُعَلّى، فالاسم العُرَضّى.
- فُعَنْلى: فالاسم: جُلَنْدى.. وغيرها[٧]

---

(١) ابن سيده، المخصص، ١٦/٨٣-٨٤

(٢) السابق، ١٦/٨٧. يصف الراجز ثوراً يرتعي في ضروب من الشجر. العلقى: شجر لها أفنان طوال دقاق. والمكور: جمع مكر، بالفتح، نبتة غبيراء مليحاء لها ورق وليس لها زهر. ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣/٢١٢ الهامش، وقد انفرد ابن سيده في أنه عن رؤبة بينما يرى الآخرون أن قائله العجاج.

(٣) ابن سيده، المخصص، ١٥/١٨٧.

(٤) السابق، ١٦/٨٩.

(٥) ينظر : السابق ، ١٥/٩٦-٩٨ .

(٦) ذكر السيوطي أنهم قالوا: ناقة عِرَضنة بالتاء (من الإعراض)، المزهر، ٢/٢٦٠.

(٧) للمزيد، ينظر: ابن سيده، المخصص، ١٥/٩٦-٩٨.

٢) أبنية المقصور الرباعي،[١] ومنه:

* فَعْلَلى، فالاسم: قَهْقَرى، وجَحْجَبى، وفَرْتَنى في مذهب سيبويه. ولا نعلمه جاء وصفاً. وألفه للتأنيث.

* وعلى فِعْلِلى: فالاسم: الهِرْبِذى، وألفه للتأنيث.

٣) أبنية المقصور الخماسية[٢]:

وأما الخُماسي فإنه يجيء على: فَعَلَّلى، والألف في ذلك للتأنيث. وهو يكون في الاسم والصفة، فالاسم: حَدَبْدَبى، والصفة: قَبَعْثَرى. وأما ما يكون اسماً، وصفة في كلمة: ضَبَعطَرى، وذلك أن ضَبَعْطَرى: عند قطرب: الضبع، وعند غيره: الأحمق.[٣] وفي موضع آخر لم يجز ألفه للتأنيث بسماعه منوناً، وليست للإلحاق؛ لأنه ليس في الأسماء شيء على ستة أحرف كلها أصول. فنعتها بأنها ((قسم آخر)) .[٤]

خلاصة القول، أن ابن سيده يجعل معياري: التنوين، والتاء المربوطة الملحقتين بالأمثلة اللغوية نصب عينيه لنعت الألف المقصورة للتأنيث أو للإلحاق، فإن لحقا الأبنية كانت الألف للإلحاق، وإن تجردا عنها كانت للتأنيث.

والقول في همزة الممدود يشابه القسمة في ألف المقصور من حيث التأنيث والإلحاق، وإن أسهبت الدراسة الحديث في الألف الملحقة في هذا المقام، فمن باب الموازنة بينها وبين ألف التأنيث المقصورة؛ لمعرفة المعيار الذي نصبه للتفريق بينهما، إذ أن الأمر لم يقتصر على كون الصيغة منونة أو غير منونة، بل ثمة آراء نلخصها في النقاط التالية ذكراً:[٥]

• عدّ صاحب المخصص أن علامة التأنيث في أبنية الممدود الهمزة المنقلبة عن ألف بعد ألف زائدة؛ لوقوعها طرفاً، وثمة أبنية لا تأتي إلا لها، ومنها: فَعْلاء[٦]، وتكون اسماً وصفة، فإذا كانت اسماً كان على ثلاثة أضرب: اسم غير مصدر، نحو الصحراء والهيجاء، وقد يقصر فيصبح الهيْجا، والمحذوف منه الألف الأولى الزائدة؛ لأن الأخرى لمعنى، ولو كانت المحذوفة الآخر لصرفت الاسم كما تصرف في التصغير إذا حقّرت.

---

(١) ينظر: ابن سيده ، المخصص، ٩٨/١٥.

(٢) ويقصد بها الثلاثي الملحق بالخماسي .

(٣) ابن سيده، المخصص، ٩٨/١٥.

(٤) السابق، ١٠١/١٥.

(٥) ينظر: السابق، ٦٣/١٥-٦٧ و ٩٥/١٦-٩٦.

(٦) السابق: ٩٠/١٦-٩٥.

وما جاء منه مصدراً، نحو: السّراء، والضراء، وأما الاسم الذي يراد به الجمع: الطَّرْفاء والخَلْفاء، وأشياء جمع شيء.[١]

«ومما جاء قد أنث بهذه العلامة غير ما ذكرنا من فَعْلاء، قولهم: رُحَضاء، وسِيَراء، وسابياء، وكِبْرياء، وعاشوراء، وبَراكاء، وبَروكاء، وخُنْفُساء، وعَقْرباءَ، وزكريّا، يمد ويقصر، ومنه زِمِكّاء وزِمِجّاء لقطن الطائر، وقد قصروه فقالوا زِمِكّى، وزِمِجّى».[٢]

• أخرج ابن سيده الأبنية التي جاءت معظم أمثلتها ملحقة بالتنوين، أو بالتاء المربوطة، من صفة التأنيث إلى الإلحاق، نحو: (فِعْلاء) ومنه: خِرباء مفردها خِرباءة، وقيقاء مفردها قيقاءة، (وهما الأرض الغليظة)[٣]، و(فُعْلاء)[٤]. ومنه: اللوباء لغة في اللوبياء. وجعل همزتها منقلبة عن ياء أو واو زائدتين، وليس عن ألف، كما في (فَعْلاء) مثل: حمراء، وصحراء، وعلة ذلك عنده أن القُوباء -على سبيل الذكر- همزته منقلبة عن ياء زائدة، لأن الياء لا تكون أصلاً في بنات الأربعة، وليس في الكلام في غير مضاعف الأربعة شيء على فِعْلال ، فيكون هذا ملحقاً به ، ولا تكون قوباء على فوعال كالطومار المضاعف ، ويدل على ذلك أصول الكلمة في (قَوَّبْنَ حَوْله).[٥]

• حكم الهمزة في الممدود يأخذ حكم الأصل الذي انقلبت عنه في الانصراف وعدمه. فهمزة صفراء منقلبة عن ألف التأنيث لا تنصرف، وبالتالي الهمزة للتأنيث لا تنصرف، ولا يجوز في هذه الحالة أن تكون فيها الهمزة منقلبة عن حرف يُراد به الإلحاق كما في عِلباء.

• إخضاع الأمثلة اللغوية الشاذة التي لا تناسب القواعد إلى ما يناسبها، وإن اقتضى الأمر أن يدخل مسألة بأخرى، ومن ذلك يرفض أن يكون السِيْساء (الظَهْر)، والزيزاء (الأرض الغليظة)، والشيشاء (الشيص، التمر الذي لا يشتد نواه) وأمثالها من باب: ضَوْضَيْتَ؛ لأنها أسماء ليست بمصادر، ولم يجز الفتح في أولها بمنزلة القَلْقَال (فعْلال) ، ولا تكون كالفَيْفَاء (فَعْلاء)؛ لأن همزته للتأنيث، ولا تكون الفيفاء كغوْغاء فيمن صرف؛ لأنهم قد حذفوا فقالوا: الفيف[٦].

ونحوه القول في الزيزاء، حيث يرى همزته منقلبة عن ياء، وهو منصرف، أما منعه من الانصراف في بيت الهذلي [٧]:

---

(١) اختلف العلماء في وزن أشياء، ساق ابن سيده عنها حديثاً مطولاً، لم ندوّن سوى رأيه الخاص فيها. للمزيد ينظر: الأنباري(٥٧٧هـ)؛ أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، ١٩٨٧، مسألة (١١٨)، ٢/٨١٢-٨٢٠.

(٢) ابن سيده، المخصص، ١٦/٩٥ بتصرف.

(٣) السابق، ١٦/٦٤. معظم أمثلة فِعْلاء جمع لمفرد فِعْلاءة.

(٤) لم يأت من فُعْلاء إلا أربع كلمات سجلها ابن سيده للمزيد، ينظر المخصص : ١٦/٦٦-٦٧.

(٥) المرجع السابق نفسه، و القوباء: بثر يظهر على الجسد.

(٦) السابق، ١٦/٦٤ و٧٢.

(٧) لمليح بن الحكم الهذلي في شرح أشعار الهذليين، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة، القاهرة، (د.نا)، (د.ت)، ١٠٤٢.

تذكّرتُ ليلى يومَ أصبحتُ قافِلاً بزيزاءَ والذِكرى تَشوق وتَشْعَف

فيقول فيه: « ينبغي أن يكون زيزاء ههنا علماً معرفة لامتناع صرفها، ولو كانت نكرة لانصرفت؛ لأن فِعْلاء ينصرف ».(١)

وبهذا، فقد كان معيار نعت الهمزة للتأنيث أو للإلحاق، أصل الهمزة المنقلبة عنها، حيث تدخل في صفة التأنيث إذا كانت منقلبة عن ألف، وفي صفة الإلحاق إذا كانت منقلبة عن ياء أو واو، فماثلت الألف المقصورة في الانصراف وعدمه، إذ أن القول في ألف التأنيث هو عدم الصرف، ومن صرف جعل ألفها للإلحاق، وإن سمع في البناء القصر والمد، فإن القصر لا يكون إلا لألف المد قبل الهمزة، وذلك لأن علامة التأنيث لا تكون حشواً في الكلمة بل طرفاً.

* رأي السلف:

لم يختلف رأي ابن سيده كثيراً عن آراء القدامى في تسليط قواعدهم على ألفي التأنيث: مقصورة وممدودة، إذ رأوا مجتمعين أنهما مزيدتان على الأبنية للتأنيث إذا امتنعتا من الصرف، وللإلحاق إذا نوّنتا، أو سمع فيها تاء مربوطة/هاء.

لكن ابن الأنباري اختلف عنهم في الاصطلاح على علامة التأنيث في المقصور، إذ أن الياء عنده هي علامة التأنيث، تحولت إلى ألف؛ لوقوع الإعراب عليها، ولفتح ما قبلها، ودليله على ذلك إذا أضيف إلى المقصور قلنا: ليلانا، وسُعدانا، وإنما صارت في الإفراد ياء الإمالة، وكتبت ياء؛ لوقوعها طرفاً.(٢)

وكانت ألف التأنيث قسيماً مشتركاً للألفات المزيدة على المقصور والممدود، حيث فرّقوا بينها وبين ألف الإلحاق، وألف التكثير، والألف الأصلية المنقلبة عن "حرفي العلة: الواو والياء".

فهذا سيبويه يسبقهم الرأي بقوله: إن العرب « أرادوا أن يفرقوا بين الألف التي تكون بدلاً من الحرف الذي هو من نفس الكلمة، والألف التي تُلحِق ما كان من بنات الثلاثة ببنات الأربعة. وبين هذه الألف التي تجيء للتأنيث ».(٣) وذهب إلى أن الألفين في الممدود « لا تزادان أبداً إلا للتأنيث، ولا تزادان أبداً لتلحقا بنات الثلاثة بسِرداح ونحوها. ألا ترى أنك لم ترَ قط فَعْلاء مصروفة، و لم تَرَ شيئاً من بنات الثلاثة فيه ألفان زائدتان مصروفاً ».(٤)

وللنحاة تعليلات جرت على مناحٍ شتى، في حكمهم على الألفات، فرأى ابن الأنباري أن ألف التأنيث يتحكم بها معيار التنكير والتعريف، فهي لا تجري عنده فيهما، إلا إذا سمعت منوّنة، وحينها

---

(١) ابن سيده، المخصص، ١٦/٦٥-٦٦.

(٢) كتاب المذكر والمؤنث، ١٧٤.

(٣) الكتاب، ٣/٢١٠-٢١١.

(٤) سيبويه، السابق، ٣/٢١٤ بتصرف.

تضحي الألف للإلحاق.[١] ومثل هذا ما جاء على فَعَوْلى: حَبَوْكرى: اسماً، وقد وصف به، والألف للتكثير لا للإلحاق، وقيل للتأنيث. وينظر أصرفته العرب أم لم تصرفه.[٢]

ولذا، فإن التقسيم المرتضى عندهم للألفات الزائدة قد وضع تحت مجهر معيارين:

أولهما: من حيث الصرف وعدمه، أي يلحقها تنوين أو يتجرد منها، فإذا نونت خرجت على الفور إلى دلالة الإلحاق، وإذا سمعت غير منونة دخلت في وصف التأنيث.

ثانيهما: فرقوا بين الألف المزيدة للتأنيث، والألف المزيدة للإلحاق أو للتكثير بهاء التأنيث/ التاء المربوطة، وعلتهم فيها أنه لا يدخل تأنيث على تأنيث[٣]. ويتبين القول في الأمثلة التالية من خلال تقسيماتهم تلك:

• ألف التأنيث:

أشرنا إلى بعض أبنية المقصور والممدود عند ابن سيده التي تعد ألفهما للتأنيث وإلى المعايير التي ارتضاها كلا الفريقين، حيث نقلها عن شيوخه، ومن أخذ عنهم كسيبويه، والمبرد، وأبي علي القالي، والفارسي، وابن جني،..

واطردت قواعدهم أكثر ما يكون في فُعْلى مؤنث فَعْلان[٤]، وفَعْلاء مؤنث أفْعل[٥]، والكلام مع ذلك وجد بعض الأمثلة اللغوية الشاذة، مما جعلهم يضعون الألف في أقسام شتى، كما سيأتي ذكره.

• الألف للتأنيث وللإلحاق؛ وتتمثل في :

أولاً: الاسم المقصور

١) فَعْلى: اسماً، نحو: سلمى، وصفة نحو: غيرى، والألف للتأنيث.

وقد تكون للإلحاق في:

- (أرطى)[٦] (ضرب من الشجر)، ومذهب النحاة أن ألفها للإلحاق بوزن جَعْفر، ودليلهم على إلحاقها أنهم قالوا: أرطىً بالتنوين، ولو كانت للتأنيث لما نُوّنت، وقالوا: أرطاة، فألحقوا التاء، فلو كانت الألف للتأنيث لم تدخله التاء، وعندهم أن فَعْلى لا تأتي منها إلا الصفة بالهاء، نحو: ناقة حَلباة رَكباة، ودليلهم الثالث أنهم قالوا: أديم مأروط (مدبوغ بالأرطى) حيث حذفت منه الألف المزيدة. وهي على

---

(١) المذكر والمؤنث ، ١٧٥-١٧٦.

(٢) ينظر : المزهر، ٣٢/٢.

(٣) المبرد، المقتضب، ٣٣٨/٣.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٣٢١/٤-٣٢٢. و ابن الأنباري، كتاب المذكر والمؤنث ، ١٧٤ .و ابن جني، المنصف ، ٣٦/١.

(٥) سيبويه، الكتاب، ٣٢١/٤-٣٢٢.

(٦) سيبويه، الكتاب ، ٢١١/٣. والمبرد، المقتضب، ٣/ ٣٣٨ و الزجاج (٣٤٠ هـ)؛ أبو إسحق إبراهيم بن السري، ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق هدى محمود قراعة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٩٧١، ١٣٠. وابن جنى، المنصف، ٣٦/١.

أفعل عند الأخفش وعند ابن جني، وليست على فَعْلى وذلك لأنه يقال: أديم مرطيّ، فالألف في آخره منقلبة عن ياء، وليست زائدة لقولهم: ((مرطيّ)) كـ ((مَرْمي)) من ((رميت)).[١]

- (تَتْرى): من المواترة، واختلف في ألفها، فقد تكون ألفها للتأنيث بدليل عدم تنوينها، وقد تكون للإلحاق؛ لأن بعض العرب قد نونت، وجاءت في التنزيل ﴿ثم أرسلنا رسلنا تترى﴾[٢] حيث يذكر ابن الجزري[٣] أوجهاً مختلفة في قراءتها. فعن نافع، والكسائي، وأبي بكر عن عاصم، وهشام عن ابن عامر: منونة، والباقين: بغير تنوين، ووقف قنبل وابن كثير بغير ألف: (تترْ)، والباقون بالألف: (تترى). ويذهب الفارسي إلى أنها للتأنيث، ممنوعة من الصرف لأنها مصدر كالدعوى، ويرجح ابن سيده ما قاله الفارسي.[٤]

- (عَلْقى): نحو ألف تترى؛ لأن بعض العرب تؤنث العلقى، فينزلها منزلة البُهمى، ويجعل الألف للتأنيث، حيث سُمع العجاج يقول في وصف ثور يرتعي في ضروب من الشجر- سبق ذكره-:

يَسْتَنُّ في عَلْقى وفي مُكور[٥]

لكن أكثر العرب تقول "علقاة" بدخول هاء التأنيث عليها، والتأنيث لا يدخل على تأنيث، وكذلك تنونها، فلذا جعلوها ملحقة بجعفر.[٦]

٢) فِعْلى:

ألفه للتأنيث، اسماً مثل: ذِكرى، وصفة لا تكون إلا بالهاء، مثل: امرأة سِعْلاة، ورجل عِزهاة (للذي لا يلهو). لكن فيها أمثلة تخالف قاعدتهم في:

- (مِعزى): تجري في المعرفة والنكرة (أي تنون)، وليس فيها إلا لغة واحدة بالتنوين، وإنما أجريت لأنها تلحق ببناء هِجْرع، ودِرْهم، الرباعي المجرد، ودليلهم على أن الألف زائدة للإلحاق قولهم:

---

(١) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ٦٩١/٢.

(٢) سورة المؤمنين، الآية ٤٤.

(٣) النشر في القراءات العشر ، ٣٢٨/٢.

(٤) المخصص، ١٨٤/١٥ و ٨٨/١٦. لم تقف الدراسة على قول الفارسي في كتبه: التكملة، المسائل العضديات، المسائل البغداديات.

(٥)سيبويه، الكتاب، ٢١٢/٣ . والزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ٢٨. وابن سيده ، المخصص، ١٨٠/١٥-١٨١.

(٦) سيبويه، الكتاب، ٢١١/٣. ابن الأنباري، كتاب المذكر والمؤنث، ١٧٦. الزجاج، ما ينصرف، ٢٨. وابن سيده، المخصص، ١٨٠/١٥-١٨١.

مَعَز، ومَعْز، ومَعِز، ويقولون في تصغيرها: مُعَيز[١]، ومع ذلك فقد نقل بعضهم أنّ من العرب من لا ينوّن، فيجريها مجرى التأنيث.[٢]

- (ذفرى)[٣]: كل ريح ذكية، أو العظم الناتئ خلف الأذن، وفيها مذهبان: منهم من يجعلها بمنزلة ((معزى)) ويجريها (أي ينونها)، ويقول التي فيها تلحقها ببناء هِجْرع (الأحمق)، ومن لم يجرها قال في تصغيرها: ذُفَيْرى، وقال في جمعها ((ذَفارى))، وقول العرب: ((هذه ذفرى أسيلةٌ)) وهي أقل اللغتين عند سيبويه[٤]. ومن أجراها اعتبرها للإلحاق لا للتأنيث، وذلك في قولهم: ((ذفرًى أسيلة)) بالتنوين، وتصغيرها: ((ذُفَيْرى)).

ومن الجدير بالذكر أنهم جعلوا الضِّيزى على بناء فُعْلى؛ ((لأن فِعْلى لم تأتِ فيها صفة بدون الهاء))، ((وحكى من هذا الضرب حرف واحد جاء صفة، قالوا: رجل كيصى (إذا أكل وحده)، ومع ذلك فإن ابن سيده يذهب إلى تأويلها بقوله: ((وقد يجوز أن تكون كيصى: فُعلى، كسرت الفاء كما كُسرت من ضيزى، وقد سمعت منونة)).[٥]

ولحظت الدراسة توجه بعض النحاة[٦] إلى قسيم ثالث لنعت الألف الزائدة في المقصور، ومنه ما نعتت به ألف (قَبَعْثرى)، قالوا فيها أنه لا يجوز أن تكون للإلحاق؛ لأنه ليس في الأسماء شيء على ستة أحرف كلها أصول، فتكون هذه الكلمة ملحقة به، ولا يجوز أن تكون الألف منقلبة عن الأصل لذلك أيضاً، ولا يجوز أن تكون للتأنيث أيضاً؛ لأنها قد سمعت منونة ((وقالوا الأنثى: قبعثراة، ومثله: جَلعْبى وجلعباة، وعَبَنّى وعبناة، وصَلخْدى وصلخداة، وهو الشديد)).[٧] فإذا لم يجز أن تكون من هذه الأنحاء ثبت أنها قسم آخر، أو ((ضرب من التوسع))[٨]، وهذا قليل جداً، ومثله ما جاء في قول[٩] بعضهم لقول الباهلي [١٠] :

---

(١) ابن الأنباري، كتاب المذكر والمونث، ١٧٦. وابن جني، المصنف، ٣٦/١. وسر صناعة الإعراب، ٦٩٢/٢. و ابن سيده، المخصص، ٨٩/١٦.

(٢) ينظر: المالقي(٧٠٢ هـ)؛ أحمد عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني ، تحقيق أحمد محمد الخراط، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٥، ٣٦.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢١١/٣ .و ابن الأنباري، كتاب المذكر والمونث، ١٧٦ . والزجاج، ما ينصرف، ٢٩-٣٠ . وابن سيده، المخصص، ٨٨/١٦.

(٤) الكتاب، ٢١١/٣. ويقول فيها صاحب المخصص أنها شاذة؛ ينظر: ٨٨/١٦.

(٥) المخصص، ٨٩/١٦-٩٠ و ١٩١/١٥-١٩٢.

(٦) ابن جني، المنصف، ١٥/١، ١٢/٣. و السابق ١٠١/١٥٠

(٧) ابن جني، السابق، ١٢/٣.

(٨) ابن جني، المنصف ، ١٥/١.

(٩) سيبويه، الكتاب، ٢١٢/٣.. وابن جني، سر صناعة الإعراب، ٦٩٤/٢. وينظر: ابن منظور، اللسان: (بقل)، و(شكم)، و(سمن)، و(نقا).

(١٠) ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة، (شكم) . و الزمخشري، أساس البلاغة، دار صادر، بيروت، ١٩٧٩ ،(قبل).

شربتُ الشُكاعـى والتـدَذتُ أِلـدّة واقْبَلْتُ أفـواه العروق المكاوِيـا

(والسماناة) : واحدة السُّماني، وهو ضرب من الطيور، و(النقاواة) واحدة النقاوى، وهي ضرب من الحمض، ولحاق الهاء فيها يدل على أن الألف عندهم ليست للتأنيث، ولا للإلحاق. فالإلحاق يجعل الثلاثي رباعياً، والرباعي خماسياً، وليس ثمة إلحاق يجعل الخماسي سداسياً.

ومثلهما بُهمى في فُعْلى التي نعت جمهور السلف ألفها للتأنيث اسماً، وصفة، نحو: حُمّى، وحُبْلى. لكن بهمى (نبت) جاء حرفاً شاذاً، يتمثل في قول ابن جني: أن سيبويه حكى (بهماة)، وهذا حرف شاذ؛ لأنه أدخل الهاء على ألف فُعْلى، وألف فُعْلى لا تكون إلا للتأنيث. والقول عندي في ذلك أن الذي أدخل الهاء في (بُهماة) اعتقد في الألف أنها ليست للتأنيث، فإما أن يكون جعلها بمنزلة ألف قبعثرى زائدة لغير إلحاق ولا تأنيث، وإما أن يكون جعلها ملحقة للكلمة ببناء جُخْدب على مذهب الأخفش [١] . ورجّح ابن سيده رأي من جعل ألفها كألف قبعثرى؛ لأن سيبويه قد نفى الالحاق ببناء جخدب.[٢]

ثانياً: الاسم الممدود

ومن الممدود (غوْغاء) جاءت مصروفة، وغير مصروفة، رغم أن ألف فعلاء الممدودة لا تكون إلا للتأنيث، وخروج غوغاء عن قاعدتهم أوّلوها على حدّ قول سيبويه: ((فمن العرب من يجعلها بمنزلة عَوْراء (فَعْلاء)، فيؤنث ولا يصرف، ومنهم من يجعلها بمنزلة قضْقاض (فَعْلال)، فيذكّر ويصرف، ويجعل الغين والواو مضاعفتين بمنزلة القاف والضاد)) [٣]، وكذا القول في ((قوباء التي ألحقت بفسطاط، والتذكير يدلك على ذلك، والصرف))[٤] . ويقول ابن السكيت: ((ليس في الكلام فُعْلاء، مضمومة الفاء ساكنة العين، ممدودة الآخر، إلا الخُشّاء، وهو العظم الناتئ وراء الأذن، وقوباء . قال: والأصل فيهما تحريك العين: خُشَشاء وقُوَباء. قال الجوهري: ((وأصلها القُوَباء بالتحريك ، فسكنت استثقالاً للحركة على الواو؛ لأن فُعْلاء بالتسكين ليس من أبنيتهم)) [٥]

أما العلباء والحرباء[٦] فذهب ابن سيده مذهب القدامي في ألفهما، وعدتا للإلحاق بسرداح لأنهما منقلبتان عن ياء، ودليلهم في ذلك من قال: دِرحاية.[٧]

---

(١) المنصف، ٣٦/١-٣٧ بتصرف.

(٢) المخصص، ١٩٤/١٥-١٩٥.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢١٥/٣. وينظر : الهمذاني ، الألفاظ الكتابية ، تحقيق عبد الحميد حيده، دار الشمال ، طرابلس، لبنان، ط١/١٩٨٦ ، ٧٦ .

(٤) سيبويه، الكتاب، ٢١٥/٣.

(٥) الصحاح: (خشش) .

(٦) العلباء: اسم رجل . ينظر: ابن منظور، اللسان ، (علب). والحرباء: دويبة قذرة لا تأكلها العرب، ومؤنثها حِرباءة، وقيل: الأرض الغليظة، ينظر: السابق (حرب) .

* رأيٌ فيما سبق:

إن دراسة المقصور والممدود من حيث الصفة الجنسية دخلت في إطار المؤنث تأنيثاً لفظياً باعتبار الألفين: مقصورة وممدودة علامتي تأنيث في معظم أبنيتهما و لم تقتصر على المؤنث فقط، بل تجاوز الأمر إلى أبعد من ذلك حتى وجدنا أن الأبنية تدل على مذكر سواء أكان اسماً أم صفة له، إضافة إلى المؤنث وصفاته. كما نفرق بين المؤنث والمذكر دلالياً أو اجتماعياً في قولنا: عائشة، وحمزة،...

وقد بالغ قدامى اللغويين، ومعهم صاحب المخصص في إخضاع الشواهد اللغوية لبوتقة قواعدهم، وإصرارهم على محاولة إيجاد تعليلات لما شذ عنها، هذا ناشئ بطبيعة الحال عن منهج البصريين النحوي الذي تقيدوا به تقيداً كاد يقطع بعض أواصر العناصر اللغوية الخارجة عن إطار كل منهما. ونلمح ذلك من خلال المعايير الموضوعة في قبول الألف المقصورة وهمزة الممدود ضمن صفة التأنيث، حتى جعلهم يدرسون الأبنية دراسة مستقصية ويقيدون كل بناء في نعتهم أتكون ألفه للتأنيث أم للإلحاق أم للاثنين معاً، بل تمادت تفسيراتهم لها حتى وضعت تحت قسيم ثالث جعلوه ضرباً من التوسع (نحو: قبعثرى)، رغم أن الزيادات كلها تعدّ ضرباً من التوسع.

لقد كان معيار التنوين سبباً رئيساً في إخراج الألف من صفة التأنيث إلى صفة الإلحاق، مع أن الشواهد اللغوية المنونة كثيرة لكنها أقل من المجردة عن التنوين، هذا من جهة. ومن جهة أخرى وجدت شواهد لغوية سمع فيها التنوين وعدمه، ومن ثمّ أضحت القاعدة مختلّة، لا ينقاس عليها، ناهيك عن دخول التاء المربوطة على المقصورة والممدودة، أدى إلى وجود خلل أو شذوذ ثالث لتلك القاعدة، إضافة إلى العلمية، والتنكير والتعريف اللذين أقحما على الشاهد اللغوي مما زاد الأمر تعقيداً. فلماذا نقبل بعد ذلك بقاعدة تحتوي على هذه التفريعات؟ ولماذا لا نعدّ التنوين لهجة من يميلون إلى زيادة صوت النون في نهاية الكلمات؟ فقد سجلت بعض الكتب اللغوية النون الزائدة في (رَعْشَن) و(ضَيْفَن) وغيرهما[1]، مع أن الأصل تجريد النون عنهما، و لم يقتصر الأمر على زيادة النون، بل ثمة زيادات صامتية وصائتية تدخل بناء الكلمة في مواقع شتى (لها مبحث آخر). فلماذا لا يكون التنوين من هذه الزيادات، لا سيما أن التنوين ينطق نوناً لا تكتب، وقد لحظنا أن من المقصور ما يهمز، باستبدال الفتحة في المقطع الأخير بالهمزة كدخول صوت النون عليه، فهل ثمة فرق بين (حَفَيْتَى) و(حَفَيْتَأ)[2]: (القصير اللئيم الخلقة، وقيل الضخم) في بنيته المقطعية؛ مثلاً: حَفَيْتِي ← حَفَيْتَى، وحَفَيْتى ← حَفَيْتَأ.

مع العلم أن تلك الصور المتنوعة للكلمة ذاتها تتفق من حيث المعياران الصرفي، والدلالي.

---

(٧) سيبويه، الكتاب، ٣/٢١٤-٢١٥. ابن الأنباري، كتاب المذكر والمؤنث، ١٧٨.

(١) ذكر سيبويه زيادة النون فيهما بقوله: "الرعشن من الارتعاش، والضيفن؛ لأنه من الضيف، وأضاف: العلْجن من الغلِط، والسرحان والضبعان؛ لأن تقول السّراح والضباع، وكذلك الإنسان". ينظر: الكتاب، ٤/٣٢٠-٣٢١.

(٢) ابن سيده، المخصص، ١٦/١٠.

وقد جاء حَبَنْطى منوناً ومهموزاً[١] أيضاً، فقالوا: حَبَنْطأ. مما يدعنا إلى أن نَضيف على تلك المعايير معياراً آخر لإخراج الألف من التأنيث، وهو إبدال الألف المقصورة بصوت الهمزة.

وقالوا: طأْطأ[٢] (المنهبط من الأرض) تهمز من المقصور، مع أن طأطأ مضاعف على فعلل وطأطى من فَعْلى الألف فيه زائدة، إلا إذا جعلوا الألف أيضاً وفق معاييرهم منقلبة عن ياء أو واو، ليلحقوا الكلمة ببناء فعفل أو فَعْلى[٣]وقد ذكرت طأطأ بالمد[٤]. ومن ثم لا علاقة بين هذه وتلك إلا أن تكون من لهجات العرب التي تميل إلى الوقوف على ساكن سواء أكان منوناً أو مهموزاً.

وما يؤيد ذلك أن سيبويه عدّ حالتي (تترى) ((منونة وغير منونة لغتين)) [٥]، وقد سبق ذكره.

و لم يقتصر الأمر على ذلك بل كشفت الدراسة عن شواهد مقصورة تقال بحذف الألف منها، نحو: اللَّوْم واللُّوما (الملامة)، والجمَّيْز والجُمَّيْزي، والحنْدَقوق والحَنْدَقوقى (ضربان من الشجر)، ويقال: ناقة رَهْبى، كما يقال: رَهْبٌ، وامرأة رَهْوى ورَهْو (وهي التي لا تمتنع من الفجور)[٦] وذكر ابن خالويه أن من الناس من يقرأ (سكارى) في التنزيل ﴿وترى الناس سكارى، وما هم بسكارى﴾ على نحوين[٧] ؛ القراءة الأولى: بضم السين وإثبات الألف، والقراءة الثانية: بفتحها وطرح الألف [٨].وسبق أن أشرنا لقراءة تترى بألف وبدونها.

وذكر اللغويون أن بعض الأعراب تنطق الألف ياء ساكنة، نحو: أَفْعَيْ، وحُبْلَيْ وضَفْوَيْ، وقَلْهَيْ (موضعان).[٩]

واشتهر عن بعض الأعراب كبني تميم أنهم يميلون في نطقهم الألف نحو الكسرة، فتميل الألف نحو الياء، وينعتها ابن جني على أنها ضرب من تجانس الصوت، وذلك في حالات منها: أن تكون الألف

---

(١) ابن سيده، المخصص، ١٠/١٦.

(٢) السابق ، ١٢/١٦.

(٣) قال سيبويه: "تبدل الياء في الوقف من الألف في لغة من يقول: أفْعَيْ وحُبْلَيْ" . ينظر: الكتاب ، ٢٣٨/٣.

(٤) ابن سيده، المخصص ، ٧٢/١٦٠.

(٥) سيبويه، الكتاب ، ٢١١/٣.

(٦) ابن سيده، المخصص ، ١٨٤/١٦.

(٧) سورة الحج ، الآية ٢..

(٨) ابن خالويه(٣٧٠ هـ)، الحجة في القراءات السبع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ١٩٧١، ٢٢٧، وقال: "فالحجة لمن ضم السين وأثبت الألف أنه لما كان السُّكر يضعف حركة الإنسان شبّه بكسلان وكُسال. والحجة لمن فتح وحذف الألف أنه لما كان السكر آفة داخلة على الإنسان شبه بمرض وهلكى".

(٩) ابن سيده، المخصص ١٨٢/١٥ وابن منظور، اللسان، (قله).

منقلبة عن ياء، نحو سَعى ← سعِي أو بمنزلة المنقلبة عن الياء، مثل قولك: حُبارى ← حُبـارِى، وحُبلى← حُبْلِى..[١]

إضافة إلى لحاق التاء المربوطة/ الهاء على المقصور سواء أكان اسماً غير مصدر، نحـو: حُـلاوة القفـا وحلاواه (أي وسطه)، وأرطاة وأرطى.. وغيرهما.[٢]

واسم هو مصدر، مثل: الشكوى، وشكاة مصدر شكا[٣] وصفة نحو: حبنطى وحَبنطاة، وعَفَرْنـى وعَفَرْناة في قول الأعشى:

بذات لوْثٍ عَفَرْناةٍ إذا عَثَرتْ فالتّعسُ أدْنى لها مِنْ أن أقول: لعا[٤]

وسَبنْتى وسَبَنْتاة، كما جاء عن الكميت:

بكل سَبَنْتاةٍ، إذا الخِمْسُ ضَمَّها يُقَطِّعُ أضْغانَ النّواجي هِبابُها[٥]

وقد خصص ابن سيده لهذه الألفاظ باب "ما يقال بالهاء، وغير الهاء من الأسماء والصفات" ومنها: ((ما ترك من أبيه مَغْدى ولا مغداة (الشبه به)، وأنا من هذا الأمر بمرأى ومسمع ومـرآةُ..))[٦] إذا أمعنّـا النظر في علاقتهما سنجد أنها علاقة صرفية بين مفرد وجمعه (وقد ذكرناه في مبحثه) وعلاقة دلاليـة بـين مذكر، ومؤنثه، وتكون لهجية أيضاً. وكذا الأمر في الممدود. ولم يقتصر الأمـر علـى المقصـور، بـل جـاء الممدود على حالات المقصور كما نسجله في التالي:

• فقد قيل الشاهد اللغوي الممدود بإضافة التاء/ الهاء، ومجرداً منها، كـ: الجِواء والجـواءة، والجِيـاء والجِياءة (ما يوضع عليه القِـدْر)[٧]، والسـماء والسـماءة (مـدار النجـوم)[٨] وقـد حذفـت الممـدودة منـه وعوض عنها بالتاء المربوطة/ الهاء مثل: السِّهاء جمع سَهْوة.

---

(١) ابن جني، كتاب اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، (د.ت)، ٢٣٩-٢٤٠. و الطيـان؛ محمّـد حسـان، ((القراءات القرآنية وعلاقتها بالأصوات واللهجات)) ، مجلة مجمع اللغة العربيـة، دمشق، مج ٧٢، ج /٢، نيسـان ١٩٩٧، ٢٩٥. والمطلبي، لهجة تميم ،١٢٧.

(٢) للمزيد، ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ٥٧٣، وقال فيه ثلاث لغات: حَلاوْة، وحُلاوة، وحُلاوى. ابن منظور، اللسان، (حلا).

(٣) ابن سيده، المخصص، ١٨٢/١٥.

(٤) العفرنى: الخبيث المنكر الداهي، اللوث: القوة، ذات اللوث: نافته، ولعاً له: دعاء للعـاثر بـأن ينتعـش. ينظـر: ابـن جـني، سـر صناعـة الإعـراب، ٦٩٢/٢. والحريـري(٥١٦ هـ)؛ أبـو محمـد القاسـم بـن علـي، درّة الغـواص في أوهـام الخـواص، مكتبـة المثنـى، بغـداد، (د.ت)،٨٢.(البسيط)

(٥) السبنتى: الجري، وجاء فيه السبندي بالدال لغة، وقد سـبق ذكـره في مبحـث الاسـم الأعجمـي، والخمـس: أن تـرد الإبـل في اليـوم الخامس بعد أن تمسك عن الماء ثلاثاً. و النواجي: الإبل السريعة، تقطع أضغانها: تفوقها في الجري، فتقطـع أملهـا عـن اللحـاق بهـا . الهباب: النشاط والإسراع. ينظر: ابن جني ؛ سر صناعة الإعراب، ٢٩٢/٢.(الطويل)

(٦) للمزيد ينظر: ابن سيده، المخصص، ١٧٦/١٦-١٨٤.

(٧) المرجع السابق، ١٧٩/١٦.

(٨) السابق ، ١٨١/١٦.

• وقد سمع المثال محذوفاً منه الألف الممدودة، نحو: عنْكَب، و عَنْكَباء[١]، و الجَوْث و الجَوْثاء (القِبَة)، والحَروق و الحَروقاء (ما تقدم به النار)، ومما يقال بمثل ذلك باختلاف الصيغتين: السُّرُّ والسَّراء، والضُّرُّ والضَّراء، والنُّكرُ والنُّكراء، والبُؤْس والبأساء.[٢]

• ولمة أمثلة تتبادل فيها الألف الممدودة والتاء المربوطة/ الهاء في: طَرَفة وطَرْفاء، وحَلِفة وحَلْفاء، وقَصَبة وقَصْباء[٣]، والرَّغْباء والرَّغبة، والفَجْواء والفَجْوة.[٤]

ومثله ما ذكر عن الأعراب في جمع المفرد على صورتين، إحداهما اسم ممدود، نحو قولهم:

كريم: كرام، وكُرَماء، وظريف: ظِراف، وظُرفاء.[٥]

• وقد جاء الممدود ملحقاً بالتنوين، نحو: مرّ من الليل هيتاءٌ (أيّ وقت)، وعلباءٌ، وحِرباء، وقال النحاة فيهما أن همزتهما منقلبة عن ياء ، وقد تكون لغة من قال أفْعَيْ؛ لأن هناك شواهد يذكرها اللغويون جاءت بالياء، نحو درْحاية.

قد جاءت إشارة ابن الأنباري ومن مثله بأن الياء المنقلبة عن الألف هي علامة التأنيث، ومن هنا يتناقض قوله مع من ذهب إلى أن هيتاء، وعلباء.. لا تكون الهمزة فيهما للتأنيث لأنهما منقلبان عن ياء، وما جعل هذا الفريق يذهب إلى ذلك وجود أسماء ممدودة منونة. فهل يقبل هذا التناقض أم نجعله من منظور لهجيّ؟

• لن ننسى كذلك العلاقة الحميمة بين المقصور والممدود اللذين يتفقان في المعيارين الصرفي والدلالي، ويختلفان فيهما أيضاً. وستقف الدراسة عليهما لاحقاً، ولا داعي للتكرار.

خلاصة ما سبق، يتمثل في مجيء المواد اللغوية للمقصور وللممدود على التالي:

١- الألف المقصورة:

- الألف المقصورة والتاء المربوطة الهاء (ة) ← تحل محلّها (ا ← ة)
  تأتي بعدها (ا ← اة)
- الألف المقصورة والياء (ي) ← تقع مكانها (ا ← ي)
- الألف المقصورة والألف الممدودة (اء) ← تأتي بعدها (ا ← اء)
- الألف المقصورة وحذفها (ا ← .)

---

(١) ابن سيده، المخصص، ٧١/١٦.

(٢) السابق، ١٨٤/١٦.

(٣) السابق، نفسه.

(٤) السابق، ٤٣/١٦.

(٥) السابق ٨٦/١٧.

٢- الألف الممدودة:

- الألف الممدودة والتاء المربوطة/ الهاء (ة) ← تحل محلها(اء ← اة)
  ← تقع بعدها (اء ← اءة)
- الألف الممدودة والألف المقصورة (ى) ← تقع مكانها (اء ← ا)
- الألف الممدودة وحذفها (اء ← .)

لعل التبادل بين صوتي الهمزة والألف المقصورة، وحذفهما يخرجهما من الوظيفة الأساسية التي تحملتاها في بناء الكلمة، إذ كيف نسلّم بأن كلمة تأتي على لسان بعض الأعراب مهموزة، فنقول أنها للتأنيث، وإذا ما حذفت نقول أن المقصورة للتأنيث، على الرغم من وجود ألف المد في كلتا الكلمتين؟ فالجدير أن يكون صوت المد للتأنيث بدلاً من الهمزة، لكنهم رفضوا وقوع علامة التأنيث حشواً، وارتأوا أنها لا تأتي إلا طرفاً. ولو افترضنا -على سبيل الجدل- أن المد علامة تأنيث في المقصور والممدود، فهل نقبل دخول التاء المربوطة/ الهاء علامة تأنيث أخرى على الاسمين؟ وإذا ما حذفت الألف المقصورة، أو الممدودة وقبلها الألف، فأين علامة التأنيث في بنية الكلمة حينئذ؟ ولا ننسى استبدال الألف أو الهمزة بالياء أو الواو التي جعلها الصرفيون للإلحاق، وأخرجوها من التأنيث في فِعْلاء، ولا نرى فرقاً بين فِعْلاء وفَعْلاء أبنية سوى اختلاف الصائت الملحق بفاء البناء.

فلماذا تخرج همزة فِعْلاء عن وظيفتها، وقد قبلوا ألف فَعْلى للتأنيث رغم سماعها فَعْليْ، في لغة من يقفون[1]. أليست هذه كتلك، أم يجوز للمقصور ما لا يجوز للممدود؟ ومن ثم فقد جاءت الألف في (فَعْلى) مهموزة على فَعْلاً وقد جاءت منونة كذلك، ويمكن تفسير هذه الصور على أن الأعراب تميل إلى الوقوف على ساكن، فالهمزة والياء، والهمزة الممدودة، كلها تحتمل السكون عدا التنوين الذي يعدّ نوناً ساكنة، فلذا تقع محل الألف المقصورة.

ولعل البعض يرى أن تلك الحالات قليلة في اللغة، لا يقاس أو يقعّد إلا على الكثير المطرد. لكننا لا نستطيع إهمال ما حفظه لنا التراث اللغوي من ألفاظ ((تعد من لغات القبائل العربية التي اعتبرت في عرف النحاة أنها فصيحة، وكل واحدة يصح الأخذ بها، والقياس عليها. بل إن بعض النحاة ذهب إلى أبعد من ذلك بأن اعتبر النادر من كلام العرب فصيحاً في بعض الأحيان، ولو لم يسمع إلا من عربي واحد، وفي هذا الصدد يقول القاضي الجرجاني في "الوساطة": أما الألفاظ التي زعموا أن الشعراء تفردوا بها فإنها موجودة عن أئمة اللغة، وعمن ينتهي السند إليهم ويعتمد في اللسان عليهم. وإنما نتكلم بما

---

(١) جاء عن الأنباري أن فزارة وبعض قيس يقولون في الوقف : أفعيْ ، وصُلبيْ ، فإذا وصلوا الكلام صيروها ألفاً . وقال ابن السراج أن ذلك يحدث في كل ألف في آخر اسم . وقد روى أن بعض قبائل العرب تهمز في الوقف ، فتقول : حُبْلأ ، كما تقول في الوقف أيضاً: رأيت رجلأ ، فإذا وصلوا تركوا ذلك " . الأنباري ، حلية العقود ، صفحة(ي) المقدمة . وينظر: المبحث " العلاقة بين المقصور والمهموز" .

تكلموا به، وواحدهم كالجميع، والنفر كالقبيلة، والقبيلة كالأمة، فإذا سمعنا عن العربي الفصيح الذي يعد حجة كلمة، اتبعناه فيها، وإن لم تبلغنا من غيره، و لم نسمع بها إلا في كلامه .))[١]

وعلى ذلك إما أن نعدّ الصور المختلفة للهمزة وللألف علامات تأنيث، بحيث تكون لهجات، وإما أن نرفض وظيفتها للتأنيث للتغيرات الواقعة عليهما.

وحينئذ نرى أن علامة التأنيث هو صوت الفتح [٢] (غير فتحة الإعراب)، وذلك للاحتفاظ بها في جميع حالات المقصور والممدود، حتى في اللوم، والنكر، فتعتقد الدراسة أنهما لومَ، ونكرَ بصوت الفتح الملحق؛ ودليل ذلك وجودهما على لوما ونكراء. لكن ميل بعض العرب في الوقوف على ساكن جاء المثالان بدون زيادات على آخرهما :لوم، ونكر. و فيمن ذهب إلى أن التنوين لا يدخل على أبنية المقصور والممدود للاحتفاظ بعلامة التأنيث فهو قول مرفوض؛ لأن الهمزة في الممدود صوت صامت يقبل زيادة صوائت وصوامت بعده، وكذلك الألف، لكن ما حدث في المقصورة أنها تحوّلت إلى حركة واحدة بدلاً من اثنتين، أي بتقصير المقطع عند إضافة النون، وربما قصر المقطع في المقصور لعدم الالتباس بالمثنى أو الاسم المختوم بالألف والنون اللذين يحويان المقطع ذاته نحو:

عطشى ← عطشان عطشَى

أما دخول علامة التأنيث التاء المربوطة/ الهاء على المقصور والممدود، قد تم -حسب اعتقادنا- في مرحلة متقدمة أرادت بها اللغة تمييز المؤنث من المذكر، كدخول التاء في طالقة، وكاعبة، وناهدة، التي لا داعي لدخولها في مثل هذه الألفاظ لدلالتها على التأنيث. وقد تمت على مرحلتين، إلحاقها بالفتحة، ناهدَ، كاعبَ، ثم إلحاق الصامت بالتاء/ الهاء للاحتفاظ بالصائت بدلاً من حذفه.

وقد كانت اللغة -سابقاً- تمطل الفتحة إما بفتحة أخرى لتصبح (ألفاً مقصورة) أو بفتحة وهمزة في الممدود في لغة من ينبر ويقف على ساكن. ودخلت في مرحلة تقدمت فيها سنّ العربية فأدخلت على المقصور والممدود التاء/ الهاء، فمنهم من نبر الهمزة، ومنهم من سهّلها، وفريق حذفها، فحدث اضطراب إلى أن استقر الوضع بقبول علامة التأنيث التاء المربوطة/ الهاء في المرحلة الأخيرة من اللغة.

---

(١) نقلاً عن إبراهيم؛ محمّد حسن. ((في السماع والمؤنثات السماعية))، مجلة كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، ع١، ١٩٧٢، ص١٢٩ بتصرف.

(٢) للسامرائي رأي في علامة التأنيث ، يقول : " عندي أن علامة التأنيث واحدة في العربية هي هاء التأنيث كما في (حُجرة) و(فاطمة) التي تتحول تاء في درج الكلام، وإذا عرفنا أن علامة التأنيث هذه، أي الهاء تقتضي أن يكون قبلها فتح. وعلى هذا يكون الفتح العلامة الأصلية للتأنيث، وهي نفسها ألف التأنيث المقصورة في (ليلى)، والألف الممدودة في (حسناء). وما الفتح القصير كالفتحة. والفتح المتوسط كالألف المقصورة، والفتح الطويل كالألف الممدودة إلا صوت واحد يختلف في فسحة طوله. ولو عرفت أن (ليلة) و(ليلى) و(ليلاء) مادة واحدة أدركت أن علامة التأنيث واحدة فيها جميعاً، وهي الفتح بصوره الثلاثة " ينظر: مع المصادر في اللغة والأدب، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط٢/١٩٨٣، ٢/٧٤-٧٥، وكذلك الهامش.

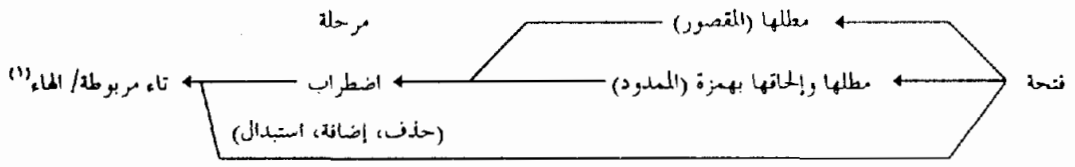

وهذا القول يخالف في بعضه وجهة نظر المحدثين[٢] الذين رأوا أن التاء/ الهاء مرحلة أولى سقطت ثم تحولت بدورها إلى ألف مقصورة ثم ممدودة.

خلاصة القول، إن الفتحة زيدت لوظيفة التأنيث، ولأجل الاحتفاظ بها ألحقت أواخر الأمثلة بأصوات صائتة أو صامتة وفق لغات العرب، التي تطورت بدورها لتصبح تاء مربوطة/ هاء، ودخل تأنيث على تأنيث، فباتت الفتحة والتاء علامة واحدة مميزة.

ثانياً : علاقة المقصور بالممدود صوتياً، وصرفياً، ودلالياً

إذا ذكر المقصور فإن الممدود يثنى عليه، وكأن الاثنين توأم، لكن ما العلاقة الحميمة بين أبنيتهما وأمثلتهما لكي ينزلهما اللغويون هذه المنزلة ؟

يجعل ابن سيده مقصوره و ممدوده قسمين، بقوله ((هذا الباب على ضربين : قياسي وسماعي، والقياسي على ضربين : مقصور فقط، وممدود فقط، وليس فيه ما يمدّ ويُقصر معاً. أما السماعي، فعلى ثلاثة أضرب : مقصور لا يمد، وممدود لا يقصر، وضرب ثالث يمد ويقصر معاً))[٣].

وهو بهذا النص ينفي علاقة المقصور بالممدود، إلا من حيث السماع الذي يحوي بدوره ضرباً يمد ويقصر معاً. وثمة مقصور لا يمد، وممدود لا يقصر، وكلاهما واقع في حيزي السماع والقياس.

وقد عكف البحث على دراسة الأبنية والأمثلة التي تأتي مقصورة وممدودة في المخصص، وذلك من خلال المعايير : اللهجية، والصرفية، والدلالية.

عالج صاحب المخصص العلاقة بين المقصور والممدود من نواحٍ أربع :

---

(١) أما التاء المفتوحة فلها وجهة نظر أخرى لم نتطرق لها لعدم استقرائنا دخولها على المواد اللغوية المدروسة . للمزيد، ينظر : عمايرة؛ إسماعيل أحمد، ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية، دار حنين، عمّان، ١٩٩٣ .

(٢) ينظر: أنيس؛ إبراهيم، في اللهجات العربية ،دار الفكر العربي، (د.ت)، ٩٩. وشاهين؛ عبد الصبور ، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، دار القلم ،القاهرة، ١٩٦٦، ٨٣. و قنيبي؛ حامد صادق، معجم المؤنثات السماعية العربية والدخيلة ، دار النفائس، بيروت، ط١/١٩٨٧ ، ٩. وعبد الغني؛ محمد، التذكير والتأنيث لغوياً ، دار الطباعة المحمدية ، ط١/١٩٨٧ ، ٣٥-٣٧.

(٣) ابن سيده، المخصص، ١٥/٩٥.

الأولى : العلاقة الصوتية

حيث يقيم علاقة بين المقصور والممدود من خلال الاختلاف الصوتي بين صوائت البنائين أو التشابه بينهما، نحو:

* اختلاف الصوائت في المقصور والممدود :

- ما يكسر أوله فيمد، ويفتح فيقصر [١] ، مثل :

غِماء ↔ غَما

التِّرْكضاء ↔ تَرْكَضى

- ما يُضم أوله فيمد ويصغر، ويكسر فيقصر لا غير [٢] :

يقال : قعد القُرْفُصى ، والقُرْفُصاء ← والقِرْفِصى.

* تشابه الصوائت في المقصور والممدود :

غِنى ← غِناء [٣]

جُؤاثى ← جُؤاثاء [٤]

كَلْفى ← كَلْفاء [٥]

الثانية : العلاقة اللغوية

تعالج من خلاله الأمثلة / الألفاظ من منطلق دلالي في قسمين رئيسين :

١- اختلاف المعنى بين المقصور والممدود.

٢- اتفاقهما في المعنى.

ثمة ألفاظ مقصورة لها معنى، فإذا مُدّت كان لها معنى آخر، أو معنى مماثل، مع مراعاة الصوائت المختلفة والمتشابهة والمتغيرة في كلا الاسمين، نحو :

---

(١) ابن سيده ، المخصص، ١٥/١٥٢، غِماء البيت وغَماه : ما يُسقف به من ألواح أو حطام زرع. و التركضى : مَشْيُ الإنسان برجليه جميعاً، وقيل هي مشية فيها تبختر.

(٢) السابق، ١٥/١٥٤.

(٣) السابق ، ١٥/١٣٦-١٣٧، المقصور : الإقامة بالمكان، أو هو ضد الفقر. والممدود معروف، وهو من الصوت، وكذلك هو موضع.

(٤) السابق، ١٥/١٣٩٦، المقصور منه موضع بالبحرين والثاني موضع غيره. وينظر: الحموي، معجم البلدان، (باب الجيم والواو وما يليهما)، ٢/١٧٤-١٧٥.

(٥) ابن سيده، المخصص، ١٥/١٢٢-١٢٣، كلفى : موضع. وفي معجم البلدان الرواية بالضم بوزن حُبلى، وهي رملة بجنب عَيقَة مكلفة بالحجارة أي بها كُلفة كلون الحجارة ، وسائرها سهل ليس بذي حجارة. (باب الكاف واللام وما يليهما)، ٤/٤٧٦. والكلفاء : تأنيث الأكلف من الألوان.

(١) اختلاف المعنى بين الاسمين :

* باب ما يقصر فيكون له معنى، فإذا مدّ كان له معنى آخر [١] :

- من ذلك المفتوح الأول :

حَسْنى← جبل بين الجارِ ووَدّان.

حَسْناء ← من النساء، ضد السَّوْآء.

- من المكسور الأول :

حِجا ← العقل.

حِجاء ← زمزمة المجوس.

- من المضموم الأول :

رُشا ← جمع رُشْوَة.

رُشاء ← بقلة.

(٢) تماثل المعنى بين الاسمين :

١* باب ما يكسر أوله فيمد، ويضم فيقصر، والمعنى واحد [٢] :

نحو اللِّقاء، واللُّقى : مصدر لقيته، في قول الشاعر :

ولولا لِقاءُ الله ما قلتُ مرحباً ∴ لأوّلِ شيْباتٍ طَلَعْنَ، ولا أهلا [٣]

وقد زعموا حُلْمًا لُقاكَ فلمْ يَزِدْ ∴ بحمدِ الذي أعطاكَ حِلْمًا ولا عَقْلا [٤]

٢* ومما يخفف فيمد، وإذا شُدِّد قُصِر، مثل [٥] : يقال للناطف قُبَّيْطى وقُبَيْطاء.

ثالثاً : العلاقة اللهجية

أحصى ابن سيده المواد اللغوية المشتركة في المقصور والممدود، التي عدّت لغات عن الأعراب، وما كان من ذلك :

١* باب ما يكسر فيمد ويقصر، فإذا فتح قصر لا غير [٦] :

- الفِداء ← يمد ويقصر، لغتان مشهورتان.

---

(١) ينظر : ابن سيده ، المخصص، ١١٦/١٥

(٢) السابق ، ١٥٤/١٥.

(٣) لم تقف الدراسة عليه إلا في المخصص، ١٥٤/١٥.

(٤) بلا نسبة . ينظر : ابن منظور ، اللسان : (لقا) . و الزبيدي، تاج العروس: (لقي) .(الطويل)

(٥) ابن سيده ، المخصص، ١٥٤/١٥.

(٦) السابق، ١٥٣/١٥.

- الفَدى ← يقصر.

ودليل ذاك ما قاله متمم بن نويرة:

∴

فِداءٌ لِمَمْساك ابنُ أمي وخالتي وأمي وما فوق الشِراكَيْن من نَعْلي [١]

∴

وبَزّي وأثوابي ورَحْلي لذِكره ومالي لو يُجْدي فِدًى لك من بَذْل[٢]

وأضاف ابن سيده أن العرب تقول : ((لك الفِدى والحمى، فيقصرون الفِدى إذا كان مع الحِمى لا غير. فإذا أفردوه قالوا : فِداً لك، وفِداءً، وفِدًى، وفَدًى)) [٣] .

٢* باب ما يكسر أوله فيمد ويقصر، ويفتح فيمد لا غير، وكله بمعنى [٤] :

طور تينا، وتيناء، وتَيْناء كسَيْناء.

٣* باب ما يقصر فيكون له معنى، فإذا مدّ وقصر كان له معنى آخر :

ومثاله :

المِطْلى ←——— المِطْلاء [٥]

↓ ↓

ما طُلِيْت به الشيء الأرض السهلة تمد وتقصر وقصرها لغة

* ((ما كان من حروف الهجاء على حرفين، فالعرب تمدّه وتقصره فيقولون : حاء، وهاء، وخاء، وطاء، وتاء ... ومنهم من يقصُر فيقول : حا، وها، وتا، وثا، وبا، وأشبهها)) بل ثمة من ينون من العرب فيقول : هًا، وطًا، وتًا ...

بل سمعت وجوه خمسة تنطقها الأعراب في ((ز))[٦] ، وهي :

١- زاء : ممدوداً

٢- زاي : بالياء

---

(١) ينظر: الزبيدي، تاج العروس، (فدى) . لم تقف الدراسة عليه في ديوانه.

(٢) ينظر : ديوانه ، تحقيق ابتسام الصفار، مطبعة الإرشاد ، بغداد، ١٩٦٨ ، ١٣٣

(٣) ابن سيده ، المخصص، ١٥/١٥٣.

(٤) السابق، ١٥/١٥٨.

(٥) السابق ، ١٥/١٤٥. يسوق ابن سيده اختلاف اللغويين في قصر "المِطلاء" في بيت هِمْيان بن قُحافة :

والرِّمْثَ بالصَّريمة الكُنافِجا ورُغُل المِطْلى به لَوَاهِجا

فقد جعله بعضهم ضرورة شعرية، لكن ابن سيده يرفض ذلك، ويستشهد بقول أبي علي الذي رأى أن الشعراء والفصحاء في النظم والنثر يمدون ويقصرون. ولذلك قال صاحب المخصص : "ليس المِطْلى في بيت هيمان مقصوراً على جهة الضرورة بل هي لغة".

(٦) السابق، ١٦/٢٠.

٣- زا : مقصوراً

٤- زًا : منونًا

٥- زيّ : مشدوداً بالياء

ويرى ابن سيده أن تنوين [١] المقصور من الحروف من أقبح الوجوه، لأنه لا يأتي عنده اسم على حرف وتنوين. ويسوق الخلاف بين النحويين في ذلك بقول يزيد بن الحكم :

إذا اجتمعوا على ألفٍ وياءٍ ... وواوٍ، هاج بينَهُمُ قِتالُ [٢]

رابعاً : العلاقة الصرفية

بقوله : « وأما خواص ما يمد ويقصر فـ :

فاعُلّى : و لم يأت منها إلا حرف واحد : قاقُلّى.

وفَعَلِيّاء : و لم يأت منها إلا حرف واحد : زكريّاء.

وفَيْعولى : و لم يأت منها إلا حرف واحد : فَيْضوضى

وفَوْعولى : و لم يأت منها إلا حرف واحد : فَوْضوضى » [٣] .

وأضاف أن سيبويه لم يذكر شيئاً من هذه الأمثلة.

ثم ذكر الأبنية التالية أثناء عرضه للأبنية التي تأتي منها اسماً، أو صفة، أو كليهما :

- فَعْلى، وفِعْلى، وفُعْلى
- وفَعَلى، وفِعْلى، وفُعْلى
- وفَعالى
- وفعَيلى
- وفِعِلّى

وذلك بقوله : « كل هذه الأبنية يشترك فيها المقصورُ والممدود » [٤] .

وهو بذلك يجعل الأبنية نوعين :

أولهما : تُمدّ الكلمة وتُقصر، وعلى إثره يُمد بناؤها ويقصر.

---

(١) ابن سيده، المخصص، ٢٠/١٦.

(٢) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ٧٨٢/٢ لكن برواية أخرى: ((إذا اجتمعوا على ألف وباء وتاء، هاج بينهم جدال)) (الوافر).

(٣) ابن سيده ، المخصص، ٩٦/١٥. ارتأت الدراسة أن فيضوضى و فوضوضى مثالان على البناء فَعْلولى .يراجع: " أبنية الاسم المقصور والممدود عند ابن سيده .

(٤) السابق، ٩٧/١٥.

ثانيهما : اشتراك الأبنية ذاتها في المد والقصر، بغض النظر عن أمثلتها.

نحو : فَعْلى ← فَعْلاء، وفَعالى ← فَعالاء ... وهكذا.

وما دفعنا لهذا القول أن ليس هناك ألفاظ مشتركة بين المقصور والممدود في كتاب ابن سيده المدروس، في البناءين : (فُعْلى)، و(فُعَلى) اللذين أشار إليهما ابن سيده، على الرغم من وجود : (فُعْلاء)، و (فُعَلاء) الممدودين، أما الأبنية التي ذكرها آنفاً، فثمة اشتراك بين وحداتها اللغوية، نسوقها فيما يلي:

* فَعْلى ← فَعْلاء :

بيد أن أمثلة البناءيْن مقصورة وممدودة كثيرة الكم، لكن الأمثلة المشتركة بينهما قليلة العدد، وقد ذكرها ابن سيده في ثلاثة أبواب - تختلف دلالة الاسم المقصور عن دلالة الاسم الممدود - :

١-((باب ما يمد ويقصر، والمعنى مختلف)) ، ومنه :

العَجْلى	←	العَجْلاء [١]
↓		↓
تأنيث العَجْلان		اسم موضع
وعجلى : اسم ناقة		
- هَيْمى	←	هيماء [٢]
↓		↓
امرأة هيمى : عاشقة		أرض هيماء : بعيدة
ناقة هيمى من الهُيام (داء)		وقيل لا ماء فيها

٢- باب ما يمد بمعنى، وإذا مد وقصر كان له معنى آخر :

اللَّيْلاء	←	لَيْلا [٣]
↓		↓
ليلة الثلاثين		ليلة ليلا : شديدة
		يمد ويقصر
الضَّحْياء	←	الضَّحْيى [٤]
↓		↓
من فرسان العرب		ليلة ضحياء : مضيئة
		يمدّ ويقصر

٣- باب ما يقصر فيكون له معنى، فإذا مد كان له معنى غيره، ويمد ويقصر فيكون له معنى

---

(١) ابن سيده، المخصص، ١١٩/١٥.

(٢) السابق، ١٢٠/١٥.

(٣) السابق، ١٤٧/١٥.

(٤) السابق، ١٤٧/١٥.

آخر:

ولم يذكر منه سوى :

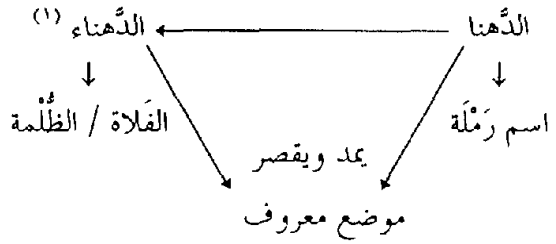

وذكرها في باب آخر : ((ما يقصر فيكون له معنى، فإذا مد وقصر كان له معنى آخر)) لكن المقصور لم يكن إلا مهموزاً، ودونك المثالين :

وقال في الأول : ((عن أبي مالك مقصور مهموز)) ، وفي الثاني ساق أوجهاً عدة له بقوله : ((ليلة : دَأْدَاة، ودَأْدَا، ودَأداء، ودَأْداءة : شديدة الظُلمة)) [٢]، وسيأتي مبحث مفصل حول علاقة المهموز بالممدود.

* فِعْلى ← فِعْلاء .وجاء منه :

يختلف المقصور عن نظيره الممدود الذي يقصر كما هو واضح في المعنى الدلالي لهما.

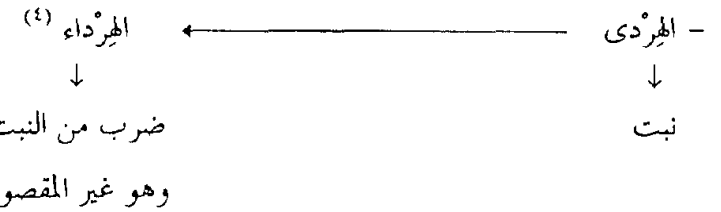

---

(١)ابن سيده ، المخصص، ١٤٩/١٥.

(٢) السابق، ١٤٣/١٥. يراجع: "علاقة الممدود بالمهموز" .

(٣)(٣) السابق، ١٣٦/١٥.

(٤) السابق، ١٤٥/١٥، ولم نقف على غيرها.

* فَعَلى ← فَعَلاء :

وجدنا مثاله فيما خالف مقاييس الممدود عنده، وجعله نادراً، وقال : ((جَنَفى اسم موضع، والأعرف جَنَفاء)) [١] .

* فَعالى ← فَعالاء :

لم تقف الدراسة إلا على المثالين الآتيين - عند ابن سيده -:

- العَجاسى ← العَجاساء [٢]
↓ ↓
التقاعس الجلّة من الإبل.

وإبل عَجاساء : ثِقال ... وغيرها

- جَزالى ← جَزالاء [٣]
↓ ↓
موضع امرأة جزلة

* فِعّيلى ← فِعّيلاء :

يقول صاحب المخصص إن هذا البناء يشترك فيه المقصور والممدود [٤] ، لكن المقصور يغلب عليه، وإنما أتى منه في الممدود قولهم : خِصّيصاء، ودِلّيلاء، ومِكّيثاء. والقصر فيها أشهر عن الفارسي [٥] .

* فِعِلّى ← فِعِلاّء :

المثالان : زِمِكّى الطائر، وزِمِجّاه [٦] (لقطن الطائر) يقصران ويمدّان.

وكشفت الدراسة [٧] عن أبنية أخرى في مخصص ابن سيده غير الأبنية السابقة التي أشار إليها، تشترك فيها الألفاظ في حالتي القصر والمد، وذلك من خلال عرضه لأمثلة ما يمد ويقصر (السماعي)، جمهورها يقع في الثلاثي مزيداً ومجرداً، خلا الرباعي : (فَعالِلى ← فَعالِلاء) يفصل ذكرها في التالي :

---

(١) ابن سيده، المخصص، ١١٠/١٥.

(٢) السابق، ١١٩/١٥.

(٣) السابق، ١٢٣/١٥.

(٤) السابق، ٩٧/١٥.

(٥) السابق، ٤/١٦.

(٦)السابق، ٩٥/١٥، ٩٧.

(٧) ثمة أبنية يذكرها صاحب الارتشاف لم نعرّج عليها، نحو: يُفاعِلاء ؛ يُنابعاء ، لأننا ندرس ما جاء في المقصور والممدود عند ابن سيده. ينظر : أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب ،تحقيق مصطفى أحمد النماس، ط١٩٨٤/١ ، ٣٠٢/١.

أولاً: الألف والهمزة لاما البناء

ويتمثل في أبنية:

أ- المقصور المجرد، والممدود المزيد التي قلبت فيه الهمزة من صوت شبه صامت / مركب (واواً أو ياء) :

• فَعَل ← فَعال • فِعَل ← فِعال • فُعَل ← فُعال

ب- المقصور والممدود المزيدين :

• فَعَّل ← فَعّال • فُعَّل ← فُعّال • مِفْعَّل ← مِفْعال • فَعَوْعَل ← فَعَوْعال

ثانياً: الألف والهمزة مزيدتان

تتمثلان في : فُعالى ← فُعالاء

لم يقتصر المخصص على معالجة الأبنية السابقة معالجة صرفية فحسب، بل اقترنت بها المعايير السابقة التي أشارت إليها الدراسة، وهي : الصوتية، واللهجية، والدلالية، ورغم ذلك فإن بعض الأبنية قد انطوت تحتها أمثلة كثيرة مما جعل ابن سيده يضع نصب عينيه المعايير جلها في إيجاد العلاقة بين المقصور والممدود، نحو فَعَل ← فَعال. وبعضها اقتصر على معيار أحادي لقلة أمثلتهما، بل وجد منها مثال يتيم، نحو : فَعَوْعَل ← فَعَوْعال. ويتضح ذلك من خلال العلاقات المدروسة بين كل زوجين فيما يلي :

* فَعَل ← فَعال :

لعل أكثر الأمثلة المذكورة عند ابن سيده تُضم تحت هذين البناءين، حتى جعلها ابن سيده في أبواب أربعة -علماً بأن الأبواب الأربعة التالية تدرج في باب ما اختلف معناه بين المقصور والممدود-[1]

♣

الأول : في باب ما يقصر فيكون له معنى، فإذا مُدّ كان له معنىً آخر . ومنه :

- الهَوى ← الهَواء [2]

↓ ↓

هوى النّفْس ما بين السماء والأرض

---

(١) آثرت الدراسة وضع عناوين الأبواب كما ذكرها ابن سيده ؛ ليتبين للقارئ مدى اللبس الذي أوقعنا فيه صاحب المخصص، ولعل التصنيف الموضوعي لمعجمه أثّر في عمله ، فمن أجل ذلك نتحت عنده عناوين الأبواب المدروسة .

(٢) ابن سيده ، المخصص، ١٥/١١٩-١٢٠.

الغَبا ← الغَباء [٣]

↓ ↓

مصدر غَبَيتُ — ما خفي من شيء

عن الأمر غَبًا — وكذلك شبيه بالغَبَرة تكون في السماء

♣ الثاني : باب ما يقصر فيكون له معنى، فإذا مُدّ وقصر كان له معنى آخر .ومنه :

- أبو العَسى ← العَساء [٢]

↓ ↓

رجل — الكِبَر

المقصور — المدود

↓ ↓

مصدر عَسِي — مصدر عَسا يَعْسو

وهما لغتان

الفَرا ← الفراء [٣]

↓

مصدر فَرِيَ الرجل : دُهِش وبُهِت — (يمد، ويقصر، ويهمز المقصور)

↓

الحمار الوحشي

♣ الثالث : في باب ما يمد فيكون له معنى، وإذا مُدّ وقُصر كان له معنى آخر . ومن ذلك :

- العَباء ← العَبى / العَباء [٤]

↓ ↓

الأكسية — الرجل الجافي الغبي

واحدتها عباءة وعباية — يمد ويقصر

قَساء ← قَسى [٥]

↓ ↓

قَسى قلبه يقسو قَساء : — موضع : يمد ويقصر

طُلب فلم يَرِقّ

---

(٣) ابن سيده، المخصص ، ١٢٠/١٥-١٢١.

(٢) السابق، ١٤١/١٥.

(٣) السابق، ١٤٣/١٥-١٤٤.

(٤) السابق، ١٤٦/١٥.

(٥) السابق، ١٤٦/١٥-١٤٧. وقال ابن سيده : "أنه مقصور عند جمهور العرب اللغويين، وحكى عن ثعلب أنه مدّه وصرفه".

♣ الرابع : ما يقصر فيكون له معنى، ويمد فيكون له معنى غيره، ويمد ويقصر فيكون له معنى آخر، وربما كان باختلاف حركة .ومنه :

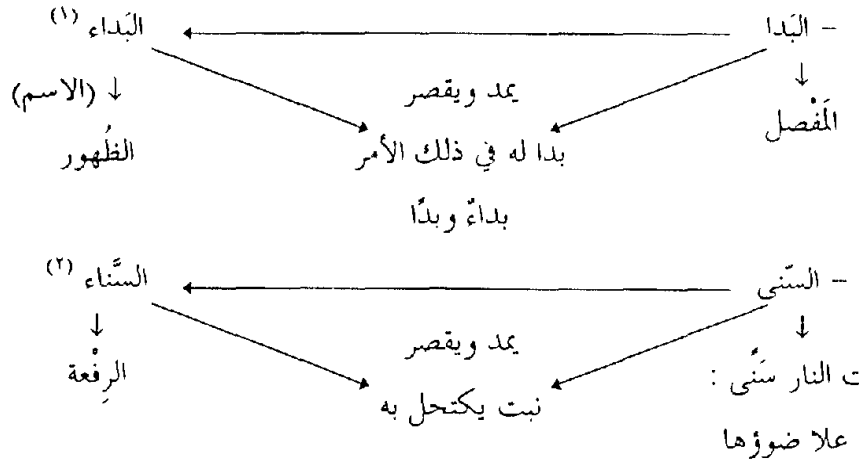

* فِعَل ← فِعال :

ذكرها ابن سيده في بابي (فَعل ← فَعال) الأول، والثالث، والرابع السابقة إلا أن أمثلتها كانت أقل كمًّا منه، فقد جاء :

♣ من الباب الأول (٣) :

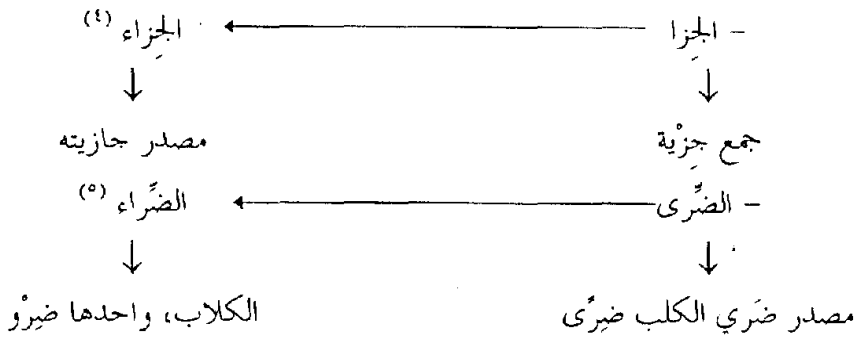

(١) ابن سيده، المخصص، ١٤٩/١٥.

(٢) السابق ، ١٤٥/١٥.

(٣) ونقصد في الباب الأول، والثاني، والثالث، ما ذكرناه في أبواب فَعَل ← فَعال. يراجع (فَعَل ← فَعال).

(٤) ابن سيده، المخصص ، ١٣٧/١٥.

(٥) السابق، ١٣٨/١٥.

♣ من الباب الثالث :

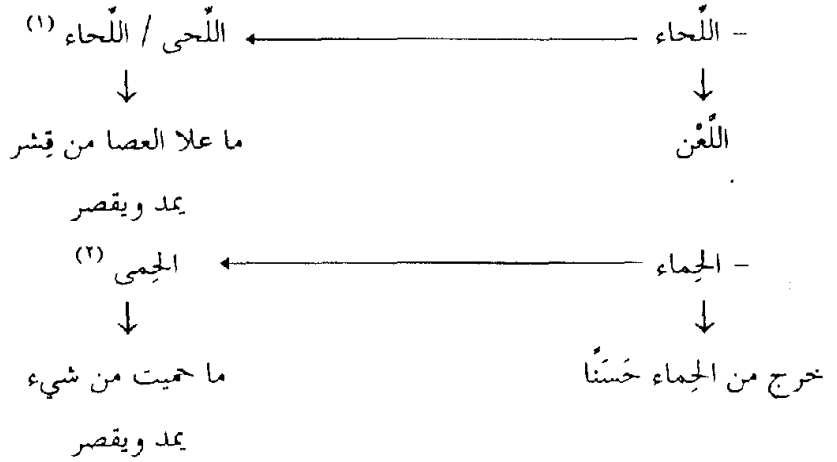

♣ من الباب الرابع :

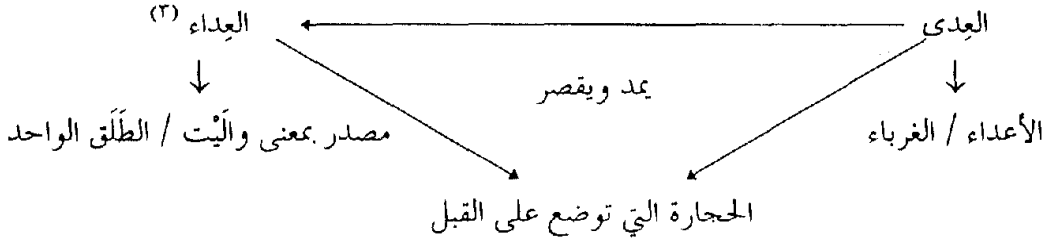

♣ الباب الثالث :

و لم يذكر غيره.

* **فُعّل ← فُعّال :**

جاء مثالان على الباب الأول من (فَعل ← فَعال) فحسب، وهما :

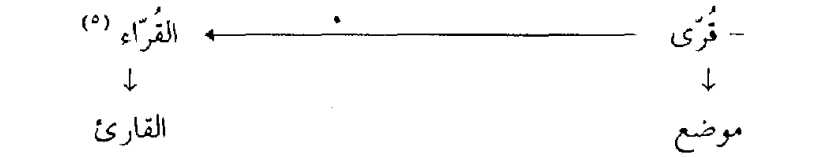

---

(١) ابن سيده ، المخصص، ١٤٧/١٥.

(٢) السابق، نفسه.

(٣) السابق ، ١٥٠/١٥.

(٤) السابق ، ١٤٦/١٥، ويرى ابن سيده أن الممدود (العوّاء) يكون على بناءين : (فعلاء): الناب من الإبل، (فعّال) : من عَـوَت تعوِي، وهو ما ذكرناه.

(٥) السابق ، ١٣٩/١٥.

موضع		القارئ
- سُلّى	←	السُّلاّء[٦]
↓		↓
موضع		جمع سُلاّءة، وهي شوكة النخلة وهي كذلك : طائر أغبر طويل الرجل

*** مِفْعَل ← مِفْعال :**

وذُكر هو الآخر في الباب الأول، ومنه المثالان :

- المِقْلى	←	المِقْلاء[٣]
↓		↓
الذي يُقلى عليه		العصا التي يضرب بها الغلام القُلّة

- المِهْدى	←	المِهْداء[٤]
↓		↓
الطبق الذي يُهدى عليه		من النساء : الكثيرة الإهداء

• وذكر مثالاً في موضع آخر، نُدرجه تحت باب "ما يمد ويقصر والمعنى واحد"، وهو :

المِلْطى والمِلْطاء : ((السِّمْحاق، وهي التي بينها وبين العظم قَشَيرة دقيقة، وكان أبو عبيد يقول: لا أدري أهو مقصور أم ممدود)) .

*** فَعَوْعَل ← فَعَوْعال :**

وأتى مثاله من الباب الثاني، وهو

- الشَّجْوَجى	←	الشَّجْوَجاء[٥]
↓		↓
العَقْعَق / ريح دائمة الهبوب		الطويل الضخم العظام / الطويل الرجلين يمد ويقصر، والمد أعرف

---

(٦)ابن سيده، المخصص، ١٥/١٤٠.

(٣) السابق، ١٥/١٣٩.

(٤) السابق،١٥/١٣٩.

(٥) السابق ،١٥/١٤٢.

* فُعالى ← فُعالاء :

ذكر منه ابن سيده المثال الآتي فحسب، في الباب الثاني، وهو :

- الحُلاوى	←	الحُلاواء[١]
↓		↓
نبت / شجر ذو شوك		حُلاواء القفا : وسط الرأس
		يمد ويقصر

* فُعالِلى ← فُعالِلاء :

لم يذكر منه سوى مثال وحيد، يقع في الباب الأول، وهو :

- قُراشِمى	←	أم قُراشِماء[٢]
↓		↓
اسم بلد		شجرة

وبعد؛ فإن اشتراك الأبنية بين المقصور والممدود كانت متمثلة في طبيعة الأبنية، حيث أتت على الوجهين دونما تشابه في أمثلة الحيّزين من جهة، ومن جهة أخرى في الألفاظ / الكلمات الدارجة ضمنها المتشابهة في الوحدات اللغوية، ومع ذلك فقد انقسمت بدورها إلى فرعين : تشابه لفظي فحسب، هذا أولاً، وتشابه لغوي على صعيد المعايير كلها (صرفية، دلالية، لفظية) عدا المعيار الصوتي.

والفرق بينهما صوتياً يكمن في نوعين :

الأول : مطل حركة الفتحة قبل الصوت الأخير، فيما كانت لامه صوتاً أصلياً من أصول الكلمة. فتتغير صفة المقطع من القصر إلى الطول.

نحو : فَعَل ← فَعال

وفَعّل ← فَعّال ... وهكذا.

الثاني : إضافة صوت الهمزة آخر البناء / الكلمة، فيتغير إثرها صفة المقطع الأخير من الفتح إلى الإغلاق، وذلك نحو :

فَعْلى ← فَعْلاء :

وفِعّيلى ← فِعّيلاء :

---

(١) ابن سيده، المخصص، ١٤٥/١٥.

(٢) السابق، ١٣٩/١٥. وينظر :الزمخشري، كتاب الأمكنة والمياه والجبال، تحقيق إبراهيم السامرائي، مطبعة السعادة، بغداد،(د.ت)، (باب ما أوله قاف) : قراس بالفتح ؛ موضع من بلاد هذيل. و ابن منظور، اللسان، (قرشم). وفي معجم البلدان : قُراش، ويظنه الحموي غلطاً، (باب القاف ثم الراء وما يليهما)، ٣١٦/٤.

ولعل القدامى قاسوا الحالة الثانية على الأولى، فجعلوا ألف المقصور الزائدة طرفاً، وأضافوا قبلها ألف مدّ زائدة، مما جعلهم يقلبون المتطرفة إلى همزة؛ لاعتبارهم أنها ألف تأنيث، وذلك لتطرد قاعدتهم التي ترى أنه لا يدخل تأنيث على تأنيث. والدراسة الصوتية ترفض ذلك، وترى أن المقصور زيدت عليه همزة فحسب، و لم يكن هناك همزة منقلبة من ألف، وما يعزز هذا القول، تلّون صور الهمزة الذي ذكرناه في مبحثه حيث حذفت، أو استبدلت بالتاء المربوطة، أو باليـاء والواو، أو أضيف عليها تاء مربوطة / الهاء.

وما الفرق في الأبنية بين فِعْلى ← فِعْلاء، وفَعْلى ← فَعْلاء أو فُعْلى ← فُعْلاء سوى الصوائت اللاحقة للصوت الأول. وأن الهمزة في جمهورها مزيدة، فلم كانت همزة فِعْلاء للإلحاق، وفَعْلاء للتأنيث؟ وإذا قيل أنهم ألحقوا لسماع الهمزة واواً، فهذا من قبيل التسهيل، لاختلاف لغات العرب ولهجاتها. فقد قالوا حمراءان وحمراوان في التثنية، وحمراوات في الجمع، فلماذا لا نعدّ الهمزة فيها للإلحاق، لأنها قلبت واواً ؟ ولو سمعت حمراءات لقالوا أن الهمزة للإلحاق وليست للتأنيث، لعدم دخول تأنيث على تأنيث.

وقد اختلف علماء العربية في مد المقصور، رغم إجازتهم لقصر الممدود للضرورة، وذلك لتحكم معياري السماع والقياس فيه، فيقول صاحب المخصص : ((إن كان مما يمد ويقصر، ففشا فيه المدّ، وقل فيه القصر، فاحمله علىٰ لغة من قصر، ولا توجّهه للضرورة؛ لأن من رأي الناظرين من أهل اللغة أن احتمال اللغة القليلة وتوجيه القول عليه أَوْجَهُ من الحمل على الضرورة، إذ الضرورة نهاية التوجيه، فكلما وجد عنها مُعْدِل رُفِضَت)) [١] . وهو بهذا يرجح كفة التراث اللغوي على كفة الضرورة الشعرية حتى لو كثرت.

أما وجهات النظر المختلفة فيسوق بعضها في قوله : ((أجمع النحويون على جواز قصر الممدود في الشعر كان قياسياً أو سماعياً، كنحو الفُعال في الأصوات إلا الفرّاء [٢] ، فإنه إنما يجيز في الشعر قصر الممدود السماعي والغالب، ولا يجيز قصر المطرد، وإنما أجازه في الغالب لأن نظيره في المعنى قد يجيء مقصوراً، نحو : البكاء فيمن قصره)) [٣] .

---

(١) ابن سيده، المخصص، ١٥/١١٠.

(٢) ينظر: المقصور والممدود، ١٥،٤٣.

(٣) ابن سيده، المخصص ، ١٥/١١٠-١١١.

ويرد على الفرّاء بأنه قد ذكر في الشعر قصر الممدود القياسي نحو : العَدَّا [١]، ولا يرى ابن سيده الداعي للتمييز بين السماعي والقياسي، فكلاهما يقصر. أما مدّ المقصور، فيقول فيه: ((أجازه الأخفش كما أجاز عكس ذلك. وأما الفرّاء فإنه يجيز مدّ المقصور القياسي نحو : مصدر فَعِل فَعَلاً من المعتل، وفَعْلى التي هي مؤنث فَعْلان)) [٢] ثم يشرح وجهة نظره في السابق، بقوله: ((إنما أجمعوا على قصر الممدود، واختلفوا عكسه؛ لأن قصر الممدود تخفيف، وردّ شيء إلى أصله، وكلاهما مطلوب في الشعر وغيره، كالترخيم ونحوه من ضروب الحذف؛ لأنهم مما يؤثرون التخفيف. وأما مدّ المقصور فزيادة فيه وتثقيل. فهذا فرق بينهما)) [٣] .

يتبين من النص السابق أن ابن سيده كان حريصاً على تفسير الظاهرة من الوجهة الصوتية، فيرى أن تحقيق صوت الهمزة ثقيل على اللسان، وحذفه أخف. ولا يرى فرقاً بينهما سوى ذلك. ويذهب أصحاب القراءات بأن ((وجه المد لأجل الهمزة، أن حرف المد خفي، والهمز صعب، فزيد في الخفيّ؛ ليتمكّن من النطق بالصعب)) [٤] .

يتبيّن بدراسة ما سبق فيما يمد ويقصر من الألفاظ اللغوية – عند ابن سيده – ما يأتي:

♠ معظم الأمثلة اللغوية كانت من جراء لغات العرب (أثر اللهجات في المقصور والممدود)، نحو:

– قول هميان بن قحافة: ((ورُغُل المِطْلى به لواهجا)) [٥]

ذكر في المخصص أن همبان لم يكن وحده قد قصر (المِطلى) ، بل قصرته جماعة من الشعراء والفصحاء في النظم والنثر.. لذا ؛ فإن (المطلى) مقصوراً لغة ، وليس ضرورة.[٦]

– ونحوه ما أنشده الأعشى في قوله:

تجانَفُ عن جوِّ اليمامة ناقتي وما عَدَلتْ من أهلها لسَوائِكا [٧]

وقال آخر:

فالموتُ يأتي بعد ذلك كلّه وكأنّما يُعْنى بذاك سِوانا [٨]

---

(١) في قول الأعشى : والقارُح العَدَا وكُلَّ طِمِرَّة ما إن تنالُ يدُ الطويل قَذالَها.(الكامل) ينظر: ديوانه، ٣٣٧. القارح: الفرس. العدّا: أراد العدّاء. والطمرة من الخيل: المشرفة. قذال: جماع مؤخر رأسها . والشاهد : العدّا ؛ قصر للضرورة.

(٢) ابن سيده، المخصص، ١٥/١١٠-١١١

(٣) السابق، نفسه.

(٤) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ١/٣١٣-٣١٤.

(٥) ينظر: ابن سيده، المخصص، ١٥/١٤٥. وابن منظور، اللسان، (طلي) . والزبيدي، تاج العروس، (طلى) .(رجز)

(٦) ينظر: السابق ، ١٥/١٤٥.

(٧) في ديوانه، ٢٧٣: حُلَّ، وقصدت، بدلاً من جَوِّ ، وعدلت. تجانف: تميل. جل: الشيء العظيم . اليمامة: اسم مكان بين نجد واليمن. وينظر: ابن ولاد، كتاب المقصور والممدود ، ٦٢. والجوهري، الصحاح ، (سوا). وابن سيده، المخصص، ١٥/١٥١

فعدّ اللغويون سوى وسواء، بالمد والقصر؛ لغتين ، وأضافوا فيه لغة ثالثة وهي: سُوى بالضم والقصر.[١]

- ((قال اللحياني: الزِّنى مقصور لغة أهل الحجاز، قال تعالى ﴿ ولا تقربوا الزِّنى﴾ [٢]، والزِّناء ممدود لغة بني تميم . وفي الصحاح: المد لأهل نجد)) [٣]

♦ بعض الأمثلة اللغوية ذكرها صاحب المخصص فيما يمد ويقصر من أجل الضرورة الشعرية، وذلك في :

- قول الربيع بن ضبع الفزاري:

سيغنيني الذي أغناكَ عني فلا فقرٌ يدومُ ولا غِناءُ [٤]

يعلق الفراء على مد غِناء بقوله : ((فإنه إنما احتاج إليه في الشعر فمدّه. وذلك قوله:

قد عَلِمَتْ أُمُّ بَني السِّعْلاءِ وعَلِمَتْ ذاك مع الجَراءِ [٥]

فمدّ جميع هذه الحروف وهي مقصورة لضرورة الشعر)) [٦]

- ونحوها : اللّهاء، والطّواء، ولم يذكر غير هذه الثلاثة [٧] .

♦ يحكم على مد : الحِمى [٨] ، والغِرى [٩] بالشذوذ.

♦ يضع" الشرى" ، و" الشجوجى" في حيز ما يقع بين السماع والقياس، إذ يقول: ((الشَّرى: الناحية، يمد ويقصر، والقصر أعلى.)) [١٠] و((الشَّجْوَجى: الطويل الضخم...يمد ويقصر، والقصر أعرف.)) [١١]

♦ جاء في المخصص :

- أن من حكى المثال اللغوي (العوّاء؛ اسم نجم) بالمد فهو غلط [١٢] .

---

(٨) ينظر: ابن سيده، المخصص ، ١٥/١٥١. ولم تقف الدراسة عليه إلا عند ابن سيده.

(١) ينظر: الجوهري، الصحاح، (سوا). وابن سيده ، السابق، نفسه .

(٢) سورة الإسراء، الآية ٣٢.

(٣) ابن منظور، اللسان، (زنا). وينظر: المطلبي، لهجة تميم، ١٦٩.

(٤) الفراء، المقصور والممدود ، ٤٥.

(٥) الرجز لأبي المقدام ٢ في الإنصاف، /٧٤٦ . وابن منظور ، اللسان ، (لها). وفي شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر، (د.ت)، ٧٣.

(٦) المقصور والممدود ، ٤٥. وينظر: ابن سيده، المخصص، ١٥/١٣٦-١٣٧.

(٧) ينظر: الفراء ، المقصور والممدود، ٨٨. وابن سيده ، المخصص، ١٥/١٥٢-١٥٣. وشرح ابن عقيل، ٢/١٤٠-١٤١. والمهلبي، نظم الفرائد، ١٨٨-١٨٩.

(٨) ابن سيده، السابق، ١٥/١٤٧.

(٩) السابق، ١٥/١٤١.

(١٠) ابن سيده ، المخصص ، ١٥/١٤٨-١٤٩.

(١١) السابق، ١٥/١٤٢.

– و((ما حكاه بعضهم من أنه يقال صَبَوت إلى اللهو صَباء، فالبصريون لا يعرفونه، إنما هو صِبى بالكسر والقصر.))[١]

* ولمة مثال لغوي يمد ويقصر مرجعه إلى التصريف في قوله:" خَوى الجوعِ؛ ضَعفه والتكسر عليه. وخوى الدارِ؛ خلاؤها، يمدان ويقصران ، إلا أن المقصور مصدر خَوِيت الدارُ، والممدود مصدر خَوَتِ الدارِ. [٢] "

---

(١٢) ابن سيده، المخصص، ١٤٦/١٥.

(١) ١٢٥/١٥.

(٢) ١٤٨/١٥.

الخاتمة و أهم النتائج

وبعد؛ فإن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي :

♣ **أولاً:** أن الاسم المقصور المنتهي بألف زائدة فَرع على الاسم المنقوص الذي انتهى بالواو أو الياء المنقلبتين من جرّاء الحركة المزدوجة الهابطة . ونحوه الممدود الذي انقسم بدوره إلى ضربين: أحدُهما الممدود الذي لامُ بنائِه الواو أو الياء، قلبتا همزة؛ لتشَكُّل الحركة المزدوجة الهابطة المرفوضة غالباً. والآخر: المقصور الذي زيد على آخره الهمزة؛ نتيجة لغات العرب، أو لضرورةٍ شعرية.

♣ **ثانياً:** تبيّن من الدراسة المقطعية لأبنية المقصور والممدود عند ابن سيده أن الأمثلة اللغوية ذات المقطعين كانت أكثر كمًّا من غيرها رغم وجود عدد كبير لأبنيتِهما ذواتي المقاطع الثلاثة. وأن الأشكال المقطعية -على الرغم من تنوعها- لم تتجاوز الثلاثة في المقصور، والأربعة في الممدود، تناوبت أماكن وقوعها من المقطع الأول إلى الثالث، و لم يأخذ المقطع الطويل المغلق بصامت مكاناً في المقطع الأول من الكلمة، و لم يأت المقطع القصير المفتوح طرفاً قط.

ومن ثمّ فقد كشفت الدراسة عن خصائص مقطعية يمتاز بها الاسم المقصور عن نظيره الممدود، والعكس. كأن ينتهي المقطع الأخير في المقصور بالمقطع القصير المغلق بصامت، سرعان ما يتحول إلى مقطع طويل مفتوح؛ لوجود الحركة المزدوجة الهابطة في المقطع .

هذا ، وقد يُهمز المقطع الأخير، بأن يتحوّل من صفة الفتح إلى الإغلاق مع تقصير طول المقطع، أو أن يُغلق المقطع الأخير بصوت الهمز فيتحول من صفة الفتح إلى الإغلاق مع إبقاء كمية الصائت.

أما الممدود فيستبدل الصوت الانتقالي في مقطعه الأخير إلى همز، لتشكل الحركة المزدوجة الهابطة. وقد يُقصر المقطع الأخير ليصبح الاسم مهموزاً فضلاً عن تحوّل المقطع الأخير من صفة الإغلاق إلى الفتح؛ ليصبح الاسم مقصوراً.

♣ **ثالثاً:** أثرت الحركة المزدوجة في البنى المقطعية للاسمين المقصور والممدود، مما أدى إلى استبدالها بأصوات صامتةو صائتة ، أو حذفها من بنية المفردة.

♣ **رابعاً:** زيادة الألف في الاسم المقصور كان من جراء مطل حركة الفتحة الأصلية (غير حركة

الإعراب) إلى نهاية الكلمة، فقد استخلصت الدراسة من الاسم الأعجمي أن الفتحة جزء من الكلمة، ولميل العرب إلى الوقوف على نهاية اللفظة، فإنها مدّت لئلا تحذف، وهذه الصورة عدّت من بقايا الساميّة. أما همزة الممدود فقد أضافتها العرب إلى الأسماء المعرّبة؛ لميل بعضهم إلى إقفال المقطع في نهاية بنائه، أو لإضفاء العربية على شخصية الكلمة، علامة تعريبه.

♣ **خامساً**: مال فريق من العرب إلى قصر المهموز ، ومال آخرون إلى همز المقصور ؛ وذلك لطبيعة النبر في لهجاتهم . ولعل هذا يفسر الألفاظ التي ذُكرت مهموزة وممدودة في الوقت ذاته.

♣ **سادساً**: عدّ ابن سيده مصطلح اسم المصدر الذي ذُكر في أمثلة سيبويه اسماً فحسب دون دلالته على الحدث. وذهبت الدراسة مؤيدة صاحب الكتاب في عدّه مصدراً يقوم بعمل المصدر، لكن فعله قد أهمل، أو أن لغة العرب تصرفت به، فغيرت أو استبدلت حركة بأخرى.

♣ **سابعاً**: كان معيار التنوين سبباً رئيساً في إخراج الألف المقصورة، وهمزة الممدود المزيدتين من صفة التأنيث إلى الإلحاق، بل تمادى الأمر إلى نعت بعضها أنها ضرب ثالث، عُدّ توسعاً على الرغم من أن الزيادات كلها تعدّ ضرباً من التوسع .

فالألف المقصورة لا تحتمل الحركات الإعرابية؛ لأنها أصلاً حركة فتح طويلة، لكنها تقبل التنوين؛ فهي في النطق صوت صامتٍ، ولعل إضافتها إلى الاسمِ المقصور ميل بعض العرب للوقوف على صامت لا على صائت، وحينئذٍ تعدّ الحالتان لغتين.

أما الممدود فلانتهائه بالهمز، فإنه يقبل الحركات كلها، وما دفع اللغويين أن يصرفوا ولا يصرفوا سماع التراث اللغوي على الحالتين، فوضعوها في قالب القياس، وما تخلّف عن هذا فنُعت بالشذوذ أو غيره. ومن ثم فإنهم عدّوا همزة الممدود ألفاً منقلبة، وهذا ما ترفضه الدراسة وتراها همزة زائدة فحسب؛ توسعاً لمن أراد الوقوف على ساكن. وقد حفظ التراث على هذا القبيل إلى أن دُوّن.

♣ **ثامناً** : أسفرت العلاقة بين المقصور والممدود في المستوى الدلالي عن نوعين، الأول منهما مختلف الدلالة بين المثال اللغوي المقصور ونظيره الممدود، والثاني يحمل الاسمان فيه المعنى الدلالي ذاتِه، وهذا الأخيرُ أجاز فيه العلماءُ قصرَ الممدود، واختلفوا في مدِّ المقصور، مع أن الحالتين تعدانّ لغات.

♣ **تاسعاً** : ترى الدراسة أن الممدود فرع على المقصور. يؤيد ذلك ما ذُكر في المخصص بأن اللفظة تُحمل على لغة القصر ولا توجَّه للضرورة، هذا أولاً. وثانياً عدّ قصر الممدود تخفيفاً، وهو ردّ

الشيء إلى أصله. فضلاً عن أسباب القصر والمد -التي استخلصتها الدراسة من العلاقة بينهما- الناشئة إثر: لهجات العرب، و الضرورة الشعرية، و التصريف .

♣ **عاشراً** : لا يُصاغ من الاسم المقصور: اسم فاعل، ولا صيغة مبالغة. ولا يصاغ من الممدود اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو مصدر ميمي، أو اسما زمان ومكان.

♣ **حادي عشر** : لقد كان ترتيب ابن سيده لمفردات المقصور والممدود ضمن أبوابها يصعب على الباحثين استخلاص المفردة المطلوبة، فقد رَتب المفردات وَفق ترتيب الخليل حسب مخارج الحروف، ولو كانت مرتبة وَفق الترتيب الهجائي الذي اتبعه ابن ولاد لكان أيسر؛ لاسيما سَعة مواد الاسمين في باب ابن سيده تحتاج إلى هذا النوع من الترتيب.

♣ **ثاني عشر**: عدم الدقة في معالجة بعض الأبنية الصرفية، ونحوها المفردات اللغوية ، اجتهدت الدراسة بالوقوف عليها؛ لئلا تلتبس على الدارسين.

اقتراح الدراسة في رسم الألف المقصورة

تطالعنا الكتب اللغوية على آراء مختلفة في رسم ألف الاسم المقصور ، إذ يجمع البصريون على رسمها قائمة إذا كانت منقلبة من واو ، ونحوها إذا كانت منقلبة عن ياء وقبلها ياء ؛ لكراهية الجمع بين الألفين كما في الحَيا (المطر) .

أما إذا كانت منقلبة عن ياء فترسم على صورتها مجردة من النقطتين . وإذا غلبت عليها الإمالة كذلك . ورأوا أنه يجوز رسمها على الوجهين إذا كان الأصل المنقلب عنه الألف واواً أو ياءً ، نحو : الصِّبا ؛ لأنه يقال : صِبية ، وصِبوة .(ينظر : الفراء ، المقصور والممدود ، ٦١ . وابن ولاد ، كتاب المقصور والممدود ، ١٦٢-١٦٣ . وابن سيده ، المخصص ، ١١٨-١١٩ ، ١٥٠-١٥١ ، ١٧٧).

واختلف الكوفيون عن البصريين في بعض قواعدهم السابقة ، إذ رأوا ما ذكره البصريون فيما كان مفتوح الأول ، أما إذا كان مضموماً ، أو مكسوراً جعلوه على صورة الياء ، بلا استثناء ، ودون النظر إلى الأصل . مثل : الضُحى ، والرُشى . وينطبق هذا القول على ما كان ثلاثياً غير مزيد ، فإذا كان مزيداً فقد أجمع جمهورهم على رسمها على صورة الياء .

فلم كل هذا الخلاف ؟! أليس من الصواب أن يكون هناك رسم واحد لصورة الألف ، لاسيما

أن صوت الألف عبارة عن فتحة طويلة ، سواء أرسمت قائمة أم غيرها .

ثمة إشارة يذكرها المهلبي (ت٥٨٣هـ) تميل الدراسة إليها ، فقد أجاز رسم الألف على صورتها القائمة في كل ما عرض في قوله : ((واعلم أنه يجوز كتابة جميع ذلك كلّه بالألف ، فمن كتب ما يكتب بالياء بالألف فليس بمخطئ ، وهو مذهب عامة النحويين القدماء مراعاة للفظ ، ومن كتب ما يكتب بالياء فقد أخطأ . ينظر: نظم الفرائد ، ١٦٢)) . نصّه هذا دعوة لرسم الألف قائمة بغض النظر عن انقلابها أو زيادتها ، عدا إشارته الهامّة في رسم الألف مراعاة للفظ ، هذا معناه ترجمة ما ينطق كتابة؛ لكون الألف – كما أشرنا آنفاً – فتحة طويلة يصدرها الناطق ، وتلمسها أذن السامع .

فإذا كان الأمر كذلك ، فلم لا يُوحد رسم الألف على صورتها القائمة لا سيما أن هذا الأمر يزيل الخلاف في تباين رسمها ، ويخفف العناء عن الناشئة والكاتبين والدارسين .

فإن قال قائل بأن هذا الرأي مخالف للوجهة الصرفية ، إذ أن الألف المنقلبة تعرف من رسمها . فإننا سنقول بأن تصريفات الكلمة كافية لمعرفة الأصل التي انقلبت منه الألف . هذا أولاً .

أما ثانياً ، فإن الانسجام بين رسم الألف المقصورة على صورة الياء ، والياء واضح في الفرق بينهما ، وهو النقطتان . أما بين الألف والواو فلا انسجام بينهما رسماً . فلذا ما المانع من رسم الألف على صورة موحدة وهي القائمة في جميع أحوالها كما كانت حشواً كذلك .

تم بحمد الله

قائمة المصادر و المراجع

- القرآن الكريم .

- أبو أحمد؛ عرفان، ألفاظ أجنبية في اللغة العربية، دار المشرق للطباعة والترجمة، شفا عمرو، الأردن، ط١/١٩٨٣.
- الأزهري (ت ٣٧٠ هـ)؛ أبو منصور محمد بن أحمد ، تهذيب اللغة، تحقيق أحمد عبد الحميد البردوني، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، (د.ت).
- الأزهري (ت٩٠٥هـ)؛ زين الدين خالد بن عبد الله الجرجاوي ، شرح التصريح على التوضيح لألفية ابن مالك، المطبعة الأزهرية، القاهرة، ط٢/١٣٢٥هـ.
- الاستراباذي(ت٦٨٨هـ)؛ رضي الدين محمد بن الحسن:
  - شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط٢/١٩٩٦.
  - شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن ورفيقيه، مطبعة حجازي، القاهرة، (د.ت).
- الأسطى؛ عبد الله محمد ، الطريف في علم التصريف ، مكتبة الدعوة الإسلامية، طرابلس، ١٩٩٢.
- الأعشى، ديوان الأعشى الكبير، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، عمان، ط١/١٩٩٤.
- الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)؛ أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن أبي عبيد الله:
  - أسرار العربية، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١/١٩٩٧.
  - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، ١٩٨٧.
  - البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ، تحقيق رمضان عبد التواب، مطبعة دار الكتب ، ١٩٧٠.
  - حلية العقود في المقصور والممدود، تحقيق عطية عامر، استكهولم.
- ابن الأنباري (ت٣٢٨هـ)؛ أبو بكر محمد بن القاسم، كتاب المذكر والمؤنث، تحقيق طارق عبدعون الجنابي، مطبعة العاني، بغداد، ط١/١٩٧٨.
- أنيس؛ إبراهيم، في اللهجات العربية ،دار الفكر العربي، (د.ت).
- بشر؛ كمال :
  - الأصوات العربية علم اللغة العام ، مكتبة الشباب ، (د.ت).

- دراسات في علم اللغة، دار المعارف، القاهرة، ط٩/١٩٨٦ .

• البطليوسي (ت ٥٢١ هـ)؛ أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد، إصلاح الخلل الواقع في الجمل، تحقيق حمزة النشرتي، الرياض، ١٩٧٩.

• البكوش؛ الطيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله، تونس، ط٢/١٩٨٧.

• بوبو؛ مسعود، أثر الدخيل على العربية الفصحى في عصر الاحتجاج، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٨٢.

• ثعلب (ت٢٩١هـ) ؛ أبو العباس أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف، مصر ، ١٩٥٠.

• الجرجاني(ت ٨١٦ هـ)؛ علي بن محمد السيد الشريف، كتاب التعريفات، تحقيق عبد المنعم الحفني، دار الرشاد ، القاهرة، (د.ت) .

• الجزري(ت ٨٣٣ هـ)؛ الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي، النشر في القراءات العشر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ت).

• ابن جني (ت ٣٩٢ هـ)؛ أبو الفتح عثمان:

- الحجة في القراءات السبع، ، تحقيق صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد، ١٩٩٢.

- الخصائص، تحقيق محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط٣/١٩٨٦.

- سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١/١٩٨٥.

- كتاب اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، (د.ت).

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها، تحقيق علي نجدي ناصف وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، الجمهورية المتحدة، القاهرة ، ١٣٨٦ هـ.

- المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط١/١٩٥٤، ١٩٦٠.

• الجواليقي (ت٥٤٠ هـ)؛ أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر، المعرّب في الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق ف. عبد الرحيم ، دار القلم، دمشق، ط١/١٩٩٠.

• الجوهري (ت ٣٩٣ هـ)؛ إسماعيل بن حماد ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط٣/١٩٨٣.

• الحريري (٥١٦ هـ)؛ أبو محمد القاسم بن علي، درّة الغواص في أوهام الخواص، مكتبة المثنى، بغداد، (د.ت).

- حسان؛ تمام ، اللغة العربية مبناها ومعناها، دار الثقافة، المغرب .
- حلواني؛ محمد خير، المغني الجديد في علم الصرف، دار الشرق العربي، بيروت، (د . ت).
- الحملاوي؛ أحمد، شذا العرف في فن الصرف، مكتبة النهضة العربية، بغداد.
- الحموي؛ ابن عسكر ، شرح ابن عسكر على متن المقصود في علم الصرف ، مصر ، ط١/١٣٢٩هـ (د.نا).
- أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)؛ محمد بن يوسف:
  - ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تحقيق مصطفى أحمد النماس ، ط١/١٩٨٤ .
  - تذكرة النحاة، تحقيق عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط١/١٩٨٦.
  - تفسير البحر المحيط، دار الفكر، ط٢/١٩٨٣.
- ابن خالويه(٣٧٠ هـ)، الحجة في القراءات السبع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ١٩٧١.
- الخفاجي (ت١٠٦٩هـ)؛شهاب الدين محمد بن عمر، شفاء الغليل في ما في كلام العرب من الدخيل، مكتبة الحرم الحسيني التجارية الكبرى، ط١/١٩٥٢.
- خليل؛ حلمي، مقدمة لدراسة علم اللغة، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣.
- الخولي؛ محمد علي:
  - الأصوات اللغوية، مكتبة الخانجي، ط١/١٩٨٧.
  - معجم علم اللغة النظري، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٢.
- ابن دريد (ت ٣٢١ هـ)؛ أبو بكر محمد بن الحسن، جمهرة اللغة، مكتبة الثقافة الدينية ، بور سعيد، (د.ت).
- الدينوري(ت ٤٩٠ هـ) ؛ أبو عبد الله الحسين بن موسى بن هبة الله ، ثمار الصناعة في علم العربية، تحقيق حنا جميل حداد ، منشورات وزارة الثقافة ، عمان ، ط١/١٩٩٤.
- الزبيدي (ت٣٧٩هـ)؛ أبو بكر الإشبيلي، كتاب الواضحْ في العربية ، تحقيق عبد الكريم خليفة ، (د.نا) ، (د.ت) .
- الزبيدي (ت١٢٠٥هـ)؛ محمد مرتضي الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، دار ليبيا للنشر والتوزيع، بنغازي، ١٩٦٦.
- الزجاج (٣٤٠ هـ)؛ أبو إسحق إبراهيم بن السري، ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق هدى محمود قراعة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٩٧١.
- الزجاجي ؛ (ت ٣٣٧ هـ) ؛ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق :
  - الإيضاح في علل النحو ، تحقيق مازن المبارك ، دار النفائس، بيروت ، ١٩٧٣.

- كتاب الجمل في النحو، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، الأردن، ط١/١٩٨٤.

• الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ؛ جار الله أبو القاسم محمود بن عمر:

- أساس البلاغة، دار صادر، بيروت، ١٩٧٩ .

- كتاب الأمكنة والمياه والجبال ، تحقيق إبراهيم السامرائي، مطبعة السعادة، بغداد،(د.ت).

- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل في وجوه التأويل، تحقيق مصطفى حسين أحمد ، دار الريان للتراث، القاهرة، ودار الكتاب العربي، بيروت، ط٣/١٩٨٧.

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، لبنان ، ط١/١٩٩٧.

- المفصل في علم اللغة، تحقيق محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت، ط١/١٩٩٠.

• الزوزني(ت٤٨٦هـ)؛ أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين ، شرح المعلقات العشر ، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ١٩٧٩.

• الساقي؛ فاضل، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٧.

• السامرائي ؛ إبراهيم ، مع المصادر في اللغة والأدب، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمّان، ط١/١٩٨٣.

• ابن السراج (ت ٣١٦هـ)؛ محمد بن السّريّ البغدادي، كتاب الأصول في النحو ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط٢/١٩٨٧.

• سقال؛ ديريزة، ، الصرف وعلم الأصوات، دار الصداقة العربية، بيروت، ط١/١٩٩٦ .

• ابن السكيت (ت٢٤٤هـ)؛ أبو يوسف يعقوب بن إسحق، إصلاح المنطق ، تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).

• ابن أبي سلمى، شرح ديوان زهير بن أبي سلمى ، تحقيق محمد محيي الدين، دار الفكر، (د.ت).

• السمرة ؛ محمود ،وزميله نهاد الموسى، كتاب العربية نظام الأبنية الصرفية ، وزارة التربية والتعليم وشؤون الشباب، سلطنة عمان ، ط١/١٩٨٥.

• سيبويه (ت ١٨٠ هـ)؛ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب ، ط٣/١٩٨٣ .

• ابن سيده (ت٤٥٨هـ)؛ أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي، المخصص، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٨.

• ابن سينا (ت٤٢٨هـ)، رسالة أسباب حدوث الحروف، تحقيق محمد حسان الطيان، ويحيى مير علم، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط١/١٩٨٣.

• السيوطي (ت٩١١هـ)؛ عبد الرحمن جلال الدين :

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزميليه، دار الفكر، بيروت، (د.ت).
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ١٩٩٨.

• شاهين؛ عبد الصبور :
- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، دار القلم ،القاهرة، ١٩٦٦.
- المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠.

• ابن أبي الصلت، ديوان أمية بن أبي الصلت ، جمع وتحقيق عبد الحفيظ السطلي، دمشق، ط٢/١٩٧٧.

• عبد التواب؛ رمضان ، مشكلة الهمزة العربية ، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط١/١٩٩٦.

• عبد الجليل ؛ عبد القادر :
- التنوعات اللغوية ، دار الصفاء ، عمان ، ١٩٩٨.
- علم الصرف الصوتي ، دار أزمنة ، عمّان ، الأردن ، ط١/١٩٩٨.

• عبد الغني؛ محمد، التذكير والتأنيث لغوياً ، دار الطباعة المحمدية ، ط١/١٩٨٧.

• عبد المقصود ؛ السيد محمد ، الأسماء العربية في التصريف ، مطبعة الأمانة ، القاهرة ، ط١/١٩٨٩.

• ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) ؛ أبو الحسن علي بن مؤمن
- المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط٢/١٩٧١.
- الممتع الكبير في التصريف ، تحقيق فخر الدين قباوة ، مكتبة لبنان ، ط١/١٩٩٦ .

• ابن عقيل(ت ٧٦٩ هـ)؛ بهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د.ت).

• العكبري (ت ٦١٦ هـ) ؛ أبو البقاء عبد الله بن الحسين ، إملاء ما من به الرحمن في وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، تحقيق إبراهيم عطوة عوض ، دار الحديث ، القاهرة،(د.ت).

• علي؛ ناصر، الصيغ الثلاثية مجردة و مزيدة اشتقاقاً ودلالة، المطبعة التعاونية ، دمشق، ١٩٨٩.

• عمايرة؛ إسماعيل أحمد، ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية، دار حنين ،عمان، ط٢/١٩٩٣.

• عمر؛ أحمد مختار ، من قضايا اللغة والنحو ، عالم الكتب ، القاهرة، (د.ت).

• عنترة ، ديوان عنترة العبسي ، تحقيق محمد سعيد مولي، دمشق، ١٩٧٠، (د.نا).

• عيد ؛ محمد ، في اللغة و دراستها ، عالم الكتب، مصر، ١٩٧٣.

- الفارابي (ت ٣٥٠ هـ) ؛ أبو إبراهيم إسحق بن إبراهيم ، ديوان الأدب، تحقيق أحمد مختار عمر، القاهرة، ط١/١٩٧٨ (د.نا).
- الفارابي (ت ٩٥٠هـ)؛ أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان ، كتاب الموسيقى الكبير، تحقيق غطاس عبد الملك خشبة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة .
- ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) ؛ أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل ، بيروت، ط١/١٩٩١ .
- الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) ؛ أبو علي الحسن بن أحمد :

– التكملة، تحقيق حسن شاذلي فرهود، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، السعودية، (د.ت).

– كتاب المسائل العضديات ، تحقيق شيخ الراشد، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨٦.

- الفراء (ت٢٠٧هـ) ؛ أبو زكريا يحيى بن زياد:

– معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط٢/١٩٨٠.

– المقصور والممدود ، تحقيق ماجد الذهبي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١/١٩٨٣.

- فراج؛ عبد الستار أحمد، شرح أشعار الهذليين، مكتبة دار العروبة، القاهرة، (د.نا)، (د.ت).
- الفراهيدي (ت١٧٥هـ) ؛ أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد ، كتاب العين ، تحقيق مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة هلال، (د.ت).
- فليش؛ هنري، العربية الفصحى، ترجمة عبد الصبور شاهين، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ط١/١٩٦٦.
- ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ)؛أبو محمد بن مسلم بن قتيبة، أدب الكاتب، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١/١٩٨٢.
- القزويني (من علماء القرن الثاني عشر الهجري)؛ محمد بن شفيع ،جوهر القاموس في الجموع والمصادر ، تحقيق محمد جعفر الشيخ إبراهيم الكرباسي ،منشورات جمعية منتدى النشر ، النجف الأشرف ،(د.ت) .
- القلقشندي (ت٨٢١هـ)؛أحمد بن علي، صبح الأعشى في ديوان الإنشا، تحقيق محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، ط١/١٩٨٧.
- قنيبي؛ حامد صادق، معجم المؤنثات السماعية العربية والدخيلة ، دار النفائس، بيروت، ط١/١٩٨٧.
- ابن القوطية (ت٣٦٧هـ)، كتاب الأفعال ، تحقيق علي فودة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٢/١٩٩٣.

- كانتينو؛ جان، أسس علم اللغة ، ترجمة أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط٣/١٩٨٧.
- كثيّر، ديوان كثير عزة ، شرح عدنان زكي درويش ، دار صادر ، بيروت ، ط١/١٩٩٤ .
- مالبرج؛ برتيل، علم الأصوات، ترجمة عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، القاهرة، (د.ت).
- المالقي (ت ٧٠٢ هـ)؛ أبو جعفر أحمد بن عبد النور ، رصف المباني في شرح حروف المعاني ، تحقيق أحمد محمد الخراط، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٥.
- ابن مالك (ت٦٧٢هـ)؛ أبو عبد الله محمد بن مالك الطائي الجيلاني:

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي ، القاهرة، ١٩٦٧.

-كتاب تحفة المودود في المقصور والممدود، تصحيح أحمد الأمين الشنقيطي ، مطبعة الجمالية، مصر، ١٣٢٩هـ ، مطبوع من كتاب الإعلام بمثلث الكلام .

-متن الألفية، المطبعة الحسينية المصرية، ط١/١٣٢٥هـ .

- المبرد (ت ٢٨٥ هـ) ؛ أبو العباس محمد بن يزيد ، المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب ، بيروت .
- المراغي؛ أحمد مصطفى، ومحمد سالم علي، تهذيب التوضيح ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة، ط٩، (د.ت).
- المصري ؛ محمد بن عبد الغني ، علم الصرف والنظام اللغوي ، مكتبة الرسالة الحديثة ، عمان ، الأردن، ط١/١٩٨٩.
- المطلبي ؛ غالب فاضل:

- في الأصوات اللغوية-دراسة في أصوات المد العربية ،دار الشؤون الثقافية للطباعة والنشر ، الجمهورية العراقية، ١٩٨٤.

- لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، وزارة الثقافة والفنون، بغداد، ١٩٧٨ .

- المعري، ثلاث رسائل في اللغة - ما جاء على وزن تفعالٌ للمعرّي -، تحقيق صلاح الدين المنجد ، دار الكتاب الجديد ، بيروت ، لبنان، ط١/١٩٨١.
- المكودي (ت٨٠٧هـ)؛ أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو لابن مالك، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١/١٩٩٦.
- ابن مكي الصقلي (ت٥٠١هـ) ، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ، تحقيق عبد العزيز مطر ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة، ١٩٦٦.
- المنصور؛ وسمية، أبنية المصدر في الشعر الجاهلي، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، ط١/١٩٨٤.

- ابن منظور (ت٧١١هـ)؛ أبو الفضل جمال الدين بن مكرّم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط٣/١٩٩٤.
- المهلبي (ت٥٨٣هـ)؛ مهذب الدين مهلب بن حسن بن بركات، نظم الفرائد وحصر الشرائد، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ومكتبة التراث، مكة المكرمة، ط١/١٩٨٦ .
- نخلة؛ محمود أحمد، الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوروبية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤.
- ابن نويرة، ديوان متمم بن نويرة ، تحقيق ابتسام الصفار، مطبعة الإرشاد ، بغداد، ١٩٦٨.
- ابن هشام(ت ٧٦١ هـ)أبو محمد عبد الله جمال الدين :

– شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (د.نا) ، (د.ت).

– شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٨٨.

- الهمذاني(ت٣٢٠هـ)؛ عبد الرحمن بن عيسى بن حماد ، الألفاظ الكتابية ، تحقيق عبد الحميد جيده، دار الشمال ، طرابلس، لبنان، ط١/١٩٨٦.
- الود غيري ؛ عبد العلي، أبوعلي القالي وأثره في الدراسات اللغوية والأدبية بالأندلس، اللجنة المشتركة لنشر إحياء التراث بين المغرب والإمارات .
- ياقوت؛ محمد سليمان ، الصرف التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم ،دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٥.
- ياقوت الحموي(ت٦٢٦هـ)؛ شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي، معجم البلدان، دار صادر، بيروت.
- يعقوب؛ إميل بديع، موسوعة أمثال العرب، دار الجيل، بيروت، ط١/١٩٩٥.
- اليسوعي ؛ الأب رفائيل نخلة، غرائب اللغة العربية، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ط٢(د.ت) .
- ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) ؛ موفق الدين يعيش بن علي النحوي، شرح المفصل ، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).

الدوريات

الأبحاث باللغة العربية:

- ابن جابر الأندلسي (ت٦٩٨هـ)، ((منظومة المقصور والممدود))، تحقيق علي حسين البواب، مجلة كلية اللغة العربية، الرياض ، ١٩٨٧، ص ص ١٢٨-١٦٣.
- جاسم ؛ أحمد نصيف، ((أثر المقصور والممدود لابن ولاد في الحركة اللغوية)) ، مجلة آداب المستنصرية ، العدد ١٩٧٧/٢ ، ص ص ٩-٤٠ .
- حسن؛ إبراهيم محمد، ((في السماع والمؤنثات السماعية))، مجلة كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، ع١، السنة الأولى، ١٩٧٢، ص ص١٢٧-١٣٨.
- ابن درستويه(ت٣٤٧هـ)؛ أبو محمد عبد الله بن جعفر، ((رسالة شرح ما يكتب بالياء من الأسماء المقصورة والأفعال)) ، تحقيق محمد بدوي مختون، مجلة معهد المخطوطات العربية المجلد ٢٣، جـ٢/١٩٧٧ ص ص ٤٩-٩٦.
- ابن السكيت (ت٢٤٤هـ)؛ أبو يوسف يعقوب بن إسحق،((كتاب حروف الممدود والمقصور)) حسن شاذلي فرهود، مجلة كلية الآداب ، جامعة الملك سعود ، مجلد ١٠/١٩٨٣، ص ص٣-٧٠.
- صبيح الشاتي، ((القياس والسماع في مصادر الأفعال الثلاثية عند القدامى)) ، مجلة المورد ، مج ٧، ع ٣ ، ١٩٧٨ ،ص ص١٤١-١٥٢.
- الطيان؛ محمّد حسان، ((القراءات القرآنية وعلاقتها بالأصوات واللهجات)) ، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، مج ٧٢، ج ٢، نيسان ١٩٩٧، ص ص ٢٦٧-٣٠٦.
- القاسم؛ يحيى:

- ((أثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة العربية))، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، مج١١ ، ٢/١٤٩١١٩٩١-١٧٨.

- ((سابقة التاء في مصادر العربية)) مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، مج ١٥، ع١/١٩٩٧، ص ص ١٤٣-١٧٢.

- اللحمي (ت ٥٧٧ هـ)؛ ابن هشام ، ((شرح قصيدة ابن دريد في المقصور والممدود))، مهدي عبيد جاسم، المورد ، مجلد ١٣، ع١/١٩٨٤ ص ص ١٨٣ -٢٠٠.
- المطلبي؛ غالب فاضل، ((معجم لهجة تميم)) ، مجلة المورد، مج ٧، ع٣/١٩٧٨، ص ص ١٥١-١٨٤.

- نفطويه (ت٣٢٣هـ)؛ أبو عبيد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة النحوي، ((كتاب المقصور والممدود))، تحقيق حسن شاذلي فرهود، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج ٤، ع٤/١٩٧٥-١٩٧٦.
- هريدي؛ أحمد عبد المجيد، ((كتاب المقصور والممدود للقالي (ت ٣٥٦هـ)؛ أبو علي إسماعيل بن القاسم البغدادي))، مجلة معهد المخطوطات العربية، مجلد ٢٠ ، جـ١/ مايو ١٩٧٤، ص ص ٤٩-١٠١.
- الوشاء (ت ٣٢٥هـ)؛ أبو الطيب محمد بن أحمد، ((كتاب المقصور والممدود))، تحقيق رمضان عبد التواب، مجلة كلية اللغة العربية ، الرياض، ١٩٧٧/٧ ، ص ص ٧٨-١٢٥.
- ابن ولاد (٣٣٢هـ)؛ أبو العباس، كتاب المقصور والممدود، تحقيق بول برونيللي، لندن، ليدن، ١٩٠٠م.

الأبحاث باللغة الإنجليزية:

- الخليفة؛ فاطمة، دراسة مقارنة النبر في اللغة العربية المعاصرة بمساعدة الكمبيوتر، Computer Aided Comparative Study Of Strees Standard Arabic؛ المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مج٩، ع٣٤، ١٩٨٩، ص ص ٣١٣-٣٣٠.
- أبو سليم؛ عصام، الأنماط المقطعية في اللغة العربية، Syllable Patterns In Standard Arabic، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مج٩، ع٣٥، ١٩٨٩، ص ص ٣٥٣-٣٩٣.

الرسائل الجامعية

- حسنين؛ صلاح ، أبنية المصادر في اللغتين : العربية والعبرية واستعمالاتها في القرآن الكريم والتوراة، رسالة دكتوراه ، دار العلوم، جامعة القاهرة ، ١٩٧٦.
- غالب؛ علي ناصر، لهجة قبيلة أسد، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، ١٩٨٥.
- الكناعنة؛ عبد الله، أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية دراسة لغوية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٩٥.

محمد؛ عبد الفتاح، اللهجة الطائية وأثرها في العربية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ١٩٨٩.

ABSTRACT

MAQSUR AND MAMDUD
In The View Of Ibn Sida
(d.458H/1086A.D)

Phonological And Morphological Study

Many researchers studies almaqsur wa'l mamdud befor Ibn Sida and after him, it never received care as much as that given py "Al- Mukhasas" author, his work was more accurate organized and abundant, thus we can is say that his section was a pioneer as far as this phenomenon concerned.

So, the thesis study almaqsur wa'l mamdud in the view of Ibn Sida in: Introduction, Preface, and Four chaptars; The 1st chapter treated Almaqsur wa'l mamdud at the phonetic. The 2ed chapter discussed Almaqsur noun . The 3 rd chapter discussed Al- mamdud noun . And The 4th chapter discussed shared by almaqsur wa'l mamdud noun .

Then, following the four chapters the thesis presented the most important results , and it suggested that almaqsur's Alif in our form always, the upright form.

NIBAL NABEEL NAZZAL